

كَلَامُ الْإِسْلَامِ

عَلَى مَقَامِ الْأَمَامِ الْعَلَمِ الْأَكْبَرِ

تَأَلَّفَ

الْمَوْلَانَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

مَعَ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ

طَبَعُوه فِي مَكْتَبَةِ

الْمَوْلَانَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

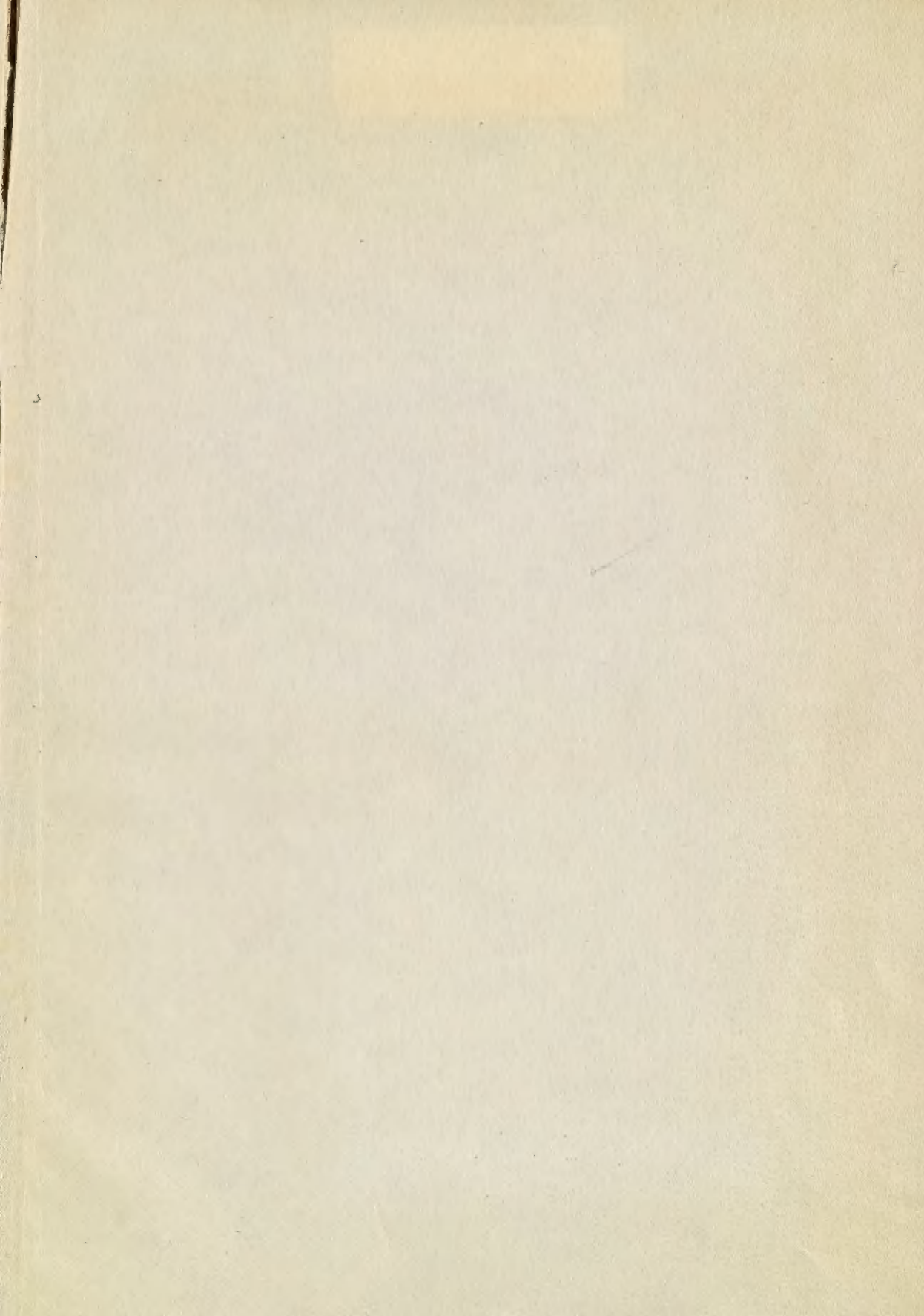
عَمْرٍاءَ الْإِسْلَامِ فِي مَكْتَبَةِ

[illegible]

Princeton University Library



32101 074067529



al-Karmī, Marī ibn Yūsuf

دَلِيلُ الطَّالِبِ

Dalīl al-Ṭālib

على مذهب الإمام المجلل أحمد بن حنبل

تأليف

الفقيه العلامة شيخ مرعي بن يوسف الحنبلي

مَعَ حَاشِيَةِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ مَانِعٍ

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ

الشيخ فاسم بن درويش فخر
وميله وفقاهه تعالى

منشورات المكتبة الإسلامية بدمشق

المجلد الثاني

2271
5083
03
328
1961

دليل الطالب في الدين نيل مطالب

سفر

يامن يريد بفقهه في الدين نيل مطالب

اقرأ لشرح المتن واحفظ دليل الطالب

والمعنى هو أن الطالب يجب أن يقرأ لشرح المتن ويحفظ دليل الطالب

سفر

المجلد الثاني

دليل الطالب

سفر

مقدمة الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فقد سبق لنا طبع كتاب « منار السبيل شرح الدليل » على نفقة رجل الفضل الأخ في الله الشيخ قاسم بن درويش فخرو ، وذلك بإشارة أستاذنا العلامة الشيخ محمد بن مانع ، فتلقاء العلماء بالقبول والاستحسان في سائر الأقطار ، وقام طلاب العلم على مدارسته ، وبأشر محدث الشام الشيخ ناصر الدين الألباني بتخريج أحاديثه بكتاب مستقل سماه « ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » .

وان هذه الحركة المباركة التي أحدثها نشر هذا الكتاب دعت الناس لطلب متنه الذي اختصره مؤلفه العلامة الشيخ مرعي من « منتهى الإرادات » وذكر فيه المسائل الراجعة في مذهب الامام أحمد التي عليها مدار الفتوى . وقد عني متأخرو الحنابلة بهذا المختصر عناية لم يظفر بمثله كتاب من كتبهم سوى « مختصر الخرقى » (١) عند المتقدمين ، فقد شرح في قريب من ثلاثمائة شرح .

ولم يكتب لهذا المتن الظهور بطبعة متقنة من قبل ، فبادر الشيخ قاسم بن درويش فخرو وأمر بطبعه عن نسخة خطية عليها حاشية قيمة علقها على هذا المتن المبارك المفيد ، أستاذنا الجليل العلامة الشيخ محمد بن مانع ، وجعل الشيخ قاسم الدرويش هذه الطبعة وفقاً لله تعالى ابتغاء الثوبة والأجر ، جزاء الله كل خير .

(١) وقد طبعنا هذا المتن مع « مسائل غلام الحلال » التي خالف فيها الخرقى على نفقة المحسن الشيخ قاسم الدرويش .

ونسخة أستاذنا ابن مانع التي اعتمدها في الطبع تقع في ٢٤٩ صفحة قياس ١٥×٢١ سم
كتبت سنة ١٢٤٠ هـ بخط جيد واضح بقلم قاسم بن محمد بن سالم الحنبلي السلفي النجدي
البغدادي .

وقد جعلنا المتن في أعلى الصفحات بحروف كبيرة ، وحواشي أستاذنا ابن مانع في
أسفل الصفحات بحرف أصغر . والله سبحانه أسأل أن يكتب النفع به ، وأن يحسن مثوبة كل
من أعان على نشره .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

١٥ من المحرم سنة ١٣٨١ هـ

ابوبكر
زهراوي

ترجمة المؤلف

هو العلامة الشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي^(١) ثم المقدسي الحنبلي، المحقق الفقيه، المطلع على العلوم المتداولة، قطع زمانه بالافتاء والتدريس والتصنيف. أخذ الفقه عن الشيخ محمد المرداوي، وعن القاضي يحيى بن موسى الحجاوي، وعن العلامة المعمر عبد الرحمن البهوتي. وأخذ الحديث والتفسير عن الشيخ محمد الحجاوي بمصر. وأخذ عن الشيخ أحمد الغنيمي وكثير غيرهم. تصدر للاقراء والتدريس بالجامع الأزهر، ثم تولى المشيخة بجامع السلطان حسن بالقاهرة. مؤلفاته:

له عدد من المؤلفات منها «غاية المنتهى»^(٢) و«الكواكب الدرية في مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية» و«مراسلات مرعي» و«فضل شرف العلم على شرف النسب». وقد عد له المحي سبعة مؤلفات. وله ديوان شعر منه:

لعمري رأيت المرء بعد زواله حديثاً بما قد كان يأتي ويصنع
فحيث الفتى لا يبدى كرمه فذكراه بالحسنى أجل وأرفع

ومن نظمه في مدح شيخ الاسلام ابن تيمية:

امام المعاني والمعالى يعيبه على فضله من كان في الرتبة الدنيا
وهل جاء في الدنيا كأحمد بعده وهل حل بدر في منازل العليا

وكانت وفاته رحمه الله في ربيع الأول سنة ١٠٣٣ هـ ودفن في تربة المجاورين بالقاهرة.

(١) نسبة الى طور كرم قرب بيت المقدس

(٢) طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ علي آل ثاني سنة ١٣٧٨ هـ. وتحت الطبع الآن على نفقة سموه أيضاً شرحه المسمى بـ «مطالب أولي النهي».

هذا الكتاب

وقف لله تعالى

من

الشيخ قاسم بن درويش فخرو

جزاه الله خيرا

المكتب الإسلامي
للطباعة والنشر

دمشق - الحلبوني

ص.ب. ٨٠٠ هاتف ١١٦٣٧

برقياً (إسلامي)

١٣٨١ هـ ١٩٦١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه تفتي

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله مالك يوم الدين ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المبين لأحكام شرائع الدين ، الفائز بمنتهى الارادات (١) من ربه ، فمن تمسك بشريعته ، فهو من الفائزين ، صلى الله وسلم عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ، وعلى آل كل وصحبه أجمعين .

وبعد ، فهذا مختصر ، في الفقه ، على المذهب الأحمد مذهب الامام أحمد .
الغت في إيضاحه رجاء الغفران ، وينت فيه الأحكام أحسن بيان ، لم أذكر

(١) والمراد هنا ان هذا الكتاب ظفر باختصاره من « منتهى الارادات » من قبيل التورية ، وهي اطلاق لفظ له معنيان : قريب وبعيد ، فأطلق « منتهى الارادات » وأراد معناه البعيد .
« حاشية ابن عوض » ابن مانع .

فيه إلا ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان ، وعليه الفتوى فيما بين أهل
الترجيح والاتقان ، وسميته بـ :

« دليل الطالب لنيل المطالب »

والله أسأل أن ينفع به من اشتغل به ، وأن يرحمني والمسلمين ، إنه أرحم
الراحمين .

كتاب الطهارة

وهي رفع ^(١) الحدث ، وزوال الخبث ، وأقسام الماء ثلاثة :
أمرها : طهور ، وهو الباقي على خلقته . يرفع الحدث ، ويزيل الخبث .
وهو أربعة أنواع :

- ١ — ماء يحرم استعماله ، ولا يرفع الحدث ويزيل الخبث ، وهو ما ليس مباحاً
- ٢ — وماء يرفع حدث الأتشي لا الرجل البالغ والختشي ، وهو ما خلعت به
المرأة المكلفة _____ ة ^(٢) .

(١) الأولى أن يقول : ارتفاع الحدث .

(٢) قال في « شرح الاقناع » : لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل
بفضل طهور المرأة . رواه الترمذي وحسنه ، وصححه ابن حبان .

وأما حديث مسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بفضل ميمونة ، فمحمول على
أنه لم تخل به ، كما أن الأول محمول على ما إذا خلعت به ، جمعاً بين الأحاديث . أشار إليه ابن المنجا .
ووجه الجمع ، قول عبد الله بن مرجس : توضأ أنت ها هنا وهي ها هنا ، فإذا خلعت
به فلا تقربنه . رواه الأثرم . اهـ .

لطهارة كاملة (١) عن حدث (٢) .

٣ - وما يكره استعماله مع عدم الاحتياج اليه . وهو ماء بثر بمقبرة .
وما اشتد حره أو برده ، أو سخن بنجاسة (٣) أو سخن بمغصوب ، أو
استعمل في طهارة لم تجب ، أو في غسل كافر . أو تغير بملح مائي . أو بما
لا يمازجه ، كتغيره بالعود القماري ، وقطع الكافور والدهن ، ولا يكره ماء
زمزم الا في إزالة الخبث .

٤ - وما لا يكره ، كماء البحر ، والآبار ، والعيون ، والأنهار ، والحمام .
ولا يكره ؟ المسخن بالشمس ، والمتغير بطول المكث ، أو بالرياح ، من نحو ميتة ،
أو بما يشق صون الماء عنه . كطحلب . وورق شجر ما لم يوضعا .

الثاني : طاهر يجوز استعماله في غير رفع الحدث ، وزوال الخبث ، وهو
ما تغير كثير من لونه ، أو طعمه ، أو ريحه ، بشيء طاهر . فان زال تغيره بنفسه ،
عاد إلى طهر ريته . ومن الطاهر ما كان قليلاً واستعمل في رفع حدث . أو

(١) قوله كاملة : أي جامعة لشروطها وفروضها ، فلو اختل شرط من ذلك لم تؤثر
خلوتها . لا يقال : الكافرة لاتصح نيتها ، فطهارتها لحيض أو نفاس أو جنابة لاتؤثر ، وقد
جزم أنها مؤثرة . لأننا نقول : النية ليست شرطاً لطهارتها ، لتعذر ما منها .
قال في «الغاية» : ويتجه احتمال : ولو لم تنوه .

(٢) قال أحمد في رواية أبي طالب : أكثر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون
ذلك ، وهو تعبدى ، فان لم يجد الرجل غير ماء خلت به لطهارة الحدث ، استعماله ثم تيمم .
(٣) وكذا ما ظن تنجسه فيكره ، بخلاف ما شك في نجاسته ، فلا يكره . اهـ . «أقناع» .

انغمست (١) فيه كل يد المسلم المكلف ، النائم ليلاً نوماً ينقض الوضوء ، قبل غسلها (٢) ثلاثاً بنية ، وتسمية ، وذلك واجب (٣) .

الثالث : نجس يحرم استعماله إلا لضرورة . ولا يرفع الحدث . ولا يزيل الخبث . وهو ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل . أو كان كثيراً وتغير بها أحد أوصافه (٤) فان زال تغيره بنفسه . أو باضافة طهور إليه ، أو بنزع منه . ويبقى بعده كثير ، طهر . والكثير قلتان تقريباً

(١) ولا يؤثر غمسها في مائع غير الماء ، كالابن والعسل .

(٢) وغسلها لمعنى فيها ، فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح وضوؤه وفسد الماء .

(٣) ويستعمل هذا الماء ان لم يوجد غيره ، ثم ييمم وجوباً . قال في « المنتهى وشرحه » : وحصل الماء القليل في كلها ، أي اليد ، بأن صب على جميع يده من الكوع الى أطراف أصابعه . قال في « نظم المفردات » :

تثلث غسل اليد فرضاً فاقرا
يسلبه التطهير جا في النقل
منصوصه واختاره الخلال
على كثير الماء اذا ماغيرت
ومعهم الشيوخان فيما حققوا
كل يقول هكذا جوابي
نصاً أتى بالفرق وهو الأشهر
ومائع الغوط فقط في القول
وفقاً لما قال علي والحسن

من بعد نوم الليل يبغي الطهرا
وغمسها في الماء قبل الغسل
وعنه بل ينجس أيضاً قالوا
(٤) كل النجاسات اذا ماوردت
طهره الجمهور لم يفرقوا
وابن عقيل وأبو الخطاب
والخرقي في الأقدمين حرروا
تنجيسه من آدمي بالبول
إلا حياً نزعها لا يمكن

واليسير مادونهما. وهما خمسمائة رطل بالعراقي. وثمانون رطلاً وسبعان ونصف
سبع، رطل بالقدسى^(١). ومساحتها . ذراع ورابع، طولاً وعرضاً وعمقاً^(٢) ،
فاذا كان الماء الطهور كثيراً ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور ، ولو مع بقائها فيه .
وإن شك في كثرته فهو نجس . وإن اشتبه ما تجوز به الطهارة ، بما لا تجوز
لم يتحرر ، ويتمم بلا إراقة . ويلزم من علم بنجاسة شيء إعلام من أراد أن
يستعمله .

(١) قال في « هداية الراغب » : وقدر القلتين بالصاع : ثلاثة وتسعون صاعاً وثلاثة أرباع
الصاع ، أي ثلاثة أمداد . والصاع : قدحان بالقدح المصري تقريباً .

(٢) في مستو من الأرض ونحوه .

باب الآنية

يباح اتخاذ كل إناء طاهر واستعماله ولو ثميناً ، إلا آنية الذهب والفضة والمموه بهما . وتصح الطهارة بهما ، وبالأناء المغصوب . ويباح إناء ضئيل بضبة يسيرة من الفضة لغير زينة . وآنية الكفار وثيابهم طاهرة ^(١) ولا ينجس شيء بالشك ^(٢) ما لم تعلم نجاسته . وعظم الميتة وقرنها وظفرها وحافرها وعصبها وجلدها نجس ^(٣) ولا يطهر بالدباغ . والشعر والصوف والريش طاهر إذا كان من ميتة طاهرة في الحياة ولو كانت غير مأكولة . كالهر والفأر .
ويسن تغطية الآنية وإيكاء الأسقية .

(١) قال في « شرح الزاد » : وآنية من لابس النجاسة كثيراً ، كمدمن الخمر وثيابهم ، وبدن الكافر طاهر ، وكذا طعامهم ، وماؤه ، لكن تكره الصلاة في ثياب الموضع والحائض والصبي ونحوهم . انتهى .

(٢) قال في « شرح الزاد » : ولو مع سقوط عظم أو روث شك في نجاسته ، لأثب الأصل بقاءه على ما كان عليه ، وإن أخبره عدل بنجاسته وعين السبب ، لزم قبول خبره .

(٣) قال في « شرح الزاد » كغيره : ولا ينجس باطن بيضة مأكول صلب قشرها بموت الطائر .

باب الاستنجاء وآداب التخلي

الاستنجاء : هو إزاله ماخرج من السيلين بماء طهور ، أو حجر طاهر مباح منق . فالانقاء بالحجر ونحوه أن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء . ولا يجرى أقل من ثلاث مسحات تعم كل مسحة المحل . والانقاء بالماء عود خشونة المحل كما كان ، وظنه كاف .

ويسن الاستنجاء بالحجر . ثم بالماء . فإن عكس كره . ويجزىء أحدهما . والماء أفضل .

ويكره استقبال القبلة واستدبارها في الاستنجاء . ويحرم بروت وعظم وطعام ولو لبهيمه ^(١) ، فإن فعل لم يجز بعد ذلك إلا الماء . كما لو تعدى الخارج موضع العادة ^(٢) .

(١) قوله : ولو لبهيمه . أي ولو إبسا كتبت ، قاله شيخنا . اهـ . ع ن .

(٢) مثل أن ينتشر الخارج على شيء من الصفحة ، أو يمتد إلى الحشفة امتداداً غير معتاد ، فلا يجزىء فيه إلا الماء ، كقبلي الخنثى المشكل ومخرج غير فرج . اهـ . شرح الزاد .

ويجب الاستنجاء لكل خارج ، إلا الطاهر (١) . والنجس الذي لم يلوث المحل (٢) .

فصل

يسن لداخل الخلاء تقديم اليسرى . وقول : بسم الله . أعوذ بالله من الخبيث والخبائث .

وإذا خرج قدم اليمنى وقال : غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني .

ويكره في حال التخلي استقبال الشمس ، والقمر ، ومهب الريح ، والكلام ، والبول في إناء ، وشق ، ونار ، ورماد . ولا يكره البول قائماً .

ويحرم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء بلا حائل (٣) . ويكفي إرخاء ذيله . وأن يبول أو يتغوط بطريق مسلوك ، وظل نافع ، وتحت شجرة عليها ثمر يقصد ، وبين قبور المسلمين ، وأن يلبث فوق قدر حاجته (٤) .

(١) كريح ومني ونحوه .

(٢) ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب ، ولا داخل حشفة أكلف غير مفتوق . « شرح الزاد »

(٣) ولا يعتبر القرب من الحائل .

(٤) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة ، وهو مضر عند الأطباء . اهـ « شرح الزاد » .

باب السواك

يسن بعود رطب لا يتفتت . وهو مسنون مطلقاً ، إلا بعد الزوال للمصائم .
فيكره . ويسن له قبله بعود يابس . ويباح برطب . ولم يصب السنة من استاك
بغير عود .

ويتأكد عند وضوء وصلاة وقراءة واتباه من نوم ، وتغير رائحة فم .
وكذا عند دخول مسجد ومنزل وإطالة سكوت ، وصفرة أسنان .
ولا بأس أن يتسوك بالعود الواحد اثنان فصاعداً .

فصل

يسن حلق العانة ^(١) وتنف الابط ، وتقليم الأظفار والنظر في المرأة .
والتطيب بالطيب ، والاكتحال كل ليلة في كل عين ثلاثاً ، وحف الشارب ،
وإعفاء اللحية ، وحرم حلقها ، ولا بأس بأخذ ما زاد على القبضنة منها ^(٢) .
والختان واجب ^(٣) على الذكر والأنثى عند البلوغ ، وقبله أفضل .

(١) قوله : يسن حلق العانة . الخ . ويفعل ذلك كل أسبوع ، يوم الجمعة قبل الزوال ،
ولا يتركه فوق الأربعين يوماً ، وأما الشارب ففي كل جمعة .
(٢) وكذا ماتحت حلقه .

(٣) قال في « الفروع » : ويجب الختان . وعنه : على غير امرأة . وعنه : يستحب .
قال شيخنا : يجب اذا وجبت الطهارة والصلاة .

باب الوضوء

تجب فيه التسمية ، وتسقط سهواً ^(١) . وإن ذكرها في أثناءه ابتداءً ^(٢) .
وفروض ستة : غسل الوجه ، ومنه المضمضة ، والاستنشاق ، وغسل اليدين
مع المرفقين . ومسح الرأس كله ، ومنه الأذنان ، وغسل الرجلين مع الكعبين !
والترتيب . والموالاتة .

وسروط ثمانية : انقطاع ما يؤجبه ، والنية ، والاسلام ، والعقل . والتمييز .
والماء الطهور المباح . وإزالة ما يمنع وصوله . والاستنجاء ، أو الاستجمار .

فصل

فالنية هنا قصد رفع الحدث ، أو قصد ما تجب له الطهارة ، كصلاة ،
وطواف ، ومس مصحف . أو قصد ما تنس له ، كقراءة ، وذكر ، وأذان ،

(١) فان تركها عمداً لم يصح . « هداية الراغب » .

(٢) قال في « الغاية » . ولا يفي ، خلافاً له . ويتجه « إلامع ضيق وقت » ، أو قلة ماء .

ونوم ، ورفع شك ، وغضب . وكلام محرم ، وجلوس بمسجد ، وتدريس علم ، وأكل . فمتى نوى شيئاً من ذلك . ارتفع حدثه ، ولا يضر سبق لسانه بغير مانوى . ولا شكه في النية ، أو في فرض بعد فراغ كل عبادة . وإن شك فيها في الأثناء استأنف ^(١) .

فصل في صفة الوضوء

وهي أن ينوي ، ثم يسمي ، ويغسل كفيه ، ثم يتمضمض . ويستنشق . ثم يغسل وجهه من منابت شعر الرأس المعتاد ، ولا يجزئ غسل ظاهر شعر اللحية ، إلا أن لا يصف البشرة ، ثم يغسل يديه مع مرفقيه ، ولا يضر وسخ يسير تحت ظفره ونحوه ^(٢) . ثم يمسح جميع ظاهر رأسه من حد الوجه إلى ما يسمى قفء والبياض فوق الأذنين منه . ويدخل سبابتيه في صماخي أذنيه ، ويمسح بإبهاميه ظاهرهما ، ثم يغسل رجليه مع كعبيه ، وهما العظمان الناتئان ^(٣) .

(١) قال في « الغاية » : لا بعد فراغ ، إلا إن تحقق تركها ، وكذا شك في غسل عضو ، أو مسح رأس ، إلا أن يكون وسواساً ، فلا يلتفت إليه .

(٢) قال في « الاقناع وشرحه » : ولا يجب ، بل ولا يسن غسل داخل عين الحديث أصفر أو أكبر ، ولو أمن الضرر ، بل يكره ، لأنه مضر . ولا يجب من نجاسة فيها ، فيعفى عنها في الصلاة . وقال في « الغاية » : ريتجه احتمال : ودفعه طاهر .

(٣) لو غسل بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض لم يكره . ولا يسن مسح العنق .

فصل

وسنة^(١) ثمانية عشر : استقبال القبلة والسراك^(٢) . وغسل الكفين^(٣) ثلاثاً .
والبدء قبل غسل الوجه بالمضمضة والاستنشاق^(٤) . والمبالغة فيهما^(٥) لغير
الصائم . والمبالغة في سائر الأعضاء مطلقاً^(٦) . والزيادة في ماء الوجه . وتخليل
اللحية الكثيفة^(٧) . وتخليل الأصابع^(٨) . وأخذ ماء جديد للأذنين . وتقديم
اليمنى على اليسرى . ومجاورة محل الغرض . والغسلة الثانية والثالثة . واستصحاب

(١) السنن جمع : سنة ، وهي في اللغة الطريقة ، وفي الاصطلاح : ما يثاب على فعله
ولا يعاقب على تركه . وتطلق أيضاً . على أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم .
(٢) وهو متأكد فيه ، ومحله عند المضمضة .
(٢) أي في أول الوضوء ولو تحقق طهارتهما .
(٤) أي ثلاثاً بيمينه ، واستنثاره بيساره .
(٥) المبالغة في المضمضة . إدارة الماء بجميع فمه . وفي استنشاق : جذبه بنفسه إلى
أقصى أنفه .

(٦) المبالغة في سائر الأعضاء : ذلك ما ينبوعه الماء . وقوله : مطلقاً : أي للصائم وغيره .
(٧) بالثناء المثلثة : وهي التي تستر البشرة ، فيأخذ كفاً من ماء يضعه من تحتها بأصابعه
مشبكة ، أو من جانبيها ، ويعركها ، وكذا عنقفة وباقي شعور الوجه .
(٨) أي أصابع اليدين والرجلين . قال في « الشرح » : وهو في الرجلين آكد . ويخلل
أصابع رجله بخنصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خنصرها إلى إبهامها . وفي اليسرى
بالعكس ، وأصابع يديه إحداهما بالأخرى ، فإن كانت أو بعضها ملتصقة ، سقط ،

ذكر النية إلى آخر الوضوء . والأتیان بها عند غسل الكفين ، والنطق به اسراً^(١) .
وقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
مع رفع بصره إلى السماء بعد فراغه . وأن يتولى وضوءه بنفسه من غير معاونة .

باب مسح الخفين

بموز بشر وطبقة : لبسهما بعد كمال الطهارة بالماء . وسترهما محل الفرض
ولو بربطهما . وإمكان المشي بهما عرفاً . وثبوتهما بنفسهما . وإباحتهما . وطهارة
عينهما . وعدم وصفهما بالبشرة . فيمسح المقيم . والعاصي بسفره ، من الحدث
بعد اللبس يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن . فلو مسح في السفر ثم أقام ،
أو في الحضر ثم سافر ، أو شك في ابتداء المسح ، لم يزد على مسح المقيم ، ويجب
مسح أعلى الخف . ولا يجزئ مسح أسفله وعقبه . ولا يسن ، ومتى حصل
ما يوجب الغسل ، أو ظهر بعض محل الفرض ، أو انقضت المدة بطل الوضوء .

(١) النطق بالنية سرّاً وجهرّاً بدعة ، خلافاً له .

فصل

وصاحب الجبيرة إن وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة . غسل الصحيح ومسح عليها بالماء وأجزأ ، وإلا ، وجب مع الغسل أن يتيمم لها ، ولا مسح مالم توضع على طهارة وتتجاوز المحل فيغسل ، ويمسح ويتيمم .^(١)

باب نواقض الوضوء

وهي ثمانية :

أحدها الخارج من السيلين قليلاً كان أو كثيراً ، طاهر أو نجساً .

الثاني : خروج النجاسة من بقية البدن ، فإن كان بولاً أو غائطاً نقض مطلقاً وأن كان غيرهما كالدم والقيء نقض إن فحش في نفس كل أحد بحسبه .

الثالث : زوال العقل أو تغطيته باغماء أو نوم مالم يكن النوم يسيراً عرفاً من جالس وقائم .

الرابع : مسه بيده ، لاظفيرة فرج الآدمي^(٢) المتصل بلا حائل أو حلقة دبره لأمس الخصيتين ولأمس محل الفرج البائن .

(١) والحاصل أن الجبيرة أربع صور: الأولى إن وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة ، فيغسل الصحيح ويمسح على الجريح ولا يتيمم . الثانية : إن وضعها على طهارة وتجاوزت محل الحاجة فيغسل ويمسح ويتيمم . الثالثة : وضعها على غير طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة . الرابعة : وضعها على غير طهارة وتجاوزت محل الحاجة ، ففي صورتين يغسل الصحيح ويتيمم بلا مسح . هـ عن .
(٢) أي دون سائر الحيوانات . قال في « شرح المنتهى » : تعمله أولاً ، ذكرأ أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً . هـ .

الخامس : لمس بشرة الذكر الأثني ، أو الأثني الذكر لشهوة من غير حائل ^(١) ولو كان الملموس ميتاً أو عجوزاً أو محرماً لا لمس من دون سبع ^(٢) ولا لمس سن وظفر وشعر ، ولا اللمس بذلك ، ولا ينقض وضوء الممسوس فرجه ^(٣) والملموس بدنه ولو وجد شهوة .

السادس : غسل الميت أو بعضه . والغاسل هو من يقلب الميت ويباشرة لا من يصب الماء .

السابع : أكل لحم الابل ولزنيماً ^(٤) . فلا نقض ببقية اجزائها ، ككبد وقلب وطحال وكرش وشحم وكلية ، ورأس ولسان ، وسنام وكوارع ، ومصران ومرق لحم . ولا يحنث بذلك من حلف لا يأكل لحماً .

الثامن : الردة ، وكل ما أوجب الغسل أو جب الوضوء غير الموت .

فصل

من يتقن الطهارة وشك في الحدث . أو يتقن الحدث وشك في الطهارة
عمل بما يتقن

(١) سواء كان المس باليد أو غيرها ، ولو زائد لزائد ، أو أشل .

(٢) قال في «الشرح» : ولا المرأة الطفل ، ومن ولد فهو طفل إلى سن التمييز ، وهو تمام سبع سنين ، ولا نقض بلمس امرأة امرأة . قاله في «شرح المنتهى» ١٠٠هـ .

(٣) وينقض لمس الذكر والقبل معاً من خنثى مشكل ، ولمس ذكر ذكره ، أو أثني قبله لشهوة فيهما .

(٤) ولا بن تيمية : سواء كان نثياً أو مطبوخاً .

قال الامام أحمد : فيه حديثان عن النبي عليه السلام : حديث البراء ، وحديث جابر ابن سمره . ١٠٠هـ .

ويحرم على المحدث الصلاة والطواف ، ومس المصحف ببشرته بلا حائل .
ويزيد من عليه غسل بقراءة القرآن ، واللبث في المسجد بلا وضوء .

(١) باب ما يوجب الغسل

وهو سبعة :

أحدها : انتقال المني . فلو أحس بانتقاله فحبسه فلم يخرج وجب الغسل .
فلو اغتسل له ثم خرج بلا لذة لم يعد الغسل .

الثاني : خروجه من مخرجه ولو دماً . ويشترط أن يكون بلذة مالم يكن
نائماً ونحوه .

الثالث : تغييب الحشفة كلها أو قدرها بلا حائل في فرج ولو دبراً لميت
أو بهيمة أو طير ، لكن لا يوجب الغسل إلا على ابن عشر وبنت تسع .

الرابع : إسلام الكافر ولو مرتدأ .

الخامس : خروج الحيض .

(١) الغسل بالضم : الاغتسال . والماء يغتسل به ، وبالفتح مصدر غسل . وغسلت الميت
من باب ضرب ، ويثقل ، وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره ، وشرعاً استعمال
ماء طهور مباح في جميع بدنه على وجه مخصوص . دليل (٣)

السادس: خروج دم النفاس.

السابع: الموت تعبدًا.

فصل

وشروط الغسل سبعة: انقطاع ما يوجبه، والنية، والسلام، والعقل، والتميز،
والماء الطهور المباح، وإزالة ما يمنع وصوله.
وواجبه التسمية وتسقط سهوًا.

وفرضه: أن يعم بالماء جميع بديه، وداخل فمه وأنفة، حتى ما يظهر من
فرج المرأة عند القعود لحاجتها، وحتى باطن شعرها. ويجب^(١) نتئضه في الحيص
والنفاس لا الجنابة. ويكفي الظن في الأسباب.

وسننه: الوضوء قبله، وإزالة ما لوثة من أذى. وإفراغه الماء على رأسه
ثلاثًا، وعلى بقية جسده ثلاثًا، والقيام، والموالة، وإمرار اليد على الجسد،
 وإعادة غسل رجليه بمكان آخر.

(١) قال في «شرح الاقتناع»: وقال بعض أصحابنا: هذا مستحب وليس بواجب، وهو
أكثر الفقهاء. قال في «المغني» و«الشرح» وغيرهما: وهو الصحيح إن شاء الله.

ومن نوي غسلًا مسنوناً أو واجباً جزءاً عن الآخر^(١)، وإن نوى رفع الحدثين أو الحدث وأطلق، أو أمراً لا يباح إلا بوضوء. ونمسل^(٢) أجزاءً عنهما.

ويسن الوضوء بمد، وهو رطل وثلاث بالعراقي، وأوقيتان وأربعة أسباع بالقدس، والاعتسال بصاع وهو خمسة أرطال وثلاث بالعراقي^(٣)، وعشر أواق وسبعان بالقدس.

ويكره الاسراف لا الأسباع بدون ماذكر.

ويباح الغسل في المسجد ما لم يؤذيه وفي الحمام إن أمن الوقوع في المحرم، فإن خيف كره، وإن علم حرم.

فصل في الاغسال المستحبة

وهي ستة عشر غسلًا أكدها لصلاة الجمعة في يومها، لذكر حضرها، ثم لغسل ميت، ثم لعيد في يومه، ولكسوف، واستسقاء، وجنون، وإغماء واستحاضة لكل صلاة، ولا حرام، ولدخول مكة وحرمها، ولوقوف بعرفة، وطواف زيارة، وطواف وداع، ومبيت بمزدلفة، ورمي جمار، ويتمم لكل حاجة، ولما يسن له الوضوء إن تعذر.

(١) وإن نواهما حصلاً، والأفضل أن يغتسل للواجب ثم للمسنون كاملاً ٥٠. «شرح الزاد»

(٢) كمس مصحف وطواف. وإن نوى قراءة القرآن ارتفع الأكبر ٥٠. «شرح»

(٣) قوله: وعشر أواق إلى آخره، وذلك أن الرطل أوقيتان وأربعة أسباع، فالصاع

ثمان أواق وستة عشر سبع. ومن المعلوم أن الأوقيتين أربعة عشر سبعاً، فإذا أخذناها من الستة عشر سبعاً ووضعناها على الثمانية صار المجموع عشر أواق، ويبقى معنا سبعان، وهذا ظاهر ٥٠.

باب التيمم

يصح بشروط ثمانية :

النية ، والاسلام ، والعقل ، والتمييز ، والاستجاء أو الاستجمار .

السادس : دخول وقت الصلاة ، فلا يصح التيمم لصلاة قبل وقتها ، ولا

لنافلة وقت نهي :

السابع : تعذر استعمال الماء إما لعدمه أو لخوفه باستعماله الضرر^(١) ويجب

بذله^(٢) لعطشان من آدمي أو بهيمة محترمين .

ومن وجد ماء لا يكفي لطهارته استعماله فيما يكفي وجوباً ثم تيمم .

وإن وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت ، أو علم أن النوبة لا تصل

إليه إلا بعد خروجه^(٣) عدل إلى التيمم وغيره لا ، ولو فاتته الوقت .

(١) فائدة : أول ما يجب للجرح ونحوه الغسل ، ثم ان تضرربه وجب المسح بشرط طهارة

الجرح ، ثم ان تضرر بالمسح أو كان نجساً وجب التيمم ٥٠١ هـ

(٢) قوله : ويجب بذله الخ ، أي لشربه لا لطهارة غيره بحال . ولعل وجوب البذل بقيمته

ولو في ذمة معسر كما يفهم من كلامهم في الاطعمة ٥٠١ هـ . ن

(٣) أو دخول وقت الضرورة .

ومن في الوقت أراق الماء أو مر به وأمكنه الوضوء ، ويعلم أنه لا يجد غيره حرم ، ثم إن تيمم وصلى لم يعد .

وإن وجد محدث يبدنه وثوبه نجاسة ماء لا يكفي وجب غسل ثوبه . ثم إن فضل شيء غسل بدنه ، ثم إن فضل شيء تطهر وإلا تيمم . ويصح التيمم لكل حدث ، وللنجاسة على البدن بعد تخفيفها ما أمكن ، فإن تيمم لها قبل تخفيفها لم يصح .^(١)

الثامن : أن يكون بتراب طهور مباح غير محترق ، له غبار يعلق باليد . فإن لم يجد ذلك صلى الفرض فقط على حسب حاله ، ولا يزيد^(٢) في صلاته على ما يجزىء ، ولا إعادة^(٣) .

فصل

وواجب التيمم التسمية وتسقط سهواً .

(١) ولا يصح تيممه إلا بعد غسل النجاسة . ٥٠١ .

(٢) قوله : ولا يزيد ، أي من القراءة . فظاهر عبارة المصنف من القراءة وغيرها . وهذا في حق الجنب لافي حق المحدث حدثاً أصغر . قاله الجراعي في « حواشي الفروع » . وفي « شرح الحرر » للشيشيني ما يقتضي أن ذلك محرم . ع ب . وفي « منتخب الأزجي » : لكن إن زاد على ما يجزىء أعاد ، وفي « تصحيح الحرر » لابن نصر الله الكفائي ، فإن زاد على ما يجزىء من ركن أو واجب أعاد . ٥٠٥ .

(٣) وتبطل صلاته بالحدث فيها ، وبطرو نجاسة لا يعفى عنها لا بخروج وقتها ، بخلاف صلاة التيمم لأن التيمم يبطل فتبطل الصلاة بخلاف ما هنا . ٥٠٥ « أفتاح وشرحه » .

وفروضة خمسة : مسح الوجه ، ومسح اليدين إلى الكوعين .
الثالث : الترتيب في الطهارة الصغرى . فيلزم من جرحه ببعض أعضاء وضوئه إذا توطأ أن يتيمم له عند غسله لو كان صحيحاً .
الرابع : الموالاة ، فيلزمه أن يعيد غسل الصحيح عند كل تيمم^(١) .
الخامس : تعيين النية لما يتيمم له من حدث أو نجاسة فلا يكفي نية أحدهما عن الآخر ، وإن نواههما اجزأ .

ومبطلاته خمسة ما بطل الوضوء ، ووجود الماء وخروج الوقت وزوال الميخ له^(٢) وخلع مامسح عليه . وإن وجد الماء وهو في الصلاة بطلت . وإن انقضت لم تجب الاعادة .

وصفته : أن ينوي ، ثم يسمي ويضرب التراب يديه ، مفرجتي الأصابع ضربة واحدة ، والأحوط ثنتان بعد نزع خاتم ونحوه ، فيمسح وجهه يباطن أصابعه وكفيه براحتيه .

ويسن لمن يرجو وجود الماء تأخير التيمم إلى آخر الوقت المختار . وله أن يصلي بتيمم واحد ماشاء من الفرض والنفل . لكن لو تيمم للنفل لم يستحب الفرض .

(١) أي عند كل تيمم بطل بخروج وقت أو غيره . وفي الأكبر لا تبطل طهارته بماء بخروج وقت ، ويتيمم فقط اهـ « غاية » وفي « شرح المنتهى » .
ولو اغتسل لجنابه ثم تيمم لنحو جرح وخروج الوقت ، لم يعد سوى التيمم ، لأنه لا يعتبر فيه ترتيب ولا موالاة .

(٢) قال في « الاقناع » وإن تيمم وعليه ما يجوز المسح عليه كهامة أو كجيرة أو خف ابسه على طهارة ، ثم خلعه بطل تيممه نصاً . قال : ويستحب التيمم إلى آخر الوقت المختار لمن يعلم أو يرجو وجود الماء . قال : وإن تيمم وصلى أول الوقت أجزأه هـ .

باب ازالة النجاسة

يشترط لكل متنجس سبع غسلات ^(١) وأن يكون أحدها بتراب طاهر أو صابون ونحوه في متنجس بكلب أو خنزير، ويضر بقاء طعم النجاسة لالونها أو ريحها أو هما عجزاً. ويجزىء في بول غلام لم يأكل طعاماً لشهوة نضحه. وهو غمره بالماء ويحزىء في تطهير صخر وأحواض وأرض تنجست بمائع ولو من كلب أو خنزير مكاثرتها بالماء حتى يذهب لون النجاسة وريحها. ولا تطهر الأرض بالشمس والرياح والجفاف، ولا النجاسة بالنار. وتطهر الحمرة بانائها إن انقلبت خلاً بنفسها. فإذا خفي موضع النجاسة غسل حتى يتيقن غسلها.

فصل

المسكر المائع وكذا الحشيشة، وما لا يؤكل من الطير والبهائم، مما فوق الهر خلقة نجس، وما دونها في الخلقة كالحية والفأر والمسكر غير المائع فطاهر وكل ميتة نجسة غير ميتة الآدمي والسمك والجراد ^(٢) وما لا نفس له سائلة

(١) قال في «الاقناع»: ومحسب العدد في ازالها من أول غسلة ولو قبل زوال عيناها، فلو لم تزال إلا في الغسلة الأخيرة أجزأه.
(٢) قال في «الاقناع» ودم عرق مأكول بعد ما يخرج بالذبح، وما في خلال لحمه طاهر. ولو ظهرت حمرة نصاً.

كالعقرب والخنفساء والبق والقمل والبراغيث وما أكل لحمه ، ولم يكن أكثر علفه
النجاسة ، فبرله وروثه وقيئه ومذيه ووديه ومنيه ولبنه طاهر . وما لا يؤكل فنجس
إلا مني الآدمي ولبنه فطاهر .

والقيح والدم والصدید نجس ، لكن يعفى في الصلاة عن يسير منه لم
ينقض ، إذا كان من حيوان طاهر في الحياة . ولو من دم حائض ونفساء ، ويضم
يسير متفرق بثوب لا أكثر ، وطین شارع ظنت نجاسته وعرق وريق من طاهر
طاهر ، ولو أكل هر أو نحوه أو من الحيوانات الطاهرات كالنمس والفأر
والقنفذ أو طفل نجاسة ثم شرب من مائع لم يضر ، ولا يكره سؤر حيوان
طاهر ، وهو فضلة طعامه وشرابه .

باب الحيض

لا حيض قبل تمام تسع سنين ، ولا بعد خمسين سنة ، ولا مع حمل .
وأقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً ، وغالبه ست أو سبع . وأقل
الطهر بين^(١) الحيضتين ثلاثة عشر يوماً ، وغالبه بقية الشهر ولا حد لأكثره . ويحرم

(١) وليس بكبيرة ، وإن أراد وطنها فادعته ، قبل منها نصاً إن أمكن كظهر ١٠٠هـ .

« شرح المنتهى » .

بالحيض أشياء منها: الوطء في الفرج، والطلاق^(١)، والصلاة، والصوم، والطواف، وقراءة القرآن، ومس الصحف، واللبث في المسجد، وكذا المرور فيه إن خافت تلويثه.

ويوجب الغسل والبلوغ والكفارة بالوطء فيه ولو مكرهاً أو ناسياً أو جاهلاً للحيض والتحريم، وهي ديناراً أو نصفه على التخيير، وكذا هي إن طأعت. ولا يباح بعد إنقطاعه وقبل غسلها أو تيممها غير الصوم والطلاق. واللبث بوضوء في المسجد، وإنقطاع الدم، بأن لا تتغير قطنه احتشت به بها في زمن الحيض طهر وتقضي الحائض والنفساء الصوم لا الصلاة.

فصل

ومن جاوز دمها خمسة عشر يوماً فهي مستحاضة. تجلس من كل شهر ستاً، أو سبعمائة حيث لا تميز. ثم تغتسل وتصوم وتصلّي بعد غسل المحل وتعصيه، وتتوصاً في وقت كل صلاة وتنوي بوضوئها الاستباحة. وكذا يفعل كل من حدثه دائم ويحرم وطء المستحاضة ولا كفارة.

والنفاس لا حد لأقائه، وأكثره أربعون يوماً. ويثبت حكمه بوضع ما يتبين فيه خلق إنسان، فإن تخلل الأربعين نقاء فم طهر. لكن يكره وطئها فيه ومن

(١) قوله: والطلاق، أي ما لم تسأله خلعاً أو طلاقاً على عوض فيباح له إجابتها. وعلم منه أن لا يباح إن سأله طلاقاً بلا عوض ولا إن كان السائل غيرها. هـ.

وضعت ولدين فأكثر فأول مدة النفاس من الأول ، فلو كان بينهما أربعون يوماً فلا نفاس للثاني وفي وطء النفساء مافي وطء الحائض ، ويجوز للرجل شرب دواء مباح ^(١) يمنع الجماع ، وللأنثى ^(٢) شربه لحصول الحيض ولقطعه .

باب الأذان والاقامة

وهما فرض كفاية في الحضر على الرجال الأحرار ، ويسنان للمنفرد وفي السفر ، ويكرهان للنساء ولو بلا رفع صوت ولا يصحان إلا مرتين متوالين عرفاً ، وأن يكونا ، من واحد بنية منه ، وشرط كونه مسلماً ذكراً عاقلاً مميزاً ناطقاً عدلاً ولو ظاهراً ولا يصحان قبل الوقت إلا آذان الفجر . فيصح بعد نصف الليل . ورفع الصوت ركن مالم يؤذن لحاضر . ويسن كونه ميتاً أميناً عالماً بالوقت متطهراً قائماً فيهما . لكن لا يكره أذان انحدث بل إقامته .

ويسن الأذان أول الوقت والترسل فيه . وأن يكون على علو رافعاً وجهه ، جاعلاً سبابتيه في أذنيه ، مستقبل القبلة . يلتفت يميناً لحي على الصلاة . وشمالاً

(١) قوله : وللأنثى النخ . ذكر هذه المسألة في « شرح الزاد » في كتاب العدد ، وفيها زيادة توضيح هـ .

قوله : شربه ، أي الدواء المباح لالقاء نطفة . . النخ « شرح » ■ .

(٢) قال في « الزاد » : ويباح القاء نطفة قبل أربعين يوماً بدواء مباح .

لحي على الفلاح ، ولا يزيل قدميه مالم يكن بمنارة ، وأن يقول بعد حيعة
أذان الفجر : الصلاة خير من النوم مرتين ، ويسمى التثويب .

ويسن أن يتولى الأذان والاقامة واحد مالم يشق ، ومن جمع أو قضى
فوائت أذن للأولى ، وأقام للكل .

ويسن لمن يسمع المؤذن والمقيم أن يقول مثله ، إلا في الحيلة فيقول :
لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفي التثويب : صدقت وبررت ، وفي لفظ الاقامة : أقامها
الله وأدامها ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ ويقول : اللهم رب هذه
الدعوة التامة والصلاة القائمة . آت محمداً الوسيلة والفضيلة . وابعثه مقاماً
محموداً الذي وعدته ، ثم يدعو هنا وعند الاقامة . ويحرم بعد الأذان الخروج من
المسجد بلا عذر أو نية رجوع .

باب شروط الصلاة

وهي تسعة : الاسلام ، والعقل ، والتمييز ، وكذا الطهارة مع القدرة .

الخامس : دخول الوقت فوق وقت الظهر من الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء
مثله سوى ظل الزوال ، ثم يليه الوقت المختار للعصر حتى يصير ظل كل شيء
مثليه سوى ظل الزوال ، ثم هو وقت ضرورة إلى الغروب . ثم يليه وقت المغرب

حتى يغيب الشفق الأحمر ، ثم يليه الوقت المختار للعشاء إلى ثلث الليل ، ثم هو وقت ضرورة إلى طلوع الفجر ، ثم يليه وقت الفجر إلى شروق الشمس ، ويدرك الوقت ^(١) بتكبيره الاحرام . ويجرم تأخير الصلاة عن وقت الجواز ويجوز تأخير فعلها في الوقت مع العزم عليه ، والصلاة أول الوقت أفضل وتحصل الفضيلة بالتأهب أول الوقت .

ويجب قضاء الصلاة الفائتة مرتبة فوراً ، ولا يصح النفل المطلق إذاً ويسقط الترتيب بالنسيان ، وبضيق الوقت ولو للاختيار .

السادس : ستر ^(٢) العورة مع القدرة بشيء لا يصف البشرة ، فعورة الذكر البالغ عسراً ، والحره المميزة ، والأمة ولو مبعضة ، مابين السرة والركبة . وعورة ابن سبع إلى عشر الفرجان ، والحره البالغة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها وشرط في فرض الرجل البالغ ستر أحد عاتقيه بشيء من اللباس .

(١) قال في « المنتهى » : وإذا دخل وقت صلاة بقدر تكبيرة ، ثم طرأ مانع كجنون وحيض قضت ، وإن طرأ تكليف كبلوغ ونحوه ، وقد بقي بقدرها قضيت مع مجموعة اليها قبلها .

(٢) قال في « الاقناع » : ويسن للرجل والامام أبلغ أن يصلي في ثوبين مع ستر رأسه . قال في « شرحه » : بعمامة وما يعناه ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان كذلك يصلي قاله المجد .
فائدة : قال في « الاقناع وشرحه » : ويجرم تعليق ما فيه صورة ، وستر الجدر به ، وتصويره ، فإن قطع رأس الصورة فلا كراهة .

قال ابن عباس : الصورة الرأس ، فإذا قطع فليس بصورة . أو قطع منها مالا تبقى الحياة بعد ذهابه .

ومن صلى في مغضوب ، أو حرير عالماً ذا كراً لم تصح ، ويصلي عرياناً مع غصب ، وفي حرير لعدم ، ولا يعيد ، وفي نجس لعدم ويعيد .
ويحرم على الذكور لا الإناث لبس منسوج ومموه بذهب أو فضة ، ولبس ما كاه أو غالبه حرير . ويباح ماسدي بالحرير وألحم بغيره . أو كان الحرير وغيره في الظهور سيان .

السابع : اجتناب النجاسة بيدنه وثوبه وبقعته مع القدرة ، فإن حبس ببقعة نجسة وصلى صحت ، لكن يؤمى بالنجاسة الرطبة غاية ما يمكنه . ويجلس على قدميه . وإن مس ثوبه ثوباً نجساً أو حائطاً لم يستند إليه ، أو صلى على طاهر طرفه متنجس ، أو سقطت عليه النجاسة فزال ، أو أزالها سريعاً صحت ، وتبطل إن عجز عن إزالتها في الحال ، أو نسيها ثم علم ^(١) .

ولا تصح الصلاة في الأرض المغصوبة ، وكذا المقبرة والمجزرة والمزبلة وألحش ^(٢) وأعطان الأبل . وقارعة الطريق ، والحمام وأسطحة هذه مثلها ولا

(١) قال في «الأقناع» : ومتى وجد عليه نجاسة جهل كونها في الصلاة صحت صلاته ، وإن علم بعد صلاته أنها كانت في الصلاة ، لكنه جهل عينها ، أو حكمها ، أو أنها كانت عليه أو علم بعد سلامه أنه كان ملاقيها ، أو عجز عن إزالتها ، أو نسيها أعاد . عنه ، لا يعيد وهو الصحيح عند أكثر المتأخرين لحديث أبي سعيد في خلع النعلين .

وإذا علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فالحكم فيها كما لو علم بعد الصلاة . فإن قلنا لا تبطل أزالها وبني . وقال ابن عقيل : تبطل رواية واحدة . انتهى ملخصاً من «المتن والشرح» .
(٢) بضم الحاء وفتحها ، وتصح الصلاة إلى تلك الأماكن مع الكراهة إن لم يكن حائل .
وتصح الصلاة في بقعة ابنتها غصب ولو استند . . . «أقناع» .

يصح الفرض في الكعبة والحجر منها ، ولا على ظهرها إلا إذا لم يبق وراءه شيء
ويصح النذر فيها وعليها ، وكذا النفل بل يسن فيها .

الثامن : استقبال القبلة مع القدرة فإن لم يجد من يخبره عنها ييقن صلى
بالاجتهاد ، فإن أخطأ فلا إعادة .

التاسع : النية ، ولا تسقط بحال ، ومحلها القلب ، وحقيقتها العزم على فعل
الشيء ، وشرطها الاسلام والعقل والتمييز ، وزمنها أول العبادة أو قبيلها يسير
والأفضل قرنهما بالتكبير ، وشرط مع نية الصلاة تعيين ما يصلية من ظهر أو عصر
أو وتر أو راتبة ، وإلا اجزأته نية الصلاة .

ولا يشترط تعيين كون الصلاة حاضرة أو قضاء أو فرضاً ، وتشترط نية
الامامة للامام ، والائتمام للمأموم . وتصح نية المفارقة لكل منهما العذر يبيح
ترك الجماعة ويقرأ مأموم فارق في قيام أو يكمل ، وبعد الفاتحة له الركوع في
الحال ، ومن أحرم بفرض ثم قلبه نفلاً صح إن اتسع الوقت وإلا لم يصح ،
وبطل فرضه .

كتاب الصلاة

يجب على كل مسلم مكلف غير الحائض والنفساء ، وتصح من المميز وهو من بلغ سبعا ، والثواب له ، ويلزم وليه أمره بها السبع وضربه على تركها لعشر . ومن تركها جهوداً فقد ارتد وجرت عليه أحكام المرتدين .
وأركان الصلاة أربعة عشر لا تسقط لأعمداً ولا جهلاً ولا سهواً :
أمرها: القيام في الفرض على القادر منتصباً فإن وقف منحنياً أو مائلاً بحيث لا يسمى قائماً لغير عذر لم تصح ولا يضر خفض رأسه ، وكره قيامه على رجل واحدة لغير عذر .

الثاني : تكبيرة الاحرام وهي الله أكبر لا يجزئه غيرها يقولها قائماً ، فإن ابتدأها أو أتمها غير قائم صحت نقلاً . وتنعقد إن مد اللام لا إن مد همزة الله ، أو همزة أكبر . أو قال أكبار أو الأكبر ، وجهه بها وبكل ركن ، وواجب بقدر ما يسمع نفسه فرض .

الثالث : قراءة الفاتحة مرتبة . وفيها إحدى عشرة تشديدة ، فإن ترك واحدة أو حرفاً ولم يأت بما ترك لم تصح ، فإن لم يعرف إلا آية كررها بقدرها ومن امتنع قراءته قائماً صلى قاعداً وقرأ .

الرابع : الركوع وأقله أن ينحني بحيث يمكنه مس ركبتيه بكفيه بيديه وأكمله أن يمد ظهره مستوياً ويجعل رأسه حياله .

الخامس : الرفع منه ولا يقصد غيره ، فلو رفع فزعاً من شيء لم يكف .

السادس : الاعتدال ^(١) قائماً ، ولا تبطل إن طال .

السابع : السجود ، وأكمله تمكين جبهته وأنفه وكفيه وركبتيه وأطراف أصابع قدميه من محل سجوده ، وأقله وضع جزء من كل عضو ، ويعتبر المقر لأعضاء السجود ، فلو وضع جبهته على نحو قطن منفوش ولم ينكبس لم تصح . ويصح سجوده على كفه وذيله ويكره بلا عذر . ومن عجز بالجبهة لم يلزمه ، بغيرها ويؤمى ما يمكنه .

الثامن : الرفع ^(٢) من السجود .

التاسع : الجلوس بين السجدين وكيف جلس كفى ، والسنة أن يجلس مفترشاً على رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ويوجهها إلى القبلة .

العاشر : الطمأنينة ، وهي السكون وإن قل في كل ركن فعلي .

الحادي عشر : التشهد الأخير ، وهو : اللهم صلي على محمد بعد الاتيان بما

(١) قوله السادس الاعتدال : قال في « شرح الزاد » : ويدخل في الاعتدال الرفع .

(٢) قوله الثامن الرفع من السجود : قال في « شرح الزاد » : ويعني عنه قوله : والجلوس

بين السجدين ، لقول عائشة : كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتي يستوي قاعداً . رواه مسلم .

يجزىء من التشهد الأول ، والمجزىء منه: التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، والكامل مشهور . الثاني عشر: الجلوس له وللتسليمتين ، فلو تشهد غير جالس ، أو سلم الأولى جالساً والثانية غير جالس لم تصح . الثالث عشر: التسليمتان ، وهو أن يقول مرتين : السلام عليكم ورحمة الله . والأولى أن لا يزيد وبركاته . ويكفي في النفل تسليمة واحدة . وكذا في الجنائزة . الرابع عشر: ترتيب الأركان كما ذكرنا ، فلو سجد مثلاً قبل ركوعه عمداً بطلت . وسهواً لزمه الرجوع ليركع ثم يسجد .

فصل: وواجباتها ثمانية تبطل الصلاة بتركها عمداً . وتسقط سهواً أو جهلاً: التكبير لغير الاحرام . لكن تكبيرة المسبوق التي بعد تكبيرة الاحرام سنة . وقول: سمع الله لمن حمده للامام والمنفرد لا للمأموم . وقول: ربنا ولك الحمد للكل . وقول: سبحان ربي العظيم مرة في الركوع . وسبحان ربي الأعلى مرة في السجود . ورب اغفر لي بين السجدين . والتشهد الأول على غير من قام إمامه سهواً ، والجلوس له . وسننها: أقوال وأفعال ، ولا تبطل بترك شيء منها ، ولو عمداً ، ويباح السجود لسهوه . فسنن الأقوال إحدى عشر: قوله بعد تكبيرة الاحرام: سبحانك اللهم وبحمدك . وتبارك أسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، والتعوذ ، والبسملة ، وقول آمين ، وقراءة السورة بعد الفاتحة ، والجهر بالقراءة

للالامام . ويكره للمأموم ، ويخير المنفرد ^(١) ، وقول غير المأموم بعد التحميد ملء
 السموات وملء الأرض . وملء ماشئت من شيء بعد ، ومازاد على المرة في
 تسبيح الركوع والسجود ، ورب اغفر لي ، والصلاة في التشهد الأخير على آله ،
 عليهم السلام والبركة عليه وعليهم والدعاء بعده . وسنن الأفعال وتسمى الهيئات :
 رفع اليدين مع تكبيرة الاحرام . وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، وحطهما
 عقب ذلك ^(٢) ، ووضع اليمين على الشمال . وجعلهما تحت سرتيه ،
 ونظره إلى موضع سجوده ، وتفرقته بين قدميه قائماً ، وقبض ركبتيه بيديه
 مفرجتي الأصابع في ركوعه ، ومد ظهره فيه ، وجعل رأسه حياله ، والبداءة في

(١) ويخير منفرد وقائم لقضاء ما فاتته بعد سلام إمامه . ١٠ هـ . « اقناع »

(٢) تنبيه : اختلف العلماء في رفع اليدين ، اذا فرغ من التشهد الأول ، ونهض إلى
 الثالثة . فقال في « الاقناع » : ولا يرفع يديه . قال الشارح : حكاه بعضهم وفاقا . قال في
 « الانصاف » : وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه يرفعهما .
 اختارها المجدد ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب « الفائق » ، وابن عبدوس . ١٠ هـ .
 قال في « المبدع » : وهى أظهر ، وقد صححه أحمد وغيره عن النبي ﷺ ، قال
 الخطابي : وهو قول جماعة من أهل الحديث . انتهى . قلت : صاحب « الفائق » هو ابن قاضي
 الجبل ، وابن عبدوس هو صاحب « التذكرة » . وقال في « الاختيارات » : ويسن رفع اليدين
 إذا قام المصلي من التشهد الأول إلى الثالثة ، وهو رواية عن الامام أحمد ، اختارها أبو البركات .
 كما يسن في الركوع والرفع منه ، فجعله سنة وهو الصحيح إن شاء الله لصححه الحديث فيه
 والله اعلم . انتهى

سجوده بوضع ركبتيه ، ثم يديه ، ثم جبهته وأنفه ^(١) وتمكين أعضاء السجود من الأرض ، ومباشرتها محل السجود سوى الركبتين فيكره ، ومجافاة عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن فخذه ، وفخذه عن ساقيه ، وتفريقه بين ركبتيه ، وإقامة قدميه ، وجعل بطون أصابعهما على الأرض مفرقة ، ووضع يديه حذو منكبيه مبسوطة مضمومة الأصابع ، ورفع يديه أولاً في قيامه إلى الركعة ، وقيامه على صدور قدميه ، واعتماده على ركبتيه بيديه ، والافتراش في الجلوس بين السجدين ، وفي التشهد الأول ، والتورك في الثاني ^(٢) ، ووضع اليدين على الفخذين مبسوطتين مضمومتين الأصابع بين السجدين ، وكذا في التشهد ، إلا أنه يقبض من اليمنى الخنصر والبنصر ، ويحلق إبهامها مع الوسطى ، ويشير بسبابتها عند ذكر الله ، والتفاتة يميناً وشمالاً في تسليمه ، ونيته به الخروج من الصلاة ، وتفضيل الشمال على اليمين في الالتفات .

فصل فيما يكره في الصلاة : يكره للمصلي اقتصاره على الفاتحة ، وتكرارها ، والتفاتة بلا حاجة وتغميض عينيه ، وحمل مشغل له ، وافتراش

(١) من « المفردات » :

والأنف كالجهة في السجود عليها أوجب للعبود

(٢) قال في « شرح الزاد » : وما أدركه المسبوق مع الامام فهو آخر صلاته وما يقضيه أولها يستفتح لها ، ويتعوذ ويقرأ سورة ، لكن لو أدرك ركعة من رابعة أو مغرب يشهد عقب أخرى ، ويتورك معه . اهـ .

ذراعيه ساجداً ، والعبث ، والتخصر ، والتمطي ، وفتح فمه ، ووضعفه فيه شيئاً .
 واستقبال صورة ، ووجه آدمي ، ومتحدث ، ونائم ، ونار ، ومايليه ، ومس
 الحصى ، وتسوية التراب بلا عذر ، وتروح بمروحة وفرقة أصابعه وتشبيكها ،
 ومس لحيته ، وكف ثوبه ومتى كثر ذلك عرفاً بطلت . وأن يخص جبهته بما يسجد
 عليه ، وأن يمسح فيها أثر سجوده . وأن يستند بلا حاجة ، فإن استند بحيث
 يقع لو أزيل ما استند إليه بطلت ، وحمده إذا عطس أو وجد ما يسره ، واسترجاعه
 إذا وجد ما يغمه .

فصل فيما يبطل الصلاة . يبطلها ما بطل الطهارة ، وكشف العورة
 عمدًا ، لا إن كشفها نحو ريح فسترها في الحال أو لا ، وكان المكشوف
 لا يفحش في النظر ، واستدبار القبلة حيث شرط استقبالها ، واتصال النجاسة
 به إن لم يزلها في الحال . والعمل الكثير عادة من غير جنسها لغير ضرورة ،
 والاستناد قوياً لغير عذر . ورجوعه عالماً ذا كراً للتشهد بعد الشروع في القراءة ،
 وتعمد زيادة ركن فعلي ، وتعمد تقديم بعض الأركان على بعض . وتعمد
 السلام قبل إتمامها ، وتعمد إحالة المعنى في القراءة ، وبوجود سترة بعيدة وهو
 عريان ، وبفسخ النية ، وبالتردد في الفسخ . وبالعزم عليه وبشكه ^(١) هل نوى فعل

(١) قوله : وبشكه ... الخ عبارة « الاقناع وشرحه » هكذا أوشك في أثناء الصلاة هل
 نوى فعل مع الشك عملاً من أعمال الصلاة كركوع وسجود ثم ذكر أنه نوى بطلت صلاته
 لخلو ما عمله عن نية جازمة . هـ ملخصاً

مع الشك عملاً؟ وبالدعاء بملاذ الدنيا ، وبالأتيان بكاف الخطاب لغير الله ورسوله أحمد ، وبالقهقهة ، وبالكلام^(١) سهواً ولو ، وبتقديم المأموم على إمامه ، وببطلان^(٢) صلاة إمامه ، وبسلامه عمداً قبل إمامه أو سهواً ، ولم يعده بعده ، وبالأكل والشرب سوى اليسير^(٣) عرفاً للناس وجاهل ولا تبطل إن بلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، وكالكلام إن تنحج بلا حاجة ، أو انتحب لا خشية ، أو نفخ فبان حرفان لا إن نام فتكلم . أو سبق على لسانه حال قراءته ، أو غلبه سعال أو عطاس ، أو تشاؤب أو بكاء .

(١) في « الزاد » : الكلام اليسير لمصلحة الصلاة غير مبطل لها ، يعنى إذا تكلم بعد السلام ناسياً . هـ .

(٢) قوله وببطلان صلاة إمامه ، هذا المذهب ، وعنه لا تبطل صلاة مأموم ويتمونها جماعة بغيره أو فرادى . وللإمام إذا سبقه الحدث على الرواية الثانية أن يستخلف من يتم الصلاة بمأموم ولو مسبوقاً ، أو من لم يدخل معه في الصلاة ، ويستخلف المسبوق من يسلم بهم ، ثم يقوم فيأتي بما عليه ، فإن لم يستخلف المسبوق وسهواً منفردين أو انتظروا حتى يسلم بهم جاز . ويبني الخليفة الذي كان معه في الصلاة على فعل الأول ، حتى في القراءة يأخذ من حيث بلغ والخليفة الذي لم يكن معه في الصلاة يبتديء الفاتحة ، لكن يسر ما كان قرأه الإمام منها ، ثم يحجر بما بقي ، فإن لم يعلم كم صلى الأول بنى على اليقين . اهـ « اقناع »

(٣) قال في « الزاد » : ولا تبطل بيسير أكل ومثرب سهواً ، ولا نفل بيسير شرب عمداً . ١٠ ■

باب سجود السهو

يسن إذا أتى بقول مشروع في غير محله سهواً . ويباح إذا ترك مسنوناً ، ويجب إذا زاد ^(١) ركوعاً أو سجوداً أو قياماً أو قعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة أو سلم قبل إتمامها أو لحن لحناً يحيل المعنى ، أو ترك واجباً . أو شك في زيادة وقت فعلها . وتبطل الصلاة بتعمد ترك سجود السهو الواجب

(١) هذه فوائد ملخصة من « الاقتناع وشرحه » : وإن زاد ركعة قطع متى ذكر ، وبني على فعله قبلها . وإن كان اماماً أو منفرداً فنبهه ثقتان لزمه الرجوع ما لم يتيقن صواب نفسه فيعمل بيقينه ، ولا يلزمه الرجوع الى فعلهم من غير تنبيه ، ولا الى تنبيه فاسقين ، ولا إذا نبه واحد إلا إذا تيقن صوابه . فإن لم يرجع الى قول الثقتين ، فإن كان عمداً وكان لجبران نقص بأن قام قبل أن يتشهد التشهد الأول ، ونبه فلم يرجع لم تبطل ، والا أي وإن لم يرجع عمداً — وكان لغير جبران نقص بطلت صلاته وصلاة المأموم قولاً واحداً . قاله ابن عقيل لتعمد ابطال صلاته . وإن كان عدم رجوع الامام الى قول الثقتين لغير جبران نقص سهواً ، بطلت صلاته وصلاة من اتبعه عالماً لا جاهلاً ، أو ناسياً ووجب مفارقتها . ويتم المفارقة صلاته وظاهرة هنا .

ولو قلنا تبطل صلاة المأموم ببطلان صلاة امامه فتكون هذه المسألة ، كاستثناء من كلامهم لعموم البلوى بكثرة السهو . وقال في « المنتهى » تبعاً « للشرح » و « المبدع » وغيره : فإن أباه امام قام لزائدة ، بطلت صلاته كمتبعه عالماً ذاكراً . ١ هـ

لا إن ترك ماوجب بسلامه قبل إتمامها وإن شاء سجد سجدتي السهو قبل السلام أو بعده ، لكن إن سجدهما بعده تشهد وجوباً وسلم ، وإن نسي السجود حتى طال الفصل عرفاً أو أحدث أو خرج من المسجد سقط ، ولا سجدود على مأموم دخل أول الصلاة إذا سهى في صلاته . وإن سهى إمامه لزمه متابعتة في سجود السهو ، فإن لم يسجد إمامه وجب عليه هو . ومن قام لركعة زائدة جلس متى ذكر ، وإن نهض عن ترك التشهد الأول ناسياً لزمه الرجوع ليتشهد ، وكره إن استتم قائماً . ويلزم المأموم متابعتة ، ولا يرجع إن شرع في القراءة . ومن شك في ركن أو عدد ركعات وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل ويسجد للسهو وبعد فراغها لا أثر للشك .

باب صلاة التطوع .

وهي أفضل تطوع البدن بعد الجهاد^(١) والعلم ، وأفضلها ما سن جماعته وأكدها الكسوف ، فالاستسقاء ، فالترابيع ، فالوتر^(٢) وأقله ركعة ، وأكثره إحدى

(١) هو شرعاً طاعة غير واجبة . هـ

(٢) قال في « الاقتناع » : قال — يعني شيخ الاسلام — تعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه

في الجهاد ، وأنه نوع منه . هـ

(٣) قال في « شرح المنتهى » : قال في رواية حنبل : الوتر ليس بمنزلة الفرض

فإن شاء قضى الوتر وإن شاء لم يقضه .

عشرة ، وأدنى الكمال ثلاث سلامين ويجوز بواحد سرداً . ووقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ، ويقنت فيه بعد الركوع ندباً ، فلو كبر ورفع يديه ثم قنت قبل الركوع جاز ، ولا بأس أن يدعى في قنوته بما شاء . ومما ورد : اللهم اهدنا فيمن هديت . وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت . اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك ، وبعفوك من عقوبتك ، وبك منك ، لانحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويؤمن المأموم ، ثم يمسح وجهه يديه هنا وخارج الصلاة ، وكره القنوت في غير الوتر . وأفضل الرواتب سنة الفجر ، ثم المغرب . ثم سواء . والرواتب ^(١) المؤكدة عشر : ركعتان قبل الظهر ،

— وقال في « المنتهى » : وسن قضاء كل — أي من الرواتب ووتر — الامافات مع فرضه وكثر ، فالأولى تركه الا سنة فجر فيقضيه مطلقاً .
وقال في « الاقناع » ويقضيه . أي الوتر مع شفعه اذا فات وقته . قال الشارح :
لحديث ابي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « من نام عن الوتر أو نسيه فليصل اذا أصبح أو ذكره » رواه أبو داود .

(١) قال في « الاقناع » : فيتأكد فعلها ويكره تركها ، ولا تقبل شهادة من داوم عليه لسقوط عدالته .

قال القاضي : ويأثم واعترض بأنه لا تأثم بترك سنة إلا في سفر فيخير بين فعلها — أي الرواتب — وبين تركها الا سنة فجر ووتر فيفعلان فيه . وفعلها في البيت أفضل . ١٠٠ هـ .
من « المتن والشرح »

وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل الفجر . ويسن قضاء الرواتب والوتر ^(١) إلا ما فات مع فرضه وكثر فالأولى تركه ، وفعل الكل بيت أفضل . ويسن الفصل بين الفرض وسنته بقيام أو كلام . والتراويح عشرون ركعة بمرضان ، ووقتها ما بين العشاء والوتر .

فصل: وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار ، والنصف الأخير أفضل من الأول ، والتهجد ما كان بعد النوم . ويسن قيام الليل وافتتاحه بركعتين خفيفتين ، ونيته عند النوم ، ويصح التطوع بركعة ، وأجر القاعد غير المعذور نصف أجز القائم ، وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام ^(٢) . وتسن صلاة الضحى غباً وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان ، ووقتها من خروج وقت النهي إلى قبيل الزوال وأفضله إذا اشتد الحر ، وتسن تحية المسجد ، وسنة الوضوء ، وإحياء ما بين العشاءين وهو من قيام الليل .

(١) قال في ص ٤٢٩ ج ٢ من « أعلام الموقعين » : وأما وتر الليل فلم يقم على قضائه دليل . فان المقصود منه قد فات ، كتجيه المسجد ، ورفع اليدين في محل الرفع ، والقنوت إذا فات . وقد توقف الامام أحمد في قضاء الوتر . وقال شيخنا : لا يقضي لفوات المقصود منه بفوات وقته . قال : وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان إذا منعه من قيام الليل نوم أو وجع صلى من النهار من ثلثي عشرة ركعة ولم يذكر الوتر . ٥٠١

(٢) ومن شعر محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي :

كأن الدهر في خفض الأعالي وفي رفع الأسافلة اللثام

فقيه عنده الأخبار صحت بتفضيل السجود على القيام

يشير إلى أن كثرة السجود أفضل من طول القيام كما هو المذهب . ٥

توفي سنة ١٠٨٨ هـ « خلاصة الأثر » ملخصاً

فصل: ويسن سجود التلاوة ^(١) مع قصر الفصل للقارئ والمستمع ^(٢)

وهو كالنافلة فيما يعتبر لها يكبر إذا سجد بلا تكبيرة إحرار ، وإذا رفع ويجلس ويسلم ^(٣) بلا تشهد ^(٤) وإن سجد المأموم لقراءة نفسه أو لقراءة غير إمامه عمداً بطلت صلاته . ويلزم المأموم متابعة إمامه في صلاة الجهر ، فلا ترك متابعتة عمداً بطلت ويعتبر كون القارئ يصلح إماماً للمستمع فلا يسجد إن لم يسجد . ولا قدامه ، ولا عن يساره مع خلو يمينه . ولا يسجد رجل لتلاوة امرأة وخني ،

(١) قال في « الاقناع » . وهو - أي سجود التلاوة - أربع عشرة سجدة : في الأعراف ، والرعد ، والنحل ، والامراء ، ومريم سجدة سجدة ، وفي الحج ثنتان ، وفي المفصل ثلاث : في النجم ، والانشقاق ، وأقرأ . وسجدة ص ليست من عزائم السجود بل سجدة شكر يسجد لها خارج الصلاة . وفيها تبطل صلاة غير الجاهل والناسي ١٠ هـ .

(٢) قال في « الاقناع » : وله - أي المستمع - الرفع من السجود قبل القارئ في غير الصلاة ، لأنه ليس إماماً له حقيقة بل بمنزلة . ويسجد من ليس في صلاة لسجود التالي في الصلاة . ■ قال في « الاقناع » : وإذا سجد في الصلاة للتلاوة ثم قام ، فإن شاء قرأ ثم رقع ، وإن شاء رقع من غير قراءة . هـ

(٣) قال في « الاقناع » : ثم يسلم تسليمه واحدة عن يمينه . قال في « شرحه » : وعنه لا يجوز الا اثنتان . وعنه : لا سلام له ، لأنه لم ينقل . هـ .

(٤) قال في « الهدى » في « هديه » في سجود القرآن : ولم ينقل عنه أنه كان يكبر للرفع من هذا السجود ، وكذلك لم يذكره الخرقى ، ومقدموا الأصحاب ، ولا نقل عنه فيه تشهد ولا سلام البتة . وأنكر أحمد والشافعي السلام فيه ، فالمنصوص عن الشافعي أنه لا تشهد فيه ولا تسليم . وقال أحمد : أما التسليم فلا أدري ما هو . قال وهذا هو الصواب الذي لا ينبغي غيره . ■ « زاد المعاد » لابن القيم .

ويسجد لتلاوة أُمِّي وزمن ومميز. ويسن سجود الشكر ^(١) عند تجدد النعم ،
واندفاع النقم ^(٢) وإذا سجد له عالماً ذاكراً في صلاة بطلت ، وصفته وأحكامه
كسجود التلاوة .

فصل في اوقات النهي : وهي من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس
قيد رمح ومن صلاة العصر إلى غروب الشمس ، وعند قيامها حتى تزول . فتحرم
صلاة التطوع في هذه الأوقات ، ولا تعقد ولو جاهلاً للموقت والتحريم سوى سنة
الفجر قبلها وركعتي الطواف . وسنة الظهر إذا جمع وإعادة جماعة أقيمت وهو
في المسجد. ويجوز فيها قضاء الفرائض وفعل المندورة ولو نذرها فيها، والاعتبار في
التحريم بعد العصر بفراغ صلاة نفسه لا بشروعه فيها . فلو أحرم بها ثم قلبها
نفلًا لم يمنع من التطوع . وتباح قراءة القرآن في الطريق ومع حدث أصغر

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : ويقول في سجودها ما يقول في سجود صلب الصلاة ،
أي سبحان ربي الأعلى وجوباً ، قاله في « المبدع » . وان زاد غيره مما ورد فحسن ، ومنه : اللهم
اكتب لي بها عندك اجرا ، وضع عني بها وزرا ، واجعلها لي عندك ذخراً ، وتقبلها مني كما
تقبلتها من عبدك داود . ومنه : سجد وجهي للذي خلقه ، وصوره ، وشق سمعه ، وبصره
بحوله وقوته .

(٢) قيد في « شرح الاقناع ومنتنه » : النعمة والنعمة بالظاهرتين عامتين أو خاصتين .
قال : والافنعم الله لاتخصى في كل قت . قال : ومن رأى مبتلى في دينه سجد بحضوره
وغيره أي غير حضوره وقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضلني على كثير ممن
خلق تفضيلاً ، وان كان في بدنه سجد وقال ذلك وكنتمه منه ويسأل الله العافية ■

ونجاسة ثوب وبدن وفم. وحفظ القرآن فرض كفاية ويتعين حفظ ما يجب في الصلاة .

باب ^(١) صلاة الجماعة

تجب على الرجال الأحرار القادرين حضراً وسفراً ، وأقلها إمام ومأموم ولو أثنى ، ولا تنعقد بالميز في الفرض . وتسن الجماعة في المسجد ، وللنساء منفردات عن الرجال . وحرم إن يؤم بمسجد له إمام راتب ، فلا تصح إلا مع إذنه إن كره ذلك ما لم يضق الوقت . ومن كبر قبل تسليمه الامام الأولى أدرك الجماعة ^(٢) ومن أدرك الركوع غير شاك أدرك الركعة واطمأن ، ثم تابع . ويسن دخول المأموم مع إمامه كيف أدركه ^(٣) . وإن قام المسبوق قبل تسليمه إمامه

(١) باب بالتنونين : خبر مبتدأ محذوف ، وصلاة الجماعة : مبتدأ ، وتجب : خبر كافي حاشية أحمد بن عوض المقدسي على هذا الكتاب . وتجاوز اضافة باب الى صلاة الجماعة ، فجعله تجب مستأنفة لا محل لها من الاعراب . هـ

(٢) في « ابن كثير » : كان الصحابة اذا أدركوا النبي يصلي وقد فاتهم بعض الصلاة ، صلوا ما فاتهم ثم تابعوه في الباقي ، فجاء معاذ وقد فاتته بعض الصلاة ، فدخل مع النبي ﷺ ثم قضى ما فاتته ، فأقره النبي ﷺ على ذلك وأمر بالعمل به . ذكره في بحث الصيام ، عند قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ..) الآية .

وان كبر بين التسليمتين لم تنعقد صلاته . هـ . « كشف المخدرات » . وفي هامشه : وان كبر مع التسليمة الأولى لم تنعقد صلاته . هـ

(٤) قال في « المنتهى وشرحه » : وينحط مأموم أدرك إمامه غير راكم بلا تكبير نصاً لأنه لا يعتدله به ، وقد فات محل التكبير . ويقوم مسبوق سلم إمامه به ، أي التكبير نصاً لوجوبه لكل انتقال يعتد به المصلي وهذا منه . ■

الثانية ولم يرجع انقلبت نفلاً^(١)، وإذا أقيمت الصلاة التي يريد أن يصلي مع إمامها لم تعتقد نافلته، وإن أقيمت وهو فيها أتمها خفيفة. ومن صلى ثم أقيمت الجماعة سن أن يعيد والأولى فرضه، ويتحمل الامام عن المأموم القراءة وسجود السهو، وسجود التلاوة، والسترة، ودعاء القنوت، والتشهد الأول إذا سبق بركعة في رباعية. وسن للمأموم أن يستفتح ويتعوذ في الجهرية. ويقرأ الفاتحة وسورة حيث شرعت في سكتات إمامه وهي قبل الفاتحة وبعدها. وبعد فراغ القراءة ويقرأ فيما لا يجهر فيه الامام متى شاء.

فصل: ومن أحرم مع إمامه أو قبل إتمامه لتكبيرة الاحرام لم تعتقد صلاته، والأولى للمأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد إمامه، فإن وافقه فيها أو في السلام كرهه وإن سبقه حرم^(٢)، فمن ركع أو سجد أو رفع قبل إمامه عمداً لزمه أن يرجع ليأتي به مع إمامه، فإن أبى عالماً عمداً بطلت صلاته، لاصلاة ناس وجاهل. ويسن للامام التخفيف^(٣) مع الاتمام ما لم يؤثر المأموم التطويل،

(١) قال في «شرح الاقناع» وهذا ظاهره لافرق بين العمد والذكر وضدهما. وهذا واضح اذا كان الامام يرى وجوب التسليمه الثانية، والا فقد خرج من صلاته بالأولى خصوصاً بعض المالكية فانه ربما لا يسلم الثانية رأساً فكيف يصنع المسبوق لو قيل لا يفارقه قبلها؟ هـ (٢) ويجرم سبق الامام عمداً هـ. «شرح الزاد»

(٣) ويدعو الامام بعد فجر وعصر لحضور الملائكة فيها فيؤمنون. وكذا غيرهما من الصلوات، ولا يكره رفع بصره الى السماء فيه، ولا بأس أن يخص نفسه بالدعاء نصاً، والمراد الذي لا يؤمن عليه كالمنفرد وكبعد التشهد. فأما ما يؤمن عليه كالمؤمنين مع الامام فيعم بالدعاء والا خانهم، وكدعاء القنوت ويستحب أن يخففه. ويكره رفع الصوت به في صلاة وغيرهما الحاج هـ. «اقناع»

وانتظار داخل إن لم يشق على المأموم ومن استأذنته امرأته أو أمته إلى المسجد
كره منعها وبيتها خير لها .

فصل في الامامة : الأولى بها الأجود قراءة الأئمة ، ويقدم قاريء
لا يعلم فقه صلاته على فقيه أمة ، ثم الأسن ثم الأشرف ، ثم الأتقى والأورع ،
ثم يقرع وصاحب البيت ، وإمام المسجد ولو عبداً أحق ، والحر أولى من العبد
والحاضر والبصير والمتوضي أولى من ضدهم ، وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه ،
ولا تصح إمامة الفاسق ^(١) إلا في جمعة وعيد تعذراً خلف غيره ، وتصح إمامة
الأعمى الأصم ، والأقلف وكثير لحن ^(٢) لم يحل المعنى . والتمتاع الذي يكرر

(١) قال في « المنتهى وشرحه » : ولا تصح امامة فاسق مطلقاً ، أي سواء كان فسقه
بالاعتقاد ، أو الأفعال المحرمة ، وتصح خلف نائبه العدل ، ولا يؤم فاسق فاسقاً ، ويعيد من
صلى خلف فاسق مطلقاً . ومن صلى بأجرة لم يصل خلفه ، قاله ابن تيم . وإن أعطى بلا شرط فلا بأس نصاً .
وان خاف أذى ان لم يصل خلف فاسق صلى خلفه وأعاد ، فان وافقه في الأفعال منفرد
وفي جماعة خلفه بإمام عدل لم يعد . هـ . ملخصاً .

قال في « الاقناع » : ولا تصح امامة فاسق بفعل أو اعتقاد ولو كان مستوراً ، ولو
بثله علم فسقه ابتداءً أو لا فيعيد اذا علم . قال : وتصح الصلاة خلف امام لا يعرفه ،
والاستحباب خلف من يعرفه . هـ .

(٢) أو يبذل حرفاً ، أو يدغم فيها مالا يدغم ، أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى ، فان
أحاله في غير الفاتحة لم يمنع صحة امامته ، الا أن يتعمده . قاله في « الشرح » . وان أحاله في
غيرها سهواً أو جهلاً أو لآفة صحت صلاته . هـ . « شرح الزاد » . وقوله : وان أحاله في غيرها ،
أي ويسجد للسهو . هـ .

التاء مع الكراهة ، ولا تصح إمامة العاجز عن شرط أو ركن إلا بمثله إلا
 الامام الراتب بمسجد المرجو زوال علته فيصلي جالسا ، ويجلسون خلفه ،
 وتصح قياماً وإن ترك الامام ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه مقلداً صحت ، ومن صلى
 خلفه معتقداً بطلان صلاته أعاد ، ولا إنكار ^(١) في مسائل الاجتهاد . ولا تصح
 إمامة المرأة بالرجال ، ولا إمامة المميز بالبالغ في الفرض ، وتصح إمامته في
 النفل وفي الفرض بمثله . ولا تصح إمامة محدث ولا نجس يعلم ذلك فإن جهل
 هو والمأموم حتى انقضت صحت صلاة المأموم وحده ، ولا تصح إمامة الأمي
 وهو من لا يحسن الفاتحة إلا بمثله . ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس ،
 وتصح المقضية خلف الحاضرة وعكسه حيث تساوتا في الاسم .

فصل : يصح وقوف الامام وسط المأمومين ، والسنة وقوفه متقدماً عليهم ،
 ويقف الرجل الواحد عن يمينه محاذياً له ولا تصح خلفه ولا عن يساره مع
 خلو يمينه ^(٢) وتقف المرأة خلفه ^(٣) وإن صلى الرجل ركعة خلف الصف منفرداً

(١) قوله ولا انكار في مسائل الاجتهاد : أنكر ابن القيم رحمه الله في « أعلام
 الموقعين » اطلاق هذا الكلام راجع ص ٢٢٣ ج ٣ .

(٢) وعنه : تصح ، اختاره الموفق . وأبو محمد التميمي . قال في « الفروع » : وهي أظهر .
 وفي « الشرح » هي القياس ■ وقال في « الاقناع » :

فان وقف خلفه أو عن يساره . قال الشارح : مع خلو يمينه ، وصلى ركعة كاملة
 بطلت هـ .

(٣) ويكره لها الوقوف في صف الرجال ، فان فعلت لم تبطل صلاتها ، وان أم رجالاً وصبياناً
 استحب أن يقف الرجل عن يمينه ، والصبي عن يساره ، ولا بأس بقطع الصف عن يمينه ، وان
 انقطع عن يساره فقال ابن حامد : ان كان بعد مقام ثلاثة رجال بطلت صلاته ، أي صلاة
 المنقطعين هـ .

فصلاته باطله^(١) وإن أمكن المأموم الاقتداء بإمامه ولو كان بينهما فوق ثلاث مائة ذراع ، صح إن رأى الإمام أو رأى من وراءه . وإن كان الإمام والمأموم في المسجد لم تشتط الرؤية . وكفى سماع التكبير ، وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن ، أو طريق لم تصح . وكره علو الإمام عن المأموم لاعتكسه وكره لمن أكل بصلاً^(٢) أو فجلاً ونحوه حضور المسجد .

فصل: يعذر بترك الجمعة والجماعة المريض . والخائف حدوث المرض والمدافع أحد الأخبثين ، ومن له ضائع يرجوه . أو يخاف ضياع ماله ، أو فواته ، أو ضرراً فيه ، أو يخاف على مال استؤجر لحفظه كنظارة بستان ، أو أذى بمطر ، ووحلٍ وثالجٍ وجليد . وريح باردة^(٣) بليلة مظلمة ، أو تطويل إمام .

(١) قال في « الزاد وشرحه » : فإن صلى فذاً ركعة لم تصح صلاته ، وإن ركع فذاً أي فرداً لعذر بأن خشى فوات الركعة ، ثم دخل في الصف قبل سجود الإمام ، أو وقف معه آخر قبل سجود الإمام صحت . وإن فعله ولم يخش فوات الركعة لم تصح إن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يدخل الصف ، أو يقف معه آخر .

(٢) قوله : وكره لمن أكل بصلاً ونحوه ، قال المصنف في كتاب « تحقيق البرهان » : وقد نص الأئمة في « المغني » على كراهة أكل البصل ، والثوم ، والكراث ، والفجل ، وكل ذي رائحة كريهة ، سواء أراد دخول المسجد أو لم يردده لأن النبي ﷺ قال « ابئ الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الناس » . رواه ابن ماجه ، وروى الترمذي أيضاً وصححه ، أن النبي ﷺ قال : « من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا » . وفي رواية : « فلا يقربن مساجدنا » . قالوا : والحكمة في النهي لئلا يؤذي الناس برائحته ، بل روي عن الإمام أحمد : أنه يأثم .

(٣) قوله : وريح باردة ، زاد الشيخ منصور في « عمدة الطالب » : شديدة ، وما في هذا الكتاب موافق « للمنتهى » بعدم التقييد بل صرح في « الاقناع » بنفيه فقال : ولو لم تكن شديدة . هـ .

باب صلاة أهل الأعذار

يلزم المريض أن يصلي المكتوبة قائماً ولو مستنداً ، فإن لم يستطع فقاعداً
فإن لم يستطع فعلى جنبه والأيمن أفضل . ويوميء بالركوع
والسجود ، ويجعله أخفض فإن عجز أوماً بطرفه ، واستحضر الفعل
بقلبه . وكذا القول إن عجز عنه بلسانه ، ولا تسقط مادام عقله ^(١) ثابتاً ، ومن قدر
على القيام أو القعود في اثنا انتقل إليه . ومن قدر أن يقوم منفرداً ويجلس في
الجماعة خير . وتصح على الراحلة لمن يتأذى بنحو مطر ووحل أو يخاف على نفسه
من نزوله ، وعليه الاستقبال وما يقدر عليه ، ويوميء من بالماء والطين .

فصل في صلاة المسافر : قصر الصلاة الرباعية أفضل ^(٢) لمن نوى
سفرًا مباحاً محل معين يبلغ ستة عشر فرسخاً ^(٣) وهي يومان قاصدان في زمن
معتدل بسير الأقدام ، وديب الأقدام إذا فارق بيوت قريته العامة . ولا يعيد

(١) راجع وجه ذلك ودليله في « تفسير ابن كثير » آخر الحجر عند قوله تعالى :
« واعبد ربك حتى يأتيك اليقين » ج ٢ ص ٥٥٩ هـ .

(٢) قصر الصلاة الرباعية واجب عند الحنفية .

(٣) قال في « الاختيارات » : ويجوز قصر الصلاة في كل ما يسمى سفرًا سواء قل
أو كثر ، وهو مذهب الظاهريه . ونصره في « المغنى » : وسواء كان مباحاً أو محرماً .

ونصره ابن عقيل : ويوتر المسافر ويركع سنة الفجر ، ويسن ترك غيرهما ، والأفضل
له التطوع في غير السنن الاربعة . ونقله بعضهم اجماعاً . ■

من قصر ثم رجع قبل استكمال المسافة . ويلزم إتمام الصلاة إن دخل وقتها وهو في الحضر ، أو صلى خلف من يتم ، أو لم ينو القصر عند الاحرام ، أو نوى إقامة مطلقة أو أكثر من أربعة أيام . أو أقام لحاجة وظن أن لا تنقضي إلا بعد الأربعة ، أو أخر الصلاة بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها^(١) . ويقصر إن أقام لحاجة بلا نية الإقامة ففرق أربعة ، ولا يدري متى تنقضي ، أو حبس ظمأً أو بمطر ولو أقام سنين .

فصل في الجمع : يباح بسفر القصر الجمع بين الظهر والعصر والعشاءين بوقت .. إحداهما . ويباح لمقيم مريض يلحقه بتركه مشقة ، ولمرضع لمشقة كثرة النجاسة . ولعاجز عن الطهارة لكل صلاة ، ولعذر أو شغل يسيح ترك الجمعة والجماعة . ويختص بجواز جمع العشاءين - ولو صلى بيته - ثلج وجليد ووحل وريح شديدة باردة ، ومطر يبل الثياب وتوجد معه مشقة والأفضل فعل الأرفق من تقديم الجمع أو تأخيره . فإن جمع تقديماً اشترط لصحة الجمع نيته عند إحرام الأولى ، وأن لا يفرق بينهما بنحو نافلة بل بقدر إقامة ووضوء خفيف ، وأن يوجد العذر عند افتتاحهما ، وأن يستمر إلى فراغ الثانية . وإن جمع تأخيراً اشترط نية الجمع بوقت الأولى قبل أن يضيق وقت الثانية عنها ، وبقاء العذر إلى دخول وقت الثانية لا غير . ولا يشترط للصحة إتحاد الامام والمأموم . فلو

(١) قوله : بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها قال في « مرقع المنتهى » : لأنه صار عاصياً بتأخيرها متعمداً بلا عذر . مص

صلاهما خلف إمامين أو بمأمووم الأولى وبآخر الثانية ، أو خلف من لم يجمع ، أو إحداهما منفرداً والأخرى جماعة ، أو صلى بمن لم يجمع صح .

فصل في صلاة الخوف : إذا كان القتال مباحاً حضراً وسفراً ،

ولا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة بل في صفتها وبعض شروطها . وإذا اشتد الخوف صلوا رجلاً وركباً للقبلة وغيرها ، ولا يلزم افتتاحها إليها ولو أمكن يومئذ طاعتهم ، وكذا في حالة الهرب من العدو أو سيل ، أو سبع ، أو نار ، أو غريم ظالم . أو خوف فوات وقت الوقوف بعرفة ، أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله ، أو ذب عن ذلك وعن نفس غيره . وإن خاف عدواً إن تخلف عن رفقة فصلى صلاة خائف ، ثم بان أمن الطريق لم يعد . ومن خاف أو أمن في صلاته انتقل وبنى . ولمصل كر وفر لمصلحة ، ولا تبطل بطوله ، وجاز الحاجة حمل نجس ولا يعيد .

باب صلاة الجمعة

تجب على كل ذكر مسلم مكلف حر لا عذر له ، وكذا على مسافر لا يباح له القصر . وعلى مقيم خارج البلد إذا كان بينهما وبين الجمعة وقت فعلها فرسخ فأقل . ولا تجب على من يباح له القصر ، ولا على عبد ومبعض وامرأة . ومن حضرها منهم أجزأته ، ولا يحسب هو ولا من ليس من أهل البلد من الأربعين

ولا تصح إمامتهم^(١) فيها . وشرط لصحة الجمعة أربعة شروط ، أحدها : الوقت ، وهو من أول وقت العيد إلى آخر وقت الظهر . وتجب بالزوال وبعده أفضل . الثاني : أن تكون بقرية ولو من قصب يستوطنها أربعون استيطان إقامة لا يظعنون صيفاً ولا شتاء . وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء . الثالث : حضور أربعين ، فإن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهراً . الرابع : تقدم خطبتين من شرط صحتهما خمسة أشياء : الوقت ، والنية ، ووقوعهما حضراً ، وحضور الأربعين ، وأن يكونا ممن تصح إمامته فيها . وأركانها ست : حمد الله ، والصلاة

(١) قال في « تصحيح الفروع » مسألة :

قوله : وفي صحة إمامتهم فيها وجهان لوجوبها عليهم ، وعدم انعقادها بهم ، انتهى . يعني من وجبت عليه الجمعة بغيره كمن هو مقيم بقرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة ، أو كان مقيماً في الحيام ونحوها ، أو كان مسافراً دون مسافة قصر ونحوهم ، وبقرهم في مسافة فرسخ فما دون من تجب عليه الجمعة ، فصلى معهم ، وأطلق الخلاف أيضاً في « المحرر » و « الرعايتين » و « الحاويين » و « حواشي المصنف على المقنع والفائق » وغيرهم ، وأطلقه في « مجمع البحرين » في المقيم غير المستوطن : أحدهما : لا تصح إمامتهم ، وهو الصحيح ، وهو ظاهر كلام القاضي والشيخ في « الكافي » وفي « المقنع » في المسافر ، وجزم به في « الافادات » وصححه في « النظم » . والوجه الثاني : تصح إمامتهم فيها ، وهو ظاهر كلام الامام أحمد وأبي بكر لأنها عللا منع امامة المسافر بأنها لا تجب عليه ، قاله في « مجمع البحرين » .

مسألة : قوله : وكذا ان لزمت مسافراً أقام ما يمنع القصر ولم ينو استيطاناً . انتهى . وذلك كمن أقام بمصر لعلم ، أو شغل ونحوه . وقد علمت الصحيح في المسألة التي قبلها ، فكذا في هذه . وأطلق الخلاف في « المحرر » و « مختصر ابن تيم » و « الرعاية » و « الفائق » وغيرهم . ا . هـ .

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقراءة آية من كتاب الله . والوصية بتقوى الله ، وموالاةهما مع الصلاة والجهر ، بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع . وسننهما : الطهارة ، وستر العورة ، وإزالة النجاسة ، والدعاء للمسلمين وأن يتولاهما مع الصلاة واحد ، ورفع الصوت بهما حسب الطاقة ، وإن يخطب قائماً ^(١) على مرتفع معتمداً على سيف أو عصي ، وأن يجلس بينهما قليلاً ، فإن أبى أو خطب جالساً فصل بينهما بسكتة ، وسن قصرهما ، والثانية أقصر ، ولا بأس أن يخطب من صحيفة .

فصل : يحرم الكلام والامام ^(٢) يخطب وهو منه بحيث يسمعه . ويباح إذا سكت بينهما أو شرع في دعاء . وتحرم إقامة الجمعة والعيد ^(٣) في أكثر من موضع من البلد إلا الحاجة كضيق . وبعد ، وخوف فتنة ، فإن تعددت لغير ذلك فالسابقة بالأحرام هي الصحيحة . ومن أحرم بالجمعة في وقتها ، وأدرك مع الامام ركعة أتم جمعة . وإن أدرك أقل نوى ظهراً . وأقل السنة بعدها ركعتان وأكثرها ست . وسن قراءة سورة الكهف في يومها ، وأن يقرأ في فجرها :

(١) قال في « الاقتناع وشرحه » : ويستقبلهم استحباباً ، وينحرفون إليه فيستقبلونه ويتربعون فيها . أي في حال استماع الخطبة ، وإن استدبرهم فيها كره ، وصح لحصول السماع المقصود . هـ . هـ .

(٢) وليس له تسكيت متكلم بكلام بل بإشارة ، فيضع أصبعه على فيه . وتباح الصلاة على النبي ﷺ إذا ذكر مرأ . ولا يسلم من دخل حال الخطبة وله رد السلام . هـ . هـ .

(٣) قال في « هداية الراغب » : وإذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام سقوط حضور لا وجوب ، كمرىض دون الامام فيلزمه الحضور ، فإن اجتمع معه العدد المعتبر أقامها والأصلوا ظهراً . وكذا يسقط عيد بالجمعة إذا غزموا على فعلها . هـ . هـ .

«الم السجدة»^(١) ، وفي الثانية «هل أتى» وتكره مداومته عليهما .

باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية^(٢) ، وشروطها كالجمعة ماءدا الخطبتين . وتسن بالصحراء ، ويكره النفل قبلها وبعدها قبل مفارقة المصلي ، ووقتها كصلاة الضحى ، فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلوا من الغد قضاء ، وسن تكبير المأموم وتأخر الامام إلى وقت الصلاة ، وإذا مضى في طريق رجع في أخرى ، وكذا الجمعة وصلاة العيد ركعتان . يكبر في الأولى بعد تكبيرة الاحرام وقبل التعوذ ستاً ، وفي الثانية قبل القراءة خمساً . يرفع يديه مع كل تكبيرة ويقول بينهما : الله أكبر كبيراً . والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً . وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً ، ثم يستعيز ، ثم يقرأ جهرأ الفاتحة ثم «سبح» في الأولى و«الغاشية» في الثانية ، فإذا سلم خطب خطبتين^(٣) . وأحكامهما كخطبتي الجمعة . لكن يسن أن يستفتح الأولى بتسع

(١) قال شيخ الاسلام : ويكره تحريه سجدة غيرها ، والسنة اكملها . وتكره القراءة في عشاء ليلتها بسورة الجمعة . زاد في «الرعاية» : والمنافقين ولعل وجهه أنه بدعة . هـ من «الاقناع وشرحه»

(٢) ذكر في «الاقناع» في أول كتاب الجهاد جملة صالحة من فروض الكفاية . هـ

(٣) ويستحب أن يجلس اذا صعد المنبر قبل الخطبة ليستريح كالجمعة . وقيل لا يجلس لأن الجلوس في الجمعة للأذان ولا أذان ههنا . ■ «الشرح الكبير»

تكبيرات ، والثانية بسبع . وإن صلى العيد كالنافلة صح . لأن التكبيرات الزوائد ، والذكر بينهما والخطبتين سنة . وسن لمن فاتته قضاؤها ولو بعد الزوال .

فصل : يسن التكبير المطلق والجمهور به في ليلتي العيدين إلى فراغ الخطبة ، وفي كل عشر ذي الحجة ، والتكبير المقيد في الأضحى عقب كل فريضة صلاها في جماعة من صلاة فجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق إلا المحرم ، فيكبر من صلاة ظهر يوم النحر ويكبر الامام مستقبل الناس ، وصفته شفعا : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد . ولا بأس بقوله لغيره : تقبل الله منا ومنك .

باب صلاة الكسوف

وهي سنة من غير خطبة ، ووقتها من ابتداء الكسوف إلى ذهابه ، ولا تقضى إن فاتت . وهي ركعتان ، يقرأ في الأولى جهرًا الفاتحة وسورة طويلة ، ثم يركع طويلة ، ثم يرفع فيسمع ، ويحمد ولا يسجد ، بل يقرأ الفاتحة وسورة طويلة ، ثم يركع ، ثم يرفع . ثم يسجد سجدة طويلتين ، ثم يصلي الثانية كالأولى ، ثم يتشهد ويسلم . وإن أتى في كل ركعة بثلاث ركوعات أو أربع أو خمس فلا بأس ، وما بعد الأولى سنة لا تدرك به الركعة ، ويصح أن يصليها كالنافلة .

باب صلاة الاستسقاء

وهي سنة، ووقتها وصفتها وأحكامها كصلاة العيد. وإذا أراد الامام الخروج لها^(١) وعظ الناس، وأمرهم بالتوبة، والخروج من المظالم، ويتنظف لها ولا يتطيب. ويخرج متواضعاً متخشعاً متذللاً متضرعاً، ومعه أهل الدين والصلاح والشيوخ. ويباح خروج الأطفال، والعجائز، والبهائم والتوسل، بالصالحين فيصلي، ثم يخطب خطبة واحدة، يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد، ويكثر فيها الاستغفار. وقراءة آيات فيها الأمر به، ويرفع يديه وظهورهما نحو السماء، فيدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم، ويؤمن المأموم ثم يستقبل القبلة في أثناء الخطبة، فيقول سرّاً: اللهم إنك أمرتنا بدعائك، ووعدتنا بإجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا، فاستجب لنا كما وعدتنا. ثم يحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر. والأيسر على الأيمن وكذا الناس، ويتركونه حتى ينزعه

(١) قال في «الاقناع وشرحه»: وإذا أراد الامام الخروج لها وعظ الناس، وأمرهم بالتوبة من المعاصي، والخروج من المظالم، وإداء الحقوق، وذلك واجب لأن المعاصي سبب القحط، والتقوى سبب البركات. والصيام قال جماعة: ثلاثة أيام يخرجون في آخرها صياماً، ولا يلزمهم الصيام بأمره كالصدقة، مع أنهم صرحوا بوجوب طاعته في غير المعصية. وذكره بعضهم اجماعاً.

قال في «الفروع»: ولعل المراد في السياسة والتدبير والأمور المجتهد فيها لا مطلقاً. ولهذا جزم بعضهم: تجب في الطاعة، وتسب في المسنون، وتكره في المكروه. اهـ

مع ثيابهم ، فإن سقوا وإلا عادوا ثانياً وثالثاً . ويسن الوقوف في أول المطر .
والرضوء ، والغتسال منه ، وإخراج رحله وثيابه ليصيحها . وإن كثر المطر حتى
خيف سن قول : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب ، وبطون
الأودية ، ومنابت الشجر ، ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به .. الآية ، وسن قول :
مطرنا بفضل الله ورحمته . ويحرم : مطرنا بنوء كذا ، ويباح في نوء كذا .

كتاب الجنائز

يسن الاستعداد للموت ، والاكتار من ذكره ، ويكره الأنين وتمني الموت
إلا لخوف فتنة . وتسن عيادة المريض المسلم ، وتلقينه عند موته : لا إله إلا الله
مرة ، ولم يزد إلا أن يتكلم ، وقراءة الفاتحة ويس^(١) ، وتوجيهه إلى القبلة على
جنبه الأيمن مع سعة المكان ، وإلا فعلى ظهره . فإذا مات سن تغميض عينيه ،
وقول : بسم الله وعلى وفاة رسول الله . ولا بأس بتقبيله والنظر إليه ولو بعد تكفينه .
فصل : وغسل الميت فرض كفاية ، وشرط في الماء الطهورية والاباحة ،
وفي الغاسل الاسلام ، والعقل ، والتمييز . والافضل ثقة عارف بأحكام الغسل .
والأولى به وصيه العدل . وإذا شرع في غسله ستر عورته وجوباً . ثم يلف على
يده خرقة فينجيه بها . ويجب غسل مابه من نجاسة . ويحرم مس عورة من بلغ

(١) أي يسن قراءة سورة يس .

سبع سنين، وسن أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقه، وللرجل أن يغسل زوجته وأمه، وبتاً دون سبع. وللمرأة غسل زوجها وسيدها، وابن دون سبع وحكم غسل الميت فيما يجب ويسن كغسل الجنابة، لكن لا يدخل الماء في فمه وأنفه، بل يأخذ خرقة مبلولة، فيمسح بها أسنانه ومنخريه. ويكره الاقتصار في غسله على مرةٍ إن لم يخرج منه شيء، فإن خرج وجب إعادة الغسل إلى سبع^(١)، فإن خرج بعدها حشي بقطن، فإن لم يستمسك فبطين، ثم يغسل المحل ويوضأ وجوباً ولا غسل. وشهيد المعركة، والمقتول ظلماً، لا يغسل^(٢) ولا يكفن، ولا يصلى عليه ويجب بقاء دمه عليه. ودفنه في ثيابه. وإن حمل فأكل أو شرب أو نام أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه عرفاً أو قتل وعليه ما يوجب الغسل من نحو جنابة، فهو كغيره، وسقط لأربعة أشهر كالمولود حياً. ولا يغسل مسلم كافراً ولو ذمياً، ولا يكفنه، ولا يصلى عليه. ولا يتبع جنازته بل يوارى لعدم من يواريه.

فصل: وتكفينه فرض كفاية، والواجب ستر جميعه سوى رأس المحرم ووجه المحرمة بثوب لا يصف البشرة. ويجب أن يكون من ملبوس مثله ما لم يوص بدونه. والسنة تكفين الرجل في ثلاث لفائف بيض من قطن، تبسط

(١) المشروع أن يغسل ثلاثاً، فإن لم ينق بها زيد حتي ينقي ولو جاوز سبعاً، فإذا حصل الانقاء بالسبع لم يزد عليها، فلو خرج منه شيء بعد السبع المنقية لم يزد عليها. ■
(٢) قوله لا يغسل: جزم في «الاقناع» بالحرمه، وفي «المنتهى» بالكراهه. ■

على بعضها . ويوضع عليها مستلقياً ، ثم يرد طرف العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ، ثم طرفها الأيمن على الأيسر ، ثم الثانية ثم الثالثة كذلك . والأشئ في خمسة أثواب بيض من قطن ، إزار وخمار ، وقميص ، ولفافتين . والصبي في ثوب . ويباح في ثلاثة . والصغيرة في قميص ولفافتين . ويكره التكفين بشعر وصوف ومزغفر ومعصفر ومنقوش ، ويحرم بجلد وحرير ومذهب .

فصل : والصلاة عليه فرض كفاية . وتسقط بمكلف ولو أشئ وشروطها ثمانية : النية ، والتكليف ، واستقبال القبلة ، وستر العورة . واجتناب النجاسة ، وحضور الميت إن كان بالبلد . وإسلام المصلي والمصلى عليه . وطهارتهما ولو بتراب لعذر . وأركانها سبعة : القيام في فرضها ، والتكبيرات الأربع ، وقراءة الفاتحة ، والصلاة على محمد ، والدعاء للميت ، والسلام . والترتيب . لكن لا يتعين كون الدعاء في الثالثة بل يجوز بعد الرابعة . وصفتها : أن ينوي ثم يكبر ، ويقرأ الفاتحة ثم يكبر ، ويصلي على محمد كفي التشهد ، ثم يكبر ويدعو للميت بنحو : اللهم ارحمه ، ثم يكبر ويقف قليلاً ويسلم ، وتجزئ واحدة ولو لم يقل : ورحمة الله . ويجوز أن يصلي على الميت من دفنه إلى شهر وشئ^(١) ، ويحرم بعد ذلك .

(١) فائدة : ذكر في « سبل السلام » خمسة وجوه في حكم الصلاة على الغائب : أحدها : تشرع مطلقاً ، وبه قال الشافعي وأحمد . الثاني : المنع مطلقاً وهو للحنفية ومالك . الثالث : أنه يصلي على الغائب إذا مات بأرض لا يصلى عليه فيها . واختاره شيخ الإسلام وغيره . الرابع : يجوز في اليوم الذي مات فيه . الخامس : يجوز إذا كان الميت في جهة القبلة . ولم يذكر أصحاب القولين . هـ

فصل : وحمله ودفنه فرض كفاية ، لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر ، ويكره أخذ الأجرة على ذلك وعلى الغسل . وسن كون الماشي أمام الجنازة والراكب خلفها ، والقرب منها أفضل . ويكره القيام لها ورفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن . وسن أن يعمق القبر ويوسع بلا حدد . ويكفي ما يمنع السباع والرائحة ، وكره إدخال القبر خشباً . وما مسته نار ووضع فراش تحته ، وجعل مخدةً تحت رأسه . وسن قول مدخله القبر : بسم الله وعلى ملة رسول الله . ويجب أن يستقبل به القبلة . ويسن على جنبه الأيمن ، ويحرم دفن غيره عليه أو معه إلا للضرورة . ويسن حشو الثراب عليه ثلاثاً ثم يهال ، واستحب الأكثر تلقينه ^(١) . وسن رش القبر بالماء ورفع قدير شبر . ويكره تزويقه ، وتجسيصه ، وتبخيره ، وتقبيله ، والطواف به ، والاتكاء عليه ، والمبيت والضحك عنده ، والحديث في أمر الدنيا ، والكتابة عليه ، والجلوس ، والبناء ، والمشي بالنعل إلا لخوف شوك ونحوه . ويحرم إسراج المقابر ، والدفن بالمساجد وفي ملك الغير وينبش ، والدفن بالصحراء أفضل . وإن ماتت الحامل حرم شق

(١) قوله : واستحب الأكثر تلقينه ، يعني بعد الدفن . قال في « الاقناع وشرحه » : هل يلغى غير المكلف ؟ وجهان ، وهذا الخلاف مبني على نزول الملكين اليه ، النفي قول القاضي وابن عقيل وفاقاً لاشافعي والاثبات قول أبي حنيفة وغيره . وحكاه ابن عبدوس عن الأصحاب المرجح النزول ، فيكون المرجح تلقينه وصحة الشيخ تقي الدين . اهـ من « كشف المخدرات » أو « الرياض المزهرات » لشرح « اخصر المختصرات » للعلامة عبد الرحمن الحلواني الحلبي رحمه الله . فرغ من تأليفه سنة ١١٣٨ هـ .

بطنها ، وأخرج النساء من ترجى حياته ، فإن تعذر لم تدفن حتى يموت ، وإن خرج بعضه حياً شق للباقي .

فصل : تسن تعزية المسلم إلى ثلاثة أيام فيقال له : أعظم الله أجرك . وأحسن عزاك ، وغفر لميتك . ويقول هو : استجاب الله دعاك . ورحمنا وإياك . ولا بأس بالبكاء على الميت ، ويحرم النذب وهو البكاء مع تعداد محاسن الميت ، والنياحة وهي رفع الصوت بذلك برقة . ويحرم شق الثوب ، ولطم الخد ، والصراخ وتنف الشعر ، ونشره وحلقه . وتسن زيارة القبور للرجال ، وتكره للنساء . وإن اجتازت المرأة بقبر في طريقها فسلمت عليه ودعت له فحسن . وسن لمن زار القبور أو مر بها أن يقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم للاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم . وابتداء السلام ^(١)

(١) قال في « شرع الاقناع » وقال أبو المعالي في « مريح الهداية » : يستحب زيارة القادم ومعارفته والسلام عليه . قال : واكرام العلماء وأشرف القوم بالقيام سنة مستحبة . قال ويكره أن يطعم في قيام الناس له انتهى .

وقال ابن تيم : لا يستحب القيام الا للامام العادل والوالدين وأهل العلم والدين والورع والكرم والنسب . وهو معنى كلامه في « المجرى » و « الفصول » وكذا ذكره الشيخ عبد القادر ، وقاسه على المهاداة لهم . قال : ويكره لأهل المعاصي والفجور . والذي يقام اليه ينبغي أن لا يستكبر نفسه اليه ولا تطلبه ، والنهي قد وقع على السرور بذلك الحال ، فان لم يسر بالقيام اليه وقاموا اليه فغير ممنوع منه . ذكره في « الآداب » قال : ولا بأس بتقبيل الرأس واليد لأهل العلم والدين ونحوهم ، لحديث عائشة قالت : قدم زيد ابن حارثة على المدينة .

على الحى سنة ، ورده فرض كفاية . وتشميت العاطس إذا حمد فرض كفاية ،
ورده فرض عين . ويعرف الميت زائر يوم الجمعة قبل طلوع الشمس .
ويتأذى بالمنكر عنده وينتفع بالخير .

كتاب الزكاة

شرط وجوبها خمسة أشياء أحدها : الاسلام . فلا تجب على الكافر ولو
مرتداً . الثاني : الحرية . فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً ، لكن تجب على المبعوض
بقدر ملكه . الثالث : ملك النصاب تقريباً في الأثمان وتحديدأ في غيرها .
الرابع : الملك التام ، فلا زكاة على السيد في دين الكتابة ولا في حصة المضارب
قبل القسمة . الخامس : تمام الحول ، ولا يضر لو نقص نصف يوم ، وتجب في
مال الفقير والمجنون ، وهي في خمسة أشياء : في سائمة بهيمة الأنعام ، وفي

—ورسول الله ﷺ في بيته فأناه فقرع الباب ، فقام اليه رسول الله ﷺ فاعتنقه وقبله . حسنه
الترمذي . وفي حديث ابن عمر في قصة قال فيها : فدنونا من النبي ﷺ فقبلنا يده . رواه ابو دود
وعن صفوان بن عسال قال : قال يهودي لصاحبه : اذهب بنا الى هذا النبي . فأتيا
رسول الله ﷺ فسألاه عن تسع آيات فذكر الحديث الى قوله : فقبلنا يده ورجله ، وقالوا
نشهد أنك نبي . فيباح تقبيل اليد والرأس تدنياً واکراماً واحتراماً مع أمن الشهوة ، وظاهره
عدم اباحته لأمر الدنيا وعليه يحمل النهي . قاله المصنف في « شرح المنظومة » ٥٠١ .

الخارج من الأرض ، وفي العسل ، وفي الأثمان ، وفي عروض التجارة . ويمنع وجوبها دين ينقص النصاب ، ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته .

باب زكاة السائمة

تجب^(١) فيها بثلاثة شروط : أحدها : أن تتخذ للدر والنسل والتسمين
ل للعمل . الثاني : أن تسوم ، أي ترعى المباح أكثر الحول . الثالث : أن تبلغ
نصاباً ، فأقل نصاب الإبل خمس وفيها شاة ، ثم في كل خمس شاة إلى خمسة وعشرين
فتجب بنت مخاض ، وهي ما تم لها سنة . وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان ، وفي
ست وأربعين حقة لها ثلاث سنين . وفي إحدى وستين جذعة لها أربع سنين ،
وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، وفي مائة وإحدى
وعشرين ثلاث بنات لبون إلى مائة وثلاثين فيستقر في كل أربعين بنت لبون .
وفي كل خمسين حقة .

(١) وتجب الزكاة في سائمة موقوفة على معين وغلة أرض ، وشجر موقوفه
على معين ، ويخرج من غير السائمة كالزراع لأنه يملكه بخلاف السائمة فلا يخرج منها . هـ
قال في « الاقناع » : ولا زكاة في السائمة وغيرها الموقوفة على غير معين كالساكنين
أو على مسجد ورباط ونحوها كمال موصى به في وجوه بر ■ أو يشتري به ما يوقف ، فان
اتجر به وصي قبل مصرفه فربحه مع أصل المال يصرف فيما وصي فيه . ولا زكاة فيها
وان خسر ضمن الوصي النقص . هـ

فصل : وأقل نصاب البقر أهليةً كانت أو وحشية - ثلاثون وفيها تباع وهو ماله سنة، وفي أربعين مسنة لها سنتان ، وفي ستين تبعان ، ثم في كل ثلاثين تباع . وفي كل أربعين مسنة . وأقل نصاب الغنم - أهلية كانت أو وحشية - أربعون وفيها شاة لها سنة ، أو جذعة ضان لها ستة أشهر . وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه . وفي أربع مائة أربع شياه ، ثم في كل مائة شاة .

فصل : وإذا اختلط ^(١) أثنان فأكثر من أهل الزكاة في نصاب ماشية لهم جميع الحول واشتركوا في المبيت والمسرح والمحلب والفحل والمرعى زكيا ، كالواحد ، ولا تشتري طرية الخلطة ، ولا إتحاد المشرب والراعي ، ولا اتحاد الفحل إن اختلف النوع كالبحر والجواميس والضأن والمعز . وقد تفيد الخلطة تغليظاً كائنين اختلطوا بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهما شاة ، وتخفيفاً كثلثة اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد أربعون فيلزمهم شاة . ولا أثر لتفرقة المال ما لم يكن سائمة فإن كان سائمة بمحليين بينهما مسافة قصر فلكل حكم بنفسه فإذا كان له شياه بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياه بعدد المحال ، ولا شيء عليه إن لم يجتمع في كل محل أربعون ما لم يكن خلطة .

وكل ما خالط شيئاً خلط

(١) ومزج شيء بسواه خلط

جمع خليط في الشريك يجري

وأحق الناس كذا والخلط

باب زكاة الخارج من الارض

تجب في كل مكيل مدخر من الحب كالقمح والشعير والذرة والأرز والحمص والعدس والبقاقل والكرسنه والسمنسم والدخن والكرأويا والكزبرة وبزر القطن والكتان والبطيخ ونحوه . ومن الثمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والسماق . ولا زكاة في عنب وزيتون وجوز وتين ومشمش وتوت ونبق وزعرور ورمال، وإنما تجب فيما تجب بشرطين: الأول: أن يبلغ نصاباً، وقدره - بعد تصفية الحب وجفاف الثمر - خمسة أوسق . وهي ثلاثمائة صاع، وبالأردب ^(١) ستة وربع ، وبالرطل العراقي الف وستمائة ، وبالقدسي مائتان وسبعة وخمسون وسبع رطل . الثاني: أن يكون مالكا للنصاب وقت وجوبها فوقت الوجوب في الحب إذا اشتد ، وفي الثمرة إذا بدا صلاحها .

فصل: ويجب فيما يسقي بلا كلفة العُشْر، وفيما يسقي بكلفة نصف العشر . ويجب إخراج زكاة الحب مصفى ، والثمر يابساً ، فلو خالف وأخرج رطباً لم يجزه ووقع نفلاً . ويسن لامام بعث خارص لثمرة النخل والكرم ^(٢)

(١) جمع أردب كقرشب ، مكيال ضخيم بصر أربعة وعشرون صاعاً بصاع النبي ﷺ كما في المصباح والقاموس . القرشب : المسن والسيء الحال والأكل والضخم الطويل ، والأسد والسيء الخلق ، والرغب البطن . قاموس
(٢) ولا تخرص الجبوب بلا خلاف .

إذا بدا صلاحها . ويكفي واحد وشرط كونه مسلماً أميناً خبيراً وأجرته على رب الثمرة . ويجب عليه بعث السعاة قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر ^(١) ويجتمع العشر والخراج في الأرض الخراجية ^(٢) وهي ما فتحت عنوة ، ولم تقسم بين الغانمين كمصر والشام والعراق . وتضمن أموال العشر والأرض الخراجية باطل . وفي العسل العشر ونصابه مائة وستون رطلاً عراقية ، وفي الركاز وهو الكنز ولو قليلاً الخمس . ولا يمنع من وجوبه الدين .

باب زكاة الأثمان

وهي الذهب والفضة وفيها ربع العشر إذا بلغت نصاباً . فنصاب الذهب بالمشاقيل عشرون مثقالاً ، وبالدينانير خمسة وعشرون وسبعاً ديناراً وتسعاً ديناراً . ونصاب الفضة مائتاً درهماً . والدرهم اثنتا عشرة حبة خروب . والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم . ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب . ويخرج من أيهما شاء . ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال أو إعاره . وتجب في الحلي المحرم ، وكذا في المباح المعد للكرى أو النفقة إذا بلغ نصاباً وزناً ، ويخرج عن قيمته إن زادت .

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : ولا تتكرر زكاة معشرات ولو بقيت أحوالاً

مالم تكن للتجارة ، فتقوم عند كل حول ٥٠

(٢) فالخراج في رقبته والعشر في غلتها ٥٠

فصل: وتحرم تحلية المسجد بذهب أو فضة ، ويباح للذكر من الفضة الخاتم ولو زاد على مثقال ، وجعله بخنصر يسار أفضل ، وتباح قيعة السيف فقط ولو من ذهب وحلية المنطقة والجوشن والخوذة ^(١) لا الركاب ، واللجام والدواة . ويباح للنساء ما جرت عادتهن بلبسه ولو زاد على ألف مثقال . وللرجل والمرأة التحلي بالجواهر والياقوت والزبرجد ، وكره تختمهما بالحديد والنحاس والرصاص ويستحب بالعقيق .

باب زكاة العروض

وهي ما يعد للبيع والشراء لأجل الربح فتقوم إذا حال الحول ، وأوله من حين بلوغ القيمة نصاباً بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة ، فإن بلغت القيمة أصاباً وجب ربع العشر وإلا فلا وكذا أموال الصيارف . ولا عبدة بقيمة نية الذهب والفضة بل بوزنها . ولا بما فيه صناعة محرمة فيقوم عارياً عنها . ومن عنده عرض ^(٢) للتجارة أو ورثه فنواه للقنية ثم نواه للتجارة لم يصير عرضاً

(١) الخوذة بالضم : المغفر ، والمغفر : زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة ، أو حلق يتقنع بها المتسلح ، والجوشن : الدرع . والمنطقة كمكنسة : ما ينتطق به كالم في القاموس . وقال في المصباح : المنطقة اسم لما يسميه الناس الحياصة . ■

(٢) مثلث :

وسعة خلاف طول عرض	وماسوى النقدين أما العرض
فحسب وجسد والعرض	ناحية وقيل وسط النهر

بمجرد النية . غير حلي اللبس ، وما استخرج من المعادن ففيه بمجرد إحرازه
ربع العشر إن بلغت القيمة نصاباً بعد السبك والتصفية .

باب زكاة الفطر

تجب بأول ليلة العيد فمن مات أو أعسر قبل الغروب فلا زكاة عليه ، وبعده
تستقر في ذمته . وهي واجبة على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله
يوم العيد وليلته ، بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة وكتب علم ،
وتلزمه عن نفسه وعن من يمونه ^(١) من المسلمين ، فإن لم يجد لجميعهم بدأ بنفسه
فزوجته ^(٢) فرفيقه فأمه فأبيه فولده ، فأقرب في الميراث . وتجب على من تبرع
بمؤنة شخص شهر رمضان لأعلى من استأجر أجيراً بطعامه ، وتسب عن الجنين .

فصل : والأفضل إخراجها يوم العيد قبل الصلاة ، وتكره بعدها . ويحرم
تأخيرها عن يوم العيد مع القدرة ويقضيها . وتجزيء قبل العيديين . والواجب

(١) ومن لزم غيره فطرته فاخرج عن نفسه بغير اذنه أجراً ، كما لو أخرج باذنه لأن
الغير متحمل لا أصيل . وإن أخرج عمن لا تلزمه فطرته باذنه أجراً والا فلا . هـ . ق
(٢) ولا يلزم الزوج لبائن حامل لأن النفقة للحمل لا لها ، ولا يلزم الزوج فطرة
ناشر وقت الوجوب ولو حاملاً . هـ . « اقتناع » . ولا يجزىء إخراج حب معيب كمسوس ومبلول
وقديم تغير طعمه . هـ . ق ، ولفقير إخراج زكاة وفطرة عن نفسه إلى من أخذنا منه ما لم يكن
حيلة . ■

عن كل شخص صاع تمر أو زبيب أو بر أو شعير أو أقط . ويجزىء دقيق البر والشعير إذا كان وزن الحب . ويخرج مع عدم ذلك ما يقرم مقامه من حب^(١) يقتات كذرة ودخن وبقلا . ويجوز أن تعطي الجماعة فطرتهم لواحد وأن يعطي الواحد فطرته لجماعة . ولا يجزىء إخراج القيمة في الزكاة مطلقاً^(٢) ويحرم^(٣) على الشخص شراء زكاته وصدقته . ولو اشتراها من غير من أخذها منه .

باب إخراج الزكاة

يجب إخراجها فوراً كالنذر والكفارة . وله تأخيرها لمن حاجته ولقريب وجار ، ولتعذر إخراجها من النصاب ولو قدر أن يخرجها من غيره . ومن جحد وجوبها عالماً كفر ولو أخرجها ، ومن منعها بخلاً أو تهاوناً أخذت منه وعزر ، ومن ادعى إخراجها أو بقاء الحول أو نقص النصاب ، أو زوال الملك صدق بلا يمين . ويلزم أن يخرج عن الصغير والمجنون وليهما^(٤) . ويسن إظهارها وأن يفرقها ربها

(١) وقال ابن حامد : يجزئه إخراج كل ما يقتات من لبن ولحم . هـ « شرح »

(٢) سواء كانت في المواشي أو المعشرات . هـ

(٣) قوله ويحرم على الشخص ، وعند الشافعية والجمهور يكره ، ذكره النووي وحمل

النهي على التنزيه . هـ

(٤) وإن أخرج زكاة شخص أو كفارته من ماله بأذنه صحوله الرجوع عليه إن نواه . هـ

« إقناع »

بنفسه ويقول عند دفعها : اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمأ . ويقول الأخذ :
آجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت ، وجعله لك طهوراً .

فصل : ويشترط لإخراجها نية من مكلف ، وله تقديمها بيسير ، والأفضل
قرنها بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة . ولا يجزىء إن نوى صدقة مطلقة
ولو تصدق بجميع ماله ، ولا تجب نية الفرضية ولا تعيين المال المزكى عنه . وإن
وكل في إخراجها مساماً أجزأت نية الموكل مع قرب الإخراج . وإلا نوى
الوكيل أيضاً ، والأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده ، ويحرم نقلها إلى
مسافة قصر وتجزىء . ويصح تعجيل الزكاة لحولين فقط إذا كمل النصاب
لامنه للحولين ، فإن تلف النصاب أو نقص وقع نفلاً^(١).

باب أهل الزكاة

وهم ثمانية : الأول : الفقير ، وهو من لم يجد نصف كفايته . الثاني : المسكين
وهو من يجد نصفها أو أكثرها . الثالث : العامل عليها ، كجواب وحافظ وكاتب
وقاسم . الرابع : المؤلف ، وهو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه ، أو

(١) ولا رجوع له إلا فيما بيد الساعي عند تلف النصاب . «منار»

فائدة : قال الشيخ عبد الرحمن بن خميس بن سلطان العائذي جد الشيخ عبد الله بن
عبد الرحمن أبابطين في كتابه الذي سماه «المجموع فيما هو كثير الوقوع» : ويجوز تعجيل زكاة
التمر بعد ظهوره وبعد طلوع الطلع قبل تشققه والزرع بعد نباته ، وإن مات معجل أو تلف
النصاب أو نقص فقد بان أن المخرج غير زكاة ولا رجوع . ١٠ هـ

يخشى شراً ، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو جبايتها ممن لا يعطيها . الخامس :
المكاتب ^(١) . السادس الغارم ، وهو من تدين للاصلاح بين الناس أو تدين لنفسه
وأعسر . السابع : الغازي في سبيل الله ^(٢) . الثامن : ابن السبيل . وهو الغريب
المنقطع بغير بلده ، فيعطى الجميع من الزكاة بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر
أجرته ولو غنياً أو قناً . ويجزىء دفعها إلى الخوارج والبغاة ، وكذلك من أخذها
من السلاطين قهراً أو اختياراً عدل فيها أوجار .

فصل : ولا يجزىء دفع الزكاة للمكافر ولا للرقيق ولا للغني بمال أو
كسب ولا لمن تلزمه نفقته ولا للزوج ^(٣) ولا لبني هاشم ^(٤) فإن دفعها لغير
مستحقها وهو يجهل ثم علم لم يجزه ويستردها منه بنمائها ، وإن دفعها لمن يظنه

(١) قال في المنتهى : ويجزىء من عليه زكاة أن يشتري منها رقبة لاتعتق عليه فيعتقها
لايجزىء أن يعتق قنه أو مكاتبه عنها . هـ

(٢) قال في « هداية الراغب » وغيره : وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة
وتعذر الجمع أعطي . هـ

(٣) دفع الزكاة الى الزوج فيه روايتان : احدهما يجوز . اختاره الموفق والقاضي
وأصحابه وفاقاً للشافعي ، والثانية لايجوز اختاره الحزقي وأبو بكر وصاحب « المحرر » وفاقاً
لأبي خنيفة ومالك ، ولايجوز الى الزوجة اتفاقاً . هـ

(٤) فائدة : لايجوز دفع الزكاة لبني هاشم ولو منعوا من خمس الخمس . واختار
الشيخ وجمع جواز اعطائهم ان منعوا خمس الخمس . قال الشيخ : ويجوز لبني هاشم الأخذ
من زكاة الهاشميين ولايجوز دفع الزكاة لموالي بني هاشم . ويجوز لموالي موالهم ، ولبني هاشم
الأخذ من صدقة التطوع ، ويجوز دفع الزكاة الى بني المطلب . ■

فقيراً فبان غنياً جزءاً . وسن أن يفرق الزكاة على أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم على قدر حاجتهم ، وعلى ذوي أرحامه كعمته وبنت أخيه ^(١) . وتجزىء إن دفعها لمن تبرع بنفقته بضمه إلى عياله .

فصل : وتسن صدقة التطوع في كل وقت لاسيما سراً ، وفي الزمان والمكان الفاضل وعلى جاره وذوي رحمه ، فهي صدقة وصلة . وإن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو أضر بنفسه أو غريمه أثم بذلك . وكره لمن لا صبر له أو لاعادة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية التامة ، والمن بالصدقة كبيرة ويبطل به الثواب .

كتاب الصيام

يجب صوم رمضان برؤية هلاله على جميع الناس وعلى من حال دونهم ودون مطلعهم غيم ، أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ^(٢) احتياطاً بنية رمضان .

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : ولو ورثوا المزكي لضعف قرابتهم لكونهم لا يرثون المزكي مع عصبته ولاذي فرض غير أحد الزوجين . وذكر أنه لا يجزىء دفعها لقريب من عمودي النسب أو لمن تلزمه نفقته لكونه يرثه بفرض أو تعصيب . هـ

(٢) قال في « حاشية المقنع » : وعنه لا يجب صومه قبل رؤية هلاله أو اكمال شعبان ثلاثين . قال الشيخ تقي الدين : هذا مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه . وقال : لأصل الوجوب في كلام أحمد ، ولا في كلام أحد من الصحابة ، فعلى هذه يباح صومه . قال في -

ويجزىء إن ظهر منه وتصلى التراويح ، ولا تثبت بقية الأحكام كوقوع الطلاق والعق وحلول الأجل . وثبت رؤية هلاله بخبر مسلم مكلف عدل ولو عبداً وأنثى . وثبت بقية الأحكام تبعاً ولا يقبل في بقية الشهور إلا رجلان عدلان .

فصل : وشرط وجوب الصوم أربعة أشياء : الاسلام ، والبلوغ ، والعقل والقدرة عليه ، فمن عجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى زواله أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً مدبراً ، أو نصف صاع من غيره . وشرط صحته ستة : الاسلام ، وانقطاع دم الحيض ، والنفاس . الرابع : التمييز ، فيجب على ولي المميز المطيق للصوم أمره به ، وضربه عليه ليعتاده . الخامس : العقل ، لكن لوني وليلاً ثم جن أو أغمي^(١) عليه جميع النهار وأفاق منه قليلاً^(٢) صح . السادس : النية من

« الفائق » : اختاره الشيخ تقي الدين ، وقيل يستحب . قال الزركشي : اختاره أبو العباس . قال في « الاختيارات » : وحكى عن أبي العباس أنه كان يميل أخيراً إلى أنه لا يستحب صومه . وعنه : صومه منهي عنه ، وهو قول أكثر أهل العلم كمالك وأبي حنيفة والشافعي . قال ابن القيم في « الهدى » : والنصوص التي حكيناها عن رسول الله ﷺ من فعله وقوله إنما تدل على أنه لا يجب صوم يوم الانغمام ، ولا تدل على تحريمه . فمن أفطره أخذ بالجواز ، ومن صامه أخذ بالاحتياط . هـ

(١) فائدة : قال في « المقنع » : ويلزم المغمى عليه القضاء دون المجنون . قال في « الحاشية » : بغير خلاف لأن مدته لا تتطاول غالباً فلا تثبت الولاية على صاحبه فلم يزل به التكليف كالنوم . فأما المجنون فلا يلزمه قضاء ماضى ، وبه قال أبو ثور والشافعي في « الجديد » . وقال مالك : يقضى وإن مضى عليه سنون وعن أحمد مثله وهو قول الشافعي القديم . وقال أبو حنيفة : إن جن جميع الشهر فلا قضاء عليه وإن أفاق في اثنا عشر قضي ماضى . هـ .

(٢) هذا يدل على أنه لو نوى قبل الفجر ثم جن أو أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه .

الليل لكل يوم واجب فمن خطر بقلبه ليلاً أنه صائم فقد نوى ، وكذا الأكل والشرب بنية الصوم . ولا يضر إن أتى بعد النية بمناف للصوم ، أو قال إن شاء الله غير متردد . وكذا لو قال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غداً من رمضان ففرضي وإلا فمفطر ، ويضر إن قاله في أوله . وفرضه : الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس . وسننه ستة : تعجيل الفطر ، ^(١) وتأخير السحور ، والزيادة في أعمال الخير ، وقوله جهرًا إذا شتم : إني صائم ، وقوله عند فطره : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت . سبحانك وبحمدك . اللهم تقبل مني إنك أنت السميع العليم . وفطره على رطب فإن عدم فتمر فإن عدم فماء .

فصل : يحرم على من لا عذر له الفطر برمضان . ويجب الفطر على الحائض والنفساء وعلى من يحتاجه لانقضاء معصوم من مهلكة . ويسن لمسافر يباح له القصر ولمريض يخاف الضرر . ويباح لحاضر سافر في أثناء النهار ولحامل ومع ضرر خافتا على أنفسهما أو على الولد ، لكن لو أفطرتا للخوف على الولد فقط ^(٢)

— وهو المذهب وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة يصح . وهذا بخلاف النوم فإنه لو نام جميع النهار صح صومه لأن النوم عادة ولا يزيل الاحساس بالكلية ومتى نبه انتبه . هـ

(١) قال في « الغنية » : ويستحب له تعجيل الإفطار الا في يوم الغيم فتأخيره أفضل ، وتأخير السحور الا أن يكون ممن يخفى عليه ذلك أي طلوع الفجر . اهـ

(٢) قوله فقط : هو قيد يفهم منه مالمو خافتا على أنفسهما مع الولد أنه لا اطعام كالمريض وهو المذهب . هـ

وان بلغ الصغير سن أو احتلام صائماً أتم صومه ولا قضاء عليه ان نوى من الليل . وعند أبي الخطاب عليه القضاء . اهـ « اقناع وشرحه » .

لزم وليه إطعام مسكين لكل يوم . وإن أسلم الكافر ، وطهرت الحائض ، وبرئ المريض ، وقدم المسافر ، وبلغ الصغير ، وعقل المجنون في أثناء النهار وهم مفطرون لزمهم الامساك والقضاء . وليس لمن جاز له الفطر برمضان أن يصوم غيره فيه .

فصل في المفطرات : وهي اثنا عشر : خروج دم الحيض ، والنفاس والموت ، والردة ، والعزم على الفطر ، والتردد فيه ، والقيء عمدًا ، والاحتقان من الدبر ، وبلع النخامة إذا وصلت إلى الفم^(١) . التاسع : الحجامه خاصة حاجماً كان أو محجوماً . العاشر : إنزال المني بتكرار النظر لابنظرة ولا بالتفكر والاحتلام ولا بالمذي . الحادي عشر : خروج المني والمذي بتقبيل أو لمس^(٢) أو استمناء أو مباشرة دون الفرج . الثاني عشر : ما وصل إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره فيفطر إن قطر في أذنه ما وصل إلى دماغه أو داوى الجائفة فوصل إلى جوفه ، أو اكتحل بما علم وصوله إلى حلقة أو مضغ علكاً أو ذاق طعاماً ووجد الطعم بحلقه ، أو بلع ريقه بعد أن وصل إلى بين شفتيه . ولا يفطر

(١) قال في « المنتهى وشرحه » : وكره تضمضه واستنشاقه عبثاً أو سرفاً أو حر أو عطش نصاً . قال : يرش على صدره أعجب إلى كغوصه أي الصائم في ماء فيكره ان كان لا يفسل مشروع أو تبرد ، ولهما لا يكره . ويسنجنب أن يقتسل قبل الفجر ، فان غاص في ماء فدخل حلقة لم يفسد صومه لأنه لم يقصده . ولا يكره غسل صائم حر أو عطش لقول بعض الصحابة رضی الله عنهم : لقد رأيت رسول الله ﷺ يصب على رأسه المال وهو صائم من العطش أو الحر ، رواه أبو داود . قال المجد : ولأن فيه إزالة الضجر من العبادات كالجلوس في الظلال الباردة .

(٢) اذا قبل أو لمس فأمني ، أفطر بغير خلاف نعلمه . قال في « الشرح » : وأما ان أمدى فالمنذهب أنه يفطر ، وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يفطر .

إن فعل شيئاً من جميع المفطرات ناسياً أو مكرهاً ، ولا إن دخل الغبار حلقه ،
أو الذباب بغير قصده ، ولا إن جمع ريقه فابتلعه .

فصل : ومن جامع نهار رمضان في قبل أو دبر ولو لميت أو بهيمة في حالة
يلزمه فيها الامساك مكرهاً كان أو ناسياً لزمه القضاء والكفارة وكذا من جومع
إن طأوع غير جاهل وناس^(١) . والكفارة عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام
بشهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، فإن لم يجد سقطت^(٢)
خلاف غيرها من الكفارات^(٣) . ولا كفارة في رمضان بغير الجماع والانزال
بالمساحقة .

فصل : ومن فاته رمضان قضى عدد أيامه . ويسن القضاء على الفور إلا
إذا بقي من شعبان بقدر ما عليه فيجب . ولا يصح ابتداء تطوع من عليه قضاء
رمضان فإن نوى صوماً واجباً أو قضاء ثم قلبه نفلاً صح . ويسن صوم التطوع

(١) قال في شرح المنتهى : « فان كانت ناسية أو جاهلة أو مكرمة فلا كفارة عليها ،
وتدفعه بالأسهل فالأسهل ، وان أدى الى قتله . هـ . »

(٢) أي كصدقة فطرة وكفارة الوطء في الحيض جعل في « الاقناع » الانزال بالمساحقة
موجباً للقضاء فقط دون الكفارة . وما هنا كالمنتهى . هـ .

(٣) مثل كفارة الحج ، أي فدية تجب فيه وكفارة عين وقتل . ويسقط الجميع بتكفير
غيره عنه بإذنه ، فان لم يأذن له فلا لعدم النية . هـ

وتسقط الكفارات كلها بتكفير غيره عنه بإذنه « اقناع » قال : وان كفر عنه غيره .
بإذنه فله أكلها ان كان أهلاً لها . هـ

وأفضله يوم ويوم . وسن صوم أيام البيض وهي ثلاث عشرة ، وأربع عشرة وخمس عشرة ، وصوم الخميس والاثنين ، وستة من شوال . وسن صوم المحرم وآكده عاشوراء وهو كفارة سنة . وصوم عشر ذي الحجة وآكده يوم عرفة وهو كفارة سنتين . وكره أفراد رجب والجمعة والسبت بالصوم . وكره صوم يوم الشك وهو الثلاثون من شعبان إذا لم يكن غيم أو قتر . ويحرم صوم العيدين وأيام التشريق . ومن دخل في تطوع لم يجب إتمامه وفي فرض يجب مالم يقلبه نفلًا .

كتاب الاعتكاف

وهو سنة ويجب بالنذر . وشرط صحته ستة أشياء : النية ، والاسلام ، والعقل ، والتميز ، وعدم ما يوجب الغسل ، وكونه بمسجد . ويزاد في حق من تلزمه الجماعة أن يكون المسجد مما تقام فيه . ومن المسجد: ما زيد فيه، ومنه سطحه ورحبته، المحوطة ومنارته التي هي أبوابها فيه . ومن عين الاعتكاف بمسجد غير الثلاثة لم يتعين . ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير عذر . وبنية الخروج^(١) ولو لم يخرج . وبالوطء في الفرج ، وبالاتزال بالمباشرة دون الفرج ،

(١) قوله وبنية الخروج ... الخ قال في « الاقناع وشرحه » : وان نوى الخروج منه أي من الاعتكاف ، أي نوى إبطاله بطل الحاقاً له بالصلاة والصيام لأنه يخرج منه بالفساد بخلاف الحج والعمرة . ولا يبطل باغماء كما لا يبطل بنوم بجامع بقاء التكليف هـ .

وبالردة، وبالسكر^(١). وحيث بطل الاعتكاف وجب استئناف النذر المتتابع غير المقيد بزمن ولا كفارة. وإن كان مقيداً بزمن معين استأنفه وعليه كفارة يمين لفوات المحل. ولا يبطل الاعتكاف إن خرج من المسجد لبول أو غائط وطهارة واجبة أو لازالة نجاسة أو لجمعة تلزمه، ولا إن خرج للآتيان بمأكل ومشرب لعدم خادم، وله المشي على عادته. وينبغي لمن قصد لمسجد أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه فيه لاسيما إن كان ضائعاً.

(٢) كتاب الحج

وهو واجب مع العمرة في العمر مرة. وشرط الوجوب خمسة أشياء : الاسلام. والعقل. والبلوغ. وكمال الحرية، لكن يصحان من الصغير والرقيق ولا يجزئان عن حجة الاسلام وعمرته، فإن بلغ الصغير أو عتق الرقيق قبل الوقوف أو بعده إن عاد فوقف في وقته اجزأه عن حجة الاسلام ما لم يكن أحرم

(١) قوله وبالسكر قال في « الاقناع وشرحه » : وان سكر المعتكف ولو ليلاً بطل اعتكافه لخروجه عن كونه من أهل المسجد كالمرأة تحيض.

(٢) هو قصد مكة للذسك في زمن مخصوص، وهو أحد أركان الاسلام، وهو فرض كفاية كل عام، وفرض سنة تسع عند الأكثرين. ولم يحج النبي ﷺ بعد هجرته سوى حجة واحدة وهي حجة الوداع، ولا خلاف أنها كانت سنة عشر وكان قارناً بالعمرة زيارة البيت على وجه مخصوص، وتجب على المكّي كغيره ونصه لا ٥٠ « اقناع »

مفرداً أو قارناً وسعى^(١) بعد طواف القدوم، وكذلك تجزئ العمرة إن بلغ أو عتق قبل طوافها. الخامس: الاستطاعة، وهي ملك زاد وراحلة تصلح لمثله، أو ملك ما يقدر به على تحصيل ذلك بشرط كونه فاضلاً عما يحتاجه من كتب ومسكن وخادم، وأن يكون فاضلاً عن مؤنته ومؤنة عياله على الدوام. فمن كملت له هذه الشروط لزمه السعي فوراً إن كان في الطريق أمن، فإن عجز عن السعي لعذر ككبر أو مرض لا يرجى برؤه لزمه أن يقيم نائباً حراً ولو امرأة يحج ويعتمر عنه من بلده، ويجزئه ذلك ما لم يزل العذر قبل إحرام نائبه، فلو مات قبل أن يستتیب وجب أن يدفع من تركته لمن يحج ويعتمر عنه. ولا يصح ممن لم يحج عن نفسه حج عن غيره. وتزيد الأثني شرطاً سادساً وهو أن تجدلها زوجاً أو محرماً مكلفاً، وتقدر على أجرته وعلى الزاد والراحلة لها وله. فإن حجت بلا محرم حرم وأجزأ.

(٢) لأن السعي لا تشرع مجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فاستدامته مشروعة ولا قدر له محدود.

باب الاحرام

وهو واجب من الميقات ، ومن منزله دون الميقات فميقاته منزله ^(١) .
ولا ينعقد الاحرام مع وجود الجنون أو الاغماء أو السكر ، وإذا انعقد لم يبطل
إلا بالردة لكن يفسد بالوطء في الفرج قبل التحلل ^(٢) الأول ، ولا يبطل بل
يلزم إتمامه والقضاء ، ويخير من يريد الاحرام بين أن ينوي التمتع وهو أفضل
أو ينوي الافراد أو القران ، فالتمتع هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . ثم
يعد فراغه منها يحرم بالحج . والافراد هو أن يحرم بالحج ثم بعد فراغه يحرم
بالعمرة ، والقران هو أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل
الحج عليها قبل الشروع في طوافها ، فإن أحرم به ثم بها لم تصح ومن أحرم
وأطلق صح . وصرفه لما شاء وما عمل قبل فلعو لكن السنة لمن أراد نسكاً

(١) لم يذكر المواقيت كغيره اكتفاء - والله أعلم - بأشهرها ، وبما:

وهي فذو خليفة ليثرب	وجحفة لمصر ثم المغرب
وشامنا يهلم لليمن	قرن لنجد ذات عرق عيني
لمشرق فله لأهلها	وغيرهم وبينه ان يلها
له ومن خاذي فمن أدناها	واجعل لمن لمكة اياها

هـ - نصر الله

(٢) فائدة : التحلل من الحج لا يحصل الا بأحد ثلاثة أشياء : كإل أفعاله ، أو التحلل
عند الحصر ، أو بالعذر اذا شرطه في ابتدائه ، وما عدا هذا لا يتحلل به ولو نوى التحلل . هـ
« شرح الزاد »

أن يعينه وأن يشترط فيقول: اللهم إني أريد النسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني
وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني .

باب محظورات^(١) الاحرام

وهي سبعة أشياء : أحدها : تعمد لبس المخيط^(٢) على الرجال حتى الحفين .
الثاني : تعمد تغطية الرأس من الرجل ولو بطين أو استئلال بمحمل^(٣) وتغطية
الوجه من الأتشي لكن تسدل على وجهها الحاجة . الثالث : قصد شم الطيب ،
ومس ما يعلق واستعماله في أكل أو شرب بحيث يظهر طعمه أو ريحه ، فمن
لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا شيء عليه ، ومتى

(١) نظم بعضهم محظورات الاحرام بقوله :

محرم الاحرام يامن يدرى ازالة الشعر وقلم الظفر
واللبس والوطء وما يدعو له والطيب والدهن وصيد الطير

قال في « الاقناع » : وان كرر محظوراً من جنس غير صيد مثل أن حلق أو قلم أو
لبس قبل التكفير عن الأول فكفارة واحدة لتكرير المحظور وطء كان أو غيره سوى
ما استثنى . وان فعل محظوراً من أجناس فعليه لكل واحد فداء . اه بتعرف

(٢) قال في « الاقناع » : والمخيط كل ما يخاط على قدر الملبوس عليه ، كالقميص
والسراويل والبرنس ، ولو لبس إزاراً موصلاً أو اتشح بثوب مخيط أو اتزر به جاز . هـ

(٣) وثنتان تروي ان أظلك محمل أتفديه أم لا فاطلب العلم تسعد
اه . نظم الخرقى

زال عذره أزاله في الحال وإلا فدى . الرابع : إزالة الشعر من البدن ولو من الأنف ، وتقليم الأظفار . الخامس : قتل صيد البر الوحشي المأكول ، والدلالة عليه ، والاعانة على قتله ، وإفساد بيضه ، وقتل الجراد والقمل لا البراغيث ، بل يسن قتل كل مؤذ مطلقاً . السادس : عقد النكاح ولا يصح . السابع : الوطء في الفرج ودواعيه ، والمباشرة دون الفرج ، والاستمناء . وفي جميع المحظورات الفدية ^(١) إلا قتل القمل ، وعقد النكاح ، وفي البيض والجراد قيمته مكانه ، وفي الشعرة أو الظفر إطعام مسكين ، وفي الاثنين إطعام إثنين ، والضرورات تبيح المحظورات ويفدي .

باب الفدية

وهي ما يجب بسبب الاحرام أو الحرم ، وهي قسمان : قسم على التخيير وقسم على الترتيب . فقسم التخيير كفدية اللبس ، والطيب ، وتغطية الرأس . وإزالة أكثر من شعرتين أو ظفرين . والامناء بنظرة ، والمباشرة بغير إنزال مني ينخير ^(٢) بين ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام ، أو طعام ستة مساكين لكل مسكين

(١) فيه أن دواعي الوطء ونحوها من دون انزال مني لا فدية فيها مع أنها من المحظورات .

هـ . لبدي

(٢) أي دم أو صوم أو اطعام . هـ

مدبراً أو نصف صاع من غيره ، ومن التخيير جزاء الصيد يخير فيه بين المثل من النعم أو تقويم المثل بمحل التلف . ويشترى بقيمته طعاماً يجرىء في الفطرة فيطعم كل مسكين مدبراً أو نصف صاع من غيره أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً . وقسم الترتيب كدم المتعة^(١) ، والقران ، وترك الواجب ، والاحصار ، والوطء ونحوه . فيجب على متمتع وقارن وتارك واجب دم ، فإن عدم أو ثمنه صام ثلاثة أيام في الحج ، والأفضل كون آخرها يوم عرفة ، ويصح أيام التشريق ، وسبعة إذا رجع إلى أهله . ويجب على محصر دم ، فإن لم يجد صام عشرة أيام ثم حل . ويجب على من وطئ في الحج قبل التحلل الأول أو أنزل منياً بمباشرة أو استمناء أو تقبيل أو لمس بشهوة أو تكرار نظر بدنة ، فإن لم يجدها صام عشرة : أيام ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع . وفي العمرة إذا أفسدها^(٢) قبل تمام السعي شاة . والتحلل الأول يحصل باثنين من رمي وحلق وطواف . ويحل له كل شيء إلا النساء . والثاني : يحصل بما بقي مع السعي إن لم يكن سعى قبل .

فصل : والصيد الذي له مثل من النعم كالنعامة وفيها بدنة ، وفي حمار الوحش وبقره بقرة ، وفي الضبع كبش ، وفي الغزال شاة ، وفي الوبر^(٣) والضب

(١) المتعة بالضم والكسر - « قاموس »

(٢) قال في « شرح الدليل » : ويحب المضي في فاسدها والقضاء فوراً . اهـ .

قال في « المنتهى وشرحه » : وعمره كحج فيفسدها قبل تمام سعي لابعده وقبل حلق ،

وعليه شاة بوطئه في عمرة سواء وطئ قبل تمام السعي أو بعده قبل الحلق . هـ .

(٣) دويبة كحلاء دون السنور لا ذنب لها . هـ .

جدي^(١) له نصف سنة ، وفي اليربوع جفرة لها أربعة أشهر ، وفي الأرنب عناق دون الجفرة ، وفي الحمام - وهو كل ما عب الماء كالقطا والورث والفواخت - شاة ، وما لا مثل له - كالأوز والجبارى والحجل والكركي - ففيه قيمته مكانه .

فصل : ويحرم صيد حرم مكة ، وحكمه حكم صيد الاحرام . ويحرم قطع شجره وحشيشه ، والمحل والمحرم في ذلك سواء ، فتضمن الشجرة الصغيرة عرفاً بشاة وما فوقها ببقرة ، ويضمن الحشيش والورق بقيمته . ويجزىء عن البدنة بقرة كعكسه ، ويجزىء عن سبع شياه بدنة أو بقرة . والمراد بالدم الواجب ما يجزىء في الأضحية جذع ضأن أو ثني معز أو سبع بدنة أو بقرة . فإن ذبح إحداهما فأفضل وتجب كلها .

باب أركان الحج وواجباته

أركان الحج أربعة : الأول . الاحرام . وهو مجرد النية فمن تركه لم ينعقد حجه . الثاني : الوقوف بعرفة ، ووقته من طلوع فجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم

(١) قال ابن الأنباري : الجدي هو الذكر من أولاد المعز ، والأنثى عناق . وقيده بعضهم بكونه في السنة الأولى ، والجمع أجد وجداء مثل دلو ودلاء ، والجفر من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر . وقال ابن الأنباري : الجفرة : الأنثى من ولد الضأن ، والذكر جفر . قال في « المصباح » : الجفر من ولد الشاة ما جفر جنباه . أي اتسع . هـ

الضرب واليربوع ثم الأرنب	تفدى بجدي جفرة العناق رتبوا
سنأ وحكما فاعرف المقاصدا	وافهم ولا تكن عن المعالي قاعدا

النحر ، فمن حصل في هذا الوقت بعرفة لحظة واحدة وهو أهل ولو ماراً أو نائماً أو حائضاً أو جاهلاً أنها عرفة صح حجه لا إن كان سكران أو مجنوناً أو مغمى عليه ، ولو وقف الناس كلهم أو كلهم إلا قليلاً في اليوم الثامن أو العاشر خطأ أجزأهم . الثالث : طواف الافاضة وأول وقته من نصف ليلة النحر لمن وقف وإلا فبعد الوقوف^(١) ولا حداً آخره . الرابع : السعي بين الصفا والمروة . وواجباته سبعة : الاحرام من الميقات ، والوقوف إلى الغروب لمن وقف نهراً ، والمبيت ليلة النحر بمزدلفة إلى بعد نصف الليل ، والمبيت بمنى في ليالي التشريق ، ورمي الجمار مرتباً ، والحلق أو التقصير ، وطواف الوداع . وأركان العمرة ثلاثة : الاحرام ، والطواف ، والسعي . وواجباتها شيئان : الاحرام بها من الحل ، والحلق أو التقصير . والمسنون كالمبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم ، والرمـل في الثلاثة الأشواط الأول منه والاضطباع ، وتجرد الرجل من المخيط عند الاحرام ، ولبس إزار ورداء أبيضين نظيفين ، والتلبية من حين الاحرام إلى أول الرمي ، فمن ترك ركناً لم يتم حجه إلا به ، ومن ترك واجباً فعليه دم^(٢) وحجه صحيح ، ومن ترك مسنوناً فلا شيء عليه .

(١) قال في « المقنع » : فان صد عن عرفة دون البيت تحلل بعمرة ولا شيء عليه . وقال في « شرحه » بعد شرح هذه العبارة : فان أحب أن يستنـب من يتم عنه أفعال الحج جاز في التطوع لأنه جاز أن يستنـب في جملة فجاز في بعضه ، ولا يجوز في حج الفرض إلا أن يئأس من القدرة عليه في جميع العمر كما في الحج كله . هـ .
(٢) فان لم يجد الدم صام ولا اطعام هنا . هـ .

فصل : وشروط صحة الطواف أحد عشر : النية ، والاسلام ، والعقل ، ودخول وقته ، وستر العورة ، واجتناب النجاسة ، والطهارة من الحدث ، وتكميل السبع ، وجعل البيت عن يساره ، وكونه ماشياً مع القدرة . والمواالة فيستأنفه لحدث فيه ، وكذا لقطع طويل وإن كان يسيراً أو أقيمت الصلاة ، أو حضرت جنازة صلى وبني من الحجر الأسود . وسننه : استلام الركن اليماني بيده اليمنى ، وكذا الحجر الأسود . وتقبيله ، والدعاء ، والذكر ، والدنو من البيت ، والركعتان بعده .

فصل : وشروط صحة السعي ثمانية : النية ، والاسلام ، والعقل ، والمواالة . والمشي مع القدرة . وكونه بعد طواف ولو مسنوناً كطواف القدوم ، وتكميل السبع ، واستيعاب ما بين الصفا والمروة . وإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط . وسننه : الطهارة ، وستر العورة . والمواالة بينه وبين الطواف . وسن أن يشرب من ماء زمزم لما أحب ، ويرش على بدنه وثوبه ويقول : بسم الله . اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ورزقاً واسعاً ورياً وشعباً وشفاء من كل داء ، واغسل به قلبي . واملاؤه من خشيتك . وسن زيارة قبر النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم . وقبر صاحبيه رضوان الله عليهما . وتستحب الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم وهي بألف صلاة ، وفي المسجد الحرام بمائة ألف ، وفي المسجد الأقصى بخمسمائة .

(١) وإذا أوصاه أحد بالسلام يقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان .

باب الفوات والاحصار

من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرة لعذر حصر أو غيره فاته الحج وانقلب إحرامه عمرةً ، ولا تجزئ عن عمرة الاسلام فيتحلل بها وعليه دم . والقضاء ^(١) في العام القابل ^(٢) ، لكن لو صد عن الوقوف فتحلل قبل فواته فلا قضاء . ومن حصر ^(٣) عن البيت ولو بعد الوقوف ذبح هدياً بنية التحلل ، فإن لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل وقد حل . ومن حصر عن طواف الافاضة فقط وقد رمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف ، ومن شرط في ابتداء إحرامه أن

(١) وإذا قضى أجزاء القضاء عن الحجة الواجبة لانعم فيه خلافاً . قاله في « الشرح الكبير » .

(٢) إذا عجز المحصر عن الهدي انتقل الى صوم عشرة أيام ثم حل ، وبه قال الشافعي في أحد قوليهِ . وقال مالك وأبو حنيفة : لا بدل له لأنه لم يذكر في القرآن . ١ هـ « الشرح الكبير » .

وان كان ما حصر عنه ليس من أركان الحج كالرمي ، وطواف الوداع ، والمبيت بمزدلفة ، أو بمنى في لياليها فليس له التحلل لأن صحة الحج لا تنقضي على ذلك ، ويكون عليه دم لتركه ذلك وحججه صحيح كما لو تركه من غير حصر . ٥ هـ

(٣) ولو كان الحج الفائت نفلاً لأن الحج يلزم بالشروع فيه فيصير كالنذر بخلاف سائر التطوعات . ٥ هـ

محلي حيث حبستني^(١) أو قال إن مرضت أو عجزت أو ذهبت نفقتي فلي أن أحل كان له أن يتحلل متى شاء من غير شيء ولا قضاء عليه .

باب الأضحية

وهي سنة مؤكدة وتجب بالذبح وبقوله : هذه أضحية أو لله . والأفضل الأبل
فالبقر فالغنم^(٢) . ولا تجزى من غير هذه الثلاثة وتجزى الشاة عن الواحد وعن أهل
بيته وعياله ، وتجزى البدنة والبقرة عن سبع . وأقل ما يجزى من الضأن ماله نصف سنة
ومن المعز ماله سنة ، ومن البقر والجاموس ماله سنتان ، ومن الأبل ماله خمس سنين^(٣)
وتجزى الجماء ، والبتراء ، والخصي ، والحامل ، وما خلق بلا أذن أو ذهب نصف إلية

(١) قال في «المقنع» : ومن شرط في ابتداء احرامه أن محلي حيث حبستني فله التحلل
بجميع ذلك ولا شيء عليه . قال الشارح بعد شرح هذه العبارة : وإنما يلزمه هدي ولا قضاء
لأنه إذا شرط شرطاً كان احرامه الذي فعله الى وجود الشرط فصار بمنزلة من أكمل أفعال الحج ،
ثم ينظر في صيغة الشرط ، فان قال : ان مرضت فلي أن أحل ، أو ان حبستني حابس فمحلي
حيث حبستني ، فإذا حبس كان بالخيار بين الحل وبين البقاء على الاحرام . وان قال ان
مرضت فأنا حلال ، فمتى وجد الشرط حل بوجوده لأنه شرط صحيح فكان على ما شرط . اهـ

(٢) قال في «الاقناع» : وجذع ضأن أفضل من ثني معز ، وكل منها أفضل من سبع
بدنة أو بقرة ، وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة . وزيادة عدد في جنس أفضل من المغلاة
مع عدمه ، فبدنتان بتسعة أفضل من بدنة بعشرة ورجح الشيخ البدنة . ■

(٣) وذكر كائنشي . هـ « منتهى » : وقال أحمد : الخصي أحب إلينا من النعجة . ■

أو أذنه، لا يئنة المرض ولا يئنة العور بأن انخسفت عينها، ولا قائمة العينين مع ذهاب أبصارهما، ولا عجفاء وهي الهزيلة التي لامخ فيها، ولا عرجاء لا تطيق مشياً مع صحيحة، ولا هتماء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها، ولا عصماء وهي ما انكسر غلاف قرننها، ولا خصي محبوب، ولا عضباء وهي ما ذهب أكثر أذنها أو قرننها^(١).

فصل: ويسن نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى، وذبح البقر والغنم على جنبها الأيسر موجهة إلى القبلة، ويسمي حين يحرك يده بالفعل ويكبر ويقول: اللهم هذا لك ومنك. وأول وقت الذبح من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد وأقدرها

(١) قال في «الاقناع»: وان عين أضحية أو هدياً فسرق بعد الذبح فلا شيء عليه. وكذا ان عينه عن واجب في الذمة ولو بالنذر، وان تلفت ولو قبل الذبح أو سرقته أو ضلت قبله فلا بدل عليه ان لم يفرط. وان عين عن واجب في الذمة وتعيب أو تلف أو ضل أو عطب أو سرق ونحوه لم يجزئه ولزمه بدله، وان ذبحها ذابح في وقتها بغير إذن ونواها عن ربها أو أطلق اجزأت ولا ضمان على الذابح. قال وان تعيب هو - أي الهدى - أو أضحية بغير فعله ذبحه وأجزأت ان كان واجباً بنفس التعيين وان تعيب بفعله فعليه بدله ان كان واجباً قبل التعيين بأن عينه عن واجب في الذمة كالفدية والمنذور في الذمة لم يجزئه، وعليه بدله كما لو أتلغه أو تلف بتفريطه ولو كان زائداً عما في ذمته. وكذا لو مرق أو ضل ونحوه. قال ويذبح واجباً قبل نفل وليس له استرجاع عاطب ومعيب وضال وجد بعد ذبح بدله إلى ملكه بل يذبحه.

قال في «الغاية»: لا يمنع الاجزاء عيب حدث بمعالجة ذبح «مبدع» تنبيه: شرط لأضحية نعم أهلية، وسلامة من عيب، ودخول وقت، وصحة ذكاة. «غاية». قال في «الاقناع»: ولا يشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فان خالف حرم وضمنه، ويجز صوفها ووبرها لمصلحة. وله أن ينتفع به كلبنها أو يتصدق به.

لمن لم يصل فلا يجزىء قبل ذلك^(١) ، ويستمر وقت الذبح نهاراً وليلاً^(٢) إلى آخر ثاني أيام التشريق . فإن فات الوقت قضى الواجب وسقط التطوع . وسن له الأكل من هديه التطوع^(٣) ومن أضحيته ولو واجبة^(٤) ، ويجوز من المتعة والقران . ويجب أن يتصدق بأقل ما يقع عليه اسم اللحم ، ويعتبر تملك الفقير فلا يكفي إطعامه . والسنة أن يأكل من أضحيته ثلثها ، ويهدي ثلثها^(٥) ويتصدق بثلثها . ويجرم بيع شيء منها حتى من شعرها وجلدها ، ولا يعطي الجازر بأجرته منها شيئاً وله إعطاؤه صدقة وهدية . وإذا دخل العشر حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره إلى الذبح ، ويسن الحلق بعده .

(١) فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح . هـ «شرح الزاد» .

(٢) قوله ليلاً : أي مع الكراهة

(٣) ولا يأكل من هدي واجب ولو كان إيجابه بنذر أو تعيين . وان قال ان لبست ثوباً من غزلك فهو هدي فلبسه أهداه وجوباً إلى مساكين الحرم . ويبع غير المنقول كالعقار ويبعث ثمنه إلى الحرم . وقال ابن عقيل : أو يقومه ويبعث القيمة . هـ .

(٤) قال في «الافتناع» : وان تعينا - أي الهدي والأضحية - لم يزل ملكه عنهما وجاز له نقل الملك فيهما بأبدال وغيره ، وشراء خير منها وأبدال لحم بخير منه لا بمثل ذلك ولا دونه . قال ولو أوجبها ناقصة نقصاً يمنع الأجزاء لزمه ذبحها ولم تجزئه عن الأضحية الشرعية . وان مات بعد تعيينها لم يحز بيعها في دينه ولو لم يكن له وفاء الا منها ، ولزم الورثة ذبحها ويقومون مقامه في الأكل والهدية والصدقة . هـ .

(٥) ويجوز الإهداء من الأضحية لكافر اذا كانت تطوعاً . هـ .

فصل في العقيقة: وهي سنة في حق الأب ^(١) ولو معسر أفعن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة . ولا تجزىء بدنة وبقرة إلا كاملة والسنة ذبحها في سابع يوم ولادته ، فإن فات ففي أربعة عشر ، فإن فات ففي إحدى وعشرين ولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك ، وكره لطنخه من دمها . ويسن : الأذان في أذن المولود اليمنى حين يولد والاقامة في اليسرى . ويسن أن يحلق رأس الغلام في اليوم السابع ، ويتصدق بوزنه فضه ويسمى فيه . وأحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن . وتحرم التسمية بعبد غير الله كعبد النبي وعبد المسيح . وتكره بحرب ويسار ومبارك ومفلح وخير وسرور لا بأسماء الملائكة والأنبياء ، وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية أجزأت إحداهما عن الأخرى .

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية . ويسن مع قيام من يكفي به . ولا يجب إلا على ذكر حر مسلم مكلف صحيح واجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله في غيبته ، ويجد

(١) ولا يعق غير الأب . قال في «الفتح» : وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن يتعذر بموت أو امتناع .

قال في «شرح الاقناع» في عقده صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين : إنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم . وقال الشيخ : يعق عن اليتيم كالأضحية وأولى .

مع مسافة قصر ما يحمله . وسن تشيع الغازي لا تلقيه . وأفضل متطوع به
 الجهاد ، وغزو البحر أفضل . وتكفر الشهادة جميع الذنوب سوى الدين .
 ولا يتطوع به مدين لا وفاء له إلا بإذن غريمه ، ولا من أحد أبويه حر مسلم إلا
 بإذنه . ويسن الرباط ، وهو لزوم الثغر وأقله ساعة وتمامه أربعون يوماً . وهو
 أفضل من المقام بمكة ، وأفضله ما كان أشد خوفاً . ولا يجوز للمسلمين الفرار
 من مثلهم ولو واحداً من اثنين ، فإن زادوا على مثلهم جاز . والهجرة واجبة على
 كل من عجز عن إظهار دينه بمحل يغلب فيه حكم الكفر والبدع المضلة ، فإن
 قدر على إظهار دينه فمسنونة .

**فصل : والأسارى من الكفار على قسمين : قسم يكون رقيقاً بمجرد
 السبي وهم النساء ^(١) والصبيان ، وقسم لا ، وهم الرجال البالغون المقاتلون ،
 والامام فيهم مخيرين قتل ^(٢) ورق ومن وفداء بمال أو بأسير مسلم . ويجب عليه
 فعل الأصلح ، ولا يصح بيع مسترق منهم لكافر ، ويحكم بإسلام من لم يبلغ
 من أولاد الكفار عند وجود أحد ثلاثة أسباب : أحدها : أن يسلم أحد أبويه**

(١) وان سبيت ذات بعل وحدها بانث وحلت واعكسن ضلها
 وامنع شراء مشرك رقيقاً وقبل حالم محرم تفريقاً
 من نظم « الوجيز »

(٢) فان أسلم الأسير الكافر سقط عنه القتل . راجع كتاب النذر من « شرح
 مسلم » للنووي .

خاصة . الثاني : أن يعدم أحد أبويه ^(١) بدارنا . الثالث : أن يسييه مسلم منفرداً عن أحد أبويه فإن سباه ذمي فعلى دينه أو سي مع أبويه فعلى دينهما .

فصل : ومن قتل قتيلاً فله سلبه وهو ما عليه من ثياب وحلي وسلاح وكذا

دابته التي قاتل عليها ، وما عليها ، وأما نفقته ورحله وخيمته وجنيبه فغنيمة . وتقسم الغنيمة بين الغانمين فيعطى لهم أربعة أخماسها ، للراجل سهم . وللفراس على فرس هجين سهمان ، وعلى فرس عربي ثلاثة . ولا يسهم لغير الخيل . ولا يسهم إلا لمن فيه أربعة شروط : البلوغ ، والعقل ، والحريه ، والذكورة . فإن أختل شرط رخصه ولا يسهم . ويقسم الخمس الباقي خمسة أسهم : سهم لله ولرسوله يصرف مصرف الفياء ، وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب حيث كانوا للذكر مثل حظ الأنثيين . وسهم لفقراء اليتامى وهم من لا أب له ولم يبلغ ، وسهم للمساكين . وسهم لأبناء السبيل .

فصل : والفياء هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير قتال كالجزية والخراج وعشر التجارة من الحربي ونصف العشر من الذمي . وماتركوه فزعا أو عن ميت ولا وارث له ، ومصرفه في مصالح المسلمين ، ويبدأ بالأهم فالأهم

(١) قال في « شرح الزاد » في باب ميراث الحمل : ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا بإسلامه قبل وضعه . ويرث صغير حكم بإسلامه بموت أحد أبويه منه . وكتب بعضهم بالهامش قوله : لم يرثه وقيل يرثه . قال في « الفروع » : وهو أظهر . وصوبه في « الانصاف » . هـ

من سد ثغر وكفاية أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين ، وعمارة القناطر ،
ورزق القضاة والفقهاء وغير ذلك ، فإن فضل شيء قسم بين أحرار المسلمين
غنيهم وفقيرهم . وبیت المال ملك للمسلمين ويضمنه متلفه ، ويحرم الأخذ منه
بلا إذن الامام .

باب عقد الذمة

لا تعتقد إلا لأهل الكتاب ، أو لمن له شبهة كتاب كالمجوس . ويجب على
الامام عقدها حيث أمن مكرهم ، والتزموا لنا بأربعة أحكام : أحدها : أن
يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون . الثاني : أن لا يذكروا دين الاسلام إلا بخير
الثالث : أن لا يفعلوا مافيه ضرر على المسلمين . الرابع : أن تجري عليهم أحكام
الاسلام في نفس ومال وعرض وإقامة حد فيما يحرمونه كالزنا لا فيما يحلونه
كالخمر . ولا تؤخذ الجزية من امرأة وخشي وصبي ومجنون وقن^(١) وزمن وأعمى
وشيوخ فان ، وراهب بصومعة . ومن أسلم منهم بعد الحول سقطت عنه الجزية .
فصل : ويحرم قتل أهل الذمة . وأخذ مالهم . ويجب على الامام حفظهم
ومنعه من يؤذيهم . ويمنعون من ركوب الخيل ، وحمل السلاح ، ومن إحداث

(١) قوله وقن : أي ولو لكافر . هـ . « اقناع »

الكنائس . ومن بناء ما نهى عنهم منها ، ومن إظهار المنكر والعيد والصليب ، وضرب الناقوس . ومن الجهر بكتابهم ، ومن الأكل والشرب نهار رمضان ، ومن شرب الخمر وأكل الخنزير . ويمنعون من قراءة القرآن ، وشراء المصحف ، وكتب الفقه والحديث ، ومن تعلية البناء على المسلمين . ويلزمهم التمييز عنا بلبسهم ، ويكره لنا التشبه بهم ، ويحرم القيام لهم ، وتصديرهم في المجالس ، وبداءتهم بالسلام ، وكيف أصبحت أو أمسيت ، وكيف أنت أو حالك . وتحرم تهنئتهم وتعزيتهم وعيادتهم . ومن سلم على ذمي ثم علمه سن قوله رد عليّ سلامي ، وإن سلم الذمي لزم رده فيقال : وعليكم ، وإن شمت كافر مسلماً أجابه يهديك الله ، وتكره مصافحته .

فصل : ومن أبى من أهل الذمة بذل الجزية أو أبى الصغار أو أبى التزام حكمنا أو زنى بمسلمة أو أصابها بنكاح أو قطع الطريق ، أو ذكر الله تعالى أو رسوله بسوء ، أو تعدى على مسلم بقتل أو فتنه عن دينه انتقض عهده . ويخير الامام فيه كالأسير وماله فيء . ولا ينتقض عهد نسائه وأولاده^(١) فإن أسلم حرم قتله ولو كان سب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) في آخر باب الجهاد من ■ الاقناع ■ تفصيل أحكام أولاد الكفار . ■

كتاب البيع

وينعقد لاهزلاً^(١) بالقول^(٢) الدال على البيع والشراء وبالمعاطاة كاعطني بهذا خبزاً فيعطيه مايرضيه وشروطه سبعة : أحدها : الرضى ، فلا يصح بيع المكره بغير حق . الثاني : الرشد ، فلا يصح بيع المميز والسفيه ما لم يأذن وليهما الثالث : كون المبيع مالاً^(٣) . فلا يصح بيع الخمر والكلب والميتة . الرابع : أن يكون المبيع ملكاً للبائع أو مأذوناً له فيه وقت العقد^(٤) ، فلا يصح بيع الفضولي ولو أجزى بعد^(٥) . الخامس : القدرة على تسليمه ، فلا يصح بيع الآبق والشارد

(١) ويقبل قول البائع : أن البيع وقع هزلاً أو تلجئة بيمينه مع القرينة الدالة على ذلك . هـ . شرح »

(٢) وصيغته القولية غير منحصرة في لفظ بعينه بل هي كل ما أدى معنى البيع . ■
« شرح »

(٣) والمال ما يباح نفعه في جميع الأحوال ، أي واقتناؤه بلا حاجة فخرج ما لا نفع فيه أصلاً كالخشرات وما فيه منفعة محرمة كالخمر ، وما فيه منفعة لاتباح الا في حال الاضطرار كالهيئة وما لا يباح اقتناؤه الا الحاجة كالكلب . ■

(٤) ولو ظن المالك أو المأذون لعدم الملك والاذن له في بيعه لأن الاعتبار في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف . هـ

(٥) أي الا أن يشتري في ذمته ، ونواه لشخص لم يسمه فيصح ، ثم ان أجازته من اشترى له ملكه من حين اشترى والا وقع لمشتري ولربه . اهـ

ولو لقادر على تحصيلهما^(١). السادس : معرفة الثمن والمثمن إما بالوصف أو المشاهدة حال العقد أو قبله ييسر. السابع : أن يكون منجزاً لا معلقاً ، كبعثتك إذا جاء رأس الشهر أو إن رضي زيد . ويصح بعت وقبلت إن شاء الله . ومن باع معلوماً ومجهولاً لم يتعذر علمه صح في المعلوم بقسطه ، وإن تعذر معرفة المجهول ولم يبين ثمن المعلوم فباطل .

فصل : ويحرم ولا يصح بيع ولا شراء في المسجد ، ولا ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الذي عند المنبر . وكذا لو تضايق وقت المكتوبة ، ولا يبيع العنب أو العصير لمتخذه خمرأ ، ولا يبيع البيض والجوز ونحوهما للقمار . ولا يبيع السلاح في الفتنة أو لأهل الحرب أو قطاع الطريق ، ولا يبيع قنّ مسلم لكافر لا يعتق عليه ، ولا يبيع على يبيع المسلم كقوله لمن اشترى شيئاً بعشرة : أعطيك مثله بتسعة . ولا شراء عليه كقوله لمن باع شيئاً بتسعة : عندي فيه عشرة . وأما السوم على سوم المسلم مع الرضى الصريح ، ويصح المصحف والأمة التي يطؤها قبل استبرائها فحرام ويصح العقد . ولا يصح التصرف في المقبوض بعقد فاسد ، ويضمن هو وزيادته كمغصوب .

(١) وهذا بخلاف المغصوب فإنه يصح بيعه لقادر على تحصيله ، ثم إن عجز عن تحصيله فله الفسخ . وانظر ما الفرق بين المغصوب والأبق والشارد ، وحرر وتأمل . اه لبدي

باب الشروط في البيع

وهي قسمان : صحيح لازم ، وفاسد مبطل للبيع ، فالصحيح كشرط تأجيل الثمن أو بعضه أو رهن أو ضمين معين أو شرط صفة في المبيع كالعبد كاتباً أو صانعاً أو مسلماً ، والأمة بكراً أو تحيض ، والدابة هملاجة أو لبوناً أو حاملاً ، والفهد أو البازي صيوداً ، فإن وجد المشروط لزم البيع وإلا فللمشتري الفسخ ، أو أرش فقد الصفة . ويصح أن يشترط البائع على المشتري منفعة ماباعه مدة معلومة كسكنى الدار شهراً ، وحملان الدابة إلى محل معين ، وأن يشترط المشتري على البائع حمل ماباعه أو تكسيه أو خياطته أو تفصيله .

فصل : والفاسد المبطل كشرط بيع آخر أو سلف أو قرض أو إجارة أو شركة أو صرف للثمن وهو بيعتان فيبيعة المنهي عنه ، وكذا كل ما كان في معنى ذلك مثل : أن تزوجني ^(١) ابتك أو أزوجك ابنتي ، أو تنفق على عبدي أو دابتي . ومن باع ما ينزع على أنه عشرة فبان أكثر أو أقل صح البيع ولكل الفسخ .

(١) أي أن يقول : بعتك على أن تزوجني . هـ .

باب الخيار

وأقسامه سبعة ، أحدها: خيار المجلس ، ويثبت للمتعاقدين من حين العقد إلى أن يتفرقا من غير إكراه ^(١) مالم يتبايعا على أن لا خيار ، أو يسقطاه بعد العقد. وإن أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر . وينقطع الخيار بموت أحدهما لا بجنونه ، وهو على خياره إذا أفاق . وتحرم الفرقة من المجلس خشية الاستقالة . الثاني : خيار الشرط ^(٢) ، وهو أن يشترط أو أحدهما الخيار إلى مدة معلومة فيصح وإن طال ^(٣) ، لكن يحرم تصرفهما في الثمن والمثمن في مدة الخيار ، وينتقل الملك من

(١) قوله من غير إكراه ، أي ومعه حتى يتفرقا من مجلس زال فيه الإكراه ونحوه . هـ
(٢) فائدة: قال في « المنتهى وشرحه » : ولا يثبت خيار شرط فيما أي مبيع قبضه ، أي قبض عوضه شرط لصحته ، أي العقد عليه من صرف وسلم ، وربوى بربوى لأن وضعها على أن لا يبقى بين المتعاقدين علقه بعد التفرق لاشتراط القبض ، وثبوت خيار فيه ينافيه فيلغوا الشرط ويصح العقد . هـ

(٣) قال اللبدي : قوله وإن طال ، أي فلا تقيد بثلاثة أيام . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز أكثر من ثلاث . وقال مالك : يجوز فوق ثلاث ، ولكن بقدر الحاجة مثل قرية لا يصل إليها في أقل من أربعة أيام ، فقول الشارح وبهذا قال أبو يوسف ومحمد النخ ، كان الصواب تأخيرها بعد قول المتن : وإن طال لأنه يوهم أن الخلاف في ثبوت خيار الشرط من أصله ، وليس كذلك بل في تقدير مدته كما رأيت فتأمل .

حين العقد ، فما حصل في تلك المدة من النماء المنفصل فللمنتقل له ولو أن الشرط
للآخر فقط . ولا يفتقر فسخ من يملكه إلى حضور صاحبه ولا رضاه ، فإن
مضى زمن الخيار ولم يفسح صار لازماً ^(١) . ويسقط الخيار بالقول وبالفعل
كتصرف المشتري في المبيع بوقف أو هبة أو سوم أو لمس بشهوة ، وينفذ تصرفه
إن كان الخيار له فقط . الثالث : خيار الغبن ، وهو أن يبيع ميساوي عشرة
بثمانية أو يشتري ميساوي ثمانية بعشرة ^(٢) فيثبت الخيار ولا أرش مع الامساك ^(٣)
الرابع : خيار التدليس ^(٤) . وهو أن يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن
كتصرية اللبن في الضرع ، وتحمير الوجه ، وتسويد الشعر فيحرم . ويثبت

(١) وعنه : يملك الفسخ برء الثمن ان فسخ البائع ، وجزم به الشيخ ، قاله في « الانصاف »
وهو الصواب الذي لا يعدل عنه . هـ « اقناع »

(٢) قال في « الاقناع وشرحه » : ولو اشترى متاعاً فوجده خيراً مما اشترى فعليه أي
المشتري رده الى بائعه كما لو وجده أردأ مما اشترى كان له رده على بائعه .

قال في « الانصاف » : ولعل محل ذلك اذا كان البائع جاهلاً أي بالمبيع ، أما ان كان
عالمًا بمحقيقة الحال فلا يجب على المشتري الرد لدخول البائع على بصيرة . ■

(٣) خيار الغبن على التراخي ولا أرش لمغبون مع امساك . والغبن محرم ، وعلى مشتري
الأرش لعيب حدث عنده اذا رده .

(٤) خيار التدليس على التراخي الا لمصراة فيخير ثلاثة أيام منذ علم بين امساك بلا أرش
ورد مع صاع تمر ان حلها ، فان عدم التمر فقيمتها ، ويقبل رد اللبن بحال . والتدليس من
الدلس بالتحريك بمعنى الظامة ، كأن البائع بفعله صير المشتري في ظامة . ■

للمشتري الخيار حتى ولو حصل التدليس من البائع بلا قصد . الخامس : خيار العيب ^(١) . فإذا وجد المشتري ^(٢) بما اشتراه عيباً يجهله خير بين رد المبيع بنمائه المتصل وعليه أجره الرد ويرجع بالثمن كاملاً ، وبين إمساكه ويأخذ الأرض ^(٣) . ويتعين الأرض مع تلف المبيع عند المشتري ما لم يكن البائع علم بالعيب وكتمه تدليساً على المشتري فيحرم ، ويذهب على البائع ، ويرجع المشتري بجميع ما دفعه له ^(٤) . وخيار العيب على التراخي لا يسقط إلا إن وجد من المشتري ما يدل على رضاه كتصرفه واستعماله لغير تجربة ^(٥) . ولا يفتقر الفسخ إلى حضرة البائع ولا الحكم الحاكم . والبائع بعد الفسخ أمانة بيد المشتري . وإن اختلفا عند من حدث العيب

(١) العيب هو ما ينقص قيمة المبيع عادة فما عده التجار في عرفهم منقصاً أنيط الحكم به وما لا فلا .

(٢) وان علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع أو حدث العيب بعد العقد فلا خيار له إلا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه . هـ

(٣) تنبيه : محل أخذ الأرض ما لم يفض الو. ربا كسواء حلي فضة بزنته دراهم أو شراء قفيز مما يجري فيه ربا بمثله ، ويجده معيباً فإنه يمسك أو يرده مجاناً . هـ «شرح»

(٤) وكذا لو أبرئ المشتري من الثمن أو وهب له ثم فسخ البيع لعيب غيره رجع بالثمن على البائع . هـ «شرح الزاد» .

(٥) كوطء وحمل على دابة فيسقط أرض كرد . كذا في «المنتهى» وقدمه في «الاقناع» وعنه : له الأرض كالامساك . هـ

قال في «الرعاية الكبرى» و «الفروع» : وهو أظهر وبسط الكلام في هذه المسألة في «شرح الاقناع» .

قوله واستعماله لغير تجربة ، محل هذا في خيار الشرط . ا هـ . لبدي

مع الاحتمال ولاينة . فقول المشتري يمينه وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما قبل بلا يمين . السادس : خيار الخلف في الصفة ، فإذا وجد المشتري ما وصف له أو تقدمت رؤيته قبل العقد بزم من يسير متغيراً فله الفسخ . ويحلف إن اختلفا . السابع : خيار الخلف في قدر الثمن ، فإذا اختلفا في قدره حلف البائع ما بعته بكذا وإنما بعته بكذا ، ثم المشتري ما اشتريته بكذا وإنما اشتريته بكذا ويتفاسخا .^(١)

فصل : ويملك المشتري المبيع مطلقاً بمجرد العقد . ويصح تصرفه فيه قبل قبضه . وإن تلف فمن ضمانه إلا المبيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع . فمن ضمان بائعه حتى يقبضه مشتريه . ولا يصح تصرفه فيه يبيع أو هبة أو رهن قبل قبضه . وإن تلف بأفة سماوية قبل قبضه انفسح العقد ، وبفعل بائع أو أجنبي خير المشتري بين الفسخ ويرجع بالثمن ، أو الامضاء ويطالب من أتلفه ببذله ، والثلث كالثمن في جميع ما تقدم .

فصل : ويحصل قبض المكيل بالكيل ، والموزون بالوزن ، والمعدود بالعد ، والمذروع بالذرع بشرط حضور المستحق أو نائبه^(٢) . وأجرة الكيال

(١) قوله ويتفاسخا ... الخ : ظاهره لا يفسخ بنفس التحالف بل لابد من فسخه وهو كذلك . اهـ لبدي .

(٢) ويصح قبض وكيل من نفسه لنفسه إلا ما كان من غير جنس ماله . ويصح استئابة من عليه الحق للمستحق . وإن قبضه جزافاً ثقة بقول باذل أنه قدر حقه ولم يحضر كياله أو وزنه ثم اختبره ووجده ناقصاً قبل قوله في قدر نقصه ، وإن صدقه في قدره برى من عهده . اهـ « منتهى وشرحه »

والوزان والعداد والذراع والنقاد على البازل ، وأجرة النقل على القابض .
ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ ، وتسبب الاقالة للنادم من بائع ومشتري .

باب الربا

يجري الربا في كل مكيل ^(١) وموزون ولو لم يؤكل ، فالمكيل كسائر الحبوب
والأبازير والمائعات ، لكن الماء ليس بربوي ، ومن الثمار كالتمر والزبيب
والفستق والبندق واللوز والبطم والزعرور والعناب والمشمش والزيتون والملح ،
والموزون كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد وغزل الكتان والقطن
والحرير والشعر والقنب والشمع والزعفران والخبز والجبن ، وما عدا ذلك فمعدود
لا يجري فيه الربا ولو مطعوماً كالبطيخ والقثاء والخيار والجوز والبيض والرمان ،

(١) قال عبد الغني اللبدي في « حاشيته على شرح الدليل » قوله مكيل : والذي
يظهر أن من المكيل حب القهوة والفلفل والبهار ونحو ذلك ، ومن الموزون التتن والتنباك
والدار صيني أي القرفة ، وأن ذلك يجري فيه الربا لعموم عباراتهم ، وهل مثله
الخرنوب رطباً ويابساً تدبر وحرر . ١٠١ هـ

أقول تدبرنا كلمة فوجدناه خطأ في جعله التتن والتنباك من الربويات فإن الربا إنما
يجري في المكيل والموزون من الأموال وهي كل ما أبيح الانتفاع به ، أما التتن والتنباك
فإن أهل التقوى في العلماء المحققين جزموا بتحريم ذلك ، ومنهم من أقام الحد على شاربها ،
فما ذكره اللبدي لا يعول عليه . ١٠٢ هـ

ولا فيما أخرجه الصناعة عن الوزن كالثياب والسلاح والفلوس والأواني غير الذهب والفضة .

فصل : فإذا بيع المكيل بجنسه كتمر بتمر ، أو الموزون بجنسه كذهب بذهب صح بشرطين : المماثلة في القدر ، والقبض قبل التفرق . وإذا بيع بغير جنسه كذهب بفضة وبر بشعير صح بشرط القبض قبل التفرق وجاز التفاضل . وإن بيع المكيل بالموزون كبر بذهب مثلاً جاز التفاضل والتفرق قبل القبض . ولا يصح بيع المكيل بجنسه وزناً ، ولا الموزون بجنسه كيلاً . ويصح بيع اللحم بمثله إذا نزع عظمه وبحيوان من غير جنسه . ويصح بيع دقيق ربوي بدقيقه إذا استويا نعومة أو خشونة ، ورطبه برطبه ، ويابسه يابس ، وعصيره بعصيره . ومطبوخه بمطبوخه إذا استويا نشافاً أو رطوبة . ولا يصح بيع فرع بأصله كزيت بزيتون ، وشيرج بسمسم ، وجبن بلبن ، وخبز بعجين ، وزلاية بقمح ، ولا بيع الحب المشتد في سنبله بجنسه ، ويصح بغير جنسه . ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما كمد عجوة ودرهم بمثلهما ، أو دينار ودرهم بدينار ^(١) . ويصح أعطي بنصف هذا الدرهم فضة والآخر فلوساً . ويصح صرف الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة متماثلاً وزناً لا عدداً بشرط

(١) فائدة : ومن وجب عليه دراهم بعقد فأعطى عنها دنانير ثم فسخ العقد رجع . معطي الدنانير بالدراهم المعقود عليها لا بما أعطى عنها . « زوائد الغاية » .

القبض قبل التفرق ، وأن يعوض أحد النقيدين عن الآخر بسعر يومه ^(١) .

باب بيع الأصول والثمار

من باع أو وهب أو رهن أو وقف داراً أو أقر أو وصى بها ، تناول أرضها وبناءها وفناءها إن كان ، ومتصلاً بها لمصلحتها كالسلايم والرؤف المسمرة ، والأبواب المنصوبة ، والخوابي المدفونة وما فيها من شجر وعُرش ، لا كنز وحجر مدفونين ، ولا منفصل كحبل ^(٢) ودلو وبكرة وفرش ومفتاح ، وإن كان المبيع ونحوه أرضاً ، دخل ما فيها من غراس وبناء ، لا ما فيها من زرع لا يحصد إلا مرة

(١) ويصح اقتضاء نقدين آخرين أحضر أحدهما أو كان أمانة والآخر مستقر في الذمة ولو غير حال بسعر يومه . وبوجه انما يجب القضاء بسعر يومه ، ويجبر عليه من الجانبين فيجبر هذا على دفعه وهذا على قبوله « وبه يحكم الحاكم ان تشادا في ذلك والا بأن تراضيا جاز الاقتضاء بأنقص من ذلك أو أزيد لأن الحق لا يمدوهما » فان رد أرجح من القرض ونحوه أو أجود منه جار ندباً ، وان رضي المقرض بأقل منه أبرء من الباقي . وهذا الاتجاه تقدم في فصل . ويجرم ربا النسيئة بمعناه فانه قال هناك : وتعاوضا على ما يرضيانه من السعر . أقول : قول شيخنا تقدم النخ ، تقدم ذلك هناك تبعاً « للاقناع » وهو مرجوح ، والصحيح ما هنا كما قاله : م ص في « شرح الاقناع » ثم ان الشيخ عثمان نقل عن الخلوئي علة قولهم بسعر يومه فقال : لئلا يتخذ وسيلة للربا . اهـ . فاتجاه المصنف يشير الى ذلك لأنه قال : ان تشاحا أي الربا . أنه بسعر يوم الاقتضاء والا جاز بأنقص فانه لا يأتي محذور الربا فمفهومه لا يجوز بأزيد ، لذلك فهو موافق للخلوئي فتأمله . واتجه الشارح وفيما قرر شيخنا ما لا يخفى على المتأمل اهـ

(٢) قوله ولا منفصل كحبل : وقيل أن البيع يشمل أجرة العادة بتبعيته ، ولا يدخل فيها من معدن جار ، وماء نبع لأنه يجري من تحت الأرض الى ملكه ويدخل ما فيها من معدن جامد كمعدن الذهب والفضة والكحل لأنه من اجزائها . ■

كبرّ وشعير وبصل ونحوه، ويبقى للبائع إلى وقت أخذه بلا أجره ما لم يشترطه المشتري لنفسه . وإن كان يجز مرة بعد أخرى كرطبة وبقول ، أو تكرر ثمرته كقثاء وباذنجان، فالأصول للمشتري والجزّة الظاهرة واللقطة الأولى للبائع، وعليه قطعهما في الحال .

فصل : وإذا بيع شجر النخل بعد تشقق طلعته فالثمر للبائع ^(١) متروكاً إلى أول وقت أخذه ، وكذا إن بيع شجر مظهر من عنب وتين وتوت ورماني وجوز ، أو ظهر من نوره كشمش وتفاح وسفرجل ولوز ، أو خرج من أكامه كورد وما بيع قبل ذلك فالمشتري، ولا تدخل الأرض تبعاً للشجر فإذا باد لم يملك غرس مكانه .

فصل : ولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لغير مالك الأصل ، ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه لغير مالك الأرض ، وصلاح بعض ثمرة شجرة صلاح لجميع نوعها الذي بالبستان ، فصلاح البلح أن يحمر أو يصفر ، والعنب أن يتموه بالماء الحلو وبقية الفواكه طيب أكلها ، وظهور نضجها وما يظهر فما بعد فم

(١) بخلاف وقف ووصية ، فان الثمرة تدخل فيها أبرت أو لم تؤبر كفسخ لعيب ونحوه . هـ « شرح الزاد »

وعنه رواية : أنه إذا تشقق ولم يؤبر أنه للمشتري لظاهر الحديث . واختارها شيخ الاسلام وصاحب « الفائق » هـ .

كالثقاء والخيار أن يؤكل عادة ، وما تلف من الثمرة قبل أخذها فمن ضمان
البائع ما لم تبع مع أصلها أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته .

باب السلم

ينعقد بكل ما يدل عليه ، وبلفظ البيع وشروطه سبعة : أحدها : انضباط
صفات المسلم فيه ، كالملكيل والموزون والمذروع والمعدود من الحيوان ولو آدمياً ،
فلا يصح في المعدود من الفواكه^(١) ، ولا فيما لا ينضبط كالبقول والجلود
والرؤوس والأكارع والبيض والأواني المختلفة رؤوساً وأوساطاً كالقماقم ونحوها .
الثاني : ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن ، ويجوز أن يأخذون
ما وصف له ومن غير نوعه من جنسه . الثالث : معرفة قدره بمعياره الشرعي
فلا يصح^(٢) في مكيل وزناً ولا في موزون كيلاً . الرابع : أن يكون في الذمة
إلى أجل معلوم له وقع في العادة كشهر^(٣) ونحوه . الخامس : أن يكون مما

(١) فأما الفواكه المكيلة كالرطب ونحوه ، والموزونة كالعنب ونحوه فيصح السلم فيه .
« اقناع » .

(٢) قال في « الاقناع » : وعنه يصح . اختار « الموفق وجمع » .

(٣) أي للأجل وقع في العادة . وقوله كشهر : مثال لما له وقع أرحم . « حاشية »
أحمد بن عوض المقدسي على هذا الكتاب .

يوجد غالباً عند حلول الأجل . السادس : معرفة قدر رأس مال السلم وانضباطه فلا تكفي مشاهدته ، ولا يصح بما لا ينضبط . السابع : أن يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد . ولا يشترط ذكر مكان الوفاء لأنه يجب مكان العقد ما لم يعقد بيرية ونحوها فيشترط . ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم^(١) فيه ، وإن تعذر حصوله خير رب السلم بين صبر أو فسخ ويرجع برأس ماله أو بدله إن تعذر . ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه لم يلزمه قبوله .

(٢) باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعها إلا بني آدم . ويشترط علم قدره ووصفه ، وكون مقرض يصح تبرعه . ويتم العقد بالقبول ويملك . ويلزم بالقبض فلا يملك المقرض استرجاعه ، ويثبت له البدل حالاً ، فإن كان متقوماً فقيمه وقت

(١) قال في « شرح المنتهى » : رويت كراهته عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، ولأن الرهن إنما يجوز بشيء يمكن استيفاءه من ثمن الرهن ، والضمان يقيم ما في ذمة الضامن مقام ما في ذمة المضمون عنه ، فيكون في حكم العوض والبدل عنه ، وكلاهما لا يجوز للخبر ، قال : ورده الموفق .

(٢) هو في اللغة القطع ، وشرعاً دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله . وقال في

■ الغاية : « والصدقة أفضل منه . »

القرض^(١) وإن كان مثلياً فمثله ما لم يكن معيباً^(٢) أو فلوساً فيجرمها السلطان
 فله القيمة . ويجوز شرط رهن وضمين فيه ، ويجوز قرض الماء كيلاً ، والخبز
 والخبز عدداً ورده عدداً بلا قصد زيادة . وكل قرض جر نفعاً فحرام ، كأن
 يسكنه داره ، أو يعيره دابته ، أو يقضيه خيراً منه . وإن فعل ذلك بلا شرط أو
 قضى خيراً منه بلا مواطاة جاز . ومتى بذل المقترض ما عليه بغير بلد القرض
 ولا مؤنة الحمله لزم ربه قبوله مع أمن البلد والطريق .

باب الرهن

يصح بشروط خمسة : كونه منجزاً ، وكونه مع الحق أو بعده ، وكونه ممن
 يصح بيعه ، وكونه ملكه أو مأذوناً له في رهنه ، وكونه معلوماً جنسه وقدره وصفته ،
 وكل ما صح بيعه صح رهنه إلا المصحف ، وما لا يصح بيعه لا يصح رهنه إلا

(١) قوله فقيمه وقت القرض ، أي ان كان المقرض مما يصح السلم فيه والا فجوه
 ونحوه مما لا يصح السلم فيه ، فتد قيمته يوم قبضه ، أي طلبه كما في « المنتهى » .
 وصرح المصنف في « الغاية » بأن المتقوم تجب فيه قيمته يوم القبض مطلقاً خلافاً
 « للمنتهى » فعبارة المتن لا تخلو من تسامح . ا هـ لبدي
 (٢) قوله ما لم يكن معيباً ، أي المثلي اذا رد بعينه كحذقة ابتلت فلا يلزمه قبوله لما
 فيه من الضرر لأنه دون حقه . ا هـ « منار »

الثمرة قبل بدو صلاحها ، والزرع قبل اشتداد حبه ، والقن دون رحمه المحرم^(١)
ولا يصح رهن مال اليتيم للفاسق .

فصل : وللراهن الرجوع في الرهن ما لم يقبضه المرتن ، فإن قبضه لزم ،
ولم يصح تصرفه فيه بلا إذن المرتن إلا بالعتق وعليه قيمته مكانه تكون رهناً .
وكسب الرهن ونماؤه رهن وهو أمانة بيد المرتن لا يضمنه إلا بالتفريط . ويقبل
قوله يمينه في تلفه وأنه لم يفرط . وإن تلف بعض الرهن فباقيه رهن بجميع الحق ،
ولا ينفك منه شيء حتى يقضي الدين كله . وإذا حل أجل الدين وكان الراهن
قد شرط للمرتن أنه إن لم يأت به حقه عند حلول الأجل وإلا فالرهن له لم يصح
الشرط بل يلزمه الوفاء أو يأذن للمرتن في بين الرهن^(٢) أو يبيعه هو بنفسه ليوفيه
حقه . فإن أبي حبس أو عزز ، فإن أصرباعه الحاكم .

فصل : وللمرتن ركوب الرهن وحلبه بقدر نفقته بلا إذن الراهن ولو
حاضراً ، وله الانتفاع به مجاناً بإذن الراهن^(٣) لكن يصير مضموناً عليه بالانتفاع

(١) كولد دون والده ، وأخ دون أخيه ، فإذا استحق بيع الرهن يباعان معاً ، ويخص

المرتن بما يخص الموهون من ثمنها . ■

(٢) قوله أو يأذن للمرتن في بيع الرهن ، ظاهره أنه يعتبر الإذن المتجدد بعد حلول الدين .

وقال في « شرح الزاد » : إذا كان إذن فلا يشترط تجدد الإذن ، ويفهم أيضاً هذا من

■ متن الزاد ■ .

(٣) ما لم يكن الدين قرضاً قاله في « المنتهى » .

ومؤنة الرهن ، وأجرة مخزنه ، وأجرة رده من أباقة على مالكه . وإن أنفق المرتهن على الرهن بلا إذن الراهن مع قدرته على استئذانه فمبترع .

فصل : من قبض العين لحظ نفسه كمرتهن وأجير ومستأجر ومشتري وبائع وغاصب وملتقط ومقترض ومضارب وادعى الرد للمالك فأنكره ، لم يقبل قوله إلا بيينة ، وكذا مودع ووكيل ووصي ودلال بجعل ^(١) إذا ادعى الرد ، وبلا جعل يقبل قوله يمينه .

باب الضمان والكفالة

يصحان تنجيذاً وتعليقاً وتوقيتاً ^(٢) ممن يصح تبرعه ^(٣) ، ولرب الحق ، مطالبة الضامن والمضمون معاً أو أيهما شاء ، لكن لو ضمن ديناً حالاً إلى أجل معلوم صح ، ولم يطالب الضامن قبل مضيه . ويصح ضمان عهدة الثمن والمثمن والمقبوض

(١) قوله بجعل ، قال اللبدي في « حاشية شرح الدليل » : في كلامه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، أي وكذا مودع بجعل ، ووكيل بجعل ، ووصي بجعل ، ودلال بجعل ففي حل الشارح نظر ، إذ لا فرق بين الدلال والمودع ونحوه .

(٢) ولا تصح الكفالة إلى أجل مجهول ولو في ضمان ، أي لا يصح الضمان إلى أجل مجهول ، كمجيء المطر ، وهبوب الرياح . وإن جعل إلى الحصاد أو الجذاذ فكأجل في بيع لا يصح ، والأولى صحته هنا . ■ ■ ■ اقناع .

(٣) قوله ممن يصح تبرعه ، أي أومفلس ولو بعد الحجر عليه ، لأنه ممنوع من التصرف في ماله لا في ذمته .

على وجه السوم والعين المضمونة كالغصب والعارية . ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها . ولا دين الكتابة ، ولا بعض دين لم يقدر ^(١) . وإن قضى الضامن ماعلى المديون ، ونوى الرجوع عليه رجع ولو لم يأذن له المدين في الضمان والقضاء ^(٢) ، وكذا كل من أدى عن غير ديناً واجباً . وإن برىء المديون برىء ضامنه ولا عكس . ولو ضمن اثنان واحداً وقال كل : ضمن لك الدين ، كان لربه طلب كل واحد بالدين كله . وإن قالوا : ضمنا لك الدين فبينهما بالحصص .

فصل : والكفالة هي أن يلتزم بإحضار بدن من عليه حق مالي إلى ربه ^(٣) . ويعتبر رضى الكفيل ^(٤) لا المكفول ^(٥) له . ومتى سلم الكفيل المكفول لرب الحق بمحل العقد أو سلم المكفول نفسه أو مات برىء الكفيل . وإن تعذر على الكفيل إحضار المكفول ضمن جميع ماعليه ، ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما

(١) راجع آخر الكفالة من « الاقناع » ففيه بحث مفصل فيما اذا خيف غرق السفينة ، وضمن بعض الركاب . ■

(٢) قال في « الاقناع » : وللضامن مطالبة المضمون عنه بتخليصه قبل الأداء اذا طول به ان كان ضمن بأذنه والا فلا . ■

(٣) قال في « الغاية » في باب القطع في السرقة : ويضمن مافي وثيقة أتلّفها ان تعذر الحق بدونها ، فهي كالكفالة تقتضي احضار المكفول أو ضمان ماعليه ، ويتجه على قياسه حجة فيها وظيفة . اهـ

(٤) لأنه لا يلزمه الحق ابتداء الا برضاه . ■

(٥) لأنها وثيقة لا قبض فيها فصحت من غير رضاه كالشاهد . هـ

لم يبرأ الآخر ، وإن سلم نفسه برئاً^(١) .

باب الحوالة

وشروطها خمسة : أحدها : اتفاق الدينين في الجنس والصفة والجلول والأجل .
الثاني : علم قدر كل من الدينين . الثالث : استقرار المال المحال عليه لا المحال به .
الرابع : كونه يصح السلم فيه . الخامس : رضى المحيل لا المحتال إن كان
المحال عليه ملياً ، وهو من له القدرة على الوفاء وليس بماطلاً ، ويمكن حضوره
لمجلس الحكم ، فمتى توفرت الشروط برىء المحيل من الدين بمجرد الحوالة^(٢)
أفلس المحال عليه بعد ذلك أو مات ، ومتى لم تتوفر الشروط لم تصح الحوالة
وإنما تكون وكالة .

(١) أي لأنه أدى ما يلزم الكفيلين لأجله ، وهو احضار نفسه ، فبرئت ذمتها . ■

(٢) فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل بمجال ، سواء أمكن استيفاء الحق أو تعذر ، لمطل
أو فلس أو موت أو غيرها . وإن تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق أو دونه في
الصفة ، أو تعجيله أو تأجيله أو عوضه جاز . ١٠ هـ «شرح الزاد»

فائدة : لا يصح الصلح عن دين مؤجل ببعضه حالاً ، كأن يكون له على آخر مائه مثلاً
إلى أجل فيقول له : أعطني ثمانين حالة عوضاً عن المائة المؤجلة ، فلا يصح إلا في مال كتابة . ١١ هـ
لبدي .

باب الصلح

يصح ممن يصح تبرعة مع الاقرار والانكار، فإذا أقر للمدعي بدين أو عين ثم صالحه على بعض الدين أو بعض العين المدعاة، فهو هبة يصح بلفظها لا بلفظ الصلح، وإن صالحه على عين غير المدعاة فهو بيع يصح بلفظ الصلح، وتثبت فيه أحكام البيع، فلو صالحه عن الدين بعين واتفقا في علة الربا، اشترط قبض العوض في المجلس، وبشيء في الذمة يبطل بالتفرق قبل القبض. وإن صالح عن عيب في المبيع صح. فلو زال العيب سريعاً أو لم يكن رجع بما دفعه. ويصح الصلح عما تعذر علمه من دين أو عين^(١)، وأقر لي بديني وأعطيك منه كذا، فأقر لزمه الدين ولم يلزمه أن يعطيه.

فصل: وإذا أنكر دعوى المدعي أو سكت وهو يجهل ثم صالحه، صح الصلح، وكان إبراء في حقه، وبيعاً في حق المدعي. ومن علم بكذب نفسه فالصلح باطل في حقه، ومأخذ فحرام. ومن قال صالحني عن الملك الذي تدعيه لم يكن

(١) قال في «الاقناع»: فان أمكن معرفته ولم تتعذر، كتركة موجودة صولح بعض الورثة عن ميراثه منها لم يصح الصلح. ١ هـ
وقال في «المنتهى»: فان لم يتعذر فكبراءة من مجهول. ١ هـ، ان قلنا بصحة البراءة من المجهول صح الصلح والا فلا. ٥ هـ

مقرراً ، وإن صالح أجني عن منكر للدعوى ، صح الصلح أذن له أولاً ، لكن لا يرجع عليه بدون إذنه . ومن صالح عن دار أو نحوها فبان العوض مستحقاً ، رجع بالدار مع الاقرار بالدعوى مع الانكار . ولا يصح الصلح عن خيار أو شفعة أو حد قذف . وتسقط جميعها ، ولا شارباً أو سارقاً ليطلقه أو شاهداً ، ليحكم شهادته .

فصل : ويحرم على الشخص أن يجري ماء في أرض غيره ، أو سطحه بلا إذنه ، ويصح الصلح على ذلك بعوض ^(١) . ومن له حق ماء يجري على سطح جاره ، لم يجز لجاره تعلية سطحه ليمنع جري الماء . وحرّم على الجار أن يحدث بملكه ما يضر بجاره ، كحمام وكنيف ورحى وتور ، وله منعه من ذلك ويحرم التصرف في جدار جار مشترك ، بفتح روزنة أو طاق أو ضرب وتد ونحوه إلا بإذنه ، وكذا وضع خشب إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به . ويجبر الجار إن أبى ، وله أن يسند قماشه ، ويجلس في ظل حائط غيره ، وينظر في ضوء سراج من غير إذنه . وحرّم

(١) ما بين قوسين من « الشرح » ، وغيره من « متن الغاية »

فحبقاء ملكه اجارة والا فيبيع . ويعتبر علم قدر المار بساقيته التي يجري فيها ، وعلم ماء مطر برؤية ما يزول عنه أو مساحته ، وتقدير ما يجري فيه الماء لاعقه ولو باجارة خلافاً له (أي لصاحب « الاقناع » حيث قال : وان كان اجارة اشترط ذكر العمق) ولامدة الحاجة كسكاح ، فيجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة ، غير مقدر بمدة (قال في « الانصاف » : لا تقدر مدته للحاجة كسكاح . وجزم به في « الفروع » وغيرهم . وتبعهم في « المنتهى » وفي « الاقناع » : يشترط فيه تقدير المدة ، وكان على المصنف أن يقول خلافاً له) ١٥٠ . من « شرح زوائد الغاية »

أن يتصرف في طريق نافذ بما يضر المار، كإخراج دكان ودكة^(١) وجناح وساباط وميزاب . ويضمن ماتلف به . ويحرم التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه أو درب غير نافذ إلا بإذن أهله ، ويجبر الشريك على العمارة مع شريكه في الملك والوقف . وإن هدم الشريك البناء وكان لخوف سقوطه فلا شيء عليه ، وإلا لزمه إعادته وإن أهمل شريك بناء حائط بستان انفقاع عليه ، فماتلف من ثمرته بسبب إهماله ضمن حصة شريكه .

كتاب الحجر

وهو منع المالك^(٢) من التصرف في ماله وهو نوعان : الأول : لحق الغير . كالحجر على مفلس وراهن ومريض وقن ومكاتب ومرتد ومشتري بعد طلب

(١) الدكان : هو الحانوت ، والدكة : بناء يجلس عليه في الطريق .

قال اللبدي في « حاشية الشرح » : ظاهر صنعة - أي الشارح كلمتين - التسوية بين الدكان والدكة ، وبين الجناح والساباط والميزاب ، وهو مخالف لصنيع « المنتهى » فإنه قال : وحرم إخراج دكان ودكة بنافذ فيضمن ماتلف به ، أي مطلقاً سواء كان مضطراً أم لا ، وسواء كان يأذن الامام أم لا . ثم قال : وكذا جناح وساباط وميزاب الا بإذن إمام أو نائبه بلا ضرر بأن يمكن عبور محمل ونحوه . انتهى .

(٢) قوله وهو منع المالك ... الخ ، قال بعضهم : لو قال منع الانسان ... الخ لكان أولى ، لأن الأول لا يشمل القن لأنه غير مالك ، لذا عبر في « الاقناع » بالانسان بدل المالك . اهـ

الشفيع^(١). الثاني : لحظ نفسه ، كعلي صغير ومجنون وسفيه . ولا يطالب المدين ، ولا يحجز عليه بدين لم يحل ، لكن لو أراد سفرأ طويلاً^(٢) فلغريمه منعه حتى يوثقه برهن يحرز ، أو كفيل ملي . ولا يحل دين مؤجل بجنون ولا بموت إن وثق ورثته بما تقدم . ويجب على مدين قادر وفاء دين حال فوراً بطلب ربه ، وإن مظلّه حتى شكاه وجب على الحاكم أمره بوفائه^(٣) ، فإن أبى حبسه . ولا يخرجّه حتى يتبين أمره ، فإن كان ذو عسرة وجب تخليته ، وحرمت مطالبته ، والحجر عليه مادام معسراً^(٤) . وإن سأل غرماء من له مال لا يفي بدينه الحاكم الحجر عليه لزمه إجابتهم . وسن إظهار حجر لفلس .

-
- (١) قوله بعد طاب الشفيع ، أي على القول بعدم ملكه بالطلب ، والصحيح أنه يملكه به إذا كان ملياً بالثمن ، ويصح تصرفه فيه فيكون ملكاً للشفيع . هـ .
 (٢) قوله طويلاً : كذا في « الاقناع » وأطلقه في « المنتهى » و « التنقيح » .
 أي فوق مسافة القصر عند الموفق وابن أخيه ، وجماعة . قال في « الانصاف » : ولعله أولى ، ولم يقيده به في « التنقيح » و « المنتهى » وغيرهما . فمقتضا العموم ولعله أظهر . هـ .
 قاله في « شرح الاقناع » .

- (٣) وإن ير مالاً في يديه غريمه
 فأسل مرثداً أن صدق احكم له به
 فأخبر أن المال مال المرثد
 وإن كذب أحكم للغريم المشدد
 اهـ . مصرعي
 يساره خلي بعد الخلف
 ليثبت الاعسار حيث يلتبس
 (٤) ومدع الاعسار ان لم يعرف
 وإن يكن عن بيع أو قرض حبس
 ■ ■ نظم الوجيز ■ ■

فصل : وفائدة الحجر أحكام أربعة . أحدها : تعلق حق الغرماء بالمال .
 فلا يصح تصرفه فيه بشيء ولو بالعتق ، وإن تصرف في ذمته بشراء أو إقرار صح ،
 وطولب به بعد فك الحجر عنه . الثاني : أن من وجد عين ماباعه أو أقرضه ، فهو
 أحق بها بشرط كونه لا يعلم بالحجر . وأن يكون المفلس حياً ، وأن يكون عوض
 العين كله باقياً في ذمته ، وأن تكون كلها في ملكه ، وأن تكون بحالها ولم تتغير
 صفتها بما يزيل اسمها ، ولم تزد زيادة متصلة . ولم تخلط بغير مميز ، ولم يتعلق
 بها حق الغير . فمتى وجد شيء من ذلك امتنع الرجوع . الثالث : يلزم الحاكم
 قسم ماله الذي من جنس الدين ، ويبيع ماله من جنسه ، ويقسمه على الغرماء
 بقدر ديونهم ^(١) ، ولا يلزمهم بيان أن لا غريم سواهم ، ثم إن ظهر رب دين حال
 رجع على كل غريم بقسطه ، ويجب أن يترك له ما يحتاجه من مسكن ، وخادم ، ^(٢)
 وما يتجر به ، وآلة حرقة . ويجب له ولعاليه أدنى نفقة مثلهم ، من مأكل ومشرب
 وكسوة . الرابع : انقطاع الطلب عنه فمن باعه أو أقرضه شيئاً عالماً بحجره لم
 يملك طلبه حتى ينفك حجره ^(٣) .

(١) فلا قضى الحاكم أو المفلس بعضهم لم يصح لأنهم شركاؤه ، فلم يحز اختصاصه
 ديونهم هـ « شرح »

(٢) ان لم يكونا عين مال الغرماء ، فان كانا لم يترك له شيء كما في « الاقناع » وغيره هـ .

(٣) لكن اذا وجد المقرض أو البائع أعيان ماله فلها أخذها هـ « شرح »

وهذا انما هو فيمن باعه أو أقرضه جاهلاً بحجره هـ .

فصل : ومن دفع ماله ^(١) إلى صغير أو مجنون أو سفیه فأتلفه لم يضمّنه .
ومن أخذ من أحدهم مالاً ضمّنه حتى يأخذه وليه ، لا إن أخذه ليحفظه وتلف
ولم يفرط ، كمن أخذ مغصوباً ليحفظه لربه ^(٢) . ومن بلغ رشيداً أو بلغ مجنوناً ثم
عقل ورشد ، انفك الحجر عنه ، ودفع إليه ماله لا قبل ذلك بحال . وبلوغ الذكر
بثلاثة أشياء : بالامناء ، وبتمام خمس عشرة سنة ، أو بنبات شعر خشن حول
قبله . وبلوغ الأنثى بذلك ، وبالحيض . والرشد : إصلاح المال وصونه
عمالاً فائدة فيه ^(٣)

فصل : وولاية المملوك للمالك ولو فاسقاً ، وولاية الصغير والبالغ بسفه
أو جنون لأبيه ، فإن لم يكن فوصيه ثم الحاكم ، فإن عدم الحاكم فأمين يقوم
مقامه . وشرط في الولي : الرشد ، والعدالة ولو ظاهراً . والجد ، والأم . وسائر
العصبات لا ولاية لهم إلا بالوصية . ويحرم على ولي الصغير والمجنون والسفيه أن
يتصرف في مالهم إلا بما فيه حظ ومصلحة . وتصرف الثلاثة يبيع أو شراء أو
عتق أو وقف أو إقرار غير صحيح . لكن السفيه إن أقر بجد أو نسب أو طلاق

(١) بعقد كبيع ورهن أولاً ، كعارية ووديعة .

(٢) لأن في ذلك اعانة على رد الحق لمستحقه .

(٣) فائدة :

تضمنهم بيت وفيه محاسن

مريض ومرقد رقيق وراهن

ثانية لا يشمل الحجر غيرهم

صبي ومجنون سفیه ومفلس

أو قصاص صح، وأخذ به في الحال . وإن أقر بمال أخذ به بعد فك الحجر .
فصل : وللولي مع الحاجة أن يأكل من مال موليه الأقل من أجره مثله
أو كفايته ، ومع عدم الحاجة يأكل ما فرضه له الحاكم ^(١) ، ولزوجة ولكل
متصرف في بيت أن يتصدق منه بلا إذن صاحبه بما لا يضر . كزيف ونحوه
إلا أن يمنعه أو يكون بخيلاً فيحرم .

باب الوكالة

وهي استنابة جازئ التصرف مثله فيما تدخله النيابة ، كعقد وفسخ وطلاق
ورجعة وكتابة وتديير وصلاح وتفرقة صدقة ، ونذر وكفارة ، وفعل حج وعمرة ،
لا فيما لا تدخله النيابة ، كصلاة وصوم وحلف وطهارة من حدث . وتصح الوكالة
منجزة ومعلقة وموقته ، وتنعقد بكل ما دل عليها من قول وفعل . وشرط تعيين
الوكيل لا علمه بها . وتصح في بيع ماله كله ، أو ما شاء منه . وبالمطالبة بحقوقه ^(٢)

(١) قوله ومع عدم الحاجة يأكل ما فرضه له الحاكم ، قال في « هداية الراغب » :
وعلم منه أن للحاكم فرضه ، لكن لمصلحة ■ فإن لم يفرض له شيئاً لم يأكل منه لقوله تعالى :
■ ومن كان غنياً فليستعفف . ■

(٢) قال في « شرح الاقناع » : الحقوق ثلاثة أنواع : نوع تصح الوكالة فيه مطلقاً ،
وهو ما تدخله النيابة من حقوق الله تعالى ، وحقوق الآدمي . ونوع لا تصح الوكالة فيه مطلقاً ،
كالصلاة والطهارة . ونوع تصح فيه مع العجز دون القدرة ، كحج فرض وعمرة .

وبالابراء منها كلها ، أو ماشاء منها . ولا تصح إن قال : وكلتك في كل قليل وكثير ، وتسمى : المفوضة . وللوكيل أن يوكل فيما يعجز عنه لا أن يعقد مع فقير أو قاطع طريق ، أو يبيع مؤجلاً ، أو بمنفعة أو عرض أو بغير نقد البلد إلا بإذن موكله .

فصل : والوكالة والشركة والمضاربة والمساواة ^(١) والمزارعة والوديعة والجمالة عقود جائزة من الطرفين ، لكل من المتعاقدين فسخها . وتبطل كلها بموت أحدهما وجنونه . وبالحجر لسفه حيث اعتبر الرشد ^(٢) . وتبطل الوكالة بطرو فسق لموكل ووكيل فيما ينفيه ، كإيجاب النكاح ، وبفلس موكل فيما حجر عليه فيه ^(٣) . وبردته ، وتبديره أو كتابته قناً وكل في عتقه ، وبوطئه زوجة وكل في طلاقها ، وبما يدل على الرجوع من أحدهما . وينعزل الوكيل بموت موكله وبعزله ولو لم يعلم . ويكون ما بيده بعد العزل أمانة .

فصل : وإن باع الوكيل بأنقص من ثمن المثل أو عن ما قدر له موكله . أو اشترى بأزيد أو بأكثر مما قدره له صح . وضمن في البيع كل النقص . وفي

(١) قال في « الفائق » : والمساواة عقد جائز ، وكذا المزارعة . وقال القاضي : هما لازمتان . واختاره شيخنا . هـ

(٢) بأن كان في شيء لا يتصرف في مثله السفیه ، أما ان كانت في شيء يسير يتصرف في مثله السفیه بدون اذن وليه ، أو كانت الوكالة في طلاق أو رجعة ، أو في تملك مباح كاستسقاء ماء واحتطاب فانها تصح . هـ « شرح » .

(٣) بأن كانت الوكالة في أعيان ماله لانقطاع تصرفه فيه . هـ

الشراء كل الزائد . وبعه لزيد فباعه لغيره لم يصح . ومن أمر بدفع شيء إلى معين ليصنعه ، فدفع ونسيه . لم يضمن ^(١) . وإن أطاق المالك دفعه إلى من لا يعرفه ضمن . والوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ^(٢) . ويصدق يمينه في التلف . وأنه لم يفرط . وأنه أذن له في البيع مؤجلاً ، أو بغير نقد البلد . وإن ادعى الرد لورثة الموكل مطلقاً أو له ، وكان بجعل لم يقبل . ومن عليه حق ، فادعى إنسان أنه وكيل ربه في قبضه ، فصدقه لم يلزمه دفعه إليه . وإن ادعى موته وأنه وارثه لزمه دفعه . وإن كذبه حلف أنه لا يعلم أنه وارثه ولم يدفعه ^(٣) .

كتاب الشركة

وهي خمسة أنواع ، كلها جائزة ممن يجوز تصرفه . أحدها : شركة العنان ^(٤) ، وهي : أن يشترك اثنان فأكثر في مال يتجران فيه ، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان . وشروطها أربعة : الأول : أن يكون رأس المال من النقدين المضروبين

(١) لأنه فعل ما أمر به . هـ

(٢) وكذا حكم كل من بيده شيء لغيره على سبيل الأمانة كالوصي ونحوه . هـ

(٣) لأن من لزمه الدفع مع الإقرار لزمته اليمين مع الإنكار .

(٤) قوله شركة العنان - بكسر العين - سميت بذلك ، قيل لأن الشريكين يستويان في

المال والتصرف ، كالفارسين إذا استويا في السير فإن عذان فرسيهما يكونان سواء . ■

الذهب والفضة ولو لم يتفق الجنس^(١). الثاني : أن يكون كل من المالين معلوماً^(٢)
 الثالث : حضور المالين^(٣). ولا يشترط خلطهما، ولا الاذن في التصرف^(٤). الرابع :
 أن يشترط لكل واحد منهما جزءاً معلوماً من الربح سواء شرطاً لكل واحد
 منهما على قدر ماله أو أقل أو أكثر^(٥)، فمتى فقد شرط فهي فاسدة . وحيث
 فسدت فالربح على قدر المالين لا على ما شرطاً . لكن يرجع كل منهما على صاحبه
 بأجرة نصف عمله^(٦). وكل عقد لاضمان في صحيحه لاضمان في فاسده إلا
 بالتعدي أو التفريط ، كالشركة والمضاربة والوكالة والوديعة والرهن والهبة .
 ولكل من الشريكين أن يبيع ويشترى ويأخذ ويعطي ويطالب ويخاصم ويفعل
 كل ما فيه حظ للشركة^(٧).

(١) فيجوز أن يدفع واحد ذهباً والآخر فضة . ■

(٢) خلافاً للشافعية ، وعندهم يشترط الاتفاق بالنوع ، فلا يجوز في حنطة حمراء
 وبيضاء .

(٣) فلا تصح على غائب ، ولا على مال في الذمة . ■

(٤) خلافاً للشافعية ، فعندهم يشترط خلط المالين ، وأن يأذن كل واحد منهما
 لصاحبه في التصرف .

(٥) خلافاً للشافعية ، فعندهم الربح على قدر المالين .

(٦) وكيفية الرجوع : أن يقال بالنظر لأحدهما : كم يساوي عمله ؟ فيقال : عشرة مثلاً ،
 فيرجع بخمسة . ويقال عن الآخر : كم يساوي عمله ؟ فيقال : عشرون ، فيرجع بعشرة .
 ويقاوم منها بالخمسة التي استحقها على شريكه يبقى عليه خمسة . ■

(٧) كحبس غريم ولو أبى الآخر ، ويودع لحاجة ، ويسافر مع أمن . ■

فصل : الثاني : المضاربة ، وهي أن يدفع من ماله إلى إنسان يتجر فيه ، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان ، وشروطها ثلاثة . أحدها : أن يكون رأس المال من التقدين المضروبين . الثاني : أن يكون معيناً معلوماً ، ولا يعتبر قبضه بالجلس ولا القبول ^(١) الثالث : أن يشترط للعامل جزءاً معلوماً من الربح ^(٢) .
فإن فقد شرط فهي فاسدة . ويكون للعامل أجرة مثله ، وما حصل من خسارة أو ربح فللمالك . وليس للعامل شراء من يعتق على رب المال ، فإن فعل عتق وضمن ثمنه ولو لم يعلم ^(٣) . ولا نفقة للعامل إلا بشرط ، فإن شرطت مطلقة واختلفا فله نفقة مثله عرفاً من طعام وكسوة . ويملك العامل حصته من الربح بظهوره قبل القسمة ، كالمالك لا الأخذ منه بلا إذنه ^(٤) وحيث

(١) قال في « شرح المنتهى » : فتكفي مباشرة . هـ

(٢) وان خسر المال أو تلف فقال رب المال : كان قرضاً ، وقال العامل : قرضاً أو بضاعة ، فقول رب المال . وان قال العامل : ربحته الفأ ثم خسرتها أو هلكت ، قبل قوله . وان قال : غلطت أو نسيت أو كذبت لم يقبل . وان قال رب المال : كان بضاعة ، وقال العامل : كان قرضاً أو قرضاً ، حلف كل واحد منهما على انكار ما ادعاه خصيمه ، وكان للعامل أجرة عمله لا غير . هـ . ق

(٣) أي أنه يعتق على رب المال ، لأن مال المضاربة تلف بسببه . ولا فرق في الاتلاف الموجب للضمان بين العلم والجهل . هـ . « شرح » .

(٤) قوله بلا إذنه ، أي اذن رب المال ، لأن نصيبه مشاع ، وليس له أن يقاسم نفسه ، وتحرم قسمته والعقد باق إلا باتفاقها على ذلك . هـ . « شرح »

فسخت والمال عرض ، فرضي ربه بأخذه قومه ، ودفع للعامل حصته . وإن لم يرض ^(١) فعلى العامل بيعه وقبض ثمنه . والعامل أمين يصدق بيمينه في قدر رأس المال . وفي الربح وعدمه ، وفي الهلاك والخسران حتى لو أقر بالربح . ويقبل قول المالك في قدر ما شرط للعامل ^(٢) .

فصل : الثالث : شركة الوجوه . وهي أن يشترك اثنان لآمال لهما في ربح ما يشتريان من الناس في ذمهما ، ويكون المالك والربح كما شرطاً ، والخسارة على قدر المالك ^(٣) . الرابع : شركة الأبدان ، وهي أن يشتركا فيما يملكان بأبدانهما من المباح . كالاكتشاش والاحتطاب والأصطياد . أو يشتركا فيما يتقبلان في ذمهما من العمل . الخامس : شركة المفاوضة ^(٤) ، وهي أن يفوض كل إلى صاحبه شراء وبيعاً في الذمة ، ومضاربة وتوكيلاً ، ومسافرة بالمال وإرتهاناً . ويصح دفع دابة وعبد لمن يعمل به بجزء من أجرته . ومثله خياطة ثوب . ونسج غزل ، وحصاد زرع ، ورضاع قن ، واستيفاء مال بجزء

(١) أي رب المال بأخذ العرض . ■

(٢) فلو قال : شرطت لي نصف الربح ، وقال المالك : بل ثلثه ، فالقول قول المالك . نص عليه . هـ

(٣) أي في المشتري ، فعلى من يملك فيه الثلثين ثلثا الوضعية . وعلى من يملك فيه الثلث ثلث الوضعية ، سواء كان الربح بينهما كذلك أم لا . هـ

(٤) المفاوضة لغة : الاشتراك في كل شيء كالتفاوض . ■

مشاع منه^(١)، ويبيع متاع بجزء من ربحه. ويصح دفع دابة أو نحل أو نحوهما لمن يقوم بهما مدة معلومة بجزء منهما، والنماء ملك لهما، لا إن كان بجزء من النماء^(٢) كالدر والنسل والصوف والعسل وللعامل أجره مثله^(٣).

باب المساقاة^(٤)

وهي دفع شجر لمن يقوم بمصالحه بجزء من ثمره، بشرط كون الشجر معلوماً، وأن يكون له ثمر يؤكل. وأن يشترط للعامل جزء مشاع معلوم من ثمره. والمزارعه دفع الأرض والحب لمن يزرعه. ويقوم بمصالحه بشرط كون البذر معلوماً جنسه وقدره ولو لم يؤكل، وكونه من رب الأرض، وأن يشترط للعامل جزء معلوم مشاع منه. ويصح كون الأرض والبذر والبقر من واحد.

(١) قال في « المغني » : وان دفع ثوبه الى خياط ليفعله قمصاناً لبييعها ، وله نصف ربحها

بحق عمله جاز ، نص عليه . هـ .

(٢) سيأتي في باب الاجارة قوله : ولا يصح أن يرعاها بجزء من ثمنها .

(٣) وعنه يصح ، اختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية .

(٤) والمناسبة والمغارسة : دفع الشجر بلا غرس مع أرضه لمن يغرسه ، ويعمل عليه حتى

يشمر بجزء مشاع معلوم منه أو من ثمره أو منها . هـ . « شرح »

والعمل من آخر ، فإن فقد شرط فالمساقاة والمزارعة فاسدة ^(١) . والثمر والزرع لربه ، والمعامل أجرة مثله ، ولا شيء له إن فسخ أو هرب قبل ظهور الثمرة . وإن فسخ بعد ظهورها فالثمر بينهما على ما شرطاً . وعلى العامل تمام العمل مما فيه نمو أو صلاح للثمر ، والجذاذ عليهما بقدر حصتهما ، ويتبعان العرف في الكلف السلطانية ما لم يكن شرط فيتبع ^(٢)

باب الإجارة ^(٣)

شروطها ثلاثة : معرفة المنفعة . ومعرفة الأجرة ، وكون النفع مباحاً يستوفى دون الأجزاء ، فتصح إجارة كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه إذا قدرت منفعته بالعمل . كركوب الدابة لحل معين ، أو قدرت بالأمد وإن طال

(١) قوله فالمساقاة والمزارعة فاسدة : الأولى فاسدتان ، لأنه خبر عن شيئين ، إلا أن يقال فيه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وإن كان الأكثر عكسه ، كقوله تعالى : « أكلها دائم وظلها » أي دائم . ١٠ هـ لبدي

(٢) في ص ٧٨٤ من الجزء الأول من « الفروع » بحث مفصل في المظالم المشتركة في كتاب الزكاة . ٥ هـ

(٣) الإجارة : مشتقة من الأجر وهو العوض . ومنه سمي الثواب أجراً ، وهي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة ، أو موصوفة بالذمة « أو عمل معلوم بعوض معلوم ، والانتفاع تابع . وهي والمساقاة والمزارعة والعرايا والشفعة والكتابة والسلم ونحوها من الرخص المستقر حكمها على خلاف القياس . ٥ هـ « شرح »

حيث كان يغلب على الظن بقاء العين .

فصل : والاجارة ضربان : الأول : على عين ، فإن كانت موصوفة

اشترط فيها استقصاء صفات السلم وكيفية السير من هملاج وغيره .
لا الذكورة والأنوثة والنوع . وإن كانت معينة اشترط معرفتها . والقدرة على
تسليمها ، وكون المؤجر يملك نفعها ، وصحة بيعها سوى حر ، ووقف ، وأم ولد ،
واشتمالها على النفع المقصود منها ، فلا تصح في زمنه الحمل وسبخة لزرع . الثاني :
على منفعة في الذمة . فيشترط ضبطها بما لا يختلف ، كخياطة ثوب بصفة كذا ،
وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه وآلته . وأن لا يجمع بين تقدير المدة
والعمل ^(١) كيخيطه في يوم ، وكون العمل لا يشترط أن يكون فاعله مسلماً .
فلا تصح الاجارة لأذان . وإقامة . وإمامة . وتعليم قرآن ، وفقه ، وحديث ،
ونياحة في حج وقضاء ، ولا يقع إلا قرابة لفاعله ، ويحرم أخذ الأجرة عليه ،
وتجوز الجمالة .

فصل : وللمستأجر استيفاء النفع بنفسه . وبمن يقوم مقامه ، لكن

بشرط كونه مثله في الضرر أو دونه ، وعلى المؤجر كل ما جرت به العادة من آلة

(١) بخلاف الجمالة ، فإنه يجوز الجمع فيها بين تقدير المدة والعمل ، كأن يقول من خاط هذا

الثوب في يوم كذا فله كذا . والمسألة مصرح بها في باب الجمالة في «شرح الزاد» وغيره . ٥٠

الركوب ، والقود ، والشيل ، والخط ، وترميم الدار بإصلاح المنكسر ، وإقامة المائل ، وتطين السطح وتنظيفه من الثلج ونحوه . وعلى المستأجر المحمل ^(١) ، والمظلة ، وتفريغ البالوعة ، والكنيف ، وكس الدار من الزبل ، ونحوه إن حصل بفعله .

فصل : والاجارة عقد لازم لا تنفسخ بموت المتعاقدين ، ولا بتلف المحمول ^(٢) ولا بوقف العين المؤجرة ، ولا بانتقال الملك فيها بنحو هبة وبيع . ولمشتر لم يعلم ، الفسخ أو الامضاء والأجرة له ^(٣) . وتنفسخ بتلف العين المؤجرة المعينة ، وبموت المرتضع ، وهدم الدار . ومتى تعذر استيفاء النفع ولو بعضه

(١) المحمل - كجلس - شقان على البعير يحمل عليهما العديلان . والمظلة - بالكسر والفتح - الكبير من الأخبية . هـ « قاموس »

(٢) أي الراكب . قال الزركشي : هذا هو المنصوص ، وعليه الأصحاب ، إلا أبا محمد - يعني الموفق - قال في « الانصاف » : والصحيح من المذهب أن الاجارة لا تنفسخ بموت الراكب مطلقاً ، قدمه في « الفروع » . ومعنى قوله مطلقاً : أي سواء كان له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة أو لا ، وسواء كان هو المكتوي كما لو اكتوى دابة لراكب نفسه فمات ، أو غيره كمن اكتوى دابة لراكب عبده فمات العبد .

قال في « الاقناع وشرحه » : بموت راکب ولو لم يكن له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة بأن لم يكن له وارث . أو كان غائباً ، كمن يموت بطريق مكة لأن المعقود عليه انما هو منفعة الدابة دون الراكب . اهـ

وقال في « الزاد وشرحه » : وتنفسخ الاجارة أيضاً بموت الراكب ان لم يخاف بدلاً ، أي من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة . هـ

(٣) قوله والأجرة له : أي المشتري اذا لم يكن هو المستأجر ، فان كان المشتري هو المستأجر اجتمع عليه البائع الأجرة والثلث . اهـ « حاشية المنتهى »

من جهة المؤجر فلا شيء له ، ومن جهة المستأجر فعليه جميع الأجرة . وإن
تعدر بغير فعل أحدهما كشروء المؤجرة . وهدم الدار وجب منها الأجرة بقدر
ما استوفى . وإن هرب المؤجر . وترك بهائمه ، وأنفق عليها المستأجر بنية الرجوع
رجع . لأن النفقة على المؤجر كالمعير .

فصل : والأجير قسمان : خاص وهو من قدر نفعه بالزمان ، ومشترك^(١)
وهو من قدر نفعه بالعمل . فالخاص لا يضمن ماتلف في يده إلا إن فرط .
والمشترك يضمن ماتلف بفعله من تخريق ، وغلط في تفصيل ، وبزلقه ، وبسقوطه^(٢)
عن دابته^(٣) وبانقطاع حبله ، لا ماتلف بحرزه^(٤) أو غير فعله إن لم يفرط^(٥) .
ولا يضمن حجام ، وختان ، وبيطار خاصاً كان أو مشتركاً إن كان حاذقاً ولم

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : والأجير المشترك من قدر نفعه بالعمل ، كخياطة ثوب ،
وبناء حائط ، وحمل شيء الى مكان معين . ولا يستحق الأجرة الا بتسليم عمله دون تسليم
نفسه بخلاف الخاص . ويضمن ماتلف بفعله ولو بخطئه ، روى عن عمر وعلي لأن عمله مضمون
عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل . فان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له
أجرة فيما عمل فيه بخلاف الخاص . اهـ ملخصاً

(٢) أي الحمل

(٣) أو رأسه . هـ شق

(٤) أي منه بنحو مرققة . ■

(٥) قال في « الشرح » : ولا أجرة له فيما عمله وتلف قبل تسليمه لربه ، سواء عمله في بيت

المستأجر أو في بيته . هـ

تجن يده^(١) ، وأذن فيه مكلف أو وليه ، ولا راع لم يتعد ، أو يفرط بنوم ، أو غيبتها عنه . ولا يصح أن يرهاها بجزء من نمائها^(٢) .

فصل : وتستقر الأجر بـفراغ العمل ، وبانتهاء المدة ، وكذا يبذل تسليم العين إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولو لم تستوف . ويصح شرط تعجيل الأجرة وتأخيرها ، وإن اختلفا في قدرها تحالفا ونفاسخا ، وإن كان قد استوفى ماله أجرة فأجرة المثل . والمستأجر أمين لا يضمن - ولو شرط على نفسه الضمان - إلا بالتفريط . ويقبل قوله^٣ في أنه لم يفرط أو أن ما استأجره أبق ، أو شرد ، أو مرض ، أو مات . وإن شرط عليه أن لا يسير بها في الليل ، أو وقت القائلة ، أو لا يتأخر بها عن القافلة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فخالف ضمن . ومتى انقضت الاجارة رفع المستأجر يده^٤ ، ولم يلزمه الرد ولا موثته كالمودع .

(١) فإذا جنت يده ولو خطأ ، مثل أن يجاوز قطع الختان الى الحشفة أو الى بعضها ، أو قطع في غير محل القطع ، وأشبه ذلك ضمن . هـ . « شرح »

(٢) كالدر والنسل والصوف والعسل ، وللعامل أجرة مثله . وتقدم هذا في الشركة . تقدمت هذه المسألة في شركة المفاوضة .

(٣) أي يمينه

(٤) وتكون بعد انقضاء مدة الاجارة في يده أمانة ، وإن تلفت من غير تفريط فلا ضمان عليه . هـ . « شرح »

باب المسابقة

وهي جائزة في السفن، والمزاريق^(١)، والطيور وغيرها، وعلى الأقدام وبكل الحيوانات. لكن لا يجوز أخذ العوض إلا في مسابقة الخيل والأبل والسهام بشروط خمسة: أحدها: تعيين الركوبين أو الراميين بالرؤية. الثاني: اتحاد الركوبين أو القوسين بالنوع. الثالث: تحديد المسافة بما جرت به العادة. الرابع: علم العوض وإباحته. الخامس: الخروج عن شبه القمار بأن يكون العوض من واحد، فإن أخرجاً معاً لم يجز إلا بمحلل لا يخرج شيئاً. ولا يجوز أكثر من واحد يكافيء مركوبه مركوبيهما، أو رميه رميهما، فإن سبقاً معاً أحرزاً بسبقيهما ولم يأخذاً من المحلل شيئاً. وإن سبق أحدهما^(٢)، أو سبق المحلل أحرز السبقين. والمسابقة جعالة لا يؤخذ بعوضها رهن، ولا كفيل، ولكل فسخها ما لم يظهر الفضل لصاحبه.

(١) المزاريق: جمع مزارق وهو الرمح القصير.

(٢) وإن سبق معه المحلل فسبق الآخر بينها. «مقنع»

كتاب العارية

وهي مستحبة منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها بشروط ثلاثة: كون العين منتفعاً بها مع بقائها، وكون النفع مباحاً، وكون المعير أهلاً للتبرع . وللمعير الرجوع في عاريتها أي وقت شاء مالم يضر بالمستعير، فمن أعار سفينة لحمل . أو أرضاً لدفن أو زرع لم يرجع حتى ترسي السفينة، ويبنى الميث . ويحصد الزرع، ولا أجره منذ رجع إلا في الزرع .

فصل: والمستعير في استيفاء النفع كالمستأجر إلا إنه لا يعير^(١) ولا يؤجر إلا بإذن المالك . وإذا قبض المستعير العارية فهي مضمونة عليه^(٢) بمثل مثلي، وقيمة متقوم يوم تلف فرط أو لا . لكن لاضمان في أربع مسائل إلا بالتفريط : فيما

(١) وليس للمستعير أن يعير لأن العارية اباحة المنفعة ، فلم يحز أن يبيحها غيره كإباحة الطعام ، وفارق الاجارة ، فإنه ملك الانتفاع بها على كل وجه فملك أن يملكها . ■

(٢) قوله مضمونة عليه .. الخ هذا المذهب ، وبه قال الشافعي واسحق . وقال مالك وأبو حنيفة هي أمانة لا يجب ضمانها الا بالتعدي . هـ

دليل المذهب على أن العارية مضمونة قوله عليه السلام : « بل عارية مضمونة » . ودليل أبي حنيفة ومالك على أنها أمانة قوله عليه السلام : « العارية مؤداة » والحديث الذي استدله الأصحاب قالوا انه أصح . هـ

إذا كانت العارية وقفاً ^(١)، ككتب علم، وسلاح، وفيما إذا أعارها المستأجر، ^(٢)
أو بليت فيما أعيرت له ^(٣)، أو ركب دابته منقطعاً لله تعالى فتلقت تحته. ومن
استعار ليرهن فالمرتهن أمين ^(٤)، ويضمن المستعير ^(٥). ومن سلم لشريكه الدابة
ولم يستعملها أو استعملها في مقابلة علفها بإذن شريكه وتلفت بلا تفريط
لم يضمن ^(٦).

كتاب الغصب

وهو الاستيلاء عرفاً على حق الغير عدواناً، ويلزم الغاصب رد ما غصب
بنمائه ^(٧)، ولو غرم على رده أضعاف قيمته. وإن سمر بالمسامير باباً قلها ^(٨)

(١) ويتجه على غير معين . هـ . « غايه »

(٢) قال الشيخ منصور في « حاشية المنتهى » عند قول الماتن : ولا يضمنها أي العارية -
مستعير ، أي لو أعار المستأجر العين المؤجرة فتلقت بيد المستعير ، لم يضمنها لأنه نائب المستأجر
فيده كيده . هـ .

(٣) فلا يضمن انسحاق الثوب بلبسه ، ولا سمن الدابة باستعمالها ، بخلاف ما إذا ماتت الدابة
أو انكسرت أو مرق الثوب فتضمن . هـ .

(٤) لا يضمن الا بالتعدي أو التفريط . هـ .

(٥) سواء تلفت تحت يده أو تحت يد المرتهن . هـ .

(٦) قال في « شرح الاقناع » : وان سلمها اليه لركوبها لمصلحة ، وقضاء حوائجه عليها
فعارية . هـ . « شرح »

(٧) المتصل والمنفصل كالولد والسمن . هـ .

(٨) وجوباً ولا أثر لضرورة لأنه حصل بتعديه . هـ .

وردها ، وإن زرع الأرض فليس لربها بعد حصده إلا الأجرة . وقبل الحصد يغير ^(١) بين تركه بأجرته ، أو تملكه بنفقته وهي مثل البذر ، وعوض الواحقه ^(٢) . وإن غرس أو بنى في الأرض ألزم بقلع غرسه وبنائه ^(٣) حتى ولو كان أحد الشريكين . وفعله بغير إذن شريكه .

فصل : وعلى الغاصب أرش نقص المغصوب ^(٤) وأجرته مدة مقامه بيده ، فإن تلف ضمن المثلي ^(٥) بمثله ، والمتقوم بقيمته يوم تلفه ^(٦) في بلد غصبه . ويضمن مصاعاً مباحاً من ذهب أو فضة بالأكثر من قيمته أو وزنه ، والمحرم بوزنه ^(٧) . ويقبل قول الغاصب ^(٨) في قيمة المغصوب ، وفي قدره ، ويضمن جنايته وإتلافه بالأقل من الأرش أو قيمته . وإن أطعم الغاصب ما غصبه حتى ولو للمالكة ولم يعلم لم يبرأ

(١) أي مالك الأرض .

(٢) من حرث وسقي ونحوهما ، وعنه بقيمته زرعاً فله أجرة أرضه إلى تسليمه .

(٣) وتسويتها وأرش نقصها وأجرتها إلى وقت تسليمها .

(٤) ولو رائحة مسك ونحوه ، سواء نقص بيد الغاصب أو غيره .

(٥) المثلي هو كل مكيل أو موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم فيه . والمتقوم هو

كل ماليس قليلاً ولا موزوناً .

(٦) قوله يوم تلفه : راجع المسألة في « حاشية شرح الزاد » وأما الجناية عليه فتضمن بالأكثر من الأرش . وقيمة الجناية إذا كان الجاني هو الغاصب .

(٧) أي من جنسه .

(٨) أي مع عدم البينة .

الغاصب . وإن علم الأكل حقيقة الحال استقر الضمان عليه^(١) . ومن اشترى أرضاً فغرس أو بنى فيها ، فخرجت مستحقة للغير ، وقلع غرسه وبنائه رجع على البائع بجميع ما غرمه .

فصل : ومن أتلف - ولو سهواً - مالاً^(٢) لغيره ضمنه ، وإن أكره على الاتلاف ضمن من أكرهه . وإن فتح قفصاً عن طائر ، أو حل قنأ أو أسيراً أو حيواناً مربوطاً فذهب ، أو حل وكاء زق فيه مائع^(٣) فاندفق ضمنه ، ولو بقي الحيوان أو الطائر حتى نفره آخر ضمن المنفر . ومن أوقف دابة بطريق ولو واسعاً ، أو ترك بها نحو طين ، أو خشبة ضمن ماتلف بذلك ، لكن لو كانت الدابة بطريق واسع فضر بها فرفسته فلا ضمان^(٤) . ومن اقتنى كلباً عقوراً أو أسود بهيماً ، أو أسداً ، أو ذئباً ، أو جارحاً فأتلف شيئاً ضمنه . لا إن دخل دار ربه بلا إذنه .

(١) أي على آكلة لكونه أتلف مال غيره بغير إذنه ، عالماً من غير تقرير . وللمالك تضمين الغاصب له ، لأنه حال بينه وبين ماله . وتضمن آكلة لأنه قبضه من يد ضامنه . وأتلفه غير اذن مالكة . وللغاصب إذا غرمه المالك بدل الطعام الرجوع على الأكل لاستقرار الضمان عليه . هـ «شرح»

(٢) قوله مالاً : أي محترماً . وقوله لغيره : أي لغير المتلف بلا إذنه ، وكان المتلف مكلفاً ملتزماً ، والمال لمعصوم غير ابنه . هـ «شرح»

(٣) أو جامد فاذا ابته الشمس ، أو بقي بعد حله فالقته ربح . هـ

(٤) أي على واضعها لعدم الحاجة إلى ضربها . قال في «الاقناع» : ومن ضرب دابة مربوطة في طريق ضيق فرفسته فمات ، ضمنه صاحبها . ذكره في «الفنون» . هـ

ومن أجمع نارا في ملكه فتعدت إلى ملك غيره بتفريطه ضمن ، لا إن طرت ريح .
ومن اضطجع في مسجد . أو في طريق ^(١) أو وضع حجراً بطين في طريق
ليطأ عليه الناس لم يضمن ^(٢)

فصل : ولا يضمن رب بهيمة غير ضارية ما تلفته نهاراً من الأموال
والأبدان ^(٣) . ويضمن راكب وسائق وقائد قادر على التصرف فيها ، وإن تعدد
راكب ضمن الأول أو من خلفه إن انفرد بتدبيرها ^(٤) ، وإن اشتركا في تدبيرها أو
لم يكن إلا قائد وسائق اشتركا في الضمان . ويضمن ربها ما تلفته ليلاً ^(٥) إن كان
بتفريطه ، وكذا مستعيرها ومستأجرها ، ومن يحفظها . ومن قتل صائلاً عليه - ولو
أدماً - دفعاً عن نفسه أو ماله ، أو أ تلف مزماراً أو آلة لهم ، أو كسر إناء فضه أو
ذهب أو فيه خمر مأثور بإراقته ^(٦) ، أو كسر حلياً محرماً ، أو أ تلف آلة سحر أو تعزيم

(١) أي واسع ، فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به . هـ «شرح»

(٢) لأن في هذا ونحوه نفعاً للمساكين . هـ

(٣) قال في «الشرح» : إذا لم تكن يده عليها ، فإن كانت ضمن ■

(٤) قوله ان انفرد بتدبيرها : قيد في المعطوف والمعطوف عليه ، أي ضمن الأول ان

انفرد بتدبيرها أو ضمن من خلفه ان انفرد بتدبيرها كما يفهم من قوله : وان اشتركا . الخ . هـ

(٥) فقط لأن العادة من أهل المواشي إرسالها نهاراً للرعي ، وحفظها ليلاً . وعادة أهل
الحوائط حفظها نهاراً ، فإذا أفسدت شيئاً ليلاً كان من ضمان من هي بيده ، ومحل ذلك ان
كان بتفريطه في حفظها بتركه في وقت عادته ، لا ان أفسدت شيئاً نهاراً الا غاصباً لتعديده . هـ «شرح»

(٦) وهي ماعدا خمر الحلال ، أو خمر الذمي المستتر ■ فان اناؤها غير مضمون ، سواء
قدر على اراقتها بدونه أولاً . هـ «شرح»

أو تنجيم أو صور خيال ، أو أتلف كتب مبتدعة مضلة ، أو أتلف كتاباً فيه أحاديث رديئة لم يضمن في الجميع .

باب الشفعة

لا شفعة لكافر على مسلم ، وثبت للشريك فيما انتقل عنه ملك شريكه بشروط خمسة : أحدها : كونه مبيعاً ، فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع . الثاني : كونه مشاعاً من عقار ^(١) فلا شفعة للجار ولا فيما ليس بعقار كشجر وبناء مفرد ، ويؤخذ الغراس والبناء تبعاً للأرض . ^(٢) الثالث : طلب الشفعة ساعة يعلم ^(٣) ، فإن أخر لغير عذر سقطت ، والجهل بالحكم عذر . الرابع : أخذ جميع المبيع ، فإن طلب أخذ البعض مع بقاء الكل سقطت ، والشفعة بين الشفعاء على قدر أملاكهم ^(٤) . الخامس : سبق ملك الشفيع لرقبة العقار ، فلا

(١) ظاهر كلام أئمة المذهب أو صريحه أن العقار هو الأرض فقط ، وأن الغراس والبناء ليسا بعقار . وظاهر كلام أهل اللغة أو صريحه أنها من العقار . هـ .
(٢) وإن كان فيه زرع أو ثمر باد فهو المشتري يبقى إلى الحصاد أو الجذاذ . ■ « عمدة »
لحديث الخراج بالضم . ■

(٣) قوله ساعة يعلم : هذا المذهب ، وعنه : يختص بالمجلس . اختصاره الحرقي وغيره ، وعنه على التراخي كخيار عيب . اهـ فتوحي .

(٤) قوله على قدر أملاكهم : ولو كان المشتري شريكاً ، فالشفعة بينه وبين الشفيع على قدر حقها ، فإن ترك المشتري شفيعه ليجب الكل على شريكه لم يلزمه الأخذ ، ولم يصح إسقاطه لملكه له بالشراء . اهـ « اقناع » .

شفعة لأحد اثنين اشتريا عقاراً معاً ، وتصرف المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة باطل ، وقبله صحيح . ويلزم الشفيع أن يدفع للمشتري الثمن الذي وقع عليه العقد ، فإن كان مثلياً ^(١) فمثله ، أو متقوماً بقيمته ، فإن جهل الثمن ولا حيلة سقطت الشفعة ، وكذا إن عجز الشفيع ولو عن بعض الثمن وانتظر ثلاثة أيام ولم يأت به .

باب الوديعة

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثله ، فلو أودع ماله لصغير أو مجنون أو سفيه فأتلفه فلا ضمان . وإن أودعه أحدهم صار ضامناً ولم يبرأ إلا برده لوليه ، ويلزم المودع حفظ الوديعة في حرز مثلها بنفسه ، أو بمن يقوم مقامه ^(٢) ، كزوجته وعبده وإن دفعها لعذر إلى اجني لم يضمن ، وإن نهأ مالكا عن إخراجها من الحرز فأخرجها لطريان شيء الغالب منه الهلاك لم يضمن . وإن تركها ولم يخرجها ، أو أخرجها لغير خوف ضمن ، فإن قال له : لا تخرجها ولو

(١) المثلي ما حصره كيل أو عد . ■

(٢) قال في « الفروع » في باب الوديعة : ويعمل بخط أبيه على كيس هذا لفلان في الأصح ، كخطه بدين له ، فيحلف ويدفع اليه ■ فإن كان ذلك عليه ففيه وجهان . ■

خفت عليها ، فحصل خوف وأخرجها أو لا^(١) لم يضمن . وإن القاها^(٢) عند هجوم ناهب ونحوه إخفاء لها لم يضمن . وإن لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها .

فصل : وإن أراد المودع السفر رد الوديعة إلى مالكها أو إلى من يحفظ ماله عادة أو إلى وكيله^(٣) صح ، فإن تعذر ولم يخف عليها معه في السفر سافر بها ولا ضمان ، فإن خاف عليها دفعها للمحاكم ، فإن تعذر فلتقة ، ولا يضمن مسافر^(٤) أودع فسافر بها ، فتلقت بالسفر . وإن تعدى المودع في الوديعة بأن ركبها بالسقيها أو لبسها بالخوف من عث ، أو أخرج الدراهم لينفقها ، أو لينظر إليها ثم ردها أو حل كيسها فقط حرم عليه ، وصار ضامناً ، ووجب عليه ردها فوراً ، ولا تعود أمانة بغير عقد متجدد ، وصح^(٥) كلما خنت ثم عدت إلى الأمانة فأنت أمين .

فصل : والمودع أمين لا يضمن ، إلا إن تعدى أو فرط أو خان ، ويقبل

-
- (١) أي أو لم يخرجها مع حصول الخوف ، فتلقت مع اخراجها أو تركها لم يضمن . هـ
- (٢) قوله : وإن القاها . . . الخ فإن لم يلقها بل أبقاها معه عند هجوم ناهب ونحوه فأخذت ، هل يضمن أو لا ؟ تردد فيه الشيخ عثمان النجدي فليحزر . اهـ
- أقول : فإن كان الالتقاء يخفيها عن العدو بحيث تسلم ، وأمكن ذلك ولم يفعل ، فإنه يضمن والا فلا . وهو كالهرج في كلامهم ، فلا وجه لتردد العلامة النجدي . اهـ لبدي .
- (٣) أي وكيل مالكها إن كان . ■
- (٤) أي في سفره . وقوله : لا يضمن ، لأن ايداع المالك في هذه الحالة يقتضي الاذن في السفر بالوديعة .
- (٥) أي صح قول مالك لمودع . . . الخ لصحة تعليق الايداع على الشرط كالوكالة . هـ

قوله يمينه في عدم ذلك^(١)، وفي أنها تلفت، أو أنك أذنت لي في دفعها لفلان وفعلت. وإن ادعى الرد بعد مطله بلا عذر. أو ادعى ورثته الرد لم يقبل إلا بيينة^(٢) وكذا كل أمين وحيث أخر ردها بعد طلب بلا عذر، ولم يكن لحملها مؤنة ضمن، وإن أكره على دفعها لغير ربها لم يضمن، وإن قال له: عندي ألف وديعة، ثم قال: قبضها أو تلفت قبل ذلك، أو ظنتها باقية ثم علمت تلفها صدق يمينه^(٣) ولا ضمان. وإن قال: قبضت منه ألفاً وديعة فتلفت، فقال: بل غصباً أو عارية ضمن.

باب احياء الموات

وهي الأرض الخراب الدارسة التي لم يجز عليها ملك لأحد، ولم يوجد فيها

(١) أي عدم التعدي والتفريط والخيانة. هـ

(٢) فائدة: قال في «الاقناع وشرحه»: وثبتت الوديعة باقرار الميت، أو اقرار ورثته، أو بيينة كسائر الحقوق. وان وجد وارث خط مورثه: لفلان عندي وديعة، أو وجد على كيس ونحوه مكتوب: هذا لفلان، عمل به وجوباً. وان وجد وارث خط مورثه بدين له على فلان، جاز للوارث الحلف اذا أقام به شاهداً مثلاً، وكان يعلم أن مورثه لا يكتب الا حقاً وأنه صادق أمين. ودفع الدين اليه. وان وجد خطه بدين عليه عمل به. اهـ ملخصاً.

وقال في «الغاية»: وثبتت وديعة حكماً باقرار وارث. أو نحو بيينة لا بخط مورث خلا عنها خلافاً لها. اهـ

(٣) لأنها اذا ثبتت الوديعة ثبتت أحكامها. ■

أثر عمارة أو وجد بها أثر ملك وعمارة، كالخرب التي ذهبت أنهارها، واندرست آثارها، ولم يعلم لها مالك، فمن أحيأ شيئاً من ذلك -ولو كان ذمياً أو بلا إذن الامام- ملكه بما فيه من معدن جامد: كذهب وفضة وحديد وكحل، ولاخراج عليه إلا إن كان ذمياً لا ما فيه من معدن جار: كنفط وقار ومن حفر بئراً بالسابلة ليرتفق بها كالسفارة لشربهم ودوابهم فهم أحق بمائها ما أقاموا، وبعد رحيلهم يكون سبيلاً للمسلمين، فإن عادوا كانوا أحق بها.

فصل: ويحصل إحياء الأرض الموات إما بحائط منيع، أو إجراء ماء لا تزرع إلا به، أو غرس شجر، أو حفر بئر فيها^(١) فإن تحجر مواتاً بأن أدار حوله أحجاراً أو حفر بئراً لم يصل ماؤها، أو سقى شجراً مباحاً^(٢) كزيتون ونحوه، أو أصلحه ولم يركبه لم يملكه، لكنه أحق به من غيره، ووارثه بعده، فإن أعطاه لأحد كان له. ومن سبق إلى مباح فهو له كصيد وغنم ولؤلؤ ومرجان وحطب وثمر ومنبوذ رغبة عنه، والمملك مقصور فيه على القدر المأخوذ.

(١) قال في «الزاد»: ويملك بالأحياء ما قرب من عامر إن لم يتعلق بمصلحته. هـ

(٢) قوله: سقى شجراً مباحاً، الذي في «حاشية التنقيح» للحجاوي: سقى -بالشين المعجمة والفاء المشددة- أي قطع منه الأغصان الرديئة. ونقله الشيخ منصور في «شرح المنتهى» و«الافئاع» و«حاشية المنتهى» وأقره. ■

باب الجمالة

وهي جعل مال معلوم لمن يعمل عملاً مباحاً ^(١) ولو مجهولاً كقوله :
من رد لقطتي، أو بنى هذا الحائط، أو أذن بهذا المسجد شهراً فله كذا، فمن فعل
العمل بعد أن بلغه الجعل استحقه كله، وإن بلغه في أثناء العمل استحق حصة تمامه،
وبعد فراغ العمل لم يستحق شيئاً. وإن فسخ الجاعل قبل تمام العمل لزمه أجره
المثل، وإن فسخ العامل فلا شيء له. ومن عمل ^(٢) لغيره عملاً بإذنه من غير تقدير
أجرة وجعالة فله أجره المثل، وبغير إذنه فلا شيء له إلا في مسألتين: إحداهما:

(١) فائدة : قال في « الاقناع » : ومتى كان العمل في مال الغير انقاداً له من التلف
المشرف عليه ، كان جائزاً بغير اذن مالكة ، لأنه احسان اليه ، كذبح الحيوان المأكول
إذا خيف موته ، ولا يضمن ما نقص بموته . انتهى . ذكر في آخر باب الجمالة ، وفيه غير
هذا من الفوائد . ■

(٢) قوله : ومن عمل . . . الخ أي من معه لأخذ الأجرة ، كالملاح والمكاري والحجام
والقصار والحياط والدلال والكيال والوزان . وقوله : فله أجره المثل ، أي لدلالة العرف
على ذلك . وقوله : وبغير اذنه فلا شيء له ، لأنه بذل منفعته من غير عوض فلم يستحقه ■
ولئلا يلزم الانسان ما لم يلتزمه ، ولم تطب به نفسه . اهـ من « الشرح » .
عبارة المصنف - رحمه الله - في «الغاية» ، وان عمل - ولو المجد لأخذ أجرة لغيره -
عملاً بلا اذن أو جعل فلا شيء له . ثم ذكر المسألتين كما هنا . هـ

أن يخلص متاع غيره من مهلكة فله أجره مثله. الثانية : أن يرد رقيقاً أبقاً لسيده ، فله ما قدره الشارع وهو دينار ، أو اثني عشر درهماً .

باب اللقطة

وهي ثلاثة أقسام : أحدها : مالا تتبعه همة أوساط الناس ، كسوط ورغيف ونحوهما ، فهذا يملك بالالتقاط ولا يلزمه تعريفه ، لكن إن وجد ربه دفعه له إن كان باقياً وإلا لم يلزمه شيء . ومن ترك دابته ترك إياس بمهلكة ^(١) أو فلاة لا نقطاعها ، أو لعجزه عن علفها مملكتها ^(٢) أخذها . وكذا ما يلقي في البحر ^(٣) خرفاً من الغرق . الثاني : الضوال التي تمتنع من صغار السباع ، كالأبل والبقر والحيل والبغال والحمير والظباء فيحرم التقاطها ، وتضمن كالغصب ، ولا

() قوله : بمهلكة ، قال في « البدع » : مهلكة بفتح الميم واللام ويجوز كسرهما ، حكاهما أبو السعادات . ويجوز ضم الميم مع كسر اللام ، اسم فاعل من أهلكت فهي مهلكة ، وهي أرض يكثر فيها الهلاك ■

(٢) وقال مالك : هي للمالكها ويغرم ما أنفق عليها . وقال ابن المنذر : هي للمالكها والآخذ متبرع بالنفقة ■

(٣) قوله : وكذا ما يلقي في البحر ... الخ راجع باب أحياء الموات في « الاقتناع » ففيه تفصيل .

هذا خلاف ما في « الاقتناع » ففيه : ما يلقي في البحر خوفاً من الغرق لصاحبه ، وعليه أجره حمله . قال في « شرح المفردات » : واختار جمع ، لا يملكه أخذه .

يزول الضمان إلا بدفعها للامام أو نائبه ، أو بردها إلى مكانها بإذنه . ومن كتم شيئاً منها فتلف لزمه قيمته مرتين . وإن تبع شيء منها دوابه فطرده ، أو دخل داره ، فأخرجه لم يضمنه حيث لم يأخذه . الثالث : كالذهب والفضة ^(١) والمتاع ، وما لا يمتنع من صغار السباع ، كالغنم والفصلا ن والعجاجيل والأوز والدجاج ، فهذه يجوز التقاطها لمن وثق من نفسه الأمانة والقدرة على تعريفها ^(٢) ، والأفضل مع ذلك تركها ، فإن أخذها ثم ردها إلى موضعها ضمن .

فصل : وهذا القسم الأخير ثلاثة أنواع : أحدها : ما التقطه من حيوان ، فيلزمه خير ثلاثة أمور : أكله بقيمته ^(٣) . وبيعه وحفظ ثمنه أو حفظه ، وينفق عليه من ماله . وله الرجوع بما أنفق إن نواه ، فإن استوت الثلاثة خير . الثاني

(١) وقال مالك وأصحاب الرأي : يتصدق بها ، إلا أن أبا حنيفة قال : له ذلك إن كان فقيراً : قال في « شرح المفردات » وقال أكثر أصحابنا : لا يملك العروض بالتعريف . وقال القاضي : نص عليه أحمد في رواية الجماعة . هـ

(٢) فائدة : قال في « الاقناع » : ولو ادعاها - أي اللقطة - كل واحد منها فوضعها أحدهما دون الآخر حلف وأخذها ، ومثله وصفه مغصوباً ومسروراً يستحقه بالوصف . ذكره القاضي وأصحابه على قياس قوله : إذا اختلف المؤجر والمستأجر في دفن الدار من وصفه فهو له . قال في القاعدة ٩٨ : من ادعى شيئاً ووصفه دفع إليه بالصفة إذا جهل ربه ، ولم تثبت عليه يد من جهة مالكه . الا فلا . ■

(٣) وقال مالك وأصحاب الشافعي : ليس له أكلها في المصر لأنه لا يملك بيعها . وقال مالك : كلها - أي في غير المصر - ولا غرم عليك لصاحبها ، ولا تعريف لظاهر الخبر . ورد هذا ابن عبد البر على مالك . ■

ما يخشى فسادَه . فيلزمه فعل الاصلح من بيعه أو أكله بقيمته أو تجفيف ما يجفف ، فإن استوت الثلاثة خير . الثالث : باقي الأموال ، ويلزمه التعريف في الجميع فوراً نهاراً أول كل يوم مدة أسبوع ، ثم عادة مدة حول . وتعريفها بأن ينادي عليها في الأسواق وأبواب المساجد : من ضاع منه شيء أو نفقة ؟ وأجرة المنادي ^(١) على الملتقط ، فإذا عرفها حولاً ولم تعرف . دخلت في ملكه قهرأ عليه ، فيتصرف فيها بما شاء بشرط ضمانها ^(٢) .

فصل : ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها ^(٣) ووكاءها . وهو ماشدبه الوعاء . وعفاصها ، وهو صفة الشد . ويعرف قدرها وجنسها وصفتها . ومتى وصفها طالبها يوماً من الدهر لزم دفعها اليه ^(٤) بنمائها المتصل . وأما المنفصل

(١) لأنه سبب في العمل ، فكانت أجرته عليه . ولا يرجع الملتقط بالأجرة على رب اللقطة لأن التعريف واجب على الملتقط ، فأجرته عليه كما في « الاقناع وشرحه » ه .

(٢) أي : لربها إذا جاء ووصفها . هـ

(٣) قال المصنف في « الغاية » : وان كان لا يرجى وجود رب اللقطة لم يجب تعريفها في أحد القولين ، قال في « شرح الاقناع » : نظراً إلى أنه كالعيب . وظاهر كلام « التنقيح » و « المنتهى » وغيرهما : يجب مطلقاً . وفي « مغني ذوي الأفهام » : والارهم والدينار الساقط بغير وعاء يعرف به ، ان عرف صاحبه كمن سقط منه بكان وجده فيه ، أو يعرفه بعلامة بينة من ثقب ونحوه يجب رده وتعريفه والا ملكه واجده . هـ

(٤) وان وضعها اثنان قبل دفعها للأول أقرع ، وتدفع لقارع بيمينه وبعده لاشيء للثاني . ولو أقام أحد بينة أنها له ، أخذها من واصل ، فان تلفت عنده ضمن لاملتقط . قاله في « الغاية » .

بعد حول التعريف فلو اجدها^(١)، وإن تلفت، أو نقصت في حول التعريف ولم يفرط لم يضمن، وبعد الحول يضمن مطلقاً. وإن أدركها ربها بعد الحول مبيعة أو موهوبة لم يكن له إلا البدل. ومن وجد في حيوان^(٢) نقداً أو درة فلقطة لو اجدته^(٣) يلزمه تعريفه. ومن استيقظ فوجد في ثوبه مالاً لا يدري من صره فهو له. ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً إلا بتسليمه له بعد انتباهه.

باب اللقيط

وهو طفل يوجد لا يعرف نسبه ولا رقه، والتقاطه والافتاق عليه فرض كفاية، ويحكم بإسلامه وحرية. وينفق عليه مما معه إن كان. فإن لم يكن فمن بيت المال، فإن تعذر قترض عليه^(٤) الحاكم. فإن تعذر فعلى من علم بحاله،

(١) لأنه ملك اللقطة بانفصال الحول، فنهاؤها اذن نماء ملكه.

(٢) قوله: ومن وجد في حيوان - أي كشاة ونحوها - قال في الاقتناع: «وان اصطاد سمكة من البحر فوجد في بطنها درة غير مثقوبة فهي له. وان باعها غير عالم بها لم يزل ملكه عنها فتداليه، كما لو باع داراً له فيها مال لم يعلم به. وان وجد في بطنها ما لا يكون للآدمي كدراهم أو دنانير أو درة أو غيرها مثقوبة أو متصلة بذهب أو فضة أو غيرها، أو في عين أو نهر ولو متصلاً بالبحر فلقطة.»

(٣) فائدة: قال في «مغني ذوي الأفهام»: «ومن أخرج اليه فأر أو جرد أو حية أو هر درهماً أو ديناراً ملكه واجده.»

(٤) أي على بيت المال.

والاحق بحضاته واجده إن كان حراً مكلفاً رشيداً أميناً عدلاً ولو ظاهراً .

فصل : وميراث اللقيط وديته إن قتل لبيت المال . وإن ادعاه من يمكن كونه منه من ذكر أو أنثى الحق به ولو ميتاً ، وثبت نسبه وإيرثه . وإن ادعاه اثنان فأكثر معاً قدم من له بينة . فإن لم تكن عرض على القافة ^(١) ، فإن الحقته بواحد لحقه ، وإن الحقته بالجميع لحقهم وإن أشكل أمره ضاع نسبه . ويكفي قائف واحد وهو كالحاكم فيكفي مجرد خبره بشرط كونه مكلفاً ، ذكر أـ عدلاً حراً مجرباً في الإصابة .

(٢) كتاب الوقف

يحصل بأحد أمرين : بالفعل مع دليل يدل عليه ، كأن يبنى بنياناً على هيئة المسجد ويأذن إذناً عاماً بالصلاة فيه ، أو يجعل أرضه مقبرة ، ويأذن إذناً

(١) والقافة : قوم يعرفون الانسان بالشبه ، ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ، بل من عرفت منه المعرفة بذلك ، وتكررت منه الإصابه فهو : قائف . قال في « المغني » : وقيل أكثر ما يكون ذلك في بني مدالج رهط محرز . هـ . « شرح »

(٢) أركان الوقف أربعة : واقف ، وموقوف ، وموقوف عليه ، وما ينعقد به ، فيصح بإشارة أخرس مفهمة ، وبالفعل والقول كما هنا . ■

قال في « الاختيارات » : وينبغي أن يشترط في الواقف أن يكون ممن يمكن من تلك القرية ، فلو أراد الكافر أن يقف مسجداً منع منه . هـ

عاماً بالدفن فيها . وبالقول^(١) وله صريح وكناية . فصريحه : وقفت وحبست
وسبلت وكنايته : تصدقت وحرمت وأبدت ، فلا بد فيها^(٢) من نية الوقف ما لم يقل^(٣)
على قبيلة كذا ، أو طائفة كذا .

فصل : وشروط الوقف سبعة : أحدها : كونه من مال كجائز التصرف^(٤)
أو ممن يقوم مقامه . الثاني : كون الموقوف عيناً يصح بيعها وينتفع بها نفعاً
مباحاً مع بقائها فلا يصح وقف مطعم ومشروب غير الماء . ولا وقف دهن
وشمع وأثمان وقناديل نقد على المساجد ولا على غيرها^(٥) . الثالث : كونه على
جهة بر وقربة : كالمساكين والمساجد والقناطر والأقارب ، فلا يصح على الكنائس
ولا على اليهود والنصارى ، ولا على جنس الأغنياء ، أو الفساق ، أما لو وقف على

(١) والاشارة المفهمة من الآخرس كالقول .

(٢) أي الكناية . هـ

(٣) قوله : ما لم يقل ، أي الواقف بلفظ من ألفاظ الكناية بلا نية : تصدقت بداري
على قبيلة كذا ... الخ أو يقرن الكناية بأحد الألفاظ الخمسة ، كتصدقت صدقة موقوفة ،
أو تصدقت صدقة محبة ، أو تصدقت صدقة مسيلة ، أو تصدقت صدقة محرمة ، أو تصدقت صدقة
مؤبدة ، أو قرن الكناية بحكم الوقف كالاتباع ، أو لا توهب أو لا تورث لأن ذلك كله لا يستعمل
في سوى الوقف فانتفت الشركة . ■ « شرح » .

(٤) فلا يصح من مجنون ومجور عليه . هـ

(٥) قال في « الاقناع » : ولو وقف قنديل نقد على مسجد أو نحوه لم يصح وقفه ، وهو
باق على ملك صاحبه فيزكيه ■ ولو تصدق بدهن على مسجد لم يوقف فيه جاز ، وهو من باب
الوقف . قاله الشيخ « شرح » .

ذمي أو فاسق أو غني معين^(١) صح . الرابع : كونه على معين غير نفسه^(٢) ، يصح أن يملك . فلا يصح الوقف على مجهول ، كرجل ومسجد^(٣) أو على أحد هذين ، ولا على نفسه ولا على من لا يملك كالرقيق ولو مكاتباً . والملائكة والجن والبهائم والأموات . ولا على الحمل^(٤) استقلالاً بل تبعاً . الخامس : كون الوقف منجزاً ، فلا يصح تعليقه إلا بموته^(٥) فيلزم من حين الوقف إن خرج من الثلث . السادس : أن لا يشترط فيه ما ينافيه . كقوله : وقفت كذا على أن أبيع أو أهبه

(١) قال في «الشرح» : وان وقف على غيره واستثنى غلته أو بعضها له أو لولده أو الأكل منه ، أو الانتفاع لنفسه أو لأهله ، أو أنه يطعم صديقه مدة حياته أو مدة معينة صح .
(٢) قوله : غير نفسه ، هذا المذهب وعليه الأكثرون ، وينصرف إلى من بعده في الحال .
وعنه : يصح . قال المنقح في «التنقيح» : اختاره جماعة ، وعليه العمل وهو الأظهر ، وهو اختيار الشيخ تقي الدين . ■

(٣) لصدقة على كل رجل ومسجد . قال في «الشرح» : قال في «الانصاف» : عن كون الوقف لا يصح على رجل ومسجد بلا نزاع . اهـ

(٤) كوقفت داري على مافي بطن هذه المرأة ، فلا يصح لأنه تملك إذاً ، والحمل لا يصح تملكه بغير الأثر والوصية ■ ويصح على ولده ومن يولد له . ويدخل الحمل والمعدوم تبعاً .
قال في «الشرح» : فان قيل : قد جوزتم الوقف على المساجد والسقايات واشباهها وهي لا تملك . قلنا : الوقف هناك على المساكين الا أنه عين في نفع خاص لهم . اهـ

(٥) بان قال : هو وقف بعد موتي ، فإنه يصح ويلزم من حين قوله : وهو وقف بعد موتي ان خرج من الثلث ، أي ثلث مال الواقف لأنه في حكم الوصية ، فان خرج من الثلث لم يكن لأحد من الورثة ولا من غيرهم رد شيء منه ، وان زاد على الثلث لزم الوقف منه في قدر الثلث ، ووقف الزائد على اجازة الورثة . اهـ

مضى شئت ، أو بشرط الخيار لي ، أو بشرط أن أحوله من جهة إلى جهة .
السابع : أن يقفه على التأيد . فلا يصح : وقفته شهراً أو إلى سنة ونحوها .
ولا يشترط تعيين الجهة ^(١) ، فلو قال : وقفت كذا وسكت صح . وكان لورثته من
النسب ^(٢) على قدر إرثهم . ^(٣)

فصل : ويلزم الوقف بمجرد ^(٤) ، ويملكه ^(٥) الموقوف عليه فينظر فيه هو
أو وليه مالم يشترط الواقف ناظراً فيتين . ويتعين صرفه إلى الجهة التي وقف
عليها في الحال ^(٦) مالم يستثنى الواقف منفعته أو غلته أو لولده أو لصديقه مدة
حياته أو مدة معلومة فيعمل بذلك ^(٧) . وحيث انقطعت الجهة والواقف حي ^(٨)

(١) خلافاً له . غ . هـ

(٢) أي لالورثته بالولاء ولا بسبب النكاح . هـ

(٣) ويقع الحجب بينهم كالميراث ، فإن عدموا فللفقراء والمساكين ، ونصه في مصالح
المساكين . هـ

(٤) أي بمجرد اللفظ كالعتق ، ولا يشترط للزومه إخراجهم عن يد الواقف ولا فيما على
شخص معين قبوله للوقف ، ولا يبطل برده . هـ « شرح »

(٥) أي يملك غلته . هـ

(٦) فلو سبل ماء للشرب لم يحز الوضوء به . قال الشيخ تقي الدين : يصبح تغيير شرط
الواقف إلى ما هو أصلح منه ، وإن اختلف ذلك باختلاف الأزمان حتى لو وقف على الفقهاء
والصوفية ، واحتاج الناس إلى الجهاد يصرف للجند . هـ « شرح »

(٧) فلو مات من استثنى نفع ما وقفه مدة معينة في أثنائها فلورثته . ويصح إجارة المدة
المستثنى نفعها من الموقوف عليه وغيره . هـ « شرح »

(٨) بأن قال : وقف على أولادي وأولاد زيد فقط فانقطعوا في حياته .

قوله : وحيث انقطعت الجهة والواقف حي ... النسخ هذا موافقة لما في « المنتهى » و « الاقناع » .

رجع إليه وقفاً^(١) . ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه ، ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال ، لكن لو وطى الأمة الموقوفة عليه حرم ، فإن حملت صارت أم ولد تعتق بموته ، وتجب قيمتها في تركته ليشتري بها مثلها .

فصل : ويرجع في مصرف الوقف إلى شرط الواقف ، فإن جهل عمل بالعادة الجارية ، فإن لم يكن فبالعرف ، فإن لم يكن فالتساوي بين المستحقين ، ويرجع إلى شرطه في الترتيب بين البطون والاشترائك . وفي إيجار الوقف أو عدمه ، وفي قدر مدة الإيجار ، فلا يزداد على ما قدر . ونص الواقف كنص الشارع يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يفض إلى الإخلال بالمقصود^(٢) ، فيعمل به

— وقد خالفها المصنف في « الغاية » وعبارته فيها : ومتى انقطعت الحصة والواقف حي لم يرجع إليه وقفاً ، خلافاً لما بل كما مر يعني للفقراء والمساكين فما به « الدليل » خلاف ما في « الغاية » اه
قال في « الاقناع » وشرحه : في الموقوف على معين كزيد ، أو جمع محصور كأولادي وأولاد زيد ، وتجب زكاته — أي الموقوف — كالماشية بأن كان ابلاً أو بقرأً أو غنماً سائمة ■
وحال عليها الحول ، وتقدم في الزكاة . وكذا الشجر الموقوف تجب الزكاة في ثمره على الموقوف عليه وجهاً واحداً . هـ

(١) أي عليه . قال ابن الزاغوني في « الواضح » : الخلاف في الرجوع إلى الأقارب أو إلى بيت المال ، أو إلى المساكين يختص بما إذا مات الواقف ، أما إن كان حياً فانهقطعت الجهة فهل يعود الوقف إلى ملكه أو إلى عصبته؟ فيه روايتان . ا ■ وجزم في « المنتهى » و « الاقناع » بما في المتن ■

(٢) قال الشيخ : قول الفقهاء نصوص الواقف كنص الشارع ، يعني في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل ، مع أن التحقيق أن لفظه ولفظ الوصي والخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطاب ، ولفظه التي يتكلم بها وافقت لغة العرب أو لغة الشارع أولاً . هـ « غاية » .

فيما إذا شرط أن لا ينزل في الوقف فاسق ولا شرير ولا ذو جاه . وإن خصص مقبرة أو مدرسة أو إمامتها بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة تخصصت لا المصلين بها ، ولا إن شرط عدم استحقاق من ارتكب طريق الصلاح .

فصل : ويرجع في شرطه إلى الناظر . ويشترط في الناظر خمسة أشياء :
الاسلام ^(١) ، والتكليف ، والكفاية للتصرف ، والخبرة به ، والقوة عليه ، فإن كان ضعيفاً ضم إليه قوي أمين . ولا تشترط الذكورة ولا العدالة حيث كان بجعل الواقف له ، فإن كان من غيره فلا بد من العدالة ، فإن لم يشترط الواقف ناظراً فالنظر للموقوف عليه مطلقاً ^(٢) حيث كان محصوراً وإلا فالحاكم . ولا نظر لحاكم مع ناظر خاص . لكن له أن يعترض عليه إن فعل مالا يسوغ . ووظيفة الناظر : حفظ الوقف ، وعمارته ، وإيجاره ، وزرعه ، والمخاصمة فيه ، وتحصيل ريعه ، والاجتهاد في تنميته ، وصرف الربح في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء المستحقين . وإن أجره بانقص صح وضمن النقص ، وله الأكل بالمعروف ولو لم يكن محتاجاً . وله التقرير في وظائفه . ومن قرر في وظيفة على وفق الشرع حرم إخراجه منها بلا موجب شرعي . ومن نزل عن وظيفة بيده

(١) قيد في «شرح الاقناع» بقوله : أن كان الموقوف عليه مسلماً أو كان للجهة كمسجد ، فإن كان الوقف على كافر معين جاز شرط النظر فيه لكافر . هـ
(٢) أي سواء كان عدلاً أو فاسقاً . ■

لمن هو أهل لها صحح ، وكان أحق بها . وما يأخذه الفقهاء من الوقف فكالرزق من بيت المال لا يجعل ولا كأجرة .

فصل : ومن وقف على ولده^(١) وولد غيره دخل الموجودون^(٢) فقط من

(١) قوله : ومن وقف على ولده ... الخ ثم قال : وان قال على أولادي ، ظاهر صنيع المصنف أن بين المسألتين فرقاً من حيث المعنى ، وليس كذلك فإن المعنى واحد فلهذا قال في « شرح الزاد » عند قول الماتن : ومن وقف على ولده أو أولاده . هـ
قال في « الزاد وشرحه » : وان وقف على ولده أو أولاده أو ولد غيره ، ثم على المساكين فهو لولده الموجودين حين الوقف ، الذكور والاناث بالسوية لأنه شرك بينهم ، وإطلاق الشريك يقتضي التسوية ، ثم بعد أولاده لولد بنيه وان سفلوا لأنه ولده ، ويستحقونه مرتباً وجدوا حين الوقف أولادون ولد البنات . اهـ باختصار .

(٢) أي حال الوقف ولو حملاً « شرح » .

قوله : دخل الموجودون فقط ، هذا ما جزم به في « التنقيح » وتبعه في « المنتهى » . وجزم في « الاقناع » بدخول من حدث من أولاد . قال : اختاره ابن أبي موسى ، وأفتى به ابن الزاغوني ، وهو ظاهر كلام القاضي وابن عقيل . وجزم به في « المهج » خلافاً لما في « التنقيح » اهـ .

قلت وهو الصواب ان شاء الله تعالى بدليل دخول أولاد البنين الحادثين بعد الوقف ، وقالوا لأن الولد يشملهم حقيقة أو مجازاً ، فان ابن الابن ابن ، وقالوا لا تدخل أولاد البنات لأن ابن البنت ليس بابن كما قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

وحيث كان الأمر كذلك فدخل الولد الحادث أولى ، لأنه ولد حقيقة ، وهذا ظاهر لا غبار عليه . وقول المصنف : وان قال : على أولادي ... الخ مكرر مع ما قبله فتنبه . اهـ لبدي وقوله : تبعاً ، فيه نظر والأولى حذفها إذ لا معنى لها . وفي « نسخة المحشي » مشطوب عليها بقلمه . اهـ من « حاشية اللبدي » .

وبعد مدة وقفت على « حاشية اللبدي » الجليله والله الحمد .

ذكور وإناث^(١) بالسوية من غير تفضيل ، ودخل أولاد الذكور خاصة^(٢) وإن قال على ولدي ، دخل أولاده الموجودون ومن يولد لهم لا الحادثون ، وعلى ولدي ومن يولد لي دخل الموجودون والحادثون تبعاً^(٣) . ومن وقف على عقبه أو نسله أو ولد ولده أو ذريته دخل الذكور والإناث لا أولاد الإناث إلا بقرينة^(٤) . ومن وقف على بنه أو بني فلان فللذكور خاصة^(٥) . ويكره هنا^(٦) أن يفضل بعض أولاده على بعض لغير سبب والسنة أن لا يزداد ذكر على أنثى ، فإن كان لبعضهم عيال أو به حاجة أو عاجز عن التكسب ، أو خص المشتغلين بالعلم ، أو خص ذا الدين والصلاح فلا بأس .

(١) لأن اللفظ يشملهم إذ الولد مصدر أريد منه اسم المفعول أي المولود ■
 (٢) سواء وجدوا حالة الوقف أو لا ، كوصية لولد فلان ، فيدخل فيه أولاده الموجودون حالة الوصية ■ وأولاد بنيه وجدوا حالة الوصية أو بعدها قبل موت الموصي لا من وجد بعد موته . وهذا مقتضى كلامه في « تصحيح الفروع » وغيره . ويستحقونه مرتباً بعد آبائهم ، فيحجب أعلام أسفلهم كقوله : وقفته على أولادي بطناً بعد بطن . ■ ملخصاً من « المنتهى وشرحه »

(٣) أي الموجودين هـ

(٤) كما لو قال : ومن مات فنصيبه لولده هـ

(٥) لأن لفظ البنين وضع لذلك خاصة لقوله تعالى : « اصطفى البنات على البنين » ولا يدخل فيه الخنثى ■ لأنه لا يعلم كونه ذكراً . وعلى هذا لو وقف على بناته اختص بهن ولم يدخل فيه الذكور ولا الخنثاء .

(٦) أي في الوقف هـ

فصل : والوقف عقد لازم ^(١) لا يفسح بإقالة ولا غيرها ولا يهرب ولا يرهن ولا يورث ولا يباع ^(٢) إلا أن تتعطل منافعه ^(٣) بخراب أو غيره ، ولم يوجد ما يعمر به ، فيباع ^(٤) ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله ، وبمجرد شراء البديل يصير وقفاً ، وكذا حكم المسجد لو ضاق على أهله ، أو خربت محلته ، أو استقدر موضعه . ويجوز نقل آله وحجارتها لمسجد آخر احتاج إليها ، وذلك أولى من بيعه ، ويجوز نقض منارة المسجد وجعلها في حائطه لتحسينه ومن وقف على ثغر فاختل صرف في ثغر مثله ، وعلى قياسه مسجد ورباط ونحوهما . ويحرم حفر البئر وغرس الشجر في المساجد ^(٥) ، ولعل هذا حيث لم يكن فيه مصلحة .

(١) أي بمجرد القول ، لأنه تبرع يمنع البيع والهبة فلزم بمجرد كالتنق . قال في « التلخيص » وغيره : وحكمه اللزوم في الحال . أخرجه مخرج الوصية أو لم يخرج به . حكم به الحاكم أولاً لقوله ﷺ : « لا يباع أصله ولا يورث » . « شرح »
 (٢) أي : يحرم بيعه ولا يصح ، وكذا المناقلة به . « شرح »
 () المقصود منه . هـ

(٤) قال في « المغني » : وإذا لم تتعطل منافع الوقف بالكلية ، لكن قلت : وكان غيره أنفع منه وأكثر رداً على أهل الوقف لم يحز بيعه لأن الأصل تحريم البيع ، وإنما أبيح للضرورة صيانة لمقصود الوقف . هـ « شرح »

(٥) قال في « المنتهى » : ويحرم حفر بئر . قال الشارح : بمسجد ولو للمصلحة العامة لأن البقعة مستحقة للصلاة فتمطيلها عدوان . قال في « شرح الاقناع » : ونص على المنع في رواية المروزي . قال في « الاقناع » : ويتوجه جواز حفر بئر ان كان فيه مصلحة ولم يحصل به ضيق . قال في « الرعاية » : لم يكره أحمد حفرها فيه . قال الشارح : لكن يردده ما تقدم من رواية المروزي . هـ

باب الهبة^(١)

وهي التبرع بالمال في حال الحياة ، وهي مستحبة منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها . وشروطها ثمانية : كونها من جائز التصرف ، وكونه مختاراً غير هازل ، وكون الموهوب يصح بيعه ، وكون الموهوب له يصح تملكه ، وكونه يقبل ما وهب له بقول أو فعل يدل عليه قبل تشاغلها بما يقطع البيع عرفاً ، وكون الهبة منجزة ، وكونها غير موقته ، لكن لو وقتت بعمر أحدهما لزممت ولغا التوقيت ، وكونها يغير عوض ، فإن كانت بعوض معلوم فيبيع . وبعوض مجهول فباطلة . ومن أهدى ليهدي له أكثر فلا بأس . ويكره رد الهدية وإن قلت بل السنة أن يكافئ . أو يدعو ، وإن علم أنه أهدى حياء وجب الرد .

فصل : وتملك الهبة بالعقد وتلزم بالقبض^(٢) بشرط أن يكون القبض بإذن الواهب . فقبض ما هو بكيل أو وزن أو ذرع بذلك ، وقبض الصبرة وما ينقل بالنقل ، وقبض ما يتناول بالتناول . وقبض غير ذلك بالتخلية . ويقبل ويقبض

(٣) والصدقة : وهي ما قصد به ثواب الآخرة . والهدية : وهي ما قصد به إكراماً وتودداً ونحوه نوعان . الهبة حكمها حكمها فيما تقدم . وعاء هدية كهي مع عرف . اهـ «شرح الزاد» (١) إلا ما كان في يد متب كوديعة وعارية فيلزم بمجرد عقد ، ولا يحتاج إلى مبدئية يتأتى قبضه فيها كما لو باعه سلعة بيده . هـ ملخصاً ق.ش

لصغير ومجنون وليهما، ويصح أن يهب شيئاً، ويستثنى نفعه مدة معلومة، وأن يهب حاملاً ويستثنى حملها^(١). وإن وهبه وشرط الرجوع متى شاء لزممت ولغا الشرط. وإن وهب دينه لمدينه أو أبرأه منه، أو تركه له صح، ولزم بمجردة ولو قبل حلوله. وتصح البراءة ولو مجيء لا ولا تصح هبة الدين لغير من هو عليه إلا إن كان ضامناً.

فصل: ولكل واهب أن يرجع في هبته قبل إقباضها مع الكراهة، ولا يصح الرجوع إلا بالقول، وبعد إقباضها يحرم، ولا يصح ما لم يكن أباً^(٢) فله أن يرجع بشروط أربعة: أن لا يسقط حقه من الرجوع^(٣)، وأن لا تزيد زيادة

(١) فائدة: قال في «الاقناع»: ولا تصح هبة مجهول لا يتعذر علمه كالحمل في البطن، واللبن في الضرع، والصوف على الظهر. ومتى أذن له في جز الصوف وحلب الشاة كان إباحة. ولا تصح هبة المعدم كالذي تحمل أمته أو شجرته، فإن تعذر علم المجهول كزيت اختلط بزيت صحت هبته كالصلح عنه للحاجة، ولا تصح هبة ما لا يقدر على تسليمه.

(٢) فائدة: قال في «الاقناع»: وإن وطىء جارية ولده فأحببها صارت أم ولد له، وولده حر لا يلزمه قيمته ولا مهر ولاحد ويعزر. ويلزمه قيمتها إن لم يكن الابن وطنها. ولا ينتقل الملك فيها إن كان الابن استولدها فلا تصير أم ولد للأب. وإن كان الابن وطنها ولو لم يستولدها لم يملكها الأب، ولم تصر أم ولد له، وحرمت عليها ولايجد، وإن وطىء الابن أمة أحد أبويه لم تصر أم ولد وولدها قن ويجد. قال شارحه: إن علم التحريم.

(٣) تتبع المصنف — رحمه الله — بهذا الشرط «المنتهى» خلافاً لما في «الاقناع». وعبارة «الاقناع مع مخرجه»: ولو أسقط الأب حقه من الرجوع فله الرجوع لأنه حق ثبت له بالشرع فلم يسقط باسقاطه.

متصلة ، وأن تكون باقية في ملكه ، وأن لا يرهنها . وللأب الحر أن يملك من مال ولده ماشاء بشروط خمسة : أن لا يضره ، وأن لا يكون في مرض موت أحدهما ، وأن لا يعطيه لولد آخر ، وأن يكون التملك بالقبض مع القول أو النية ، وأن يكون ما يملكه عيناً موجودة ، فلا يصح أن يملك ^(١) ما في ذمته من دين ولده ، ولا أن يرى نفسه . وليس لولده أن يطالبه بما في ذمته من الدين بل إذا مات أخذه من تركته من رأس المال .

فصل : ويحتاج للانسان أن يقسم ماله بين ورثته في حال حياته ، ويعطى من حدث حصته وجوباً . ويجب عليه التسوية بينهم على قدر إرثهم ، فإن زوج أحدهم أو خصمه بلا إذن البقية حرم عليه ، ولزمه أن يعطيهم حتى يستووا . فإن مات قبل التسوية بينهم وليس التخصيص بمرض موته المخوف ثبت للأخذ . وإن كان بمرض موته لم يثبت له شيء زائد عنهم إلا باجازتهم ما لم يكن وقفاً فيصح بالثلث كالأجنبي .

فصل : والمرض غير المخوف ، كالصداع ووجع الضرس ، تبرع صاحبه نافذ في

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : وان أقر لغير وارث صح ، وان صار عند الموت وارثاً . قال : أو اعطاه صح ، وان صار المعطى عند الموت وارثاً . ذكره في « الترغيب » وغيره واقتصر على ذلك في « الفروع » و « شرح المنتهى » وقد تقدم في تبرعات المريض . ان المعتبر وقت الموت في العطية كالوصية . وقطعه به صاحب « الفروع » هناك كما كثر الأصحاب . قال في « تصحيح الفروع » : وهذا هو المعتمد عليه . ■ ملخصاً ■

جميع ماله، كتبرع الصحيح حتى ولو صار مخوفاً ومات منه بعد ذلك، والمرض
 المخوف كالبرسام، وذات الجنب، والرعاف الدائم، والقيام المتدارك، وكذلك
 من بين الصفين وقت الحرب، أو كان باللجة وقت الهيجان، أو وقع الطاعون
 يبلده، أو قدم للقتل، أو حبس له، أو جرح جرحاً موجئاً، فلكل من أصابه
 شيء من ذلك ثم تبرع ومات نفذ تبرعه بالثلث فقط للأجنبي فقط، وإن لم يمت
 فكالصحيح.

كتاب الوصية^(١)

تصح الوصية من كل عاقل لم يعاين الموت ولو مميزاً أوسفياً، فتسن بخمس:
 من ترك خيراً، وهو المال الكثير عرفاً. وتكره لفقير له ورثة^(٢)، وتباح له إن
 كانوا أغنياء، وتجب على من عليه حق بلا بينة، وتحرم على من له

(١) الوصية لغة الأمر لقوله تعالى: « ووصى بها إبراهيم بنبيه ويعقوب » وشرعاً الأمر

بالتصرف بعد الموت : وبما التبرع به بعد الموت . هـ

أركان الوصية أربعة : موص ، وصيعة ، وموصى له ، وموصى به . هـ

(٢) قال في « الفروع » : وتكره لفقير . قال جماعة : له وارث محتاج ، وتصح ممن

لا وارث له بجميع ماله . هـ

وارث^(١) بزائد على الثلث ، ولو ارث بشيء ، وتصح وتوقف على إجازة الورثة والاعتبار بكون من وصي أو وهب له وارثاً أولاً عند الموت ، وبالإجازة أو الرد بعده ، فإن امتنع الموصى له بعد موت الموصي من القبول ومن الرد ، حكم عليه بالرد وسقط حقه . وإن قبل ثم رد لزمت ولم يصح الرد ، وتدخل في ملكه من حين قبوله . فما حدث من نماء منفصل قبل ذلك^(٢) فللورثة . وتبطل الوصية بخمسة أشياء : رجوع^(٣) الموصي بقول أو فعل يدل عليه ، وبموت الموصى له قبل الموصي . وبقتله للموصي . وبرده للوصية ، وبتلف العين المعينة الموصى بها .

(١) أي غير زوج وزوجة ، فلومات وترك زوجاً أو زوجة لا غير ، وأوصى بجميع ماله ورد بطلت في قدر فرضه من الثلثين ، فيأخذ الموصى له الثلث ، ثم يأخذ أحد الزوجين فرضه من الباقي وهو الثلثان ■ ثم يأخذ الموصى له الباقي من الثلثين ■ ■ قال في « الاقناع » : وتخرج الواجبات التي على الميت من رأس المال أوصى بها أو لم يوص كقضاء الدين والحج والزكاة ■ فإن وصى معها بتبرع اعتبر الثلث من الباقي بعد اخراج الواجب ، كمن تكون تركته أربعين فيوصى بثلث ماله ، وعليه دين عشرة ، فتخرج العشرة أولاً ، ويدفع إلى الموصى له عشرة فهي ثلث الباقي بعد الدين . وإن لم يف ماله بالواجب الذي عليه تحاصوا ، والمخرج لذلك وصيه ، ثم وارثه ، ثم الحاكم . هـ

(٢) أي قبل القبول . هـ

(٣) قال في « الاقناع » : ويجوز الرجوع في الوصية وفي بعضها ولو بالاعتاق . هـ

باب الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه^(١) ولو مرتداً أو حرياً أو لا يملك، كحمل^(٢) وبهيمة، ويصرف في علفها، وتصح للمساجد والقناطر ونحوها، والله ورسوله، وتصرف في المصالح العامة. وإن وصى باحراق ثلث ماله صح، وصرف في تجمير الكعبة، وتنوير المساجد، وبدفنه في التراب صرف في تكفين الموتى، وبرميه في الماء صرف في عمل سفن للجهاد. ولا تصح لكنيسة أو بيت نار أو كتب التوراة والانجيل أو ملك أو ميت أو جني، ولا لمبهم كأحدهذين،

(١) فلا تصح لكافر بمصحف، ولا بعبد مسلم، ولا بسلاح لأنه لا يصح تملكه ذلك. هـ
قال في «المنتهى وشرحه»: ولا تصح وصيته لقن غيره، لأنه لا يملك أشبه ما لو أوصى الحجر، هذا معنى كلامه في «التنقيح» وفي «المقنع»: وتصح لعبد غيره. قال في «الانصاف»: هذا المذهب وعليه الأصحاب. هـ وجزم به في «الاقتناع» وعليه فتكون لسيده بقبول القن، ولا يفتقر الى اذن سيده. هـ

(٢) قال في «شرح الزاد»: وتصح أيضاً لحمل تحقق وجوده قبلها، أي قبل الوصية بأن تضعه لأقل من ستة أشهر ان كانت فراشاً أو لأقل من أربع سنين ان لم تكن كذلك، فإذا وضعته لأقل منها وعاش، لزم أن يكون موجوداً حين الوصية، فان وضعته لأكثر من أربع سنين لم يستحق لاستحالة الوجود اذا. هـ

وقوله: أو لا يملك كحمل وبهيمة، أي فقط، وانما صحت الوصية للحمل لكونها تجري مجرى الميراث وهو يرث، وانما صحت للبهيمة لأنها أمر بصرف المال في علفها، ولذلك لا يصرفه عليها مالها بل الوصي أو الحاكم، واذا ماتت قبل تمامه يكون الباقي للورثة.

فلو أوصى بثلث ماله لمن تصح له الوصية ^(١) ولمن لا تصح . كان الكل لمن تصح له ، لكن لو أوصى لحي وميت كان للحي النصف فقط ^(٢) .

فصل : وإذا أوصى لأهل سكتة ، فلاهل زقاقه حال الوصية ^(٣) ، ولجيرانه تناول أربعين داراً من كل جانب ، والصغير ، والصبي ، والغلام ، واليافع ، واليتيم ^(٤) من لم يبلغ ، والمميز من بلغ سبعاً ، والطفل من دون سبع . والمراهق من قارب البلوغ ، والشاب والفتي من البلوغ إلى الثلاثين ، والكهل من الثلاثين إلى الخمسين ، والشيخ من الخمسين إلى السبعين . ثم بعد ذلك هرم . والأيم والعزب : من لا زوج له من رجل وامرأة . والبكر : من لم يتزوج . ورجل

(١) وان وصى باعطاء مدع عينه ديناً بيمينه نفذه من رأس ماله . هـ « منتهى » .
(٢) قوله : كان للحي النصف فقط ، وفي « الزاد » خلافه ، قال : فان وصى لحي وميت يعلم موته فالكل للحي . وفي حواشي نسخة الوالد عليه الرحمة من « شرح الزاد » . قوله فالكل للحي : هذا وجه قدمه في « المقنع » والمذهب ليس له الا النصف قال في « الانصاف » : ومحل الخلاف ما لم يقل هو بينها ، فان قاله كان له النصف قولاً واحداً . انتهى .
(٣) أي لاحال الموت ، فلوانتقل بعد الوصية وسكن في غير زقاقه فمات ، فالوصية لأهل زقاقه الذي كان فيه حال الوصية ، لا لأهل زقاقه الذي مات فيه . وهذا - والله أعلم - بخلاف ما لو وصى لفقرء الحرم مثلاً ونحوه ، فانها تصرف لمن وجد في ذلك المحل حال صرفها سواء وجد حال الوصية اولا ، فتأمل .

(٤) اليتيم : هو الذي لا أب له ولم يبلغ ، والمراد أنه فقد أبوه بعد وجوده . ولذلك لا يسمى ابن الزنا يتيماً ، وفي غير الإنسان ، اليتيم : الذي تمرت أمه ، ومن مات أبوه وأمّه من الآدميين فليطم .

ثيب وامرأة ثيبة: إذا كانا قد تزوجا . والثيوبة: زوال البكارة ولو من غير زوج .
والأرامل: النساء اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو حياة . والرهط: مادون العشرة
من الرجال خاصة .

باب الموصى به

تصح الوصية حتى بما لا يصح بيعه . كالأبق ، والشارد ، والطير بالهواء ،
والحمل بالبطن ، واللبن بالضرع ^(١) ، وبالمعدوم كما تحمل أمته أو شجرته أبدأ
أو مدة معلومة ، فإن حصل شيء فللموصى له ، إلا حمل الأمة فقيمته يوم
وضعه ^(٢) ، وتصح بغير مال ككلب مباح النفع ^(٣) ، وزيت متنجس ^(٤) . وتصح

(١) قال في « شرح الاقناع » : قال الحارثي : وعلى التمثيل ههنا باللبن في الضرع مناقشة ،
فانه يمكن التسليم بالحلب ، لكنه من نوع المجهول أو المعدوم لتجدده شيئاً فشيئاً . ■
(٢) حرمة التفريق بين ذوي الأرحام في الملك ، ويعتبر وجوده في الأمة بما يعتبر به
وجود الحمل الموصى له . ■

(٣) فائدة : الكلب المباح النفع ، كلب الصيد والماشية والزرع على الصحيح من المذهب ،
وقيل : وكلب البيوت . وأما الجرو فتباح تربيته لما يباح اقتناؤه له ، فتصح الوصية به على
الصحيح من المذهب . ■

(٤) وللموصى له بالكلب والزيت ثلثها ، ولو كثر المال ان لم تجز الورثة الوصية في
جميعه لأن موضوع الوصية على أن يسلم ثلثا التركة الى الورثة ، وليس في التركة شيء من
جنس الموصى به . ■

بالمنفعة المفردة كخدمة عبد ، وأجرة دار ونحوهما . وتصح بالمبهم كثوب ، ويعطى ما يقع عليه الاسم ، فإن اختلف الاسم بالعرف والحقيقة غلبت الحقيقة^(١) ، فالشاة والبعير والثور : اسم للذكر والأنثى من صغير وكبير . والحصان والجل والحمار والبغل والعبد : اسم للذكر خاصة . والحجر واللاتان والناقة والبقرة : اسم للأنثى . والفرس والرقيق : اسم لهما . والنعجة : اسم للأنثى من الضأن . والكبش : اسم للذكر الكبير منه . والتيس : اسم للذكر الكبير من المعز . والدابة عرفاً : اسم للذكر والأنثى من الخيل والبغال والحمير .

باب الموصى إليه^(٢)

تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف رشيد^(٣) عدل ولو ظاهراً، أو أعمى

() وهو : قول القاضي وأبي الخطاب ، وابن عقيل وغيرهم من الأصحاب . وجزم به في «شرح المنتهى» واختار الموفق تغليب العرف كالإيمان ، وجزم به في «الوجيز» و«التبصرة» وقدمه في «الاقناع» وصح المنقح الأول . هـ

هذا المذهب ، وقال في «شرح الزاد» : فإن اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم العرفي . هـ

(٢) هو المأذون له في الصرف بعد الموت في المال وغيره مما للولي التصرف فيه حال

الحياة مما تدخله النيابة . هـ

(٣) فلا تصح إلى سفيه لأنه لا يصح توكيله . هـ

أو امرأة ، أو رقيقاً ، لكن لا يقبل إلا بإذن سيده^(١) . وتصح من كافر إلى عدل^(٢) في دينه . ويعتبر وجود هذه الصفات^(٣) عند الوصية^(٤) والموت^(٥) . وللموصى إليه أن يقبل ، وأن يعزل نفسه متى شاء^(٦) . وتصح الوصية معلقة كإذا بلغ أو حضر أو رشد أو تاب من فسقه ، وإن مات زيد فعمره مكانه . وتصح مؤقتة ، كزيد وصيي سنة ، ثم عمرو . وليس للوصي أن يوصي إلا إن جعل له ذلك^(٧) ولا نظر للمحاكم مع الوصي الخاص إذا كان كافراً .

فصل : ولا تصح الوصية إلا في شيء معلوم يملك الموصي فعله ، كقضاء الدين ، وتفريق الوصية ، ورد الحقوق إلى أهلها . والنظر في أمر غير مكلف لا باستيفاء الدين مع رشد وارثه . ومن وصي في شيء لم يصر وصياً في غيره .

(١) لأن منافعه مستحقة له ، فلا يفوتها عليه بغير اذنه . هـ

(٢) أي كافر عدل في دينه .

(٣) أي الاسلام والرشد والتكليف والعدالة . هـ

(٤) لأنها شروط لصحتها فاعتبر وجودها حالها .

(٥) لأنه الوقت الذي يملك الموصي اليه التصرف فيه بالايضاء .

(٦) لأنه متصرف بالاذن كالوكيل ، ونقل الأثرم وحنبل : له عزل نفسه ان وجد

حاكماً كما قدمه في « المحرر » . وقطع به الحارثي لأن العزل اذاً تضييع للأمانة ، وابطال

لحق المسلم . هـ

(٧) هذا المذهب ، وبه قال الشافعي ، وعنه له . وبه قال مالك وأبو حنيفة . وقوله الا

ان جعل له ذلك ، نحو أن يقول : أذنت لك أن توصي الى من شئت . ويجوز أن يجعل

لوصي جعلاً معلوماً كالوكالة . هـ

ومن يقل ذا حيث شئت فضع

وللوصي بيع العقار ان أبى

نفسك والأولاد منه فامنع

أو غاب وارث لحق وجباً

وإن صرف أجنبي الموصى به لمعين^(١) في جهته لم يضمه . وإذا قال له : ضع ثلث مالى حيث شئت أو أعطه أو تصدق به على من شئت لم يجز له أخذه ، ولا دفعه إلى أقاربه^(٢) الوارثين^(٣) ، ولا إلى ورثة الموصي . ومن مات^(٤) بيرية ونحوها ولا حاكم ولا وصي ، فلكل مسلم أخذ تركته ويبيع ما يراه . ويجزئه منها إن كانت ، وإلا جهزه من عنده . وله الرجوع^(٥) بما غرمه إن نوى الرجوع .

(١) قال العلامة الشيخ عبد الغني اللبدي الذي جمع حاشية ولده محمود على شرح الدليل : فائدة : إذا ظهر دين مستغرق للتركة بعد تفرقة وصي الثلث الموصى اليه بتفرقة ، لم يضمن الوصي لرب الدين شيئاً لأنه معذور بعدم علمه . وإن أمكن رجوع على آخذ رجع عليه ووفي به الدين . قاله ابن نصر الله بحثاً .

قوله لمعين ... الخ ظاهره أن الموصى به لغير معين كالفقراء إذا صرفه أجنبي في جهته لأن المدفوع اليه لم يتعين مستحقاً ، ولا نظر للدافع في تعيينه . ١٠٨٠ م ص
(٢) قوله : إلى أقاربه ، أي الوصي . قال في « الاقناع » : ولو كانوا فقراء . قال الشارح : لأنه متهم في حقهم .

(٣) قال في « الاقناع وشرحه » : ولو كانوا فقراء لانه متهم في حقهم . قال الحارثي : والمذهب جواز الدفع إلى الولد والوالد ونحوهم . ١٠٨٠ م

(٤) قال الحارثي : وإن مات إنسان لا وصي له ولا حاكم ببلده ، أو مات بيرية ونحوها كجزيرة لامرأان بها . جاز لمسلم ممن حضره أن يحوز تركته ، ويتولى أمره . ويفعل الأصلح فيها من بيع وغيره ، كحفظها وخمليها للورثة ولو كان في التركة أماء ، أي فله بيعها . وقال أحمد : أحب إلى أن يتولى بيعهم حاكم لأن بيعهم يتضمن إباحة فرجهن . ١٠٨٠ م « الاقناع وشرحه »
(٥) على تركته حيث كانت ، أو على من يلزمه كفته . ١٠٨٠ م

ومن يمت بموضع ولا ولي فيه فبالاصلاح من شاء يلي

كتاب الفرائض

وهي العلم بقسمة الموارث^(١). وإذا مات الإنسان بدىء من تركته بكفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله ، سواء كان قد تعلق به حق رهن أو أرش جنائية أولا . وما بقي بعد ذلك يقضى منه ديون الله تعالى ، وديون الأدميين ، وما بقي بعد ذلك تنفذ وصاياه من ثلثه ، ثم يقسم ما بقي بعد ذلك على ورثته .

فصل : وأسباب الارث ثلاثة : النسب ، والنكاح الصحيح^(٢) ، والولاء . وموانعه ثلاثة : القتل ، والرق ، واختلاف الدين . والمجمع على توريثهم من الذكور بالاختصار عشرة : الابن ، وابنه وإن نزل ، والأب ، وأبوه وإن علا ، والأخ مطلقاً^(٣) ، وابن الأخ لأم الأم ، والعم ، وابنه كذلك ، والزوج ، والمعق ومن الاناث بالاختصار سبع : البنت ، وبنت الابن وإن نزل أبوها ، والأم ، والجدة مطلقاً ، والأخت مطلقاً ، والزوجة ، والمعتقة .

(١) أركان الارث : أركانه ثلاثة : وارث ، وموروث ، وحق موروث . وشروطه ثلاثة : تحقق حياة الوارث أو الحاقه بالأحياء وتحقيق موت الموروث أو الحاقه بالموت ، والعلم بالجهة المقتضية للارث . ■

(٢) سواء دخل أم لا ، فلا ميراث في النكاح الفاسد ، لأن وجوده كعدمه .

(٣) فائدة : تسمى الاخوة والاخوات من الام والاب : بني الاعيان لانهم من عين واحدة . وللاب فقط بني العلات ، جمع علة بفتح العين وهي الضرة . وللام فقط بني الاخياف . سموا بذلك لان الاخياف : الاختلاط ■ فهم من أخلاط الرجال ليسوا من رجل واحد .

فصل ١: والوارث ثلاثة: ذو فرض، وعصبة، ورحم. والفروض المقدرة

سنة: النصف، والرابع، والثلثان، والثلث، والسدس. وأصحاب هذه الفروض بالاختصار عشرة: الزوجان، والأبوان، والجد، والجدة مطلقاً. والأخت مطلقاً، والبنت، وبنت الابن، والأخ من الأم. فالنصف فرض خمسة: الزوج حيث لا فرع وارث للزوجة، وفرض البنت، وفرض بنت الابن مع عدم أولاد الصلب، وفرض الأخت الشقيقة مع عدم الفرع الوارث، وفرض الأخت للأب مع عدم الأشقاء. والرابع فرض^(١) اثنين: فرض الزوج مع الفرع الوارث، وفرض الزوجة فأكثر مع عدمه. والثلث فرض واحد: وهو الزوجة فأكثر مع الفرع الوارث.

فصل ٢: والثلثان فرض أربعة: البنات فأكثر، وبنت الابن فأكثر، والأختين الشقيقتين فأكثر، والأخين للأب فأكثر، والثلث فرض اثنين: فرض ولدي الأم فأكثر، يستوي فيه ذكرهم وأثاهم. وفرض الأم حيث لا فرع

(١) مسألة: ثلاث زوجات ربع، وجدتان سدس، وأربع أخوات لأم ثلث، وثمان أخوات لهما ثلثان. ص ١٢ ع ١٧

نظمها بعضهم بقوله كما في «عيون المسائل»:

قل لمن يقسم الفرائض واسأل	ان سألت الشيوخ والأحداث
مات ميت عن سبع عشرة أنثى	من وجوه شتى فعزن التراثا
أخذت هذه كما أخذت تلك	عقاراً ودرهماً وأثا
هذه أم الأرامل	

وارث للميت . ولا جمع من الأخوة والأخوات ، لكن إن كان هناك أب وأم وزوج أو زوجة كان للأم الثلث الباقي . والسدس فرض سبعة : فرض الأم مع الفرع الوارث ، أو جمع من الأخوة والأخوات ، وفرض الجدة فأكثر إلى ثلاث إن تساوين مع عدم الأم ، وفرض ولد الأم الواحد ، وفرض بنت الأبن فأكثر مع بنت الصلب . وفرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة ، وفرض الأب مع الفرع الوارث . وفرض الجد كذلك ، ولا ينزلان عنه بحال .

فصل : والجد مع الأخوة الأشقاء ، أو لأب ، ذكوراً كانوا أو إناثاً كأحدهم . فإن لم يكن هناك صاحب فرض فله معهم خير أمرين : إما المقاسمة^(١) أو ثلث جميع المال . وإن كان هناك^(٢) صاحب فرض فله خير ثلاثة أمور : إما المقاسمة أو ثلث الباقي بعد صاحب الفرض ، أو سدس جميع المال^(٣) . فإن لم يبق بعد صاحب الفرض إلا السدس أخذه^(٤) ، وسقط الاخوة إلا الأخت

(١) فإن الاخوة أقل من مثلية فالمقاسمة أحظ له ، وإن كان الاخوة مثليه استوى له المقاسمة وثلث جميع التركة . هـ

(٢) أي مع الجد والاخوة صاحب فرض كزوج أو زوجة أو أم . هـ

(٣) فزوجة وجد وأخت من أربعة ، وتسمى مربعة الجماعة . ■

(٤) كمن خلفت زوجاً وأمّاً وجدّاً وأخاً لأبوين أو لأب فإنه إذا أخذ الزوج النصف

وأخذت الأم الثلث وبقي السدس أخذه الجد وسقط الاخوة . هـ

الشقيقة ، أو لأب في المسألة المسماة « بالأكدرية ^(١) » وهي زوج ،
 وأم ، وجد ، وأخت ، فللزوجة النصف ، ولللأم الثلث ، وللجد
 السدس . ويفرض للأخت النصف ، فتعول ^(٢) إلى تسعة ، ثم يقسم نصيب الجد
 والأخت بينهما أربعة على ثلاثة ، فتصح من سبعة وعشرين ، وإذا اجتمع مع
 الشقيق ولد الأب عده على الجد إن احتاج لعهده ^(٣) ، ثم يأخذ الشقيق ما حصل
 لولد الأب إلا أن يكون الشقيق أختاً واحدة فتأخذ تمام النصف ^(٤) ، وما فضل

مسألة	٣	١	٢	٣
(١) الأكدرية:	نصف	سدس	ثلث	نصف
زوج	أم	جد	أخت شقيقة	٩ عول
٩	٦	٨	١٢	٣
			٤	٢٧

ويعاها بها ، فيقال : أربعة ورثوا مال ميت ، فأخذ أحدهم ثلثه ، والثاني ثلث ما بقي ، والثالث
 ثلث ما بقي ■ والرابع ما بقي .
 ونظمها بعضهم فقال :

ما فرض أربعة يوزع بينهم	ميراث ميتهم بفرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما	يبقى لثانيهم بحكم جامـع
ولثالث من بعدهم ثلث الذي	يبقى وما يبقى نصيب الرابع

(٢) لا عول في مسائل الجد والأخوة الا هذه .

(٣) فلو استغنى عنه كجد وأخوين لأبوين ، وأخ لأب ، فلا معادة لعدم الفائدة . ■

(٤) كما لو لم يكن جد . ■

فهو لولد الأب. فمن صور ذلك «الزيديات» الأربع: العشرية^(١)، وهي جد،
 وشقيقة، وأخ لأب. والعشرينية^(٢) وهي جد، وشقيقة، واختان لأب. ومختصرة
 زيد^(٣)، وهي أم، وجد، وشقيقة، وأخ، وأخت لأب. وتسعينية

مسألة	نصف	٢
	قه خب	جد
٢	١	٤
١٠		

المقاسمة احظ للجد، والأخت يفرض لها النصف، فيضرب مخرج النصف في الأصل . ■

مسألة	لكل واحدة ربع	نصف	٢
٥	اختان لأب	قه	جد
٤	١	١٠	٨
٢٠			

مسألة	٥	١
٦	جد قه أخ واخت لأب	أم
٦	٢ ١٨ ١٠	٦
٣٦	٢ ٤ ٥٤ ٣	١٨
٣		
١٠٨		

الأنصبة متوافقة بالنصف فتورد الى نصفها ٥٤

زيد^(١) ، وهي أم ، وجد ، وشقيقه ، وأخوان ، وأخت لأب .

باب الحجب

اعلم أن الحجب بالوصف^(٢) يتأتى دخوله على جميع الورثة ، والحجب بالشخص نقصاناً ، كذلك وحرماناً ، فلا يدخل على خمسة : الزوجين ، والأبوين ، والولد^(٣) . وأن الجد يسقط بالأب ، وكل جد أبعد يسقط بأقرب ، وأن الجدة

مسألة	ثلث الباقي	١	(١) تسعينية زيد : سدس
٦	جد قه أخوان وأخت لأب	أم	
٣	١	٩ ٥	٣
١٨	■	٤٥ ٢٥	١٥
٥	١٢		
٩٠			

(٢) كالقتل والرق واختلاف الدين .

(٣) لأنهم يدلون إلى الميت بغير واسطة فهم أقوى الورثة . ■

قال الصرصري :

وأما إذا ما كان للمرأة زوجة
عليه إذا مات ابنها باعتزالها
فان كان في الوراثة من هو مسقط
لها ولد من غيره فتؤكد
إلى حيضة من خوف حمل مجدد
بني الأم قبل للزوج لا تتفرد

المسألة مفصلة في « الاقناع » في العدد في مسائل المفقود .

قال ابن عبد القوي :

وذو زوجة أم لطفل لغيره
فمره إذا مات ابنها باعتزالها
ولا يثبت كلا ولا الحمل مبتدي
إلى حيضة من خوف حمل محم

مطلقاً تسقط بالأم . وكل جدة بعدى تسقط بجدة قربي ، وأن كل ابن أبعد يسقط بابن أقرب . وتسقط الاخوة الأشقاء باثنين : بالابن وإن نزل ، وبالأب الأقرب . والاخوة للأب يسقطون بالأخ الشقيق أيضاً ، وبنو الاخوة يسقطون حتى بالجد أبي الاب وإن علا . والأعمام يسقطون حتى ببني الاخوة وإن نزلوا . والأخ للأم يسقط باثنين : بفروع الميت مطلقاً وإن نزلوا ، وبأصوله الذكور وإن علوا . وتسقط بنات الابن ، بينتي الصلب فأكثر ما لم يكن معهن من يعصبهن من ولد الابن . وتسقط الأخوات للأب بالاختين الشقيقتين فأكثر ، ما لم يكن معهن أخوهن فيعصبهن^(١) . ومن لا يرث لا يحجب مطلقاً إلا الاخوة من حيثهم ، فقد لا يرثون ويحجبون الام نقصاناً^(٢) .

باب العصبات

اعلم أن النساء كلهن صاحبات فرض . وليس فيهن عصبية بنفسه إلا المعتقة ، وأن الرجال كلهم عصبات بأنفسهم إلا الزوج وولد الام ، وأن الاخوات مع

-
- (١) انما قال في بنات الابن : ما لم يكن معهن من يعصبهن ، ولم يقل : كما في الاخوات أخوهن ، لأن بنات الابن يعصبهن أخوهن ، وابن عمهن اذا كان في درجتهم أو أنزل منهم .
(٢) أي من الثلث الى السدس ، كما اذا مات شخص عن أم وأب واخوة ، فان الأم تأخذ السدس فقط لكونها محجوبة عن أوفر حظها بالاخوة ، والباقي وهو خمسة للأب .

البنات عصبات^(١) ، وأن البنات ، وبنات الابن ، والأخوات الشقيقات ، والأخوات للأب ، كل واحدة منهن مع أخيها عصبه به ، له مثلاً ما لها . وإن حكم العاصب أن يأخذ ما أبقت الفروض ، وإن لم يبق شيء سقط . وإذا انفرد أخذ جميع المال ، لكن للجد والأب ثلاث حالات : يرثان بالتعصيب فقط مع عدم الفرع الوارث ، وبالفرض فقط مع ذكوريته ، وبالفرض والتعصيب مع انوثته . ولا تتمشى على قواعدنا « المشتركة » وهي : زوج ، وأم وإخوة لأم ، وإخوة أشقاء

فصل : وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة : الابن ، والأب ، والزوج . وإذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة : البنت ، وبنت الابن ، والأم ، والزوجة ، والاخت الشقيقة . وإذا اجتمع ممكن الجمع من الصنفين ورث خمسة : الأبوان ، والولدان ، وأحد الزوجين . ومتى كان العاصب عمّاً أو ابن عم ، أو ابن أخ انفرد بالارث دون أخواته . ومتى عدمت العصبات من النسب ورث المولى المعتق ولو أنثى ، ثم عصبته الذكور الأقرب فالأقرب كالنسب ، وإن لم يكن عملنا بالرد ، فإن لم يكن ورثنا ذوي الارحام .

(١) قال في « الفروع » : قال في « عيون المسائل » وغيرها :
 ثلاثة أخوة لأب وأم وكلهم الى خير فقير
 فحاز الأكبران هناك ثلثاً وباقي المال أحرزه الصغير
 جوابه :

فنصف حازه فرضاً لزوج وثلث الباقي تعصيباً يصير

باب الرد وذوي الارحام

حيث لم تستغرق الفروض التركة ^(١) ولا عاصب رد الفاضل على كل ذى فرض بقدره ماعدا الزوجين ، فلا يرد عليهما من حيث الزوجية ، فإن لم يكن إلا صاحب فرض أخذ الكل فرضاً ورداً . وإن كان جماعة من جنس كالبنات فأعطهم بالسوية ، فإن اختلف جنسهم ^(٢) فخذ عدد سهامهم من أصل ستة دائماً ، فجدة وأخ لأم تصح من اثنين ، وأم وأخ لأم من ثلاثة ، وأم وبنت من أربعة . وأم وبنتان من خمسة ولا تزيد عليها ، لأنها لو زادت سُدساً آخر لاستغرقت الفروض . وإن كان هناك أحد الزوجين فاعمل مسألة الرد ، ثم مسألة الزوجية ، ثم تقسم ما فضل عن فرض الزوجية على مسألة الرد ، فإن انقسم صحت مسألة الرد من مسألة الزوجية ، وإلا فاضرب مسألة الرد في مسألة الزوجية ، ثم من له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد ، ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الفاضل عن مسألة الزوجية ، فزوج وجدة ، وأخ لأم مثلاً ، فاضرب مسألة الرد : وهي اثنان في مسألة الزوج ، وهي اثنان فتصح من أربعة وهكذا .

(١) كما لو كان الوارث بنتاً ، وبنت ابن ، وزوج أو زوجة .

(٢) أي محله من الميت : كبنت مع بنت ابن .

فصل في ذوي الارحام : وهم كل قرابة ليس بنذي فرض ولا عصة ، وأصنافهم أحد عشر : ولد البنات لصلب أو لابن ، وولد الأخوات ، وبنات الأخوة ، وبنات الأعمام ، وولد ولد الأم ، والعم لأم ، والعلمات ، والأخوال ، والخالات ، وأبو الأم ، وكل جدة أدلت بأب بين أمين ^(١) ، ويرثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به . وإن أدلى جماعة منهم بوارث واستوت منزلتهم منه ، فنصيبه لهم بالسوية الذكر كالأنثى . ومن لا وارث له فماله لبيت المال ، وليس وارثاً ، وإنما يحفظ المال الضائع ، وغيره فهو جهة ومصلحة .

باب أصول المسائل ^(٢)

وهي سبعة : إثنان وثلاثة ، وأربعة ، وستة ، وثمانية ، واثنا عشر ، وأربعة وعشرون . ولا يعول منها إلا الستة وضعفها ، وضعف ضعفها ، فالستة تعول متوالية إلى عشرة ، فتعول إلى سبعة : كزوج ، وأخت لغير أم ، وجدة ، وإلى ثمانية ^(٣) : كزوج ، وأم ، وأخت لغيرها ، وتسمى «المباهلة» . وإلى تسعة : كزوج ،

(١) كأم أبي الأم ، أو بأب أعلى من الجد .

(٢) المراد بأصول المسائل : الخارج التي تخرج منها فروضها . هـ

(٣) قوله : وإلى ثمانية ، وهذه أول فريضة عالت في الاسلام ، وسميت بالمباهلة لقول ابن عباس : من شاء باهله أن المسائل لاتعول ، ان الذي أحصى رمل عالج عدداً أعدل من أن يحعل في مال نصفاً ، ونصفاً وثلاثاً هذان نصفان ذهباً بالمال ، فأين موضع الثلث ؟ اهـ

وولدي أم ، وأختين لغيرها ، وتسمى « الغراء » ^(١) و« المروانية » . وإلى عشرة :
 كزوج ، وأم ، وأختين لأم ، وأختين لغيرها ، وتسمى « أم الفروخ » ^(٢) . والأثنا
 عشر : كزوج ، وبنتين ، وأم . وإلى خمسة عشر : كزوج ، وبنتين ، وأبوين .
 وإلى سبعة عشر : كثلاث زوجات ، وجدتين ، وأربع أخوات لأم ، وثمان أخوات
 لغيرها ، وتسمى « أم الأرامل » ^(٣) . والأربعة والعشرون تعول مرة واحدة إلى
 سبعة وعشرين : كزوجة ، وبنتين ، وأبوين . وتسمى « المنبرية » ^(٤) « والنجيلة »
 لقلة عولها .

باب ميراث الحمل

من مات عن حمل يرثه فطلب بقية ورثته قسمة التركة قسمت . ووقف
 له الاكثر من إرث ذكرين أو أنثيين . ودفع لمن لا يحجبه الحمل إرثه كاملاً .

(١) قوله : وتسمى الغراء ■ لأنها حدثت بعد المباشرة ■ فاشتهر العول بها ، والمروانية
 لحدوثها في زمن مروان .

(٢) قوله : وتسمى أم الفروخ ، لكثرة ما فرخت بالعول . ومتى عالت المسألة إلى ثمانية
 أو إلى تسعة أو إلى عشرة لم يكن الميت فيها إلا امرأة لأنه لا بد فيها من زوج .

(٣) قوله : وتسمى أم الأرامل ، لأنوثية جميع الورثة .

(٤) قوله : وتسمى المنبرية ، لأن عليها سئل عنها وهو على المنبر يخطب .

ولمن يحجبه حجب نقصان أقل ميراثه ^(١)، ولا يدفع لمن يسقطه شيء . فإذا ولد أخذ نصيبه ، ورد ما بقي لمستحقه . ولا يرث إلا من استهل صارخاً ، أو عطس ، أو تنفس ، أو وجد منه ما يدل على الحياة : كالحركة الطويلة ونحوها . ولو ظهر بعضه فاستهل ثم انفصل ميتاً لم يرث .

باب ميراث المفقود

من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة : كالأسر ، والخروج للتجارة . والسياسة . والخروج إلى طلب العلم ، انتظر تمة تسعين سنة منذ ولد ، فإن فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم . وإن كان ظاهرها الهلاك : كمن فقد من بين أهله . أو في مهلكة كدرب الحجاز ، أو فقد بين الصفين حال الحرب ، أو غرقت سفينة ونجا قوم وغرق آخرون ، انتظر تمة أربع سنين منذ فقد ، ثم يقسم ماله ^(٢) في الحاليتين . فإن قدم بعد القسم أخذ ما وجد به عينه ، ورجع بالباقي . فإن مات

(١) فمن مات عن زوجة وابن وحمل ، فإنه يدفع للزوجة الثمن ، ويوقف للحمل نصيب ذكرين ، لأن نصيبها هنا أكثر من نصيب اثنين ، فتصح المسألة من أربعة وعشرين للزوجة ثلثها ثلاثة ، ويدفع للابن سبعة ، ويوقف للحمل أربعة عشر .
(٢) ويترك مال المفقود لما مضى قبل القسمة . هـ

مورث هذا المفقود في زمن انتظاره أخذ كل وارث اليقين ، ووقف له الباقي .
ومن أشكال نسبه ^(١) فكالمفقود .

باب ميراث الخنثى ^(٢)

وهو : من له شكل الذكر ، وفرج الانثى ويعتبر بيوله ، فبسبقه من أحدهما ،
فإن خرج منهما معاً اعتبر بأكثرهما ، فإن استويا فمشكل ، فإن رجي كشفه بعد
كبره أعطي ومن معه اليقين ، ووقف الباقي لتظهر ذكوره بنات لحيته ، أو إيماء
من ذكره ، أو أنوثته بحيض ، أو تفلك ثدي ، أو إيماء من فرج ، فإن مات أو
بلغ بلا إمارة واختلف إرثه أخذ نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى ^(٣)

(١) قوله : ومن أشكال نسبه ، يعني من عدد محصور ، والمراد : ورجي انكشافه .
قوله : فكالمفقود ، أي في أنه إذا مات أحد من الواطنين لأمه وقف له منه نصيبه على تقدير
الحاقه به .

(٢) فائدة : للخنثى خمسة أحوال ، أحدها : يرث بتقديري الذكورة والأنوثة على السواء ،
كأبوين ، وبنت ، وولد ابن خنثى . ثانيها : بتقدير الذكورة أكثر ، كبنت ، وولد ابن خنثى .
ثالثها : عكسه ، كزوج ، وأم ، وولد أب خنثى . رابعها : يرث بتقدير الذكورة فقط
كولد أخ خنثى . خامسها : عكسه ، كزوج ، وشقيقة ، وولد أب خنثى ، والله أعلم .
(٣) عدد حالتي الذكورية والأنوثة :

ذكورة	٥	أنوثة	٤		٢	٤٠
			٥	٢		
ابن	٢	ابن	٢	٨	٢٠	١٨
بنت	١	بنت	١	٤	٤	٩
ابن	٣	بنت	١	٥	١٣	١٣

لم يوقف شيء عندنا والمالكية .
يوقف ٣ على مذهب ش .

باب ميراث الغرقى ونحوهم

إذا علم موت المتوارثين معاً فلا إرث ، وكذا إن جهل الأسبق ، أو علم
ثم نسي ، وادعى ورثة كل سبق الآخر ولا يئنه ، أو تعارضتا وتحالفا . وإن لم
يدع ورثة كل سبق الآخر ^(١) ، ورث كل ميت صاحبه ، ثم يقسم ماورثه على
الأحياء من ورثته .

باب ميراث أهل الممل

لا توارث بين مختلفين في الدين إلا بالولاء ، فيرث به المسلم الكافر ،
والكافر المسلم . وكذا يرث الكافر ولو مرتدأ إذا أسلم قبل قسم ميراث مورثه
المسلم . والكفار ملل شتى لا يتوارثون مع اختلافها ، فإن اتفقت ووجدت

(١) في «نظم المفردات» :

لم ندر من يموت قد سبقا	وموت جمع غرقاً أو حرقاً
ولا تعد ميراثه من صحبه	ورث لبعض بعضهم من صلبه

الأسباب ورث بعضهم بعضاً، ولو أن أحدهما ذمي، والآخر حرابي أو مستأمن، والآخر ذمي أو حرابي. ومن حكم بكفره من أهل البدع^(١)، والمرتد، والزنديق وهو المنافق، فمالهم فيء لا يرثون ولا يرثون. ويرث المجوسي ونحوه بجميع قراباته. فلو خلف أمه - وهي اخته من أبيه - ورثت الثلث بكونها أمّاً، والنصف بكونها اختاً.

باب ميراث المطلقة

يثبت الارث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي^(٢). ولا يثبت في البائن إلا لها إن اتهم بقصد حرمانها بأن طلقها في مرض مودة المخوف ابتداء^(٣)، أو سأله رجعيّاً فطلقها بائناً، أو علق في مرضه طلاقها على ما لاغنى لها عنه^(٤)، أو

(١) مثل له الأصحاب بالجهمي والمشبه.

(٢) سواء كان في المرض أو في الصحة. قال في «المغني»: بغير خلاف نعلمه، لأن الرجعيه زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه، ويملك امساكها بالرجعة بغير رضاها، ولا ولي ولا شهود ولا صداق جديد.

(٣) يعني من غير سؤالها.

(٤) أي شرعاً، كالصلاة المفروضة، والزكاة والصوم المفروض. قال في «الاقناع»: وليس منه كلام أبويها، أو عقلاً كالأكل والنوم.

أقر أنه طلقها سابقاً في حال صحته^(١)، أو وكل في صحته من بينها متى شاء، فأبأنها في مرض موته . فترث في الجميع حتى ولو انقضت عدتها^(٢) مالم تتزوج أو ترث^(٣)، فلو طلق المتهم أربعاً . وانقضت عدتهن . وتزوج أربعاً سواهن ، ورث الثمان على السواء بشرطه^(٤) . ويثبت له إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها^(٥) مادامت معتدة إن اتهمت وإلا سقط .

باب الاقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر الوارث بمن يشاركه في الارث أو بمن يحجبه كأخ أقر بابن

(١) زاد في « الغاية » : ولم يثبت . هـ

(٢) قبل موته فانها ترثه . هـ

(٣) أي فلا ترثه ولو أسلمت أو طلقت بعد أن تزوجت ولو قبل موته ، لأنها فعلت باختيارها ما ينفي نكاح الأول ، والأصل في ارث المطلقة من مبينها المتهم بقصد حرمانها الميراث . ان عثمان ورث بنت الأصعب الكلبيّة من عبد الرحمن بن عوف . وكان طلقها في مرضه فبثها ، واشتهر ذلك في الصحابة ، ولم ينكر فكان كالأجماع . هـ « شرح المنتهى »

(٤) أي مالم تتزوج المطلقات أو يرتدن . هـ

(٥) كإرضاعها ضررتها الصغيرة . ومفهومه أنه لو انقضت عدتها انقطع ميراثه ، وهو مقتضى كلامه في « التنقيح » و « الانصاف » . وظاهر كلامه في « الفروع » كـ « المقنع » و « الشرح » حيث اطلقوا ولو بعد العدة . واختاره في « الاقناع » وقال : إنه أصوب بما في « التنقيح » والا تهم الزوجة بقصد حرمانه الارث بأن دب زوجها الصغير أو ضررتها الصغيرة فارتضع منها وهي فائمة سقط ميراثه منها « كفسخ معتقة تحت عبد فعتق ثم ماتت . هـ

للميت صح ، وثبت الارث والحجب ، فإذا أقر الورثة المكلفون بشخص مجهول النسب ، وصدق أو كان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه وارثه . لكن يعتبر لثبوت نسبه من الميت إقرار جميع الورثة حتى الزوج وولد الأم ، أو شهادة عدلين من الورثة أو من غيرهم ، فإن لم يقر جميعهم ثبت نسبه وإرثه ممن أقر به فيشار كه فيما بيده ، أو يأخذ الكل إن أسقطه .

باب ميراث القاتل

لا يرث لمن قتل مورثه بغير حق ^(١) ، أو شارك في قتله ولو خطأ ، فلا يرث من سقى ولده دواء فمات ، أو أدبه ، أو فصدّه ، أو بط سلعة ^(٢) . وتلزم الغرة ^(٣) من شربت دواء فأسقطت ، ولا ترث منها شيئاً ، وإن قتله بحق ورثه كالقتل قصاصاً ، أو حداً ^(٤) ، أو دفعاً عن نفسه ، وكذا لو قتل الباغي العادل كعكسه ^(٥) .

(١) مثل أن يكون القتل مضموناً بقصاص كالعمد العدوان ، أو بدية كقتل الوالد لولده عمداً عدواناً فإنه يضمنه بالدية ولا كفارة لأنه عمد ، ولا قصاص ، أو بكفارة فقط ، كمن رمى مسلماً بين الصفيين يظنه كافراً . ■

(٢) وهي عبد أو أمة قيمتها خمس من الأبل . ■

(٣) كحد الزنا وقطع الطريق .

(٤) السلعة — بالكسر — خراج في العنق ، أو غدة فيها ، أو زيادة في البدن كالغدة

تتحرك إذا حركت ، وتكون من حمصة إلى بطيخة . ■ قاموس

(٥) أي بأن قتل الباغي العادل في الحرب ، فلا يمنع الميراث لأنه فعل مأذون فيه ■ فلم

يمنع الميراث كما لو أطمعه أو سقاه باختياره فأفضى إلى موته . ■

باب ميراث المعتق بعضه

الرقيق من حيث هو ^(١) لا يرث ولا يورث ، لكن المبعض يرث ويورث ،
ويحجب بقدر مافيه من الحرية . وإن حصل بينه وبين سيده مهايأة ^(٢) فكل
تركته ^(٣) لوارثه ، وإلا فيناله وبين سيده بالحصص .

باب الولاء

من اعتق رقيقاً أو بعضه فسرى إلى الباقي ، أو عتق عليه برحم ، أو فعل
أو عوض ^(٤) أو كتابة أو تدبير أو إيلاد أو وصية ، أو أعتقه في زكاته . أو نذر له
عليه الولاء ، وعلى أولاده بشرط كونهم من زوجة عتيقة أو أمة ^(٥) . وعلى من له أو

(١) أي بجميع أنواعه ، كالدبر ، والمكاتب ، وأم الولد ■ والمعلق عتقه على صفة هـ .

(٢) فكان يخدم سيده بنسبة ملكه ■ ويكتسبه بنسبة حرية ■ ■

(٣) أي كل تركته التي جمعها بجزئه الحر هـ .

(٤) كما لو قال لعبده : أنت حر على أن تخدم سنة ، وكما لو اشترى العبد نفسه من سيده

بعوض حال فإنه يعتق ، ويكون الولاء لسيده . نص عليه هـ .

(٥) قال في « الشرح » : ومن لم يمسه رق وكان أحداً بويه عتيقاً والآخر حر الأصل ، أو

الآخر مجهول النسب ، فلا ولاء عليه لأحد هـ .

لهم عليه الولاء . وإن قال : اعتق عبدك عني مجاناً ، أو عني أو عنك ، وعليّ ثمنه فاعتقه صح ، وكان ولاؤه للمعتق عنه . ويلزم القائل ثمنه فيما إذا التزم به . وإذا قال الكافر : اعتق عبدك المسلم عني فاعتقه صح ، وولاؤه للكافر .

فصل : ولا يرث صاحب الولاء إلا عند عدم عصبات النسب ، وبعد أن يأخذ أصحاب الفروض فروضهم ، فبعد ذلك يرث المعتق ولو أنشئ ، ثم عصبة الأقرب فالأقرب . وحكم الجد مع الاخوة في الولاء كحكمه معهم في النسب . والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث ، وإنما يرث به أقرب عصبات المعتق يوم موت العتيق ، لكن يتأتى انتقاله من جهة إلى أخرى ، فلو تزوج عبد بمعتقة فولاء من تلده لمن أعتقها ^(١) ، فإن أعتق الأب أنجز الولاء لمواليه .

كتاب العتق

وهو من أعظم القرب ، فيسن عتق رقيق له كسب ، ويكره إن كان لاقوة

(١) لأنه سبب الانعام عليهم . لأنهم صاروا أحراراً بسبب عتق أمهم . وقوله : فان أعتق الأب أنجز الولاء لمواليه ، أي لموالي الأب لأنه بعته صلح للانتساب إليهم ، وصار بمنزلة الاستلحاق ، فعلم من كلامه أن لجر الولاء ثلاثة شروط : كون الأب رقيقاً حين ولادة أولاده ، وكون الأم مولاة ، وعتق العبد ، فان مات على الرق لم ينجر الولاء بحال ٥٠

له ولا كسب ، أو يخاف منه الزنا أو الفساد ، ويحرم إن علم ذلك منه ، وهكذا الكتابة . ويحصل العتق بالقول ^(١) ، وصريحه لفظ : العتق . والحرية كيف صرفاً ، غير أمر ، ومضارع ، واسم فاعل . وكنايته مع النية ستة عشر : خلتك . واطلقتك . والحق بأهلك ، واذهب حيث شئت . ولا سبيل لي أو لا سلطان . أو لا ملك ، أو لا رق ، أو لا خدمة لي عليك ، وهبتك لله ، وأنت لله ، ورفعت يدي عنك إلى الله ، وأنت مولاي ، أو سائبة وملكتك نفسك . وتزيد الأمة ب : أنت طالق ، أو حرام . ويعتق حمل لم يستثن بعثق أمه ^(٢) لآعكسه . وإن قال لمن يمكن كونه أباه : أنت أبي ، أو لمن يمكن كونه أبنه : أنت ابني عتق ^(٣) ، لا إن لم يمكن إلا بالنية ^(٤) .

فصل : ويحصل بالفعل فمن مثل برقيقه فجدع أنفه أو أذنه ونحوهما ،

(١) ولا يقع عتق ان قال سيد لرقيقه : أنت حر ، ونوى بالحرية عتقه ، وكرم خلقه ونحوه . اهـ « منتهى وشرحه » . وللعبد تخليف سيده أنه نوى ذلك كما في « الاقناع » .

(٢) لأنه يتبعها في البيع والهبة ، ففي العتق أولى . وقوله : لآعكسه ، أي لا تعتق الأمة بعثق حملها ، لأن الأصل لا يتبع الفرع . هـ من « نظم المفردات » :

وحامل في العتق أن يستثنى
اذ عتقه بدونها اجماع
جنينها يصح هذا المعنى
بذكره أئمة أذاعوا

(٣) أي بهذا القول ولو كان له نسب معروف . هـ « شرح » أي وان لم ينوه ■

« شرح المنتهى » .

(٤) أي بنيته - بهذه الألفاظ - العتق . ■

أو خرق أو حرق عضواً منه ، أو استكرهه على الفاحشة ، أو وطىء من لا يوطأ مثلها لصغر فأفضاها ، عتق في الجميع . ولا عتق بخدش ، وضرب ، ولعن . ويحصل بالملك ، فمن ملك لذي رحم محرم ^(١) من النسب عتق عليه ولو حملاً ^(٢) ، وإن ملك بعضه عتق البعض . والباقي بالسراية إن كان موسراً . ويغرم حصة شريكه ^(٣) . وكذا حكم كل من أعتق حصته من مشترك ، فلو ادعى كل من موسرين : أن شريكه أعتق نصيبه عتق ، لا اعتراف كل بحريته . ويحلف كل لصاحبه وولأؤه لبيت المال ما لم يعترف أحدهما بعتقه فيثبت له . ويضمن حق شريكه .

فصل : ويصح تعليق العتق بالصفة ^(٤) ك : إن فعلت كذا فأنت حر ، وله وقفه . وكذا يبعه ونحوه قبل وجود الصفة . فإن عاد لملكه عادت ، فمتى وجدت عتق . ولا يبطل إلا بموته ، فقلوله . إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حر لغو ،

(١) الرحم المحرم : هو الذي لو قدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم نكاحه عليه . هـ
تنبية : إن كان الذي ملكه جزءاً من رحمه المحرم معسراً أو ملكه بالميراث - ولو كان موسراً بقيمته - لم يعتق عليه إلا ماملك . ■

(٢) قال في « الشرح » : كما لو اشترى زوجة ابنه الأمة التي هي حامل من ابنه . هـ
(٣) وإن لم يكن موسراً بقيمة باقيه كله ، عتق منه بقدر ما هو موسر به ، والموسر هنا : القادر حالة العتق على قيمته ، وأن يكون ذلك كفطرة . هـ « شرح »
(٤) قال في « المنهى » وفي « العمدة » : ويتبع معتقة بصفة ولد إن كانت حاملاً به حال عتقها ، أو حال تعليقه لا ماحملته ووضعته بينها . ■

ويصح : أنت حر بعد موتي بشهر^(١) ، فلا يملك الوارث بيعه . ويصح قوله : كل مملوك أملكه فهو حر ، فكل من ملكه عتق ، وأول وآخر قن أملكه ، وأول وآخر من يطلع من رقيقتي حر فلم يملك ، أو يطلع إلا واحداً عتق ولو ملك اثنين معاً ، أو طلعا معاً عتق واحد بقرعة ، ومثله الطلاق .

فصل : وإن قال لرقيقه : أنت حر ، وعليك ألف ، عتق في الحال بلا شيء . وعلى ألف أو بألف لا يعتق حتى يقبل . وتلزمه الألف . وعلى ان تخدمني سنة يعتق بلا قبول ، وتلزمه الخدمة . ويصح أن يعتقه ويستثنى خدمته مدة حياته ، أو مدة معلومة . ومن قال : رقيقتي حر ، أو زوجتي طالق وله متعدد ولم ينو معيناً^(٢) ، عتق وطلق الكل لأنه مفرد مضاف^(٣) فيعم .

(١) وكسبه بعد الموت وقبل انقضاء الشهر للورثة . هـ

(٢) من رقيقه ولا زوجاته . هـ

(٣) قال في رواية حرب : لو كان له نسوة فقال : امرأته طالق ، أذهب الى قول ابن عباس : يقع عليهن الطلاق . وليس في مثل هذا قوله : احدى الزوجات طالق . قال تعالى : « وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها » . وقال تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم » . وهذا شامل لكل نعمة ، وكل ليلة . وقال ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل - إلى صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » . وهي تعم كل صلاة جماعة . اهـ « شرح الأقناع » .

باب التدمير

وهو تعليق العتق بالموت . كقوله لرقيقه : إن مت فأنت حر بعد موتي .
ويعتبر كونه ممن تصح وصيته ، وكونه من الثلث ، وصريحه وكتابته كالعتق .
ويصح مطلقاً ك : أنت مدبر . ومقيداً ك : إن مت في عامي أو مرضي هذا
فأنت مدبر . ومعلقاً ك : إذا قدم زيد فأنت مدبر ومؤقتاً ك : انت مدبر اليوم^(١) أو
سنة . ويصح بيع المدبر وهبته ، فإن عاد للملكه عاد التدمير . ويبطل بثلاثة
أشياء : بوقفه ، وبقتله لسيدته ، وبإيلاد الأمة . وولد^(٢) المدبرة الذي يولد
بعد التدمير كهي ، وله وطئها وإن لم يشترطه ، ووطء بنتها إن جاز^(٣) . ولو
أسلم مدبر أو قن أو مكاتب لكافر الزم بإزالة ملكه ، فإن أبى بيع عليه .

باب الكتابة

وهي بيع السيد رقيقه نفسه بمال في ذمته مباح معلوم ، ويصح السلم فيه ،

-
- () قال مهنا : سألت أحمد عن قال لعبده : أنت مدبر اليوم . قال : يكون مدبراً
ذلك اليوم ، فإن مات سيده في ذلك اليوم ■ صار حراً . ■
(٢) من غير سيدها . ■
(٣) أي جاز له وطئها بان لم يكن وطئاً أمها . ■ « شرح »

منجم بنجمين فصاعداً، يعلم قدر كل نجم ومدته . ولا يشترط أجل له وقع في القدرة على الكسب ^(١) . فإن فقد شيء من هذا ففاسدة . والكتابة في الصحة والمرض من رأس المال ^(٢) ولا تصح إلا بالقول ^(٣) من جائز التصرف ^(٤) . لكن لو كوتب المميز صح ^(٥) . ومتى أدى المكاتب ما عليه لسيده أو أبرأه منه عتق، وما فضل بيده فله ^(٦) . وإن أعتقه سيده وعليه شيء من مال الكتابة ^(٧) أو مات قبل وفائها كان جميع مامعه لسيده ولو أخذ السيد حقه ظاهراً ^(٨) ، ثم قال : هو حر، ثم بان العوض مستحقاً لم يعتق .

(١) أي فيه . قال في « الغاية » : خلافاً له ، أي لصاحب « الاقناع » .

(٢) لأنها معاوضة ، فهي كالبيع والاجارة . واختار الموفق ، وجمع أنها في المرض الخوف من الثلث ، وقدم في « الاقناع » ما في « المتن » . هـ
(٣) بأن قال السيد لمن يريد أن يكتبه : كاتبك على كذا . لأنها إما بيع أو تعليق للعتق على الأداء ، وكلاهما يشترط له الفول ، اذ لا مدخل للمعاطاة هنا . هـ

(٤) أي مع قبول المكاتب ■

(٥) لأنه يصح تصرفه وبيعه باذن وليه . ■

قال في « نظم المفردات » :

يصح أن يشتري المكاتب ابن أخ كذاك أم وأب
وهم أرقا معه برقه ويعتقوا عند الأدا بعتقه

(٦) وتعلق الاستدانة بذمة المكاتب يتبع بها عتقه .

(٧) في « الاقناع » مسائل مهمة جداً في تعجيل مال الكتابة ، وادعاء السيد : رقه

حرام ، وامتناعه من قبوله ، ويشتمل على كثير من المسائل . هـ

(٨) يعني عملاً بالظاهر في كون ما بيد الانسان ملكه . هـ

فصل : ويملك المكاتب كسبه ، ونفقه ، وكل تصرف يصلح ماله . كالبيع والشراء والاجارة والاستدانة والنفقة على نفسه ومملوكه ، لكن ملكه غير تام ، فلا يملك أن يكفر بمال ، أو يسافر لجهاد ، أو يتزوج ، أو يتسرى ، أو يتبرع ، أو يقرض ، أو يحابي أو يرهن ، أو يضارب ، أو يبيع مؤجلاً ، أو يزوج رقيقه ، أو يحده أو يعتقه أو يكتبه إلا بإذن سيده . والولاء للسيد . وولد المكاتبه إذا وضعته بعدها ، يتبعها في العتق بالأداء والابراء لا بإعتاقها ، ولا إن ماتت . ويصح شرط وطء مكاتبته ، فإن وطئها بلا شرط عزر ولزمه المهر ولو مطاوعة وتصير إن ولدت أم ولد ، ثم إن أدت عتقت وإلا فبموته . ويصح نقل الملك في المكاتب ، ولمشتر جهل الكتابة الرد أو الأرش ، وهو كالبايع في أنه إذا أدى ماعليه يعتق ، وله الولاء ، ويصح وقفه ، فإن أدى بطل الوقف .

فصل : والكتابة عقد لازم من الطرفين . ولا يدخلها خيار مطلقاً ^(١) . ولا تنفسخ بموت السيد وجنونه ، ولا بحجز عليه . ويعتق بالاداء إلى من

(١) قوله : لا يدخلها خيار مطلقاً ، أي لا خيار مجلس ولا شرط ولا غيرهما ، لأن الخيار شرع لدفع الغبن . والسيد والمكاتب دخلا فيه متطوعين راضيين بالغبن ، وأيضاً السيد عالم بأن الحظ للعبد فلا معنى لثبوت الخيار .

يقوم مقامه ، وإن حل نجم فلم يؤده ، فليسيدة الفسخ . ويلزم إنظاره ثلاثاً لبيع عرض ، ولما غائب دون مسافة قصر يرجو قدومه . ويجب على السيد أن يدفع للمكاتب ربع مال الكتابة . وللسيد الفسخ بعجزه عن ربحها ، وللمكاتب ولو قادراً على التكسب تعجيز نفسه . ويصح فسخ الكتابة باتفاقهما .

فصل : وإن اختلفا في الكتابة ^(١) فقول المنكر ، وفي قدر عوضها ^(٢) ، أو جنسه ^(٣) أو أجلها ^(٤) أو وفاء مالها ^(٥) فقول السيد . والكتابة الفاسدة ^(٦) كعلى

(١) كما لو ادعى العبد على سيده أنه كاتبه على كذا ، فأنكر أو ادعى ذلك السيد على العبد فأنكر . فقول المنكر منها بيمينه ، لأن الأصل معه .
(٢) بأن قال السيد : كاتبتك على ألفين . وقال العبد : بل على ألف ، فالقول قول السيد فيه .

(٣) أي جنس مال الكتابة ، بأن قال السيد كاتبتك على ألف درهم ، وقال العبد : بل على عشرة دنانير .

(٤) بأن قال السيد : كاتبتك على ألفين على شهرين ، كل شهر ألف . وقال العبد : بل على سنتين ، كل سنة ألف ، فقول سيده بيمينه . هـ

(٥) أي وفاء مال الكتابة للسيد ، بأن قال العبد : وفيتك مال الكتابة وعتقت ، وأنكر السيد ، فقول السيد ، أي بيمينه . هـ

(٦) الكتابة الفاسدة تساوي الصحيحة في أربعة أحكام : أحدها : أنه يعتق بأداء ما كوتب عليه مطلقاً . الثاني : إذا عتق بالأداء لم يلزمه قيمة نفسه . ولم يرجع على سيده بما أعطاه له . الثالث : أن المكاتب يملك التصرف في كسبه ، ويملك أخذ الصدقات والزكوات . الرابع : إذا كاتب جماعة كتابة فاسدة ، فأدى إلى أحدهم حصته ، عتق على قول من قال : أنه يعتق في الكتابة الصحيحة بأداء حصته ، ومن لا فلا . وتنفارق الصحيحة في ثلاثة -

خمر أو خنزير أو مجهول، يغلب فيها حكم الصفة في أنه إذا أدى عتق لا إن أبرى،
ولكل فسخها . وتنفسخ بموت السيد وجنونه والحجر عليه .

باب أحكام "أم الولد"

وهي : من ولدت من المالك مافيه صورة ولو خفية . وتعتق بموته وإن لم
يملك غيرها . ومن ملك حاملاً فوطئها حرم بيع ذلك الولد ، ويلزمه عتقه ^(٢) .
ومن قال لأُمته : أنت أم ولدي صارت أم ولد . وكذا لو قال لابنها : أنت ابني .
أو : يدك ابني ، وثبت النسب ، فإن مات ولم يبين هل حملت به في ملكه أو

— أحكام : أحدها : إذا أبرىء من العوض لم يصح الإبراء ولم معتق .
الثاني : أن لكل واحد من السيد والعبيد فسخها . الثالث : أنه لا يلزم السيد أن يؤدي
إليه ربع الكتابة ولا شيئاً منها .

(١) الأحكام : جمع حكم ، وهو خطاب الله المفيد فائدة شرعية « وأحكامهن جواز
الانتفاع بهن ، ونزويجهن ، وتحريم بيعهن . كذا في « شرح الاقتناع » .

(٢) قوله : ويلزمه عتقه ، وفي حاشية نسخة الوالد من « شرح الزاد » مانصه : وعنه :
يعتق عليه ، جزم به في « المغني » و « الشرح » . ١ هـ

وقال في « الشرح » : وإن أصابها في ملك غيره بنكاح أو شبهة لا بزنا ، ثم ملكها حاملاً
عتق ، الحمل ولم تصر أم ولد . نص عليه . ٥ هـ

غيره ، لم تصر أم ولد إلا بقرينة . ولا يبطل الايلاد بحال ، ولو بقتلها السيدها^(١) وولدها الحادث بعد إيلادها كهي^(٢) . لكن لا يعتق بإعتاقها . أو موتها قبل السيد ، بل بموته . وإن مات سيدها وهي حامل ، فنفتها من حملها من ماله إن كان ، وإلا فعلى وارثه . وكلما جنت أم الولد لزم السيد فداؤها بالأقل من الأرش أو قيمتها يوم الفداء . وإن اجتمعت أروش قبل إعطاء شيء منها ، تعلق الجميع برقبته ، ولم يكن على السيد إلا الأقل من أرش الجميع أو قيمتها . ويتحاصون بقدر حقوقهم . وإن أسلمت أم ولد الكافر منع من غشيانها ، وحيل بينه وبينها ، وأجبر على نفقتها إن عدم كسبها ، فإن أسلم حلت له ، وإن مات كافراً عتقت .

(١) وإن وطئ أمته المزوجة أدب ، ولاحد عليه ، فإن أولدها صارت أم ولد له ، فتعتق بموته وولده حر . ■ « اقناع »
 وإن قتلته - أي سيدها - ولو عمداً عتقت ، ولوليها مع فقد ولدها من السيد القصاص . ■ « اقناع » .

(٢) سواء أتت به من نكاح أو شبهة أو زنا ، وسواء عتقت بموت سيدها أو ماتت قبل سيدها . ويجوز فيه من التصرفات كل ما يجوز في أم الولد . ويمتنع فيه من التصرفات كل ما يمتنع في أم الولد ، وذلك لأن الولد يتبع أمه في الحرية والرق فكذلك في سبب الحرية . ■ « مخرج »
 قال في « الاقناع » : وإذا عتقت أم الولد بموت سيدها فما في يدها لورثة الاثياب اللبس المعتاد ، وكذا لو عتقت بتدبير أو غيره كوجود صفة علق العتق عليها ، فما بيدها لسيدها ، وثياب اللبس المعتاد لها لأنها تتبعها في البيع ■ فكذا في العتق .

باب النكاح

يسن لذي شهوة لا يخاف الزنا ، ويجب على من يخافه ، ويباح لمن لاشهوة له ، ويحرم بدار الحرب لغير ضرورة ^(١) . ويسن نكاح ذات الدين الولود البكر الحسيه ^(٢) الأجنبية . ويجب غض البصر عن كل ما حرم الله تعالى فلا ينظر إلا ماورد الشرع بجوازه . والنظر ثمانية أقسام : الأول : نظر الرجل البالغ - ولو مجبواً - للحره البالغة الأجنبية لغير حاجة ، فلا يجوز له نظر شيء منها حتى شعرها المتصل . الثاني : نظره لمن لا تشهى ، كعجوز ، وقبيحة ، فيجوز لوجهها خاصة . الثالث : نظره للشهادة عليها أو لمعاملتها ، فيجوز لوجهها ، وكذا كفيها لحاجة . الرابع : نظره لحره بالغة يخطبها ، فيجوز للرقبة ، والوجه ، واليد ، والقدم . الخامس : نظره إلى ذوات محارمه . أو لبنت تسع ، أو أمة لا يملكها ، أو يملك بعضها ، أو كان لاشهوة ^(٣) له ، كعنين أو كبير . أو كان مميزاً وله شهوة ، أو رقيقاً غير

(١) ويجوز بدار الحرب لضرورة ، لغير أسير . ويعزل وجوباً ان حرم نكاحه والا استحب . هـ . « شرح » .

(٢) قال في « الاقناع وشرحه » : ولا ينبغي أن يتزوج بنت زنا ولقيطة ، ومن لا يعرف أبوها . هـ .

(٣) وهي التلذذ بالنظر . هـ .

مبعض ، ومشترك ، ونظره ^(١) أسيدته ، فيجوز للوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق . السادس : نظره للمداواة ، فيجوز إلى المواضع التي يحتاج إليها . السابع : نظره لأتمته المحرمة ، ولحرة مميزة دون تسع ، ونظر المرأة للمرأة ، وللرجل الأجنبي ^(٢) ، ونظر المميز الذي لاشهوة له للمرأة ، ونظر الرجل للرجل ولو أمرد ، فيجوز إلى ما عدا ما بين السرة والركبة . الثامن : نظره لزوجته ، وأتمته المباحة له ولو لاشهوة ، ونظر من دون سبع ، فيجوز لكل نظر جميع بدن الآخر .

فصل : ويحرم النظر لاشهوة ^(٣) ، أو مع خوف ثورانها إلى أحد ممن ذكرنا ، ولمس كنظر وأولى . ويحرم التلذذ بصوت الأجنبية ولو بقراءة . وتحرم خلوة رجل غير محرم بالنساء وعكسه . ويحرم التصريح بخطبة المعتدة البائن لا التعريض إلا بخطبة الرجعية ^(٤) . وتحرم خطبة على خطبة مسلم أجيب ، ويصح العقد .

(١) قوله : ونظره ، الضمير يرجع إلى قوله : أو رقيقاً . . . الخ يعني أنه يباح نظره إلى سيدته بشرطه . هـ

(٢) هذا هو المذهب لقول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس : « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى » تضعين ثيابك » فلا يراك » وغير ذلك من الأدلة . وعنه : لا يباح ، لما روى نهبان عن أم سلمة قالت : كنت قاعدة عند النبي ﷺ أنا وحفصة ، فاستأذن ابن أم مكتوم ، فقال النبي ﷺ : « احتجب مني » فقلت : يا رسول الله ! إنه ضير لا يبصر . قال : « أفعميا وان أنتا لاتبصرانه ؟ » رواه أبو داود . هـ

(٣) لأنها تدعو إلى الفتنة . ومعنى الشهوة : أن يتلذذ بالنظر إليه . هـ

(٤) لأنها في حكم الزوجات . هـ قال في « الاقناع وشرحه » : ويحرم -

باب ركنى النكاح وشروطه

ركناه ^(١) : الايجاب ، والقبول ^(٢) مرتين . ويصح النكاح ههنا ، وبكل لسان من عاجز عن عربي ^(٣) ، لا بالكتابة والاشارة إلا من أخرس . وشروطه خمسة : تعيين الزوجين ^(٤) فلا يصح : زوجتك بنتي وله غيرها . ولا : قبلت نكاحها لابني . وله غيره حتي يميز كل منهما باسمه أو صفته . الثاني : رضی زوج مكلف ولو رقيقاً . فيجبر الأب لالجد غير المكلف ، فإن لم يكن فوصيه ، فإن لم يكن فالحاكم لحاجة . ولا يصح من غيرهم أن يزوج غير المكلف ولو

- تعريض ، وهو ما يفهم منه النكاح مع احتمال غيره بخطبة رجعية . ويجوز التعريض في عدة الوفاة والبائن بطلاق ثلاث وبغير الثلاث كالختلعة والمطلقة على عوض . هـ

(١) قال في «شرح الزاد» : أركانه ثلاثة : الزوجان الخاليان من الموانع كالعدة . وذكر البقية كما هنا . هـ

(٢) الايجاب : هو اللفظ الصادر من الولي أو من يقوم مقامه . والقبول : اللفظ الصادر من الزوج أو من يقوم مقامه . هـ

اختلف العلماء في الايجاب بلفظ الهبة ، فالذهب ومذهب ش : أنه لا ينعقد . ومذهب م : ينعقد اذا ذكر المهر . وقال ح وأصحابه : ينعقد بلفظ الهبة .

(٣) لأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ ، لأنه غير متعبد بتلاوته . هـ

(٤) قال في «المنتهى وشرحه» : ويؤخذ بتعيين بنت تسع فأكثر كفاء لا بتعيين أب نصاً . هـ

رضي . ورضى زوجة حرة عاقلة ثيب ، تم لها تسع سنين . ويجبر الأب
ثيباً دون ذلك ، وبكراً ولو بالغه ، ولكل ولي تزويج يتيمة بلغت تسعاً بإذنها لا
من دونها بحال إلا وضي أيها . وإذن الثيب : الكلام ، وإذن البكر : الصمات ،
وشرط في استئذانها : تسمية الزوج لها على وجه تقع به المعرفة . ويجبر السيد -
ولو فاسقاً - عبده غير المكلف ، وأمته ولو مكلفة . الثالث : الولي . وشرط فيه
ذكورية ، وعقل . وبلوغ^(١) . وحرية ، واتفاق دين^(٢) ، وعدالة ولو ظاهرة ،
ورشد وهو : معرفة الكفء ، ومصالح النكاح . والأحق بتزويج الحرة أبوها وإن
علا ، فابنها وإن نزل ، فالأخ الشقيق ، فالأخ للأب . ثم الأقرب فالأقرب
كالأرث . ثم السلطان أو نائبه ، فإن عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها .
فإن تعذر وكلت من يزوجه^(٣) ، فلو زوج الحاكم أو الولي الأبعد بلا عذر للأقرب
لم يصح . ومن العذر غيبة الولي فوق مسافة قصر^(٤) ، أو تجهل المسافة . أو يجهل
مكانه مع قربه . أو يمنع من بلغت تسعاً كفءاً رضيته .

(١) وعنه : ابن عشر يزوج ويتزوج . هـ « بدائع » ج-٤ ص ٩٤

(٢) قال في « العمدة » : ولا ولاية لأحد على مخالفة لدينه إلا المسلم إذا كان سلطاناً
أو سيداًمة . ■

(٣) قال في « شرح الاقناع » : وإذا ادعت المرأة خلوها من الموانع ، وأنها لا ولي
لها زوجت ولو لم يثبت ذلك ببينة . ذكره الشيخ تقي الدين ، واقتصر عليه في « الفروع » هـ .

(٤) قوله : فوق مسافة قصر ■ وافق به « الاقناع » ولم يقيد به في « المنتهى » هـ .

فصل: ووكيل الولي يقوم مقامه ^(١) . وله أن يوكل بدون إذن ، لكن لا بد من إذن غير المجبرة للوكيل بعد توكيله . ويشترط في وكيل الولي ما يشترط فيه ، ويصح توكيل الفاسق في القبول ، ويصح التوكيل مطلقاً - كزوج من شئت ، ويتقيد بالكف - ومقيداً ، كزوج زيداً . ويشترط قول الولي أو وكيله زوجت فلانة فلاناً أو لفلان . وقول وكيل الزوج : قبلته لموكلي فلاناً أو لفلان . ووصي الولي في النكاح بمنزلته ، فيجبر من يجبره من ذكر وأثى . وإن استوى وليان فأكثر في درجة صح التزويج من كل واحد ^(٢) . إن أذنت لهم ، فإن أذنت لأحدهم تعين . ولم يصح نكاح غيره . ومن زوج بحضرة شاهدين عبده الصغير بأتمته ، أو زوج ابنه بنحو بنت أخيه ، أو وكل الزوج الولي أو عكسه ، أو وكلا واحداً

(١) ومن لم يثبت له الولاية كالعبد والفاسق والصبي المميز ، لا يصح أن يوكله الولي في تزويج موليته ، فإن وكله الزوج في قبول النكاح صح . ■ ■ ■ اقناع : وأما الوصي في المال فيملك تزويج أمة من يملك النظر في ماله . هـ

(٢) قال في «الاقناع وشرحه» : وإذا زوج الوليان اثنين وعلم السابق منهما بالنكاح له ، وعقد الثاني باطل ، فإن دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج فرق بينهما ، فإن كان وطنها وهو لا يعلم فهو وطء شبهة يجب لها به مهر المثل ، وترد للأول لأنها زوجته ، ولا تحل له حتى تنضق عدتها ، ولا ترد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على الذي دفعت إليه لأنه لا يملك التصرف في بضعها ، فلا يملك عوضه ، ولا يحتاج النكاح الثاني إلى فسخ لأنه باطل ، ولا يجب لها المهر إلا بالوطء دون مجرد الدخول - أي الخلوة من غير وطء - ودون الوطء دون الفرج . وإن وقع أي النكاحان معاً بطلاً ، وإن جهل السابق ، أو علم ، ثم جهل فسسخها حاكم ولها نصف المهر يقرعان عليه . فمن خرجت عليه القرعة غرمه ، لأن عقد أحدهما صحيح ، وقد انفسخ نكاحه من غير جهة الزوجة قبل الدخول ، فوجب عليه نصف المهر ، وكذا لو طلقاها . هـ ملخصاً

صح أن يتولى طرفي العقد ، ويكفي : زوجت فلاناً فلانة ، أو تزوجتها إن كان هو الزوج . ومن قال لأُمته : أعتقتك ، وجعلت عتقك صداقك ، عتقت وصارت زوجة له إن توفرت شروط النكاح ^(١) . الرابع : الشهادة ، فلا يُعقد إلا بشهادة ذكرين ^(٢) مكلفين ولو رقيقين ^(٣) ، متكلمين ^(٤) ، سميعين ^(٥) ، مسلمين ، عدلين ولو ظاهراً من غير أصلي الزوجين وفرعيهما . الخامس : خلو الزوجين من الموانع ^(٦) بأن لا يكون بهما أو بأحدهما ما يمنع التزويج من نسب أو سبب . والكفاءة ^(٧) ليست شرطاً لصحة ^(٨) النكاح ، لكن لمن زوجت بغير كفاءة أن

(١) منها أن يكون الكلام متصلاً ، وأن يكون بحضرة شاهدين ، فلو قال : أعتقتك وسكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه ، أو تكلم بكلام أجنبي ثم قال : وجعلت عتقك صداقك لم يصح النكاح ، لأنها صارت بالعتق حرة ، فيحتاج أن يتزوجها برضاها بصداق جديد . هـ « شرح » فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وقت الاعتاق ، فان لم تكن قادرة أجبرت على الاستعلاء نصاً . هـ « اقناع »

(٢) لما روى أبو عبيد عن الزهري أنه قال : مضت السنة أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق . ■
(٣) كسائر الشهادات

(٤) لأن الآخرس لا يتمكن من أداء الشهادة . هـ

(٥) لأن الأصم لا يسمع العقد فيشهده .

(٦) الآتية في باب المحرمات ، كرضاع ومصاهرة أو اختلاف دين بأن يكون مسلماً ، وهي مجوسية ، أو كونها في عدة أو أحدهما محرماً . هـ

(٧) الكفاءة لغة : المائلة والمساواة . ومنه قوله ﷺ : « المسلمون متكافؤ دمائهم » أي تتساوى ، قدم الشريف كدم الوضيع . ■

(٨) قال في « شرح الاقناع » : هذا المذهب عند أكثر المتأخرين . قال في « المقنع » و « الشرح » : وهي أصح . وقدم في « المنتهى » : أن الكفاءة شرط للصحة . قال في « شرحه » : وهي المذهب عند أكثر المتقدمين . ■

تفسخ نكاحها ولو متراخياً ، ما لم ترض بقول أو فعل^(١) ، وكذا الأولياء ولو رضيت ، أو رضى بعضهم . فلمن لم يرض الفسخ ولو زالت الكفاءة بعد العقد ، فلها فقط الفسخ^(٢) . والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء : الديانة ، والصناعة ، والميسرة ، والحرية ، والنسب^(٣) .

باب المحرمات في النكاح

تحرم أبداً : الأم ، والجدة من كل جهة ، والبنت ولو من زنا ، وبنت الولد ، والأخت من كل جهة . وبنت ولدها ، وبنت كل أخ ، وبنت ولدها ، والعمة ، والخالة . ويحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ، إلا أم أخيه ، وأخت ابنه^(٤) من الرضاع ، فتحل كبنت عمته وعمه ، وبنت خالته وخاله^(٥) . ويحرم بالمصاهرة أربع :

(١) كما لو مكنته عالمة بأنه غير كفء . هـ

(٢) دون أوليائها ، كعتقها تحت عبد ، ولأن حق الأولياء في ابتداء العقد لا في استدامته . هـ

(٣) ولا تعتبر هذه الصفات في المرأة ، فليست الكفاءة شرطاً في حقها للرجل . ■

(٤) فلا يحرمان ، ولهذا قيل : إلا المرضعة وبنتها على أبي المرتضع وأخيه من النسب وعكسه . قال في « حاشية المنتهى » : والحكم صحيح . قال في « التنقيح » : والصواب عدم الاستفتاء ، لأن اباحتهم لكونهن في مقابلة من يحرم بالمصاهرة ، لا في مقابلة من يحرم من النسب ، والشارع إنما حرم من الرضاع ما يحرم من النسب لا ما يحرم بالمصاهرة . ا . هـ

(٥) فتحرم كل نسبه سوى بنت عم ، وبنت عمه ، وبنت خال ، وبنت خالة . هـ

ثلاث بمجرد العقد : زوجة أبيه^(١) وإن علا ، وزوجة ابنه^(٢) وإن سفل ، وأم زوجته^(٣) ، فإن وطئها حرمت عليه أيضاً بنتها ، وبنت أبها ، وبغير العقد لحرمة إلا بالوطء في قبل أو دبر إن كان ابن عشر في بنت تسع وكانا حيين . ويحرم بوطء الذكر ما يحرم بوطء الأنثى . ولا تحرم أم زوجة أبيه ، ولا بنت زوجة أبيه . وابنه^(٤) .

فصل : ويحرم الجمع بين الأختين^(٥) ، وبين المرأة وعمتها أو خالتها ، فمن تزوج نحو أختين في عقد أو عقدين معاً لم يصح ، فإن جهل فسسخهما حاكم ، ولا أحدهما نصف مهرها بقرعة . وإن وقع العقد مرتباً صبح الأول فقط . ومن ملك أختين أو نحوهما صبح ، وله أن يطأ أيهما شاء ، وتحرم الأخرى حتى تحرم

(١) ولو من رضاع .

(٢) وأن نزل ولو من رضاع

(٣) ولد من رضاع

(٤) أي ولا تحرم أم زوجة ابنه ، ولا بنت زوجة ابنه .

(٥) قوله : ويجرم الجمع بين الأختين ، يعني مطلقاً من نسب أو رضاع ، وكذا قوله بين المرأة وعمتها ، بقوله : فسسخها حاكم ، يعني ان لم يفارقهما بطلاق .

فائدة : قال في «الاقناع وشرحه» : ويجرم الجمع بين كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكراً والأخرى أنثى حرم نكاحه - أي الذكور - لها قرابة أو رضاع . وقال في «المنتهى وشرحه» : ولا يجرم الجمع بين مبانة شخص وبنته من غيرها ولو في عقد واحد ، لأنه وإن حرمت أحدهما على الأخرى لو قدرت ذكراً لم يكن تحريمها إلا للمصاهرة لأنه لاقربا بينهما ولا رضاع .

الموطوءة بإخراج عن ملكه^(١) أو تزويج بعد الاستبراء. ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا، حرم في زمن عدتها نكاح أختها، ووطئها إن كانت زوجة أو أمة. وحرم أن يزيد على ثلاث غيرها بعقد أو وطء. وليس لحر جمع أكثر من أربع، ولا لعبد جمع أكثر من ثنتين، ولمن نصفه حر فأكثر جمع ثلاث. ومن طلق واحدة من نهاية جمعه حرم نكاحه بدلها حتى تنقضى عدتها، وإن ماتت فلا.

فصل: وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب^(٢)، وتنقضى عدتها. وتحرم مطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره، والمحرمة حتى تحل من إحرامها، والمسلمة على الكافر. والكافرة غير الكتابية على المسلم. ولا يحل لحر كامل الحرية نكاح أمة ولو مبعوضة إلا إن عدم الطول، وخاف العنت. ولا يكون ولد الأمة حراً إلا باشتراط الحرية^(٣) أو الغرور. وإن ملك أحد الزوجين الآخر أو بعضه انفسخ النكاح، ومن جمع في عقد بين مباحة ومحرمة صح في المباحة^(٤). ومن حرم نكاحها حرم وطؤها بالملك إلا الأمة الكتابية.

(١) أي ولو بيع للحاجة. راجع ص ٢٤ من شق

(٢) قال الشيخ منصور في « حاشية المنتهى » : ظاهر كلامهم أنه لا يشترط في العدة

أن تكون بعد التوبة، وإنما هي من حين فراغ الوطء كما في الموطوءة بشبهة. هـ.

فائدة: قال في « الاقناع » : ويجرم نكاح موطوءة بشبهة في العدة، إلا على الواطئ إن

لم تكن لزمها عدة من غيره. هـ ذكره في باب المحرمات في النكاح.

والاستبراء أي من الزنا كعدة الطلاق في ملتنا

(٣) أي على مالكمها، ففيه إيماء إلى أن ناظر الوقف وولي اليتيم ونحوه ليس للزوج

اشتراط حرية الولد عليه لأنه ليس بالملك. راجع شرح الاقناع

(٤) ولو تزوج أمًا وبناتاً في عقد واحد بطل في الأم فقط. هـ. ق

باب الشروط في النكاح

وهي قسمان : صحيح لازم للزوج . فليس له فكه : كزيادة مهر ، أو نقد معين ، أو لا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو لا يتزوج عليها ، أو لا يفرق بينها وبين أبويها أو أولادها ، أو أن ترضع ولدها ، أو يطلق ضررتها ^(١) ، فمتى لم يف بما شرط كان لها الفسخ على التراخي . ولا يسقط إلا بما يدل على رضاها من قول أو تمكين مع العلم . والقسم الفاسد نوعان : نوع يبطل النكاح . وهو أن يزوجه وليته بشرط أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما ، أو يجعل بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهراً للأخرى ، أو يتزوجها بشرط أنه إذا أحلها ^(٢) طلقها ، أو ينويه بقلبه . أو يتفقا عليه قبل العقد ^(٣) ، أو يتزوجها إلى

(١) قال في « الشرح » : وإن شرطت طلاق ضررتها فالصحيح أنه باطل لنهي ﷺ : أن تشترط المرأة طلاق أختها . متفق عليه . اهـ . ■ منار السبيل »

(٢) نكاح المحلل يلحق فيه النسب للشبهة بالاختلاف فيه . شق

(٣) فائدة : قال في « الاقتناع » : وكل موضع حكم فيه بفساد العقد ففرق بينها قبل الدخول فلا مهر ، وبعده فلها مهر المثل . والمذهب على ما في « الانصاف » : أن لها المسمى . وكل موضع فسخ فيه النكاح مع صحته قبل الدخول فلا مهر لها لحصول الفسخ منها . وبعده يجب المسمى في العقد . هـ

مدة^(١)، أو يشترط طلاقها في العقد بوقت كذا، أو ينويه بقلبه، أو يتزوج الغريب بنية طلاقها إذا خرج، أو يعلق نكاحها ك: زوجتك إذا جاء رأس الشهر، أو: إن رضيت أمها، أو: إن وضعت زوجتي ابنة فقد زوجتكها. الثاني: لا يبطله، كأن يشترط أن لا مهر لها، أو لا نفقة، أو أن يقسم لها أكثر من ضرتها أو أقل، أو إن فارقها رجع عليها بما أنفق، فيصح النكاح دون الشرط.

فصل: وإن شرطها مسلمة، فبانت كتابية. أو شرطها بكراً. أو جميلة أو نسيية، أو شرط نفى عيب فبانت بخلافه فله الخيار، لا إن شرطها أدنى فبانت أعلى. ومن تزوجت رجلاً على أنه حر، فبان عبداً، فلها الخيار. وإن شرطت فيه صفة، فبان أقل فلا فسخ لها. وتملك الفسخ من عتقت كلها تحت رقيق كله بغير حكم الحاكم، فإن أمكنته من وطئها، أو مباشرتها. أو قبلتها ولو جهلت عتقها، أو ملك الفسخ بطل خيارها.

(١) نكاح المتعة بلا ولي ولا شهود: قوله: أو يتزوجها إلى مدة، هذا هو نكاح المتعة، سمي بذلك لأنه يتزوجها إلى أمد. قال في «الاقناع»: ومن تعاطاه عالماً تحريمه عزر لارتكابه معصية لاحد فيها ولا كفارة. ويلحق فيه النسب إذا وطئ يعتقه فكاحاً. قلت: أو لم يعتقه نكاحاً لأن له شبهة العقد، ويرث ولده، ويرث ولده للحق النسب. ومثله إذا تزوجها بغير ولي ولا شهود، واعتقه نكاحاً جائزاً. قلت: أو لم يعتقد كذلك، فإن الوطء فيه وطء شبهة يلحقه الولد فيه، ويستحقان العقوبة، أي التعزير على مثل هذا العقد لتعاطيها عقداً فاسداً. ■ من «الاقناع» وشرحه ■ ص ٥٦ ج ٢

باب حكم العيوب ^(١) في النكاح

وأقسامها المثبتة للخيار ثلاثة : قسم يختص بالرجل ، وهو : كونه قد قطع ذكره ، أو خصيته أو أشل فلها الفسخ في الحال . وإن كان عنيماً ^(٢) بإقرارها . أو بينة ^(٣) ، أو طلبت يمينه فنكل ، ولم يدع ^(٤) وطئاً ، أجل سنة هلالية منذ ترافعه إلى الحاكم ، فإن مضت ولم يطأها فلها الفسخ ^(٥) . وقسم يختص بالأنثى . وهو كون فرجها مسدوداً لا يسلكه ذكر أو به بخر أو قروح سيالة ، أو كونها فتقاء بانخراق ما بين سيليها أو كونها مستحاضة . وقسم مشترك ، وهو الجنون ولو أحياناً ، ، والجذام . والبرص ، وبخر الفم ، والباسور . والناصور ، واستطلاق

(١) أي بيان ما يثبت به الخيار من العيوب ■ وما لا يثبت به خيار .

(٢) أي عاجزاً عن الوطء ، وربما اشتهاه ولا يمكنه ، من عن الشيء إذا اعترض ، لأن

ذكره يعن إذا أراد إيلاجه ، أي يعترض .

(٣) أي على إقراره .

(٤) وإن ادعى وطء بكر ، فشهدت بعذرتها امرأة ثقة أجل ، والأحوط شهادة امرأتين ،

وإن لم يشهد بها أحد فالقول قوله .

(٥) قال في ■ الاقناع : وإن علم أن عجزه عن الوطء لعارض من صغر أو مرض

مرجو الزوال لم تضرب له المدة .

قال في « الاقناع وشرحه » : ويثبت الخيار أيضاً بحدوثه - أي العيب - بعد العقد ولو

بعد الدخول . قاله الشيخ في ■ شرح المحرر ■ .

البول أو الغائط ، فيفسخ بكل عيب تقدم لا بغيره : كعور ، وعرج ، وقطع يد ،
ورجل ، وعمى ، وخرس ، وطرش .

فصل : ولا يثبت الخيار في عيب زال^(١) بعد العقد . ولا لعالم به
حال العقد . والفسخ على التراخي لا يسقط في العنة إلا بقولها : رضيت . أو
باعترافها بوطئه في قبلها . ويسقط في غير العنة بالقول ، أو بما يدل على الرضى
من وطء أو تمكين مع العلم . ولا يصح الفسخ هنا ، وفي خيار الشرط بلا
حاكم^(٢) . فإن فسخ قبل الدخول فلا مهر ، وبعد الدخول أو الخلو يستقر
المسمى^(٣) ويرجع به على المهر . وإن حصلت الفرقة من غير فسخ بموت أو
طلاق فلا رجوع . وليس لولي صغير أو مجنون أو رقيق تزويجه بمعيب ، فلو
فعل لم يصح إن علم ، وإلا صح ولزمه الفسخ إذا علم .

(١) قال في «الفروع» : ومتى زال العيب فلا فسخ . اهـ . والفسخ لا ينقص عدد الطلاق ،
وله رجعتها بنكاح جديد ، ويكون عقده على طلاق ثلاث حيث لم يسبق له طلاق ، وكذا
الفسخ للاعسار . هـ .

(٢) قال في «الشرح» : والفسخ لا ينقص عدد الطلاق ، وله رجعتها بنكاح جديد .
ويكون عقد على طلاق ثلاث حيث لم يسبق له طلاق ، وكذا الفسخ للاعسار ، وفسخ
الحاكم على المولى ونحوهما . هـ .

(٣) أي في العقد كما لو طرأ العيب ، لأنه يجب بالعقد ، ويستقر بالدخول فلم يسقط
بمحدث بعده ، ولذلك لا يسقط بردها . هـ .

باب نكاح الكفار^(١)

يقرون على أنكحة محرمة ماداموا معتقدين حلها ، ولم يرتفعوا إلينا ، فإن أتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا^(٢) . وإن أسلم الزوجان معاً^(٣) ، أو أسلم زوج الكتابية فهما على نكاحهما^(٤) ، وإن أسلمت الكتابية^(٥) تحت زوجها الكافر ، أو أسلم أحد الزوجين غير الكتابيين ، وكان قبل الدخول انفسخ النكاح ولها نصف المهر إن أسلم فقط^(٦) ، أو سبقها ، وإن كان بعد الدخول وقف الأمر إلى انقضاء العدة ، فإن أسلم المتخلف قبل انقضائها فعلى نكاحهما ، وإلا تبينا فسخه منذ أسلم الأول ، ويجب المهر بكل حال^(٧) .

(١) وهو صحيح ، وحكمه كنكاح المسلمين فيما يجب به من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ، وجوب المهر والقسم ، والاباحة للزوج الأول ، والاحصان ، وتحريم المحرمات . هـ
(٢) يعني لم ننقضه الا على الوجه الصحيح ، مثل أنكحة المسلمين بالايجاب والقبول والولي والشهود . هـ

(٣) بأن نطقا بالاسلام دفعة واحدة .

(٤) لأن للمسلم ابتداء نكاح الكتابية فاستدامته أولى . هـ

(٥) ان كان قبل الدخول انفسخ نكاحها سواء كان زوجها كتابياً أم لا . هـ

(٦) أي وحده دونها ، لأن الفرقة جاءت من قبله بإسلامه ، فيكون لها نصف المهر

كما لو طلقها . هـ

(٧) لأنه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء . هـ

فصل: وإن أسلم الكافر، وتحتة أكثر من أربع فأسلمن أو لا، وكن كتابيات. اختار منهن أربعاً إن كان مكلفاً، وإلا فحتى يكلف، فإن لم يختار أجبر بحبس، ثم تعزير، وعليه نفقتهن إلى أن يختار. ويكفي في الاختيار: أمسكت هؤلاء، وتركت هؤلاء ويحصل الاختيار بالوطء. فإن وطئ الكل تعين الأول. ويحصل بالطلاق. فمن طلقها فهي مختارة. وإن أسلم الحر وتحتة إماء فأسلمن في العدة، اختار ما يعفوه إن جاز له نكاحهن وقت اجتماع إسلامه بإسلامهن، وإن لم يجز له فسد نكاحهن. وإن ارتد أحد الزوجين، أو هما معاً قبل الدخول انفسخ النكاح^(١)، ولها نصف المهر إن سبقها، وبعد الدخول تقف الفرقة على انقضاء العدة^(٢).

^(٣) كتاب الصداق

تسن تسميته في العقد، ويصح بأقل متمول^(٤)، فإن لم يسم أو سمي فاسداً^(٥)

(١) قال في «الاقناع وشرحه»: وتصح الوصية لانسان بزوجته الأمة، وينفسخ النكاح بقبوله بعد الموت. ■

(٢) قال في «شرح المنتهى»: لأن الردة اختلاف دين بعد الإصابة، فلا يوجب فسخه في الحال، كإسلام كافرة تحت كافر. هـ

(٣) هو العوض المسمى في عقد النكاح وبعده. ■

(٤) قال في «الاقناع»: ويجب أن يكون له نصف يتمول عادة، ويبدل العوض في مثله عرفاً، والمراد نصف القيمة لأنصف عين الصداق فإنه قد يصدقها ما لا ينقسم كعبد. ■

(٥) كخبر وحر. ■

صح العقد، ووجب مهر المثل^(١). وإن أصدقها تعليم شيء من القرآن لم يصح^(٢)، وتعليم معين من فقه، أو حديث، أو شعر مباح، أو صنعة صح. ويشترط علم الصداق، فلو أصدقها داراً أو دابة، أو ثوباً مطلقاً، أو رد عبداً أين كان، أو خدمتها^(٣) مدة فيما شاءت، أو ما يثمر شجره^(٤)، وحمل أمته^(٥)، أو دابته لم يصح. ولا يضر جهل اليسير^(٦)، فلو أصدقها عبداً من عبده، أو دابة من دوابه، أو قميصاً من قمصانه صح. ولها أحدهم بقرعة. وإن أصدقها عتق قنه صح لا طلاق زوجته^(٧). وإن أصدقها خمرأ، أو خنزيراً أو مالا مغصوباً

(١) أي بالغاً ما بلغ لأن فساد العوض يقتضي رد عوض، وقد تعذر رده لصحة النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل . ■

(٢) وفاقاً لأبي حنيفة، وعنه: يصح .

(٣) أي أن يخدمها . هـ

(٤) في هذا العام أو مطلقاً.

(٥) أو ما تحمل به .

(٦) بمعرفة الصداق . هـ

(٧) أي جعل طلاق من في عصمته إلى التي يريد أن يتزوجها صداقاً لم يصح ذلك. قال

في ■ المقنع: وعنه: يصح ■ فإن فأت طلاقها بموتها فلها مهرها في قياس المذهب. والمذهب ما في المتن، وعليه: فلها مهر المثل. وحكى القاضي في «المجرد» عن أبي بكر: أنها تستحق مهر الضرة. قال شيخ الإسلام: وهو أجود . هـ

يعلمانه لم يصح^(١)، وإن لم يعلماه صح، ولها قيمته يوم العقد^(٢)، وعصيراً فبان خمرأ صح، ولها مثل العصور.

فصل: وللأب تزويج ابنته مطلقاً^(٣) بدون صداق مثلها^(٤) وإن كرهت، ولا يلزم أحداً تتمته. وإن فعل ذلك غير الأب بإذنها مع رشدھا صح، وبدون إذنها يلزم الزوج تتمته^(٥)، فإن قدرت لوليها مبلغاً فزوجها بدونه ضمن. وإن زوج ابنه فقيل له: ابنك فقير، من أين يؤخذ الصداق؟ فقال: عندي، لزمه. وليس للأب قبض صداق ابنته الرشيدة^(٦) ولو بكراً إلا بإذنها^(٧)، فإن أقبضه الزوج لأبيها لم يبرأ، ورجعت عليه. ورجع هو على أبيها. وإن كانت غير رشيدة سلمه إلى وليها في مالها. وإن تزوج العبد بإذن سيده صح^(٨)، وعلى سيده المهر

(١) أي المسمى، ويجب عليه أن يدفع لها مهر المثل ٥٠

(٢) لأن العقد وقع على التسمية فكان لها قيمته. ولأنها رضيت بما سمي لها، وتسليمه ممنوع لكونه غير قابل لجعله صداقاً، فوجب الانتقال إلى قيمته يوم العقد لأنها بدله، ولا تستحق مهر المثل لعدم رضاها به.

(٣) أي بكراً كانت أو ثيباً.

(٤) قال في شرح الاقناع: لا يقال كيف يملك الأب تزويج الثيب الكبيرة بدون صداق مثلها لأن الأشهر أنه يتصور بأن تأذن في أصل النكاح دون قدر المهر.

(٥) ويكون الولي ضامناً لأنه مفرط كما لو باع مالها بدون ثمن مثله. قاله في

الاقناع وشرحه

(٦) وللأب قبض صداق ابنته المحجور عليها.

(٧) لأنها المتصرف في مالها فاعتبر إذنها في قبضه كمن مبيعها.

(٨) قال في شرحه: وإن تزوجه سيده أمته وجب للسيد مهر المثل في

ذمة العبد، ويتبع به بعد عتقه نصاً. قال: وظاهره سواء كان فيه تسمية أم لا.

والنفقة والكسوة والمسكن . وإن تزوج بلا إذنه لم يصح ، فلو وطئ وجب في رقبته مهر المثل (١) .

فصل : وتملك الزوجة بالعقد جميع المسمى (٢) ، ولها نمائوه وإن كان معيناً (٣) . ولها التصرف فيه . وضمانه ونقصه عليها (٤) . إن لم يمنعها قبضه (٥) . وإن أقبضها الصداق . ثم طلق قبل الدخول . رجع عليها بنصفه إن كان باقياً . وإن كان قد زاد زيادة منفصلة (٦) ، فالزيادة لها (٧) . وإن كان تالفاً رجع في المثلي بنصف مثله . وفي المتقوم بنصف قيمته يوم العقد . والذي بيده عقدة النكاح الزوج ، فإذا طلق قبل الدخول ، فأبى الزوجين عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو

(١) وحيث تعلق المهر برقبته ، يفديه السيد بالأقل من قيمته ، أو المهر الواجب ، لأن الوطء أجرى مجرى الجنابة . ١ . من « الاقناع وشرحه »

(٢) وعنه لا تملك بعقد الا نصفه وفاقاً للمالك . هـ

(٣) كعبد معين ، ودار معينة من حين العقد فيكون كسب العبد ، ومنفعة الدار لها ، لأن ذلك نماء ملكها . ■

(٤) كالبيع إذا تلف أو نقص في يد البائع ولم يمنع المشتري من قبضه . ■

(٥) فإن منعها قبضه ■ فضانته إن تلف ، ونقصه ان نقص عليه ، لأن الزوج اذا منعها من قبض ما ملكته كان بمنزلة الغاصب . ■

(٦) وكذا إن كانت الزيادة متصلة ، كقطع النخل ، وغر الشجر فهي لها أيضاً . قال في « شرح الاقناع » : ويفارق نماء المبيع المغيب لأن سبب الفسخ الغيب ، وهو سابق على الزيادة ، وسبب تنصيف الصداق الطلاق ، وهو حادث بعدها . ■

(٧) أي الزوجة ، لأنها نماء ملكها . ■

جائز التصرف . برىء منه صاحبه . وإن وهبته صداقها قبل الفرقة ثم حصل ما ينصفه كطلاق . رجع عليها يبدل نصفه ، وإن حصل ما يسقطه رجع يبدل جميعه .

فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره^(١) : يسقط كله قبل الدخول حتى المتعة بفرقة ، اللعان ، وبفسخه لعييبها^(٢) ، وبفرقة من قبلها : كفسخها لعيبه ، وإسلامها تحت كافر ، وردتها تحت مسلم ، ورضاعها من يفسخ به نكاحها ، ويتنصف^(٣) بالفرقة من قبل الزوج : كطلاقه ، وخلعه . وإسلامه ، وردته ، وبملك أحدهما الآخر ، أو قبل أجنبي^(٤) كرضاع ونحوه . ويقرره كاملاً موت

(١) فائدة : قال في « الاقناع وشرحه » : وما قبض بسبب النكاح كالذي يسمونه المأكله ، فكمهر ، أي حكمه حكم المهر فيما يسقطه أو ينصفه أو يقرره ، ويكون ذلك لها ، ولا يملك الولي منه شيئاً إلا أن تهبه له بشرطه إلا الأب فله أن يأخذ بالشرط وبلا شرط من مالها ما شاء بشرطه وتقدم . هـ

(٢) أي عيب المرأة لكونها رتقاء أو فتقاء أو جذماء أو برصاء أو نحو ذلك قبل تقرر له تلف المعوض قبل تسلمه فسقط المعوض كله ، كالبائع يتلف المبيع بيده قبل تسليمه . هـ . « شرح »

(٣) فإن كانت غير محجور عليها خبرت بين دفع نصفه زائداً ، أو بين دفع نصف قيمته يوم العقد إن كان متميزاً ، وغير المتميز له قيمة نصفه يوم الفرقة على أدنى صفة من وقت العقد الى وقت قبضه . والمحجور عليها لا تعطيه الا نصف القيمة . هـ

(٤) يعني أن المهر يتنصف إذا جاءت الفرقة من قبل أجنبي كرضاع ، أي كما لو أرضعت أخته أو نحوها زوجته الصغيرة رضاعاً محرماً . وقوله : ونحوه ، أي نحو الرضاع كما لو وطئ ابن الزوج الزوجة قبل دخول . هـ « شرح »

أحدهما « ووطؤه »^(١)، ولمسه لها، ونظره إلى فرجها لشهوة، وتقييلها ولو بحضرة الناس، وبطالاقها في مرض^(٢) موت تراث فيه، وبخلوته بها عن مميز إن كان يوطاً مثله، ويوطاً مثلها^(٣).

فصل : وإذا اختلفا في قدر الصداق أو جنسه، أو ما يستقر به « فقول الزوج أو وارثه »^(٤). وفي القبض أو تسمية المهر « فقولها أو وارثها »^(٥)، وإن تزوجها بعقدين على صدقين سرّاً وعلانية أخذ بالزائد. وهديّة الزوج ليست من المهر، فما قبل العقد إن وعدوه ولم يفوا رجع بها. وترد الهدية في كل فرقة اختيارية مسقطّة للمهر، وتثبت كلها مع مقرر اه أو لنصفه.

فصل : ولمن زوجت بلا مهر أو بمهر فاسد^(٦)، فرض مهر مثلها عند الحاكم،

(١) فائدة : قال في « الاقناع » : ومن طلق امرأته قبل الدخول طليقة، وظن أنها لاتبين بها فوطئها، لزمه مهر المثل ونصف المسمى ١٠ هـ. وإنما وجب النصف أيضاً لأنه طلق قبل الدخول ٥٠ هـ

(٢) قال في « المنتهى » : أو موته بعد طلاق في مرض موت قبل دخول ما لم تتزوج أو ترقد ٥٠ هـ « شرح »

(٣) كابن عشر يخلو بينت تسع، ولا تقبل دعواه عدم علمه بها ٥٠ هـ

(٤) أي يمين الزوج أو وارثه لأنه منكر، والقول قول المنكر بيمينه، لأن الأصل براءة ذمته مما لم يجب بإقراره ولا بينة ٥٠ هـ

(٥) أي يمين من قبل المنكر، لأن الأصل عدم القبض وعدم التسمية ٥٠ هـ

(٦) كما لو تزوجها على خمر أو كلب صح العقد ٥٠ هـ

أفإن تراضيا فيما بينهما ولو على قليل صح ولزم^(١)، فإن حصلت لها فرقة منصفة للصداق قبل فرضه أو تراضيهما وجبت لها المتعة، على الموسع قدره، وعلى المقتر قدره. فأعلاها خادم، وأدناها كسوة تجزئها في صلاتها^(٢) إذا كان معسراً.

فصل: ولا مهر في النكاح الفاسد^(٣) إلا بالخلوة أو الوطء. فإن حصل أحدهما استقر المسمى إن كان وإلا فمهر المثل. ولا مهر في النكاح الباطل^(٤) إلا بالوطء في القبل. وكذا الموطوءة بشبهة^(٥)، والمكرهة على الزنا لا المطاوعة^(٦) ما لم تكن أمة^(٧). ويتعدد المهر بتعدد الشبهة والاكراه^(٨)، وعلى من أزال بكرة جنيبة بلا وطاء أرش البكارة^(٩). وإن أزالها الزوج. ثم طلق قبل الدخول لم

(١) تنبيه: عبارة «المتن» مخالفة لما في «المنتهى» تقديمًا وتأخيرًا، فان عبارته: فان تراضيا ولو على قليل صح، وإلا فرضه حاكم بقدره. وعبارة «الاقناع» مرتبه كالمنتهى. اهـ «شرح».

(٢) وهي درع وخمار وثوب تصلى فيه. ■

(٣) الفاسد ما اختل شرطه، والباطل ما اختل ركنه، والصحيح ما توافر فيه. ■

(٤) فائدة: قال في «الاقناع وشرحه»: وإذا وطئ في نكاح باطل بالاجماع كنكاح زوجة الغير ■ أو نكاح المعتدة. قلت من غير زنا والافهو مختلف فيه، وهو عالم بالحال، وهي مطاوعة عالة بالحال فلا مهر. اهـ ملخصاً

(٥) قال في «الاقناع»: ويتعدد المهر بتعدد الشبهة مثل أن تشبهه بزوجه، ثم يتبين له الحال، ويعرف أنها ليست بزوجه، ثم تشبه عليه مرة أخرى لا بتعدد وطاء في شبهة واحدة. ■

(٦) أي على الزنا، لأنه إتلاف للبضع برضا صاحبه، كما لو أذنت له في قطع يدها فقطعها. ■

(٧) فلا يسقط ببطاوعتها لأنه لسيدها. ■

(٨) لا بشبهة دامت. ■

(٩) وهو ما بين مهر ثيب وبكر. ■

يكن عليه إلا نصف المسمى إن كان وإلا فالمتعة . ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد قبل الفرقة ^(١) . فإن أبأها الزوج فسخه الحاكم .

باب الوليمة وآداب الأكل

وليمة العرس سنة مؤكده . والاجابة إليها في المرة الأولى واجبة إن كان لا عذر ولا منكر ^(٢) ، وفي الثانية سنة . وفي الثالثة مكروهة ، وإنما تجب إذا كان الداعي مسلماً يحرم هجره ، وكسبه طيب ، فإن كان في ماله حرام كره إجابهته ومعاملته ، وقبول هديته ، وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته . وإن دعاه إثنان فأكثر وجب عليه إجابة الكل إن أمكنه الجمع . وإلا أجاب الأسبق قولاً ، فالأدين ، فالأقرب رحماً ، فجواراً . ثم يقرع . ولا يقصد بالاجابة نفس الأكل بل ينوي الاقتداء بالسنة ، وإكرام أخيه المؤمن . ولئلا يظن به التكبر . ويستحب أكله ولو صائماً لا صوماً واجباً . وينوي بأكله وشره التقوى على الطاعة . ويحرم الأكل بلا إذن صريح ، أو قرينة . ولو من بيت قريبه ، أو

(١) أي بطلاق أو فسخ .

(٢) وإن علم به - أي المنكر - ولم يره ولم يسمعه فله الجلوس والأكل نصاً . وله الانصراف « إقناع »

صديقه . والدعاء إلى الوليمة ، وتقديم الطعام إذن في الأكل . ويقدم ماحضر من الطعام من غير تكلف . ولا يشرع تقبيل الخبز ، وتكره إهاتته ، ومسح يديه به ، ووضعه تحت القصعة .

فصل : ويستحب غسل اليدين ^(١) قبل الطعام وبعده ، وتسن التسمية جهرأ على الطعام والشراب ، وأن يجلس على رجله اليسرى . وينصب اليمنى أو يتربع ^(٢) ، ويأكل بيمينه ثلاث أصابع مما يليه ، ويصغر اللقمة ، ويطيل المضغ . ويمسح الصحفة ، ويأكل ماتناثر ، ويغض طرفه عن جلسه . ويؤثر المحتاج ، ويأكل مع الزوجة والمملوك والولد ولو طفلاً . ويلعق أصابعه ، ويخلل أسنانه ، ويلقي ما أخرجه الخلال ، ويكره أن يتلعه . فإن قلعه بلسانه لم يكره . ويكره نفخ الطعام ^(٣) ، وكونه حاراً ، وأكله بأقل أو أكثر من ثلاث أصابع ، أو

(١) قال السفاريني في « شرح منظومة الآداب » ، وقال ابن مفلح في « آداب » : يستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده ، وعنه : يكره . قال في « المحرر » : وعنه : يكره قبله . قال مالك : لا يستحب غسل اليدين للطعام إلا أن يكون على اليد أولاً قدر أو يبقى عليه . بعد الفراغ رائحة . وقيل للأمام أحمد : لم كرهه سفيان غسل اليدين ؟ قال : لأنه من زي الأعاجم . قال مهنا : ذكرته ليحيى بن معين ، فقال : ما أحسن الوضوء قبله وبعده . هـ . وقال أيضاً : غسل اليدين بعد الطعام مسنون رواية واحدة ، والمعتمد في المذهب : وقبله . هـ

(٢) وجعل بعضهم التربع من الاتكاء . ■

(٣) قال في « الاقناع » : ويكره النفخ في الطعام والشراب . قال الشارح : ليورد . قال في « المستوعب » : النفخ في الطعام والشراب منهي عنه . وقال الآمدي : لا يكره النفخ والطعام حار . قال في « الانصاف » : وهو الصواب إن كان ثم حاجة إلى الأكل حينئذ . هـ

بشماله ، ومن أعلى الصفحة ، أو وسطها ، ونفض يده في القصعة . وتقديم رأسه إليها عند وضع اللقمة في فمه . وكلامه بما يستقذر ، وأكله متكئاً أو مضطجعاً ، وأكله كثيراً بحيث يؤذيه ^(١) ، أو قليلاً بحيث يضره . ويأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالأدب والمرؤء . ومع الفقراء بالايثار ، ومع العلماء بالتعلم ، ومع الاخوان بالأنبساط ، وبالحديث الطيب ، والحكايات التي تليق بالحال ، وما جرت به العادة من إطعام السائل ونحو الهر فقي جوازه وجهان ^(٢) .

فصل : وسن أن يحمد الله إذا فرغ ويقول : الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام . ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، ويدعو لصاحب الطعام . ويفضل منه شيئاً لا سيما إن كان ممن يتبرك بفضلته ^(٣) . ويسن إعلان النكاح ، والضرب فيه بدف ، لا حلق فيه ولا صنوج للنساء . ويكره للرجال ^(٤) . ولا بأس بالغزل في العرس ، وضرب الدف في الحتان وقدم الغائب كالعرس .

(١) قوله : وأكله كثيراً بحيث يؤذيه ، يعني أنه يكره . وجزم في « الاقناع » : بأنه يحرم مع خوف أذى وتخمّة الأكل كثيراً . قال شارحه : نقله في « الفروع » عن الشيخ تقي الدين بعد أن نقل عنه يكره . وفي « المنتهى » : وكرهه أكلاً كثيراً بحيث يؤذيه . فما في المتن « مخالف لـ « الاقناع » ، وموافق لـ « المنتهى » .

(٢) قال في « الغاية » : وجوازه أظهر . وفي غيرها حديث أنس في الدباء .

(٣) قوله : ممن يتبرك بفضلته الذي عاينه أهل العلم : أنه لا يتبرك بغير آثار النبي ﷺ .

(٤) قوله : ويكره للرجال ، هذا وفقاً لـ « الاقناع » و« الزاد » وخلافاً لـ « المنتهى » .

وفي « الغاية » . قال في « الغاية » : وضرب فيه بدف مباح لنساء ولرجال خلافاً له .

باب عشرة^(١) النساء

يلزم كلاً من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف من الصحبة الجميلة، وكف الأذى، وأن لا يمتطله بحقه، وحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه، وليكن غيوراً من غير إفراط. وإذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها لبيت زوجها إذا طلبها وهي حرة، يمكن الاستمتاع بها كبتت تسع إن لم تشتترط دارها. ولا يجب عليها التسليم إن طلبها وهي محرمة أو مريضة، أو صغيرة أو حائض، ولو قال: لا أطأ.

فصل: وللزوج أن يستمتع بزوجه كل وقت على أي صفة كانت مالم يضرها، أو يشغلها عن الفرائض. ولا يجوز لها أن تتطوع بصلاة أو صوم وهو حاضر إلا بإذنه. وله الاستمتاع بيدها، والسفر بلا إذنها^(٢). ويحرم وطؤها

(١) العشرة في الأصل: الاجتماع، يقال لكل جماعة عشرة ومعشر، والمراد هنا: ما يكون بين الزوجين من اللفة والانضمام، أي الاجتماع. هـ.

(٢) قال في «شرح المنتهى»: وللزوج السفر بلا إذنها. أي الزوجة - ولو عبداً مع سيده وبدونه، بخلاف سفرها بلا إذنه، لأنه لا ولاية لها عليه، وله السفر بها إلا أن تشتترط بلدها، أو تكون أمة فليس له سفر بها بلا إذن سيدها، ولا لسيد سفر بلا إذن الآخر، أي الزوج - وله السفر بعبدته المزوج واستخدامه نهائياً. قال في «شرح الاقناع»: وللسيد بيعها أي الأمة المزوجة، وذكر قصة بريدة. هـ.

في الدبر ، ونحو الحيض ، وعزله عنها بلا إذنها . ويكره أن يقبلها أو يباشرها عند الناس ^(١) ، أو يكثر الكلام حال الجماع ، أو يحدثا بما جرى بينهما . ويسن : أن يلاعبها قبل الجماع . وأن يغطي رأسه ، وأن لا يستقبل القبلة . وأن يقول عند الوطء : بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان مارزقتنا ، وأن تتخذ المرأة خرقه تناولها للزوج بعد فراغه من الجماع .

فصل : وليس عليها خدمة زوجها في عجن وخبز وطبخ ونحوه ، لكن الأولى لها فعل ما جرت به العادة . وله أن يلزمها بغسل نجاسة عليها . وبالغسل من الحيض والنفاس والجنابة ^(٢) ، وبأخذ ما يعاف من ظفرو شعر . ويحرم عليها الخروج بلا إذنه ولو لموت أبيها ^(٣) ، لكن لها أن تخرج لقضاء حوائجها حيث لم يقيم بها ، ولا يملك منعها من كلام أبويها ، ولا منعها من زيارتها ما لم يخف منهما الضرر ، ولا يلزمها طاعة أبويها بل طاعة زوجها أحق .

(١) قال في « المقنع » : ولا يجوز الجمع بين زوجته في مسكن واحد إلا برضاها ، ولا يجمع أحدهما بحيث تراه الأخرى أو غيرها . وفي « حواشيه » قوله : بحيث تراه الأخرى ، أي يكره على المذهب ، وقيل يحرم ، واختاره المصنف والشارح .

(٢) قوله : والجنابة ، ظاهرة ولو ذمية ، وهو ظاهر « المنتهى » وصرح في « الاقناع » و « الزاد » : أنه لا يجبر الذمية على غسل الجنابة .

(٣) فإن مرض بعض محارمها أو مات لا غيره من أقاربها ، استحب له أن يأذن لها في الخروج إلى تريضه أو عيادته أو شهود جنازته لما في ذلك من صلة الرحم ، وفي منعها من ذلك قطعية رحمه ، وربما حملها عدم اذنه على مخالفته . ولا يستحب له أن يأذن لها في الخروج لزيارة أبويها مع عدم المرض . ■ ■ شرح ■

فصل : ويلزمه أن يبيت عند الحرة بطلبها ليلة من أربع ، والأمة ليلة من سبع ^(١) ، وأن يطأها في كل ثلث سنة مرة إن قدر ، فإن أبى فرق الحاكم بينهما إن طلبت . وإن سافر فوق نصف سنة في غير أمر واجب أو طلب رزق يحتاج إليه ، وطلبت قدومه لزمه ^(٢) . ويجب عليه التسوية بين زوجاته في المبيت ، ويكون ليلة وليلة إلا أن يرضين بأكثر . ويحرم دخوله في نوبة واحدة إلى غيرها إلا لضرورة ^(٣) ، وفي نهارها إلا الحاجة ^(٤) . وإن لبث أو جامع لزمه القضاء ، وإن طلق واحدة وقت نوبتها أثم ، ويقضيها متى نكحها . ولا يجب عليه أن يسوي بينهما في الوطء ودواعيه ، ولا في النفقة والكسوة حيث قام بالواجب ، وإن أمكنه ذلك كان حسناً .

فصل : وإذا تزوج بكراً أقام عندها سبعا ، وثيباً ثلاثاً ، ثم يعود إلى القسم بينهما . وله تأديبهن على ترك الفرائض ، ومن عصته وعظها ، فإن أصرت هجرها في المضجع ماشاء ، وفي الكلام ثلاثة أيام فقط ، فإن أصرت ضربها

(١) لأن أكثر ما يمكن أن يجمع معها ثلاث حرائر لمن ست ولها السابع . هـ

(٢) أي القدوم فإن أبى بلا عذر فرق بينهما بطلبها .

قال في « شرح الاقتناع » : وبحل لزوم قدومه ان لم يكن له عذر في سفره ، كطلب علم أو كان في غزو أو حج واجبين أو في طلب رزق يحتاج اليه نصاً ، فيكتب اليه الحاكم ■ فإن أبى أن يقدم من غير عذر بعد مرسل الحاكم اليه فسخ الحاكم نكاحه نصاً . هـ ملخصاً .

(٣) مثل أن تكرر منزولاً بها ، فيريد أن يحضرها ، أو توصى اليه أو نحو ذلك . هـ « شرح »

(٤) أو سؤال عن أمر يحتاج الى معرفته ، فإن لم يلبث لم يقض . هـ

ضرباً غير شديد بعشرة أسواط لافوقها ، ويمنع من ذلك إن كان مانعاً لحقها .

كتاب الخلع ^(١)

وشروطه سبعة : الأول : أن يقع من زوج يصح طلاقه ^(٢) . الثاني : أن يكون على عوض ^(٣) ولو مجهولاً ممن يصح تبرعه من أجنبي ^(٤) وزوجة ، لكن لو عضلها ظلماً لتخلع لم يصح . ^(٥) . الثالث : أن يقع منجزاً ^(٦) . الرابع : أن يقع

(١) هو فراق امرأته بعوض يأخذه الزوج بالفاظ مخصوصة . ■

(٢) وأن يتوكل فيه مسلماً كان أو ذمياً بالغاً أو مميزاً يعقله رشيداً أو سفياً حراً أو عبداً . هـ

(٣) قال في « الاقناع وشرحه » : ولا يصح - أي الخلع - إلا بعوض لأن العوض ركن فيه ، فإن خالها بغير عوض لم يقع خلع ولا طلاق إلا أن يكون بلفظ طلاق أو نيته ، فيقع طلاقاً رجعيماً ، لأنه طلاق لا عوض فيه فكان رجعيماً كغيره ، ولأنه يصلح كناية عن الطلاق ، فإن لم ينو به طلاقاً لم يكن شيئاً . لأن الخلع أن كان فسحاً فالزوج لا يملك فسخ النكاح إلا بعيبها . وكذلك لو قال : فسخت النكاح ، ولم ينو به الطلاق لم يقع شيء ، بخلاف ما إذا دخله العوض ■ فإنه معاوضة . ولا يجتمع العوض والمعوض ، ولا يصح بمجرد بذل المال وقبوله ، بل لابد من الإيجاب والقبول في المجلس بأن يقول : خلعتك ونحوه على كذا . فتقول : رضيت أو نحوه . اهـ ملخصاً .

تنبيه : قال في « الاقناع » : ولا يفتقر الخلع إلى حاكم نصاً . اهـ

(٤) بأن يسأل الأجنبي الزوج أن يخلع زوجته بعوض بذله ولو بغير إذنهما . هـ

(٥) أي الخلع والعوض مردود والزوجة بحالها . وإن أدبها لنشوزها . أو تركها فرضاً

فخالعته لذلك ، صح الخلع ولم يجرم . هـ « شرح »

(٦) فلا يصح تعليق الخلع على شرط ، كأن بذلت لي كذا فقد خلعتك . هـ

الخلع على جميع الزوجة^(١). الخامس: أن لا يقع حيلة^(٢) لاسقاط يمين الطلاق. السادس: أن لا يقع بلفظ الطلاق^(٣). بل بصيغته الموضوعة له^(٤). السابع: أن لا ينوي به^(٥) الطلاق، فمتى توفرت الشروط كان فسخاً بائناً^(٦) لا ينقص به عدد الطلاق، وصيغته الصريحة لا تحتاج إلى نية وهي: خلعت، وفسخت، وفاديت. والكناية: بارتك، وأبرأتك، وأبتك^(٧)، فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصح بلا نية^(٨) وإلا فلا بد منها. ويصح بكل لغة من أهلها كالطلاق^(٩).

كتاب الطلاق

يباح لسوء عشرة الزوجة، ويسن إن تركت الصلاة ونحوها، ويكره من

-
- (١) ويقع بلفظ طلاق أو بنيته رجعيًا إن كان دون الثلاث، أي إذا فسد الخلع. هـ
 (٢) أفتى الشيشيني وابن نصر الله في جواز خلع الحيلة. راجع ص ٣١٠ ج ٧ «شذرات»
 (٣) قال في «الاقناع»: والخلع طلاق بائن إلا أن يقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو المفادة، ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخاً لا ينقص به عدد الطلاق. ■
 (٤) من المتخالفين، فلا يحصل الخلع بمجرد بذل المال، وقبوله من غير لفظ من الزوج. هـ
 (٥) أي بالخلع. هـ
 (٦) قال في «الاقناع»: وطلاق معلق أو منجز بعوض كخلع في الابانة. هـ
 (٧) لأن الخلع أحد نوعي الفرقة فكان له صريح وكناية كالطلاق. هـ
 (٨) لأن دلالة الحال من سؤال الخلع، وبذل العوض صارفة إليه فأغني عن النية فيه. هـ
 (٩) فإنه يصح بكل لغة من أهلها. هـ

غير حاجة ، ويحرم في الحيض ونحوه^(١) ، ويجب على المؤلي بعد التربص . قيل :
وعلى من يعلم بفجور زوجته . ويقع طلاق المميز إن عقل الطلاق ، وطلاق
السكران بمائع . ولا يقع ممن نام أو زال عقله بجنون أو إغماء ، ولا ممن أكرهه
قادر ظلماً بعقوبة أو تهديد له أو لولده .

فصل : ومن صح طلاقه صح أن يوكل غيره فيه ، وأن يتوكل عن غيره
ولو وكيل أن يطلق متى شاء^(٢) ما لم يحد له حداً ، ويملك طليقة ما لم يجعل له أكثر .
وان قال لها : طلقي نفسك . كان لها ذلك متى شاءت . وتملك الثلاث ان قال :
طلاقك . أو أمرك بيدك ، أو وكتك في طلاقك . ويبطل التوكيل بالرجوع
وبالوطء .

باب سنة الطلاق وبدعته

السنة لمن أراد طلاق زوجته : أن يطلقها واحدة في طهر لم يطأها فيه^(٣) ، فان

(١) كطهر أصابها فيه . اهـ

(٢) ولو وكيل لم يحد له مواعيد أن يطلق متى شاء ، لا وقت بدعة من حيض أو
طهر وطء فيه . فان فعل حرم ولم يقع . صححه الناطم . وقيل : يحرم ويقع ، قدمه في «الرعايتين»
و «الحاوي الصغير» . ذكره في «الانصاف» وجزم بوقوعه في «الاقناع» . انتهى المقصود
من «المنتهى وشرحه» ملخصاً . اهـ

(٣) لكن يستثنى من ذلك لو طلقها في طهر متعقب لرجعية من طلاق في حيض
فبدعة . اهـ «شرح الزاد» .

قال في «الغاية» : ويتجه لا يحرم على الصحيح من المذهب . اهـ

طلقها ثلاثاً - ولو بكلمات - فحرام^(١)، وفي الحيض أو في طهر وطىء فيه ولو
بواحدة، فبدعي حرام ويقع. ولا سنة ولا بدعة لمن لم يدخل بها. ولا لصغيرة
وأيسة، وحامل. ويباح الطلاق والخلع بسؤالها زمن البدعة.

باب صريح الطلاق وكنايته

صريحه لا يحتاج إلى نية. وهو: لفظ الطلاق، وما تصرف منه غير أمر
ومضارع. ومطلقة اسم فاعل، فإذا قال لزوجته: أنت، طالق طلقت هالاً كان
أو لاعباً، أو لم ينو، حتى ولو قيل له: أطلقت أمراًتك؟ فقال: نعم يريد الكذب
بذلك^(٢). ومن قال: حلفت بالطلاق. وأراد الكذب ثم فعل ما حلف عليه،
وقع الطلاق حكماً ودين، وإن قال: عليّ الطلاق، أو يلزمني الطلاق.
فصريح منجر أو معلقاً أو مخلوفاً به. وإن قال: عليّ الحرام، إن نوى
أمراته فظهار والا فلغو. ومن طلق زوجته ثم قال عقبه لضررتها: شركتك

(١) لا بعد رجعة أو عقد. اهـ

(٢) أي يقع الطلاق بذلك، لأن نعم صريح في الجواب والجواب الصريح لافظ الصريح

صريح. اهـ

أو أنت شريكها . أو مثلها وقع عليهما. وإن قال : عليّ الطلاق . أو امرأتي طالق ، ومعه أكثر من امرأة ، فإن نوى معينة انصرف إليها ، وإن نوى واحدة مبهمة أخرجت بقرعة ، وإن لم ينو شيئاً طلق الكل . ومن طلق في قلبه لم يقع . فإن تلفظ به أو حرك لسانه وقع ، ولو لم يسمعه . ومن كتب صريح طلاق زوجته وقع ، فلو قال : لم أرد إلا تجويد خطي ، أو غم أهلي ، قبل حكماً ، ويقع بإشارة الأخرس فقط .

فصل : وكنايته لا بد فيها من نية الطلاق ، وهي قسمان : ظاهرة .
وخفية . فالظاهرة : يقع بها الثلاث ، والخفية . يقع بها واحدة ما لم ينو أكثر .
فالظاهرة : أنت خلية . وبرية . وبائن . وبته . وبتلة ، وأنت حرة ، وأنت الحرج ، وحملك على غاربك ، وتزوجي ، من شئت . وحللت للأزواج . ولا سبيل لي عليك ، أو لا سلطان ، وأعتقتك . وغطى شعرك . وتقنعي . والخفية : اخرجني . واذهي . وذوقي . وتجري ، وخليتك ، وأنت مخلاة . وأنت واحدة . ولست لي بامرأة ، واعتدي . واستبريء ، واعتزلي ، والحقي بأهلك ، ولا حاجة لي فيك ، وما بقي شيء ، وأغناك الله ، وإن الله قد طلقك ، والله قد أراحك مني ، وجرى القلم . ولا تشترط النية في حال الخصومة والغضب ، وإذا سأله طلاقها ، فلو قال في هذه الحالة : لم أرد الطلاق ، دين ولم يقبل حكماً .

باب ما يختلف به عدد الطلاق^(١)

يملك الحر والمبعض ثلاث طلقات ، والعبد طلقتين . ويقع الطلاق بائناً في أربع مسائل : إذا كان على عوض ، أو قبل الدخول . أو في نكاح فاسد . أو بالثلاث . ويقع ثلاثاً إذا قال : أنت طالق بلا رجعة ، أو البتة ، أو بائناً . وإن قال : أنت الطلاق ، أو : أنت طالق ، وقع واحدة ، وإن نوى ثلاثاً وقع مانواه . ويقع ثلاثاً إذا قال : طالق كل الطلاق ، أو أكثره . أو جميعه . أو عدد الحصى ونحوه ، أو قال لها : يامائة طالق . وإن قال : أنت طالق أشد الطلاق ، أو أغلظه ، أو أطوله أو ملء الدنيا ، أو مثل الجبل . أو على سائر المذاهب ، وقع واحدة ما لم ينو أكثر .

فصل : والطلاق لا يبيع بل جزء الطلقة كهي . وإن طلق بعض زوجته ، طلقت كلها ، وإن طلق منها جزءاً لا ينفصل ، كيدها وأذننها وأنفها ، طلقت ، وإن طلق جزءاً ينفصل : كشعرها ، وظفرها ، وسننها ، لم تطلق .

فصل : وإذا قال : أنت طالق ، لا بل أنت طالق ، واحدة . وإن قال : أنت

(١) ويعتبر عدده بالرجال حرية ورقاً ٥٠ هـ

طالق ، طالق ، طالق ، فواحدة ما لم ينو أكثر ، وأنت طالق ، أنت طالق : وقع
ثنتان إلا أن ينوي تأكيداً متصلاً أو إفهاماً . وأنت طالق ، فطالق ، أو ثم طالق
فثنتان في المدخول بها ، وتبين غيرها بالأولى . وأنت طالق ، وطالق ، وطالق :
ثلاث معاً ولو غير مدخول بها .

فصل : ويصح الاستثناء في النصف فأقل من مطلقات وطلقات ، فلو
قال : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة . طلقت ثنتين ^(١) . وأنت طالق أربعاً إلا
ثنتين : يقع ثنتان ^(٢) ونسائي الأربع طوالق إلا ثنتين ، طلق ثنتان ، وشرطي
الاستثناء اتصال معتاد لفظاً أو حكماً ، كانقطاعه بعطاس ونحوه .

فصل في طلاق الزمن : إذا قال : أنت طالق أمس ، أو قبل أن
أتزوجك ، ونوى وقوعه إذاً ، وقع وإلا فلا . وأنت طالق اليوم إذا جاء غد ،
فلغو وأنت طالق غداً ، أو يوم كذا : وقع بأولهما ^(٣) . ولا يقبل حكماً إن قال :

(١) قال في «الاقناع وشرحه» : ويشترط أيضاً في الاستثناء نية قبل تمام المستثنى منه .
فقوله : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة ، لا يعتد بالاستثناء إلا إن نواه قبل تمام قوله ثلاثاً . قال :
وقطع جمع وبعده - أي بعد تمام المستثنى منه - قبل فراغه من كلامه . واختاره الشيخ
وابن القيم . اهـ .

(٢) لأنه استثناء للنصف بحسب ما تكلم به . اهـ . والاستثناء يرجع الى ما تلفظ به لا الى
ما يملكه .

(٣) قوله : وقع بأولهما ، أي طلوع فجرهما ، لأنه جعل الغد ويوم كذا ظرفاً للطلاق ،
فكل جزء منها صالح للوقوع فيه ، فإذا وجد ما يكون ظرفاً له منها وقع . كانت طالق إذا
دخلت الدار ، حيث تطلق بدخول أول جزء منها . والغد : هو اليوم الذي يلي يومك أو
ليلتك . اهـ «شرح المنتهى» .

أردت آخرهما ^(١) وأنت طالق في غد أو في رجب يقع بأولهما ^(٢) فإن قال :
أردت آخرهما ، قبل حكماً . وأنت طالق كل يوم ، فواحدة . وأنت طالق في
كل يوم ، فتطلق في كل يوم واحدة ^(٣) وأنت طالق إذا مضى شهر ، فبمضي ثلاثين
يوماً ، وإذا مضى الشهر فبمضيه ^(٤) ، وكذلك إذا مضت سنة ^(٥) أو السنة .

باب تعليق الطلاق

إذا علق الطلاق على وجود فعل مستحيل ك : إن صعدت السماء فأنت
طالق ، لم تطلق . وإن علقه على عدم وجوده ك : إن لم تصعدي فأنت طالق ، طلقت

(١) أي الغد ، ويوم كذا ، لأن لفظه لا يحتمله . اهـ

(٢) وأول الشهر غروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله . قال في «المنتهى وشرحه» :
وله وطء معلق طلاقها قبل وقوع طلاق لبقاء النكاح .

(٣) ان كانت مدخولاً بها والابنت بالأولى ، فلا يلحقها مابعدا وإنما طلقت في كل
يوم ، لأن اتيانه بفي ، وتكرارها يدل على تكرار الطلاق . اهـ

(٤) قال في الاقناع وشرحه ■ : وإن قال : أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر ، فقدم
قبل مضيه أو معه لم تطلق ، لأنه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه بعد مضى الشهر ، ويحرم وطؤها
من حين عقد الصفة ان كان الطلاق يبينها ، ولها النفقة الى أن يتبين وقوع الطلاق . وإن قدم
بعد شهر وجزء يسع وقوع الطلاق ، تبين وقوعه فيه ، وأن وطأه في الشهر محرم ان كان الطلاق
بائناً ، لأنها أجنبية منه ، فإن كان وطئاً لزمه المهر ان كان الطلاق بائناً . وإن كان رجعيّاً فلا
تحريم ولا مهر ، وحصلت به رجعتها . اهـ ملخصاً .

(٥) قوله : وكذلك إذا مضت سنة ، أي فتطلق بمضي اثني عشر شهراً لقوله تعالى : « ان
مدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » أي شهور السنة ، وتعتبر الشهور بالأهلة تامة كانت أو ناقصة
ويكمل ما حلف في أثنائه بالعدد ثلاثين يوماً . وإن قال : اذا مضت السنة فأنت طالق ■
فبانسلاخ ذي الحجة من السنة المعلق فيها تطلق ، لأنه عرفها باللام العهدية . والسنة المعروفة
آخرها ذو الحجة .

في الحال . وان علقه على غير المستحيل ، لم تطلق الا باليأس مما علق عليه الطلاق .
الم يكن هناك نية . أو قرينة تدل على الفور . أو يقيد بزمن ، فيعمل بذلك .

فصل : ويصح التعليق مع تقدم الشرط وتأخره ، ك : ان قمت فأنت طالق ، أو أنت طالق إن قمت . ويشترط لصحة التعليق أن ينويه قبل فراغ التلفظ بالطلاق . وأن يكون متصلاً لفظاً أو حكماً ، فلا يضر لو عطس ونحوه ، أو قطعه بكلام منتظم . ك : أنت طالق يا زانية إن قمت . ويضر إن قطعه بسكوت أو كلام غير منتظم ، كقوله : سبحان الله ، وتطلق في الحال .

فصل في مسائل متفرقة : اذا قال : إن خرجت بغير إذني فأنت طالق ، فأذن لها ولم تعلم ، أو علمت وخرجت ، ثم خرجت ثانياً بلا إذنه طلقت ، ما لم يأذن لها في الخروج كلما شاءت . وإن خرجت بغير إذن فلان فأنت طالق ، فمات فلان وخرجت ، لم تطلق . وإن خرجت إلى غير الحمام فأنت طالق ، فخرجت له . ثم بدا لها غيره . طلقت . وزوجتي طالق . أو عبدي حر إن شاء الله . أو إلا أن يشاء الله ، لم تنفعه المشيئة شيئاً ، ووقع . وإن قال : إن شاء فلان . فتعليق ، لم يقع إلا إن شاء . وإن قال : إلا أن يشاء ، فموقوف . فإن أبي المشيئة ، أو جن ، أو مات ، وقع الطلاق إذاً . وأنت طالق إن رأيت الهلال عياناً ، فرأته في أول ، أو ثاني ، أو ثالث ليلة ، وقع . وبعدها لم يقع . وأنت طالق

إِنْ فعلت كذا، أو ان فعلت أنا كذا، ففعلته أو فعله مكرهاً . أو مجنوناً، أو مغمى عليه . أو نائماً، لم يقع . وإِنْ فعلته أو فعله ناسياً^(١) أو جاهلاً، وقع ، وعكسه مثله ك: إِنْ لم تفعل كذا، أو إِنْ لم أفعل كذا ، فلم تفعله أو لم يفعلهُ هو .

فصل: ولا يقع الطلاق بالشك فيه ، أو فيما علق عليه ، فمن حلف لا يأكل ثمرة مثلاً ، فاشتبهت بغيرها وأكل الجميع إلا واحدة ، لم يحنث^(٢) . ومن شك في عدد ما طلق ، بنى على اليقين . وهو الأقل . ومن أوقع بزوجه كلمة ، وشك هل هي طلاق ، أو ظاهر . لم يلزمه شيء^(٣) .

باب الرجعة

وهي إعادة زوجته المطلقة إلى ما كانت عليه من غير عقد ، من شرطها أن يكون

(١) فائدة : قال في «الزاد» : وان فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً ، حنث في طلاق وعتاق فقط . قال الشارح : لأنها حق أدى فاستوى فيه العمد والنسيان ، والخطأ كالإتلاف ، بخلاف اليمين بالله سبحانه . وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلاف ظنه ، يحنث في طلاق وعتاق دون عين بالله تعالى . اهـ

(٢) قال في «المنتهى» : ويمنع حالف لا يأكل ثمرة ونحوها اشتبهت بغيرها من أكل واحدة وان لم ينمعه من الوطء . اهـ

(٣) لأن الأصل عدمها ، ولم يتيقن أحدهما . وان ادعت إحدى الزوجات أنه طلقها طلاقاً تبين به فأنكرها ، فقولهُ « فإن مات لم ترثه وعليها العدة . اهـ

الطلاق غير بائن ^(١) ، وأن تكون في العدة . وتصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة حيث لم تغتسل . وتصح قبل وضع ولد متأخر . وألفاظها : راجعتها ، ورجعتها ، وارتجعتها ، وأمسكتها ، ورددتها ، ونحوه . ولا تشترط هذه الألفاظ ، بل تحصل رجعتها بوطئها ، لا بنكحتها أو تزوجتها . ومتى اغتسلت من الحيضة الثالثة . ولم يرتجعها ، بانث ^(٢) ، ولم تحل له إلا بعقد جديد ، وتعود على ما بقي من طلاقها ^(٣) .

فصل : وإذا طلق الحر ثلاثاً ، أو طلق العبد ثنتين ، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ^(٤) نكاحاً صحيحاً ، ويطأها في قبلها مع الانتشار ، ولو مجنوناً أو نائماً أو مغمى عليه وأدخلت ذكره في فرجها ، أو لم يبلغ عشرين ، أو لم ينزل . ويكفي

(١) قوله : من شرطها أن تكون الطلاق غير بائن ، قال في «شرح الزاد» : وأما من طلق في نكاح فاسد أو بعوض ، أو خالع أو طلق قبل الدخول والخلوة ، فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ١٠

(٢) قال في «الاقناع وشرحه» : وإن انقضت عدتها — أي الرجعية — ولم يرتجعها ، أو طلقها قبل الدخول والخلوة بانث ولم تحل إلا بنكاح جديد ، وتعود اليه على ما بقي من طلاقها ، سواء رجعت اليه بعد نكاح غيره أو قبله ، وسواء وطئها الثاني أو لم يطأها . ١١
(٣) ولو بعد وطء زوج آخر . ١٢

(٤) قال في «الاقناع وشرحه» : والمرأة إذا لم يدخل بها الزوج ولم يخل بها ، تبينها تطليقة ولو بلا عوض ، لأنه لأعدة عليها ، فلا رجعة عليها ، ولا نفقة لها كالمطلقة ثلاثاً . فإن طلقها ثلاثاً ، أو طلق العبد ثنتين قبل الدخول أو بعده ، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ممن يمكنه الجماع ، ويوطؤها في القبل مع انتشار ، وتعود بطلاق ثلاث . ١٣

تغيب الحشفة ، أو قدرها من محبوب . ويحصل التحليل بذلك ، مالم يكن وطئها في حال الحيض ، أو النفاس ، أو الاحرام ، أو في صوم الفرض ، فلو طلقها الثاني وادعت أنه وطئها وكذبها . فالقول قوله في تنصيف المهر ، وقولها في إباحتها للأول ^(١) .

كتاب الايلاء

وهو حرام كالظهار ، ويصح من زوج يصح طلاقه ، سوى عاجز عن الوطء إما لمرض لا يرجى برؤه ، أو لجب كامل . أو شلل ، فإذا حلف الزوج بالله تعالى ، أو بصفة من صفاته أنه لا يوطئ زوجته أبداً أو مدة تزيد على أربعة أشهر صار مؤلئاً . ويؤجل له الحاكم إن سألت زوجته ذلك أربعة أشهر من حين يمينه

(١) قال في « المنتهى » : وان أشهد على رجعتها ولم تعلم ، حتى اعتدت ونكحت من أصابها ، ردت اليه ، ولا يوطئها حتى تعتد ، وكذا ان صدقاه . وان لم تثبت رجعته ، وأنكره رد قوله . وان صدقه الثاني بانته منه ، وان صدقته لم يقبل على الثاني ، ولا يلزمها مهر الأول له ، لكن متى بانته عادت الى الأول بلا عقد جديد . انتهى . قال في « شرحه » : ولا يوطئها حتى تعتد للثاني ان دخل بها . وان مات الأول قبل بينونتها من الثاني ، فقال الموفق ومن تبعه : ينبغي أن ترثه لاقاراره بزوجيتها وتصديقها . وان ماتت لا يرثها الأول لتعلق حق الثاني بالارث . وان مات الثاني لم ترثه هي لانكارها صحة نكاحه . قال الزركشي : ولا يمكن الأول من تزويج أختها ولا أربع سواها . انتهى . ص ٣٩٠ ج ٣

ثم يخير بعدها بين أن يكفر ويطأ ، أو يطلق ^(١) فإن امتنع من ذلك طلق عليه الحاكم ^(٢) .

كتاب الظهار

وهو أن يشبه امرأته ^(٣) أو عضواً منها بمن يحرم عليه من رجل أو امرأة ، أو بعضو منه . فمن قال لزوجته : أنت أو يدك عليّ كظهر أُمي ، أو كظهر أُو أو يد زيد ، أو أنت عليّ كفلاثة الأجنبية ، أو أنت عليّ حرام ، أو قال : الحل عليّ حرام ، أو ما أحل الله لي ، صار مظاهراً . وإن قال : أنت عليّ كأُمي ، أو مثل أُمي وأطلق ، فظهار ^(٤) . وإن نوى في الكرامة ونحوها ، فلا ، وأنت أُمي . أو مثل أُمي ،

(١) قال في « الاقناع » : فإن طلق واحدة فله ، رجعتها ، سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه . اهـ

(٢) وليس للحاكم أن يأمره بالطلاق ، ولا أن يطلق عليه إلا أن تطلب المرأة ذلك ، فإن طلق عليه واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو فسخ ، صح ، والخيرة في ذلك للحاكم . اهـ « اقناع » (٣) قوله : وهو أن يشبه امرأته « أي لا أُمته وام ولده . قال في « الزاد وشرحه » : ويصح الظهار من كل زوجة لا من أمة أو أم ولد ، وعليه كفارة يمين . اهـ

(٤) قال في « الاقناع وشرحه » : وإن قالت لزوجها : أنت عليّ كظهر أبي ، أو قالت : إن تزوجت فلاناً فهو عليّ كظهر أبي ، فليس بظهار ، وعليها كفارته ، أي كفارة الظهار ، لأن عائشة بنت طلحة قالت : إن تزوجت مصعب بن الزبير فهو عليّ كظهر أبي ، فاستفتت أصحاب رسول الله ﷺ فأفتوها أن تعتق رقبة وتزوجه ، ولا تجب الكفارة عليها حتى يطأها مطارعة ، كالرجل إذا ظاهر منها . اهـ ملخصاً .

أو عليّ الظهار ، أو يلزمني ، ليس بظهار إلا مع نية أو قرينة . وأنت عليّ كالميتة ، أو الدم ، أو الخنزير ، يقع مانواه من طلاق ، وظهار ، ويمين ، فإن لم ينو شيئاً فظهار .

فصل : ويصح الظهار من كل من يصح طلاقه ^(١) منجزاً ، أو معلقاً ، أو محلوفاً به ^(٢) ، فإن نجزه لأجنبية . أو علقه بتزويجها ، أو قال لها : أنت عليّ حرام ، ونوى أبداً ، صح ظهاراً ، ^(٣) لا إن طلق أو نوى إذاً . ويصح الظهار مؤقتاً ك : أنت عليّ كظهر أمي شهر رمضان ، فإن وطئ فيه فمظاهر وإلا فلا . وإذا صح الظهار حرم على المظاهر الوطء ودواعيه قبل التكفير ، فإن وطئ ثبتت الكفارة في ذمته ولو مجنوناً ، ثم لا يبطأ حتى يكفر . وإن مات أحدهما قبل الوطء فلا كفارة .

فصل : والكفارة على الترتيب عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المضرة في العمل ^(٤) . ولا يجزئ عتق الأخرس ^(٥) الأصم ولا الجنين ، فإن لم يجد

(١) واختار الموفق : لا يصح من المميز ظهار ولا إيلاء . اهـ

(٢) فمن حلف بالظهار أو بالطلاق أو بالعتق وحنث لزمه ما حلف به . اهـ

(٣) لأن ذلك ظهار في الزوجة ، فكذا في الأجنبية ، فإن تزوجها لم يبطأها حتى يكفر . اهـ

(٤) ولا تجزي أم الولد لأن عتقها مستحق بسبب آخر كرحمه المحرم ، ولا ولدها

الذي ولدته بعد كونها أم ولد . ولا مكاتب أدى شيئاً من كتابته . اهـ

(٥) لفقده حاستين

فصيام شهرين متتابعين، ويلزمه تيسيت النية من الليل، فإن لم يستطع الصوم لكبر، أو مرض لا يرجى برؤه، أطعم ستين مسكيناً^(١)، لكل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره، ولا يجزىء الخبز، ولا غير ما يجزىء في الفطرة، ولا يجزىء العتق والصوم والا طعام إلا بالنية.

كتاب اللعان

إذا رمى الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف^(٢) أو التعزير، إلا أن يقيم البينة أو يلاعن. وصفة اللعان^(٣) أن يقول الزوج أربع مرات: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ويشير إليها، ثم يزيد في الخامسة: وأن

(١) ويشترط في المسكين الذي يجزىء اطعامه كونه مسلماً حراً ولو انثى. اهـ «شرح» ويجوز دفعها إلى مكاتبه، كالزكاة، لا إلى كافر وقن غيره. اهـ «إقناع وشرحه». ولا يعطى المكاتب لفقر، لأنه عبد ما بقي عليه درهم. اهـ وإن ردها على مسكين واحد ستين يوماً لم يجزئه، إلا أن لا يجد غيره فيجزيه. اهـ

(٢) أي إن كانت محصنة، أو التعزير إن كانت غير محصنة. ■

(٣) قال تعالى: «والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شداء إلا أنفسهم، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين». سورة النور، الآيات ٦-١٠

لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم تقول الزوجة أربعاً : أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ، ثم تزيد في الخامسة : وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة ، وأن لا ينقصوا عن أربعة ، وأن يأمر الحاكم من يضع يده على فم الزوج والزوجة عند الخامسة ويقول : اتق الله ، فإنها الموجبة ، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

فصل : وشروط اللعان ثلاثة : كونه بين زوجين مكلفين . الثاني : أن يتقدمه قذفها بالزنا . الثالث : أن تكذبه ، ويستمر تكذيبها إلى انقضاء اللعان^(١) . ويثبت بتمام تلاعنها أربعة أحكام : الأول : سقوط الحد أو التعزير^(٢) . الثاني : الفرقة ولو بلا فعل الحاكم . الثالث : التحريم المؤبد . الرابع : انتفاء الولد ، ويعتبر لنفيه ذكره صريحاً . ك : أشهد بالله لقد زنت ، وما هذا ولدي .

فصل فيما يلحق من النسب : إذا أتت زوجة الرجل بولد

(١) قال في « الاقناع » : وان لاعن ونكلت عن اللعان فلا حد عليها وحجبت حتى تقرر

أربعاً أو تلاعن . اهـ

(٢) أي عنه ، أي ان كانت غير محصنة ، كما اذا لم تكن عفيفة ، أو كانت ذميمة ، أو كانت

رقية ، والمحصن هو الحر العاقل العفيف عن الزنا . اهـ

بعد نصف سنة، منذ أمكن اجتماعه بها^(١)، ولو مع غيبته فوق أربع سنين^(٢)، حتى ولو كان ابن عشر لحقه نسبه^(٣)، ومع هذا لا يحكم ببلوغه^(٤)، ولا يلزمه كل المهر^(٥)، ولا تثبت به عدة ولا رجعة. وإن أتت به لدون نصف سنة منذ تزوجها، أو علم أنه لم يجتمع بها، كما لو تزوجها بحضرة جماعة، ثم أبانها في المجلس، أو مات، لم يلحقه.

فصل: ومن ثبت^(٦)، أو أقر أنه وطئ أمته في الفرج، أو دونه، ثم ولدت لنصف سنة، لحقه^(٧). ومن أعتق أو باع من أقر بوطئها، فولدت لدون

(١) قوله: منذ أمكن اجتماعه بها، هذا المذهب مطلقاً. ونقل حرب فيمن طلق قبل الدخول وأتت بولد فأنكره، ينتفي بلالغان، فأخذ الشيخ قتي الدين من هذه الرواية: أن الزوجة لا تصير فراشاً إلا بالدخول. واختاره هو وغيره، منهم والده. ونقل عنه هنا: لا يلحق الولد حتى يوجد الدخول. اهـ

(٢) أو لأقل من أربع سنين منذ أبانها، ولم تخبر بانقضاء عدتها بالقروء. «الاقناع وشرحه». وقال في «الفروع»: ولو مع غيبة عشرين سنة.

(٣) ما لم ينغه بلغان. اهـ. قال في «الاقناع»: وإن أخبرت بموت زوجها فاعتدت ثم تزوجت، لحق الثاني ما ولدته لنصف سنة فأكثر. اهـ

(٤) أي ابن عشر فأكثر إن شك فيه.

(٥) إذا لم يثبت الدخول أو الخلوة، لأن الأصل براءة دمه. اهـ

(٦) أي بينة، ولا يقبل فيه أقل من رجلين، فإن شهدا بوطء في الفرج فالظاهر أنه يشترط فيه أن يشهدا بمشاهدة فرجه في فرجها كالزنا. وإن شهدا بوطء دون الفرج فكذلك. اهـ لبدي.

(٧) لا إن ادعى استبراء بعد الوطء بحيضة، ويجلف على الاستبراء ثم تلد لنصف سنة بعده. اهـ

نصف سنة ، لحقه والبيع باطل ^(١) ولنصف سنة فأكثر لحق المشتري . ويتبع
الولد أباه في النسب ^(٢) ، وأمه في الحرية . وكذا في الرق إلا مع شرط أو غرور .
ويتبع في الدين خيرهما . وفي النجاسة . وتحريم النكاح ، والذكاة . والأكل ، أخبثهما .

كتاب العدة

وهي تربص من فارقت زوجها ب وفاة أو حياة . فلفارقة بالوفاء تعتد
مطلقاً ^(٣) . فإن كانت حاملاً من الميت . فعدتها حتى تضع كل الحمل وإن لم
تكن حاملاً . فإن كانت حرة فعدتها أربعة أشهر وعشر ليال بأيامها ^(٤) . وعدة

(١) حتى ولو كان استبرأها قبل أن يبيعهها . اهـ

(٢) قال في الاقناع : « يلحق الولد بوطء الشبهة وفي كل نكاح فاسد فيه شبهة ، كنكاح
صحيح في لحوق النسب ، لا كملك يمين بحيث يتوقف لحقوق النسب فيه على الاقرار بالوطء . اهـ
قال في «المنتهى وشرحه» : وتبعية نسب لأب مالم ينتف كإبن ملاءنة ، وتبعية ملك ، أو حرية
لأم ، ولد فولد حرة حر ، وإن كان من رقيق ، وولد أمة ولو من حر ، قن للمالك أمه . اهـ . راجع
آخر المحرمات في النكاح . ش . ق

(٣) قوله : مطلقاً ، أي سواء كان المتوفى يولد لمثله أو لا يوطأ مثله ، أو لا دخل بها أو لا . اهـ
قال في «المنتهى وشرحه» : ولا تعدد لموت من انقضت عدتها ، أي عدة طلاقها إذا طلقها في مرض
موتها ، ثم انقضت عدتها قبل - أي الموت - ببيض أو شهور أو وضع حمل ولو ورثت ، لأنها
أجنبية تحل للأزواج .

(٤) قال في «الاقناع» : وإن ماتت عن امرأة نكاحها فاسد ، كالنكاح المختلف فيه ، كبلا
ولي ، فعليها عدة وفاة ، لأنه نكاح يلحق إفييه النسب ، فوجب به العدة كالصحيح . اهـ

الأمة نصفها . والمفارقة في الحياة لا تعتد إلا إن خلا بها . أو وطئها وكان ممن يطاء مثله . ويوطأ مثلها ، وهو ابن عشر . وبنت تسع . وعدتها ان كانت حاملاً بوضع الحمل ، وان لم تكن حاملاً . فإن كانت تحيض فعدتها ثلاث حيض ان كانت حرة ^(١) . وحيضتان ان كانت أمة . وان لم تكن تحيض بأن كانت صغيرة . او بالغة ولم تر حيضاً ولا نفاساً ، أو كانت آيسة . وهي من بلغت خمسين سنة ، فعدتها ثلاثة أشهر إن كانت حرة . وشهران إن كانت أمة . ومن كانت تحيض ثم ارتفع حيضها قبل أن تبلغ سن الأياس . ولم تعلم مافعه . فتربص تسعة أشهر ، ثم تعتد عدة آيسة ^(٢) . وإن علمت مافعه ، من مرض أو رضاع أو نحوه ، فلا تزال متربصة حتى يعود الحيض . فتعتد به ، أو تصير آيسة فتعتد عدة آيسة .

فصل : وإن وطئ الاجني - بشبهة ^(٣) أو نكاح فاسد . أو زنا - من هي

(١) أو مبعضة بغير خلاف

(٢) فائدة : قال في « الشرح » : فهم من « المتن » أن المعتدات : الاولى : الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع الحمل كله . الثانية : المتوفى عنها زوجها بلا حمل منه . الثالثة : ذات الاقراء المفارقة في الحياة . الرابعة : من لم تحض « المفارقة في الحياة » . الخامسة : من ارتفع حيضها ولم تدر سببه . زاد في « الاقناع » والمنتهى ، سادسة وهي : امرأة المفقود ، وقد ذكرها المؤلف في الفرائض . ١ هـ

(٣) قال في « الاقناع وشرحه » : ويلحق الولد بوطء الشبهة ، وفي نكاح فاسد فيه شبهة كالنكاح المختلف في صحته ، فيكون كنكاح صحيح في لحوق النسب . انتهى ملخصاً . ج ٣ ص ٢٥٧ وقال في ج ٣ ص ٢٦٩ : وكل معتدة من غير النكاح الصحيح كالزانية والموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد ، قياس المذهب نحريمها على الواطئ وغيره في العدة « قال الشارح . وقال الموفق : الاولى حل نكاحها لمن هي معتدة منه ان كان يلحقه نسب ولذا ١ هـ - راجع ص ٤٣ و ٤٦ منه .

في عدتها. أتمت عدة الأول ، ثم تعتد للثاني ^(١) . وإن وطئها عمداً من أبانها
فكلاً أجنبي . وبشبهة ، استأنفت العدة من أولها . وتتعدد العدة بتعدد الوطاء
بالشبهة ، لا بالزنا . ويحرم على زوج الموطوءة بشبهة أو زناً أن يطأها في الفرج
مادامت في العدة .

فصل : ويجب الاحداد على المتوفى عنها زوجها بنكاح صحيح مادامت
في العدة ، ويجوز للبائن والاحداد : ترك الزينة ^(٢) والطيب ، كالزعفران ،
ولبس الحلي ولو خاتماً ، ولبس الملون من الثياب ، كالأحمر ، والأصفر ،
والأخضر ، والتحسين بالحناء ، والاسفيداج ، والاكتحال بالأسود ، والادهان
بالطيب ، وتحمير الوجه وحفه . ولها لبس الأبيض ولو حريراً . وتجب عدة
الوفاة في المنزل الذي مات زوجها فيه . ما لم يتعذر . وتنقضي العدة بمضي الزمان
حيث كانت .

(١) قال في « المفردات » :

زانية تعتد كالملقة وعنه بل بحيضة محقة

(٢) قال في شرح الاقناع : وغير المكلفه يجنبها ولها ما يجب على المكلفه تجنبه .

باب استبراء الأماء^(١)

وهو واجب في ثلاثة مواضع : أحدها : إذا ملك الرجل ولو طفلاً أمة يوطأ مثلها ، حتى ولو ملكها من طفل أو أثنى ، أو كان بائعها قد استبرأها ، أو باع ، أو وهب أمته . ثم عادت إليه بفسخ أو غيره حيث انتقل الملك ، لم يحل استمتاعه بها ، ولو بالقبلة حتى يستبرأها^(٢) . الثاني : إذا ملك أمة ووطئها . ثم أراد أن يزوجها ، أو يبيعها قبل الاستبراء فيحرم ، فلو خالف صح البيع دون النكاح ، وإن لم يطأها جاز . الثالث : إذا أعتق أمته ، أو أم ولده أو مات عنها لزما استبراء نفسها إن لم تستبرأ قبل .^(٣)

(١) قال في « المنتهى » : وهو قصد علم براءة رجم ملك يمين حدوثاً أو زوالاً من حمل غالباً ، وقد يكون تعبداً بوضع حمل أو بحبضة أو شهر أو بعشرة أشهر .
الاستبراء بالمد : طلب براءة الرحم ، كالاستعطاء ، طلب الاعطاء . وخص بالأمة للعلم ببرائة رجمها من الحمل . والحرة وإن شاركت الأمة في ذلك فهي مفارقة لها في التكرار ، فلذلك يستعمل فيها لفظ العدة . اهـ « شرح »

(٢) وإن وطئت امرأته أو أمته بشبهة في طهر لم يصيبها فيه فاعتزلها حتى أتت بولد ستة أشهر من حين الوطء لحق الواطئ وانتفى عن الزوج من غير إيمان . اهـ « اقناع » ص ٢٥٥
قال في « الاقناع » : وإن أعتق أم ولده أو أمة كان يصيبها من تحل للإصابتها ، فله أن يتزوجها في الحال من غير استبراء لانها فراشه . اهـ

(٣) قال في « الاقناع » : ولا سكنى لها - أي المتوفى عنها - ولا نفقة في مال الميت ولا على الورثة إذا لم تكن حاملاً . اهـ

فصل : واستبراء الحامل بوضع الحمل . ومن تحيض بحيضة . والآيسة والصغيرة والبالغة التي لم تر حيضاً بشهر ^(١) . والمرتفع حيضها ، ولم تعلم مارفعه بعشرة أشهر ، والعالمة مارفعه : بخمسين سنة وشهر . ولا يكون الاستبراء إلا بعد تمام ملك الأمة كلها ، ولو لم يقبضها . وإن ملكها حائضاً لم يكتف بتلك الحيضة وإن ملك من تلزمها عدة اكتفى بها ، وإن ادعت الأمة الموروثة تحريمها على الوارث بوطء مورثه ، أو ادعت المشتراة أن لها زوجاً صدقت .

كتاب الرضاع ^(٢)

يكره استرضاع الفاجرة ، والكافرة ، وسيئة الخلق ، والجذماء ، والبرصاء وإذا أرضعت المرأة طفلاً بلبن حمل لاحق بالواطئ ، صار ذلك الطفل ولدهما ^(٣) . وأولاده وإن سفلوا أولاد ولدهما . وأولاد كل منهما من الآخر أو غيره ، إخوته

(١) وقال في شرح المنتهى : وخص الاستبراء بهذا الأمر لتقديره بأقل ما يدل على البراءة من غير تكرار وتعدد ، بخلاف العدة . اهـ

(٢) الرضاع لغة : مص اللبن من الثدي ، وشرعاً : مص من دون الحولين لبناً ثاب ، أي اجتمع عن حمل ، أو شربه ونحوه . اهـ

(٣) وإن أرضعت امرأة بلبن ولدها من الزنا أو المنفي بلبان طفلاً ، صار ولداً لها . وحرم على الزاني والملاعن تحريم مصاهرة ، لأنه ولد موطوءته . والوطء الحرام كالخلال في تحريم الربيبة ، ولم تثبت حرمة الرضاع في حقها . وإن ثاب لامرأة لبن من غير حمل تقدم كابن البكر ، لم تنتشر الحرمة نصاً . اهـ

وأخواته . وقس على ذلك . وتحريم الرضاع في النكاح ، وثبوت المحرمية كالنسب ^(١) بشرط أن يرتضع خمس رضعات ^(٢) في العامين ^(٣) ، فلو ارتضع بقية الخمس بعد العامين بلحظة ، لم تثبت الحرمة . ومتى امتص الثدي . ثم قطعه ولو قهراً ، ثم امتص ثانياً ، فرضعة ثانية ^(٤) . والسعوط . في الأنف ، والوجور ^(٥) في الفم . وأكل ما جبن أو خلط بالماء وصفاته باقية ، كالرضاع في الحرمة . وإن شك في الرضاع . أو عدد الرضعات بنى على اليقين ^(٦) . وإن شهدت به مرضية ثبت

(١) فتى أرضعت المرأة طفلاً صار ابناً لها ، وللرجل الذي ثاب اللبن بوطئه ، فيحرم عليه كل من يحرم على ابنها من النسب . وإن أرضعت طفلة صارت بنتاً لهما تحرم على كل من تحرم عليه ابنتها من النسب . ■

(٢) قوله : خمس رضعات ، وهذا قول الشافعي ، وعنه : أن قليله يحرم وهو قول مالك وعنه : ثلاث رضعات وهو قول أبي عبيد وابن المنذر . اهـ

(٣) فائدة : قال ابن القيم في « تحفة الودود » : ويجوز أن تستمر الأم على رضاعه بعد الحولين إلى نصف الثالث أو أكثره . اهـ

(٤) فوائد : الأولى : لبن الفعل محرم ، فإذا كان للرجل امرأتان فارضعت أحدهما بلبنه طفلاً والأخرى طفلة ، صار أخوين ، لأن اللقاح واحد . الثانية : إذا أرضعت أحدهما بلبنه طفلة ثلاث رضعات ، ثم أرضعتها الأخرى رضعتين صارت بنتاً له دونها ، لأنها ارتضعت من لبنه خمس رضعات . اهـ

(٥) الوجور بالفتح : الدواء يوجر في وسط الفم أي يصب . اهـ « مختار »

(٦) لأن الأصل عدم الرضاع في المسألة الأولى ، والأصل عدم وجود الرضاع المحرم في المسألة الثانية ، لكن تكون من الشبهات ، تركها أولى . قاله الشيخ « شرح » الثالثة : إن كانت الطفلة زوجة له انفسخ نكاحها لأنها صارت بنته ، ولزمه نصف صداقها ، ويرجع به على زوجتيه .

التحريم . ومن حرمت عليه بنت امرأة . كأُمه وجدته ، وأخته إذا أرضعت
طفلة حرمتها عليه أبداً . ومن حرمت عليه بنت رجل ، كأبيه ، وجدته ، وأخيه ،
وابنه إذا أرضعت زوجته بلبنه طفلة حرمتها عليه أبداً .

كتاب النفقات^(١)

يجب على الزوج ما لا غنى لزوجته عنه من مأكل ، ومشرب ، وملبس .
ومسكن بالمعروف . ويعتبر الحاكم ذلك إن تنازعا بحالهما . وعليه مؤنة نظافتها
من دهن وسدر وثلث من ماء الشرب ، والطهارة من الحدث والخبث وغسل الثياب^(٢) ،

أخماساً ، ولم ينفسخ نكاحهما لأن الأمومة لم تثبت لهما . الرابعة : لو أرضعت إحدى امرأتيه
الطفلة خمس رضعات ، ثلاثاً من لبنه ، واثنين من لبن غيره صارت أمّاً لها لأنها أرضعتها خمس
رضعات ، وحرمتا عليه لكون المرزعة صارت أمّاً لزوجته ، ولكون الثانية صارت بنتاً لزوجته
وحرمت الطفلة على الرجل الآخر على التأييد لأنها بنت زوجته . الخامسة : لو تزوجت المرأة
طفلاً فأرضعته خمس رضعات حرمت عليه ، لأنه صار ابناً لها وانفسخ نكاحها ، وحرمت على
صاحب اللبن تحريماً مؤكداً لأنها صارت من حلائل أبنائه . اهـ من «العمدة» بتوضيح .

(١) المقصود من هذا الكتاب : بيان ما يجب على الإنسان من النفقة في النكاح والقرابة

والملك وغير ذلك . اهـ

(٢) لادواء علة أو أجرة طبيب ، وثلث طيب وحناء وخضاب ونحوه . اهـ

إِوَعْلِيهَ لَهَا خَادِمٌ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَخْدُمُ مِثْلَهَا^(١) ، وتلزمه مؤنسة لحاجة^(٢) .

فصل : والواجب عليه دفع الطعام في أول كل يوم^(٣) ويجوز دفع عوضه ن تراضيا . ولا يملك الحاكم أن يفرض عوض القوت دراھم إلا بتراضيهما ، وفرضه ليس بلازم . وتجب لها الكسوة في أول كل عام . وتملكها بالقبض ، فلا بدل لما سرق أو بلي ، وإن انقضى العام والكسوة باقية فعليه كسوة للعام الجديد . وإن مات أو ماتت قبل انقضائه رجع عليها بقسط مابقي . وإن أكلت معه عادة أو كساها بلا إذن سقطت .

فصل : والرجعية مطلقاً^(٤) ، والبائن^(٥) ، والناشر الحامل . والمتوفى عنها زوجها^(٦) حاملاً ، كالزوجة في النفقة ، والكسوة والمسكن . ولا شيء لغير الحامل منهن ، ولا لمن سافرت لحاجتها ، أو لنزهة أو زيارة ولو بإذن الزوج . وإن ادعى

(١) يساراً وكبراً وصغراً . هـ

(٢) أي الى ذلك بأن كانت بمكان مخوف أو لها عدو تخاف على نفسها منه . اهـ

(٣) ويجوز لها فعل ما اتفقا عليه من تعجيل أو تأخير عن وقت الوجوب . اهـ

(٤) أي سواء كانت حاملاً أم لا . اهـ

(٥) بفسخ أو طلاق . هـ

(٦) قال في «الاقناع» : ولا نفقة من التركة لمتوفى عنها زوجها ولو حاملاً . ونفقة الحمل من نصيبه ، ولا لأم ولد حامل ، وينفق من مال حملها نصاً ، ولا سكنى لها ولا كسوة . انتهى . وتسقط نفقة الحمل بمضي الزمان . قال المنتح : ما لم تستدن بإذن حاكم أو تنفق بذية الرجوع . اهـ

نشوزها، أو أنها أخذت نفقتها وأنكرت فقولها يمينها^(١). ومتى أعسر بنفقة المعسر، أو كسوته أو مسكنه، أو صار لا يجد النفقة إلا يوماً دون يوم. أو غاب الموسر وتعذرت عليها النفقة بالاستدانة وغيرها، فلها الفسخ فوراً ومتراًخياً. ولا يصح بلا حاكم، فيفسخ بطلبها، أو تفسخ بأمره. وإن امتنع الموسر من النفقة أو الكسوة، وقدرت على ماله. فلها الأخذ منه بلا إذنه بقدر كفايتها وكفاية ولدها الصغير.

باب نفقة الاقارب والماليك

يجب على القريب نفقة أقاربه، وكسوتهم، وسكناتهم بالمعروف بثلاثة شروط: الأول: أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب. الثاني: أن يكون المنفق غنياً، إما بماله أو كسبه، وأن يفضل عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه وليلته. الثالث: أن يكون وارثاً لهم بفرض أو تعصيب. إلا الأصول، والفروع. فتجب لهم وعليهم مطلقاً. وإذا كان للمفقير ورثة دون الأب، فنفقته على قدر

(١) واختار شيخ الاسلام وابن القيم في النفقة قول من يشهد له العرف. اهـ

قال في «الزاد وشرحه»: وإذا غاب الزوج، أو كان حاضراً ولم ينفق على زوجته لزمته نفقة ما مضى وكسوته، ولو لم يفرضها حاكم، ترك الانفاق لعذر، أو لا لأنه حق يجب مع اليسار والاعسار، فلم يسقط بمضي الزمان. اهـ

إرثهم^(١) ولا يلزم الموسر منهم مع فقر الآخر سوى قدر إرثه . ومن قدر على الكسب أجبر لنفقة من تجب عليه من قريب وزوجة . ومن لم يجد ما يكفي الجميع بدأ بنفسه ، فزوجته ، فرقيقه ، فولده ، فأبيه ، فأمه ، فولد ابنه ، فجدّه ، فأخيه ثم الأقرب فالأقرب ، ولمستحق النفقة أن يأخذ ما يكفيهِ من مال من تجب عليه بلا إذنه إن امتنع ، وحيث امتنع منها زوج أو قريب . وأنفق أجنبي بنيه الرجوع ، رجع ولا نفقة مع اختلاف الدين إلا بالولاء .

فصل : وعلى السيد نفقة مملوكه^(٢) . وكسوته . ومسكنه . وتزويجه إن طلب . وله أن يسافر بعبد المزوج ، وأن يستخدمه نهاراً ، وعليه إعفاف أمته : إما بوطئها ، أو تزويجها ، أو بيعها . ويحرم أن يضربه على وجهه ، أو يشتم أبويه ولو كافرين ، أو يكلفه من العمل ما لا يطيق . ويجب أن يريحه وقت القيلولة . ووقت النوم ، والصلاة المفروضة . وتسن مداواته إن مرض ، وأن يطعمه من طعامه . وله تقييده إن خاف عليه . وتأديبه ، ولا يصح نفيه إن أبق . وللإنسان تأديب زوجته ، وولده ولو مكلفاً ، بضرب غير مبرح . ولا يلزمه بيع رقيقه مع قيامه بحقوقه .

فصل : وعلى مالك البهيمة إطعامها وسقيها . فإن امتنع أجبر . فإن أبي

(١) تقدم في قريب المخرج عنهم في الفطرة تقديم الأم على الأب عكس ما هنا

(٢) بالمعروف ولو مع اختلاف الدين ، ولو كان المملوك أبقاً أو نشز الأمة .

أو عجز أجبر على بيعها ، أو إيجارتها ، أو ذبحها إن كانت تؤكل . ويحرم لعنها
وتحميلها مشقاً . وحلبها ما يضر ولدها ^(١) ، وضربها في وجهها ، ووسمها فيه ،
وذبحها إن كانت لا تؤكل ^(٢) . ويجوز استعمالها في غير ما خلقت له .

باب الحضانة

وهي حفظ الطفل غالباً عما يضره . والقيام بمصالحه : كغسل رأسه ،
وثيابه ، ودهنه ، وتكحيله ، وربطه في المهد ونحوه ، وتحريكه لينام ، والأحقبها :
الأم ^(٣) ولو بأجرة مثلها مع وجود متبرعة . ثم أمهاتها القربى فالقربى ، ثم الأب ،
ثم أمهاته ، ثم الجد ، ثم أمهاته ، ثم الأخت لأبوين . ثم لأم ، ثم لأب ، ثم الخالة
لأبوين ، ثم لأم ، ثم لأب . ثم العمات كذلك ^(٤) ، ثم خالات أمه ، ثم خالات أبيه ،
ثم عمات أبيه ، ثم بنات إخوته وأخواته ، ثم بنات أعمامه وعماته ، ثم لباقي العصبه ^(٥)
الأقرب فالأقرب . ولا حضانة لمن فيه رق ، ولا لفاسق ، ولا لكافر على مسلم

-
- (١) لأن كفايته واجبة على مالكة ، ولأن لبنها مخلوق له ، فأشبه ولد الأمة .
 - (٢) لأراحتها ، كالأدومي المصلوب ، والمتألم بالأمراض الصعبة .
 - (٣) أفتى شيخ الإسلام أنه إذا كان بالأم بصر أو جذام ، سقط حقها من الحضانة .
 - (٤) يعني تقدم عمه لأبوين ، ثم عمه لأم ثم عمه لأب .
 - (٥) وشرط كون العصبه محرماً ولو بوضاع ونحوه ، كصاهرة لأنثى بلغت سبعاً .

ولا لمتزوجة بأجنبي. ومتى زال المانع أو أسقط الحق حقه ثم عاد، عاد الحق له. وإن أراد أحد الأبوين السفر ويرجع، فالمقيم أحق بالحضانة. وإن كان للسكنى - وهو مسافة قصر فالأب أحق^(١)، ودونها، فالأم أحق.

فصل: وإذا بلغ الصبي سبع سنين عاقلاً خيراً بين أبويه^(٢)، فإن اختار أباه كان عنده ليلاً ونهاراً، ولا يمنع من زيارة أمه، ولا هي من زيارته. وإن اختار أمه كان عندها ليلاً، وعند أبيه نهاراً ليؤدبه ويعلمه. وإذا بلغت الأنثى سبعاً كانت عند أبيها وجوباً إلى أن تتزوج، ويمنعها ومن يقوم مقامه من الانفراد، ولا تمنع الأم من زيارتها، ولا هي من زيارة أمها إن لم يخف الفساد. والمجنون ولو أنثى عند أمه مطلقاً^(٣)، ولا يترك المحضون بيد من لا يصونه ويصلحه.

كتاب الجنائيات

وهي التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالا. والقتل ثلاثة أقسام: أحدها: العمد والعدوان^(٤)، ويختص به القصاص أو الدية، فالولي مخير وعفوه

(١) ومحل ذلك إذا لم يرد مضارة الأم، أو انتزاع الولد منها، فإذا أراد ذلك لم يجب إليه، قاله في «الهدى» شرح

(٢) قال في «الاقناع» وسائر العصبات، الأقرب فالأقرب منهم، كآب عند عدمه، أو عدم أهليته في التخيير بينه وبين الأم إذا بلغ سبعاً، والاقامة والنقله إذا أراد أحدهما سفراً إذا كان محرماً للجارية.

(٣) يعني صغيراً كان أو كبيراً.

(٤) قال في مختصر «الشرح الكبير» وعمد الصبي والمجنون تحمله العاقلة وعنه أن الصبي العاقل عمده في ماله.

مجاناً أفضل . وهو أن يقصد الجاني من يعلمه آدمياً معصوماً ، فيقتله بما يغلب على الظن موته به . فلو تعمد جماعة قتل واحد قتلوا جميعاً إن صلح فعل كل واحد منهم للقتل ^(١) وإن جرح واحد جرحاً وآخر مائة، فسواء . ومن قطع أو بط سلعة خطرة من مكلف بلا إذنه أو من غير مكلف بلا إذن وليه فمات . فعليه القود . الثاني : شبه العمد ، وهو أن يقصده بجناية لا تقتل غالباً ^(٢) . ولم يجرحه بها ، فإن جرحه ولو جرحاً صغيراً ، قتل به . الثالث : الخطأ ، وهو أن يفعل ما يجوز له فعله من دق ، أو رمي صيد ونحوه ، أو يظنه مباح الدم . فيبين آدمياً معصوماً . ففي القسمين الأخيرين الكفارة على القاتل والدية على عاقلته ^(٣) . ومن قال لا إنسان : اقتلني أو اجرحني ، فقتله أو جرحه ، لم يلزمه شيء ، وكذا لو دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمره به .

(١) قال ابن عبد القوي :

وان نفر في قتل نفس تساعدوا أقيدوا متى يصلح لذا كل مفرد

(٢) إما لقصد العدوان عليه أو التأديب له فيسرف . «اقناع»

(٣) قال شيخ الاسلام : وأما مادون الثلث كدية السن وهو نصف عشر الدية ودية

الاصبع وهي عشر الدية ، فهذا لا تحمله العاقلة في مذهب مالك وأحمد ، بل هو في ماله عند الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمله مادون دية السن والموضحة وهو المقدر كأرش الشجرة التي دون الموضحة وإذا وجب على الصبي شيء من ذلك ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في إحدى الروايتين عن أحمد . وروي ذلك عن ابن عباس . وفي الرواية الأخرى وهو قول الأكثرين أنه في ذمته وليس على أبيه شيء والله أعلم ص ١٨٣ ج ٤

راجع المسألة في باب اللقيط من «الاقناع» ص ٤٣٥ ج ٢

باب شروط القصاص في النفس

وهي أربعة : أحدها : تكليف القاتل فلا قصاص على صغير ومجنون ، بل الكفارة في مالهما ، والديه على عاقلتهما. الثاني : عصمة المقتول ، فلا كفارة ولادية على قاتل حربي . أو مرتد ، أو زان محصن ^(١) ولو أنه مثله . ^(٢) الثالث : المكافأة بأن لا يفضل القاتل المقتول حال الجناية بالاسلام ، أو الحرية ، أو الملك . فلا يقتل المسلم ولو عبداً بالكافر ولو حراً ، ولا الحر ولو ذمياً بالعبد ولو مسلماً . ولا المكاتب بعبده ولو كان ذا رحم محرم ^(٣) ويقتل

(١) ولو قبل ثبوته عند الحاكم ، وإن قتل أحد ابني أباه وهو زوج لأمه ثم الآخر قتل أمه فلا قود على قاتل أبيه لأثره ثمن أمه ، فقد ورث بعض دمه وعليه سبعة اثمان الدية لأخيه ، وله قتله بأمه ويرثه وعليها مع عدم زوجية القود .

ومن قتل أباه أو أخاه فورثه أخواه ثم قتل أحدهما صاحبه سقط القود عن الأول لأنه ورث بعض دم نفسه « منتهى »

(٢) أي ولو أن قاتل المرتد مثله ، أو أن قاتل الزاني المحصن زان محصن مثله ، أو أن قاتل واحد من هؤلاء ذمي ، ويعزر للافتئات على ولي الأمر .

(٣) لأنه ملكه فلا يقتل به كغيره من عبيده ، ويقتل مكاتب بقن غيره وما ذكره هنا موافقة « للمنتهى » و فرق في « الاقناع » بين ذي الرحم وغيره فقال : ولا يقتل مكاتب بعبده الأجنبي ، ويقتل بعبده ذي الرحم قال في « المبدع » في الأشهر والأصح ، لا كما قطع به في « المنتهى » .

الحر المسلم ولو ذكراً بالحر المسلم . ولو أثنى ، والرقيق كذلك وبمن هو أعلى منه ، والذمي كذلك . الرابع : أن يكون المقتول ليس بولد للمقاتل ، فلا يقتل الأب وإن علا ولا الأم وإن علت بالولد ، ولا بولد الولد وإن سفل ^(١) ويورث القصاص ^(٢) على قدر الميراث ، فمتى ورث القاتل أو ولده شيئاً من القصاص فلا قصاص ^(٣) .

باب شروط استيفاء القصاص

وهي ثلاثة : أحدها : تكليف المستحق ، فإن كان صغيراً أو مجنوناً حبس الجاني الى تكليفه ^(٤) فإن احتاج لنفقة ، فلولي المجنون فقط العفو إلى الدية ^(٥) .

(١) أي ولو أن الولد وولد الولد حر مسلم ، والقاتل له من آبائه كافر أو قن ويؤخذ حر من أب وأم قتل ولده بالدية ، كما تجب على الأجنبي في ماله ، وكذا الوجني على طرفه لزمته ديته .

(٢) هو فعل بجني عليه ، أو وليه بجان مثل فعله ، أو شبهه .

(٣) قال في « المنتهى » ومتى ورث قاتل أو ولده بعض دمه أي المقتول فلا قود ، فلو قتل زوجته فورثها ولدهما ، أو قتل أخاها فورثته ثم ماتت فورثها القاتل أو ولده سقط القصاص .

(٤) أي ببلوغ إن كان صغيراً أو عقل إن كان مجنوناً .

(٥) لأن المجنون ليست له حالة معتادة ينتظر فيها إفاقه ورجوع عقله ، بخلاف الصغير .

الثاني : اتفاق المستحقين على استيفائه فلا ينفرد به بعضهم ^(١) وينتظر قدوم الغائب وتكليف غير المكلف ^(٢) ومن مات من المستحقين فوارثه كموه وإن عفا بعضهم، ولو زوجاً أو زوجة أو أقر بعفو شريكه، سقط القصاص . الثالث : أن يؤمن في

(١) قال في « المغني » ٩-٥٨٨ : ظاهر مذهب أحمد رحمه الله ، أنه ليس لغيرهما الاستيفاء حتى يبلغ الصغير ، ويفيق المجنون ، وهذا قال ابن شبرمة ، وابن أبي ليلى ، والشافعي وأبو يوسف ، وإسحاق ويروي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله ، وعن أحمد رواية أخرى : للكبار العقلاء استيفاءه ، وبه قال حماد ، ومالك ، والاوزاعي ، والليث ، وأبو حنيفة ، لأن الحسن بن علي رضي الله عنهما ، قتل ابن ملجم قصاصاً في الورثة صغاراً ، فلم ينكر ذلك ، ولأن ولاية القصاص ، هي استحقاق استيفائه ، وليس للصغير هذه الولاية . ولنا أنه قصاص غير متحتم ، ثبت لجماعة معينين ، فلم يجوز لاحد منهم استيفاءه استقلالاً ، كما لو كان بين حاضر وغائب ، أو أحد بدلي النفس ، فلم ينفرد به بعضهم ، كالدية ، والدليل على أن للصغير والمجنون فيه حقاً ، أربعة أمور : أحدها : أنه لو كان منفرداً ، لاستحققة ، ولو نفاة الصغير مع غيره ، لنفاه منفرداً ، كولاية النكاح . والثاني : أنه لو بلغ : لاستحق ، ولو لم يكن مستحقاً عند الموت ، لم يكن مستحقاً بعده ، كالرقيق إذا عتق بعد موت أبيه . والثالث : أنه لو صار الامر الى المال ، لاستحق . ولو لم يكن مستحقاً للقصاص ، لما استحق بدله ، كالأجنبي . الرابع : أنه لو مات الصغير ، لاستحققة ورثته . ولو لم يكن حقاً ، لم يرثه كسائر مالم يستحقه . فأما ابن ملجم ، فقد قيل : أنه قتله بكفره ، لأنه قتل علياً ، مستحلاً لدمه ، معتقداً كفره ، متقرباً بذلك الى الله تعالى . وقيل : قتله لسعيه في الارض بالفساد ، وإظهار السلاح ، فيكون كقاطع الطريق إذا قتل ، وقتله متحتم ، وهو الى الامام ، والحسن هو الامام ، ولذلك لم ينتظر الغائبين من الورثة ، ولا خلاف بيننا في وجوب انتظارهم . وإن قدر أنه قتله قصاصاً ، فقد اتفقنا على خلافه . فكيف يحتاج به بعضنا على بعض .

(٢) أي بلوغ وارث صغير ، وإفاقة وارث مجنون ، لأنهم شركاء في القصاص

استيفائه تعديه إلى الغير^(١) فلو لزم القصاص حاملا لم تقتل حتى تضع^(٢)، ثم إن وجد من ير ضعه قتلت، وإلا حتى تر ضعه حولين .

فصل : ويحرم استيفاء القصاص بلا حضرة السلطان ، أو نائبه ويقع الموقع^(٣) ويحرم قتل الجاني بغير السيف ، وقطع طرفه بغير السكين لئلا يحيف . وإن بطش ولي المقتول بالجاني فظن أنه قتله فلم يكن ، وداواه أهله حتى برى ، فإن شاء الولي دفع دية فعله وقتله، وإلا تركه .

باب شروط القصاص فيما دون النفس

من أخذ بغيره في النفس ، أخذ به فيما دونها ، ومن لا فلا . وشروطه أربعة: أحدها: العمد العدوان، فلا قصاص في غيره. الثاني: إمكان الاستيفاء بلا حيف، بأن يكون القطع من مفصل ، أو ينتهي إلى حد، كمارن أنف، وهو ما لان منه. فلا قصاص في جائفة ، ولا قطع القصبة . أو قطع بعض ساعد أو ساق أو عضد، أو ورك فإن خالف فاقتص بقدر حقه ولم يسر ، وقع الموقع ولم

(١) أي غير الجاني .

(٢) أي وتسقيه اللبأ - أي أول اللبن - لأن الولد لا يعيش إلا به .

(٣) أي يقع القصاص، لأن المقتص استوفى حقه

يلزمه شيء . الثالث : المساواة في الاسم . فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه . وفي الموضع ، فلا تقطع اليمين بالشمال وعكسه . الرابع : مراعاة الصحة والكمال ، فلا تؤخذ كاملة الأصابع والأظفار بناقصتها ، ولا عين صحيحة بقائمة ، ولا لسان ناطق بأخرس ، ولا صحيح بأشل من يد ورجل وأصبع وذكر . ولا ذكر فحل بذكر خصي ، ويؤخذ مارن صحيح بمارن أشل ، وأذن صحيحة بأذن سلاء .

فصل : ويشترط لجواز القصاص في الجروح انتهاؤها إلى عظم ، كجرح العضد ، والساعد ، والفخذ ، والساق ، والقدم ، وكالموضحة وكالهاشمة والمنقلة والمأمومة ، وسراية القصاص هدر ، وسراية الجناية مضمونة ^(١) ما لم يقتصر بها قبل برئه فهدر أيضاً ^(٢) .

كتاب الديات ^(٣)

من أتلف إنساناً أو جزءاً آمنه بمباشرة ^(٤) أو سبب إن كان عمداً ، فالدية في

(١) قال في «المنتهى وشرحه» : وتضمن سراية جناية ولو بعد أن اندمل جرح ، واقتص من جان ثم انتقض الجرح فسري ، لحصول التلف بفعل الجاني ، أشبه مالهو بأثره بقود ودية في نفس ، ودونها متعلق بتضمن ، فلو هشمه في رأسه فسرى الى ذهاب عينه ثم مات اقتص منه في النفس ، وأخذ منه دية بعصره ٥٠٠ .

(٢) قال في «المنتهى وشرحه» : ويجرم قصاص في طرف أو جرح حتى يبرأ .

(٣) جمع دية وهي المال المؤدى الى مجنى عليه أو وليه بسبب جناية .

(٤) أقوله بمباشرة ، أي لا تلافه ، أو بسبب كشهادة عليه أو اكراه على قتله أو حفر بئر

تعدى .

ماله ^(١)، وإن كان غير عمد فعلى عاقلته ^(٢). ومن حفر تعدياً ^(٣) بشراً قصيرة فعمقها آخر فضمان تالف بينهما ^(٤). وإن وضع ثالث سكيناً ^(٥)، فأثلاثاً. وإن وضع واحد حجراً تعدياً فعثر فيه إنسان فوقع في البئر فالضمان على واضع الحجر، كالدافع ^(٦). وإن تجاذب حران مكلفان جبلاً فانقطع فسقطا ميتين فعلى عاقلته كل دية الآخر، وإن اصطدما فكذا ذلك. ومن أركب صغيرين لا ولاية له على واحد منهما فاصطدما فماتا فديتهما من ماله. ومن أرسل صغيراً الحاجة فأتلف نفساً أو مالا فالضمان على مرسله ^(٧). ومن ألقى حجراً أو عدلاً مملوءاً بسفينة فغرقت

(١) أي مال المتلف، لأن بدل المتلف يجب على متلفه، وأرش الجناية على الجاني. قال عليه السلام: «لا يجني جان الا على نفسه» ولأن العامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف. هـ

(٢) مؤجلة ثلاث سنين .

(٣) أي محرم حفرها كفى طريق ضيق ، أو واسع لغير مصلحة المسلمين كما في

« الاقناع » .

(٤) لأن السبب حصل منها .

(٥) أي فوق انسان على السكين التي في البئر فمات ، فالدية على عاقلته الثلاثة .

(٦) أي لأنه متى اجتمع الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده، لان الحافر لم

يقصد بذلك القتل لمعين عادة .

(٧) وان جنى عليه ضمنه مرسله . نقله في «الفروع» عن «الارشاد» وغيره . وقال ابن حمدان:

ان تعذر تضمين الجاني أي على الصغير .

ضمن جميع ما فيها. ومن اضطر إلى طعام غير مضطر أو شرابه^(١) فمنعه حتى مات^(٢)، أو أخذ طعام غيره أو شرابه وهو عاجز^(٣)، أو أخذ دابته أو ما يدفع به عن نفسه من سبع ونحوه فأهلكه ضمنه. وإن ماتت حامل أو حملها منه من ربح طعام، ضمن ربه إن علم ذلك من عاداتها .

فصل : وإن تلف واقع على نائم غير متعد بنومه فهدر ، وإن تلف النائم فغير هدر . وإن سلم بالغ عاقل نفسه أو ولده إلى سابع حاذق ليعلمه فغرق ، أو أمر مكلفاً ينزل بشراً أو يصعد شجرة فهلك . أو تلف أجير لحفر بئر أو بناء حائط بهدم ونحوه ، أو أمكنه إنجاء نفس من مهلكة فلم يفعل^(٤) ، أو أدب ولده

(١) أي فطلبه .

(٢) أي ضمنه ، نص عليه . وخرج على ذلك أبو الخطاب : ان كل من أمكنه إنجاء نفس من هلكة فلم ينجها منها مع قدرته على ذلك ، أنه يضمنه ، والمذهب خلاف ما قاله أبو الخطاب كما في المتن .

فائدة : قال في «الاقناع وشرحه» : ومن جنى على نفسه أو طرفه عمداً أو خطأ فلا شيء له من بيت المال ولا من غيره بل هو هدر ، وعنه : على عاقلته في الخطأ دية نفسه أو طرفه لقول عمر .

(٣) أي عن دفعه

(٤) قال في «الاقناع وشرحه» وان اضطر انسان الى طعام او شراب لغير مضطر فطلبه فمنعه اياه فمات بذلك ، ضمنه المطلوب منه بديته في ماله ، وان لم يطلبه منه لم يضمنه لأنه لم يمتعه فلم يتسبب الى هلاكه . ومن أمكنه انجاء آدمي أو غيره كحيوان محترم من هلكة كإهراق نار أو سبع فلم يفعل حتى هلك لم يضمن ، لأنه لم يتسبب الى هلاكه بخلاف التي قبلها .

أو زوجته في نشوز، أو سلطان رعيته فهدر في الجميع. وإن أسرف أو زاد على ما يحصل به المقصود، أو ضرب من لا عقل له من صبي أو غيره ضمن. ومن نام على سقف فهو به لم يضمن ما تلف بسقوطه.

فصل في مقادير^(١) ديات النفس: دية الحر المسلم طفلاً كان أو كبيراً مائة بعير، أو مائتا بقرة، أو ألفا شاة، أو ألف مثقال ذهب أو اثنا عشر ألف درهم فضة. ودية الحرة المسلمة على النصف من ذلك، ودية الكتابي الحر^(٢) كدية الحرة المسلمة، ودية الكتابية على النصف، ودية المجوسي الحر ثمانمائة درهم، والمجوسية على النصف. ويستوي الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الدية فلو قطع ثلاث أصابع حرة مسلمة، لزمه ثلاثون بعيراً. فلو قطع أربعة قبل براء ردت إلى العشر بن. وتغلظ دية^(٣) قتل الخطأ في كل من حرم مكة، وإحرام، وشهر حرام بالثلث، فمع اجتماع الثلاثة يجب ديتان. وإن قتل مسلم كافراً عمداً^(٤) أضعفت ديته. ودية الرقيق قيمته قلت أو كثرت.

(١) المقادير جمع. مقدار، وهو مبلغ الشيء وقدره. هـ.

(٢) سواء كان ذمياً، أو معاهداً أو مستأمناً.

(٣) ولا تغليظ في غير ابل في العمد وشبهه، بخلاف الخطأ فتؤخذ في العمد أرباعاً، وفي الخطأ

أخماساً. راجع التفصيل في محله. وهذا التغليظ من مفردات المذهب.

(٤) قال في «الاقناع»: وأما عبدة الاوثان وسائر من لا كتاب له، كالترك ومن عبد ما استحسن فلا دية لهم، إذا لم يكن لهم أمان ولا عهد، لأن دماءهم مهدرة. وإن كان له أمان فديته دية المجوسي. ومن لم يبلغه الدعوة ان وجد فلا ضمان فيه إذا لم يكن لهم أمان، لأنه لا عهد له ولا أمان أشبه الحربي، لكن لا يجوز قتله حتى يدعى، فان لم يكن له أمان فديته دية أهل دينه، لأنه محقون الدم، فان لم يعرف دينه فكمجوسي.

فصل : ومن جنى على حامل فألقت جنيناً ^(١) حراً مسلماً ، ذكر أكان أو أنثى فديته غرة ^(٢) قيمتها عشر دية أمه ^(٣) . وإن ألقت الجنين حياً لوقت يعيش لمثله وهو نصف سنة فصاعداً ، ففيه مافي الحي . فإن كان حراً ففيه دية كاملة ، وإن كان رقيقاً ففيه . وإن اختلفا في خروجه حياً أو ميتاً فقول الجاني . ويجب في جنين الدابة ما تنقص من قيمة أمه .

فصل في دية الاعضاء : من أتلّف مافي الإنسان منه واحد : كالأنف واللسان ، والذكر ، ففيه دية كاملة . ومن أتلّف مافي الإنسان منه شيئان : كاليدين ، والرجلين ، والعينين ، والأذنين ، والحاجبين ، والثديين ، والخصيتين ، ففيه الدية . وفي أحدهما نصفها ، وفي الأجنان الأربعة ^(٤) الدية ، وفي أحدها ربعها . وفي أصابع اليدين الدية ، وفي أحدها عشرها ، وفي الأنملة إن كانت من إبهام نصف عشر الدية ، وإن كانت من غيره ثلث عشرها ، وكذا أصابع الرجلين . وفي السن

(١) ولو بفعل أمه بأن شربت دواء فألقت جنيناً فعليها الغرة ٥٠

(٢) الغرة في الأصل الخيار ، سمي بها العبد والأمة لأنها من أنفس الأموال ، وهي مورثة عن الجنين ولا حق فيها لقاتل ولا كامل رق . رق .

(٣) وهي خمس من الابل . والغرة هي عبد أو أمة ، وتعدد الغرة بتعدد الجنين ، ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه ، ودية الجنين المحكوم بكفره غرة قيمتها عشر دية أمه .
قال في «الاقناع» : وإن دفع بدل الغرة أو غيرها من أحد الأصول أو غيرها ورضي المدفوع اليه جاز .

(٤) ولو كانت الأجنان لعين أمي ، لأن ذهاب البصر عيب في غير الأجنان .

خمس من الأبل^(١) ، وفي إذهاب نفع عضو من الأعضاء دية كاملة^(٢) .

فصل في دية المنافع^(٣) : تجب الدية كاملة في إذهاب كل من

سمع ، وبصر ، وشم ، وذوق ، وكلام ، وعقل ، وحذب ، ومنفعة مشي ، ونكاح ، وأكل ، وصوت ، وبطش . وإن أفرع إنساناً أو ضربه فأحدث بغائط ، أو بول ، أو ريح ، ولم يدم فعليه ثلث الدية . وإن دام فعليه الدية . وإن جنى عليه فأذهب سمعه ، وبصره ، وعقله ، وشمه ، وذوقه ، وكلامه ، ونكاحه ، فعليه سبع ديات وأرش تلك الجناية^(٤) ، وإن مات من الجناية فعليه دية واحدة .

فصل دية الشجعة والجائفة : الشجعة اسم لجرح الرأس والوجه

وهي خمسة : أحدها الموضحة التي توضح العظم وتبرزه . وفيها نصف عشر الدية خمسة أبعة . فإن كان بعضها في الرأس وبعضها في الوجه فموضحتان . الثاني : الهاشمة التي توضح العظم وتهشمه ، وفيها عشرة أبعة . الثالث : المنقلة التي توضح وتهشم وتنقل العظم ، وفيها خمسة عشر بغيراً . الرابع : المأمومة التي

(١) فيكون في جميعها مائة وستون بغيراً لأنها اثنان وثلثون ، أربع ثنايا ، وأربع رباعيات ، وأربع انياب ، وعشرون ضرساً في كل جانب عشرة ، خمسة من فوق وخمسة من أسفل .

(٢) لأن كل ما تعلقت الدية باتلافه تعلقت باتلاف منفعتة .

(٣) لما تم الكلام على دية الأعضاء كالأنف والأذن ، شرع يتكلم على ديات المنافع .

(٤) أي نقصها إذا علم بقدره ، ففي بعض الكلام بحسابه ، ويقسم على ثمانية وعشرين

حرفاً ، وإن لم يعلم قدر الزائد فحكمومة .

تصل إلى جلدة الدماغ ، وفيها ثلث الدية . الخامس : الدامغة التي تخرق الجلدة وفيها الثلث أيضاً .

فصل : وفي الجائفة ثلث الدية ، وهي كل ما يصل إلى الجوف ، كبطن . وظهر ، وصدر . وحلق ^(١) وإن جرح جانباً فخرج من الآخر . فجائفتان . ومن وطئ زوجة صغيرة لا يوطأ مثلها . فخرق ما بين مخرج بول ومني ، أو ما بين السيلين . فعليه الدية إن لم يستمسك البول ، وإلا فجائفة . وإن كانت ممن يوطأ مثلها لمثلها ، أو أجنبية كبيرة مطاوعة ولا شبهة فوقع ذلك ، فهدر .

باب العاقلة

وهي ذكور عصبة الجاني نسباً وولاء ^(٢) ولا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا إقراراً ، ولا مادون ثلث دية ذكر مسلم ، ولا قيمة متلف ، وتحمل الخطأ وشبه العمد مؤجلاً في ثلاث سنين ^(٣) ، وابتداء حول القتل من الزهوق ، والجرح

(١) القسامة : هي أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم ، فلا تكون في طرف وجرح وشروط صحتها عشرة : تكليف قاتل ، وإمكان قتل منه ، وطلب جميع الورثة ، واتفاقهم على الدعوى وعلى القتل ، وعلى عين القاتل ، ووصف القتل في الدعوى ، فلا يعتمد بحلف قبله . الثامن : اللوث وهو المداوة الظاهرة ، التاسع : كون في الورثة ذكور ، العاشر : كون الدعوى على واحد لا أكثر معين . « غاية » ملخصاً .

(٢) ولا تجري أحكام العصوبة في امرئ نسيب جهلنا قربه من تبعه .

(٣) ويجتهد الحاكم في تحميل كل منهم ما يسهل عليه ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب ، لكن

ويؤخذ من بعيد لغيبة قريب . -

من البرء ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب كالارث . ولا يعتبر أن يكونوا وارثين لمن يعقلون عنه ، بل متى كانوا يرثون لولا الحجب عقلوا . ولا عقل على فقير وصبي ومجنون وامرأة ولو معتقة . ومن لاعاقلة له ، أو له وعجزت ^(١) فلا دية عليه ، وتكون في بيت المال . كدية من مات في زحمة جمعة ، وطواف . فان تعذر الأخذ منه سقطت ^(٢)

باب كفارة القتل

لا كفارة في العمد وتجب فيما دونه في مال القاتل لنفس محرمة ^(٣) ولو جنيئاً ^(٤) . ويكفر الرقيق بالصوم ^(٥) . والكافر بالعق ، وغيرهما يكفر بعق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين . ولا إطعام هنا . وتتعدد الكفارة بتعدد المقتول . ولا كفارة على من قتل من يباح قتله ، كزان محصن . ومرتد . وحربي . وباغ ، وقصاص . ودفعاً عن نفسه .

(١) قال في « العمد » : وما فضل فعلى القاتل ، وكذلك الدية في حق مالا عاقلة له .

(٢) هذا المذهب . قال في « الانصاف » : وهو من المفردات ، واختاره ، في « المنع » . وقال في

« الاختيارات » : وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعذر العاقلة في أصح قولي العلماء .

(٣) ولو نفسه أو قنه .

(٤) قوله : ولو جنيئاً . أي سواء ألقته ميتاً أو حياً ثم مات . ولا كفارة بالقاء مضغة

لم تتصور .

(٥) وكذا سفيه ومفلس يكفر بصوم .

كتاب الحدود^(١)

لاحد إلا على مكلف ملتزم . عالم بالتحريم . وتحرم الشفاعة وقبولها في حد لله تعالى بعد أن يبلغ الامام . وتجب إقامة الحد ولو كان من يقيمه شريكاً في المعصية ، ولا يقيمه إلا الامام ، أو نائبه ، والسيد على رقيقه . وتحرم إقامة الحد في المسجد . وأشدّه جلد الزنا ، فالقذف ، فالشرب ، فالتعزير . ويضرب الرجل قائماً بالسوط . ويجب اتقاء الوجه ، والرأس ، والفرج ، والمقتل . وتضرب المرأة جالسة ، وتشد عليها ثيابها ، وتمسك يداها . ويحرم بعد الحد حبس ، وإيذاء بكلام . والحد كفارة لذلك الذنب . ومن أتى حداً ستر نفسه ، ولم يسن أن يقر به عند الحاكم . وإن اجتمعت حدود لله تعالى من جنس تداخلت ، ومن أجناس فلا .

باب حد الزنا

الزنا: هو فعل الفاحشة في قبل أو دبر . فإذا زنا المحصن . وجب رجمه^(٢)

(١) جمع حد ، والحد لغة : المنع ، وحدود الله محارمه . قال في «شرح المذتهى» : وهو في عرف أهل الشرع عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لئلا تمنع من الوقوع في مثلها . اهـ .
(٢) قال في «الاقناع» : ولا يحل قبله .

حتى يموت^(١). والمحصن: هو من وطئ زوجته في قبلها بنكاح صحيح. وهما حران مكلفان. وإن زنا الحر غير المحصن جلد مائة جلدة. وغرب عاملاً إلى مسافة قصر. وإن زنى الرقيق جلد خمسين ولا يغرب. وإن زنى الذمي بمسلمة قتل. وإن زنى الحربي فلا شيء عليه^(٢). وإن زنى المحصن بغير المحصن، فلكل حده. ومن زنى ببهيمة عزر^(٣). وشرط وجوب الحد ثلاثة: أحدها تغييب الحشفة أو قدرها في فرج أو دبر لآدمي حي. الثاني: انتفاء الشبهة. الثالث: ثبوته إما بإقرار أربع مرات، ويستمر على إقراره^(٤). أو بشهادة أربعة رجال عدول^(٥)، فإن كان أحدهم غير عدل حدوا للكدف. وإن شهد أربعة بزناه بفلانة، فشهد أربعة آخرون أن الشهود هم الزناة بها، صدقوا، وحد الأولون

(١) قال في «الاقناع»: وإذا رجم الزانيان المسلمان، غسلوا وكفنا وصلي عليها ودفنا.

(٢) أي من جهة الزنا، لأنه مهدر الدم، ولأنه غير ملتزم للأحكام.

(٣) أي وقتلت البهيمة، ولكن لا تقتل إلا بالشهادة على فعله بها إن لم يكن يملكها.

ويجزم أكلها فيضمنها بقيمتها كاملة. قال في «الاقناع»: ويثبت ذلك بشهادة رجلين على فعله بها أو إقراره ولو مرة إن كانت ملكه، وإن لم تكن ملكه لم يحز قتلها بإقراره.

(٤) حتى يتم الحد، لأن من شرط إقامة الحد بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحد.

(٥) قال في «الاقناع»: وإن طلقها ثلاثاً، فشهد عليه أربعة أنه وطئها أقيم عليه الحد نصاً.

فقط للمقذف والزنا^(١) . وإن حملت من لازوج لها ولا سيد ، لم يلزمها شيء^(٢) .

باب حد القذف^(٣)

من قذف غيره بالزنا ، حد للمقذف ثمانين^(٤) . إن كان حراً ، وأربعين إن كان رقيقاً ، وإنما يجب بشروط تسعة ، أربعة منها في القاذف : وهو أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ، ليس بوالد للمقذوف وإن علا كقود . وخمسة في المقذوف وهو كونه حراً ، مسلماً ، عاقلاً ، عفيفاً عن الزنا ، يطأ ويوطأ مثله . لكن لا يحد قاذف غير البالغ حتى يبلغ ، لأن الحق في حد القذف للآدمي ، فلا يقام بلا طلبه . ومن قذف غير محصن^(٥) عزر . ويثبت الحد هنا وفي الشرب . والتعزير بأحد أمرين : إما بإقراره مرة أو شهادة عدلين .

(١) قال في «شرح الاقناع» : لأن شهادة الآخرين صحيحة فيجب الحكم بها .
(٢) لا حتم أن يكون من غير زنا ، لكن تسأل استحباباً كما في «الاقناع» . وبه قال ابو حنيفة والشافعي ، وقال مالك : تحدد ، وعن الامام أحمد : تحدد ما لم تدع شبهة ، اختاره شيخ الاسلام .
(٣) هو من الكبائر لقوله تعالى : «ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم» .

(٤) لقوله تعالى : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» .
(٥) والمحصن هو الذي اجتمعت فيه الشروط الخمسة المتقدمة .

فصل : ويسقط حد القذف بأربعة : بعفو المقدوف ، أو بتصديقه ، أو بإقامته البينة ^(١) أو باللعان . والقذف : حرام . وواجب ، ومباح ، فيحرم فيما تقدم ، ويجب على من يرى زوجته تزني ثم تلد ولداً يقوى في ظنه أنه من الزاني لشبهه به . ويباح إذا رآها تزني ولم تلد ما يلزمه نفيه ، وفراقها أولى ^(٢) .

فصل : وصريح القذف : يامنيوك ^(٣) ، يامنيوك ، يازاني ، ياعاهر . يالوطي ^(٤) . ولست ولد فلان ، فقذف لأمه . وكنايته : زنت يداك ، أو رجلك ، أو يدك ، أو رجلك ، أو بدنك ^(٥) . يامخنث ، ياقحبة . يافاجرة . ياخيثة . أو يقول لزوجته شخص : قد فضحت زوجك . وغطيت رأسه ، وجعلت له قروناً ، وعلقت عليه أولاداً من غيره ، وأفسدت فراشه ، فإن أراد بهذه الألفاظ حقيقة الزنا ، حد ، وإلا عزر . ومن قذف أهل بلدة أو جماعة لا يتصور الزنا منهم عادة ، عزر ، ولا حد ^(٦) . وإن كان يتصور الزنا منهم عادة وقذف كل واحد بكلمة ، فلكل واحد حد . وإن كان إجمالاً فحد واحد .

(١) أي أربعة شهود

(٢) أي من قذفها .

(٣) إن لم يفسره قاذف بفعل الزوج أو سيد .

(٤) فإن قال : أردت زاني العين ، أو عاهر اليد ، أو أنك من قوم لوط ، أو أنك تعمل

عملهم غير اتيان الذكور ، لم يقبل لأن القذف بما تقدم صريح .

(٥) لأن زنا هذه الأعضاء لا يوجب الحد .

(٦) لأنه لا عار على المقدوف بذلك للقطع بكذب القاذف .

باب حد المسكر

من شرب مسكراً مائعاً ^(١) أو استعط به، أو احتقن أو أكل عجيناً ^(٢) ملتوتاً به ولولم يسكر، حد ثمانين إن كان حراً، وأربعين إن كان رقيقاً . بشرط كونه مسلماً، مكلفاً، مختاراً . عالماً أن كثيره يسكر ^(٣) . ومن تشبه بشراب الخمر في مجلسه وأنيته . حرم وعزر . ويحرم العصير إذا أتى عليه ثلاثة أيام ^(٤) ولم يطبخ ^(٥) .

كتاب التعزير ^(٦)

يجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة . وهو من حقوق الله تعالى .

(١) فوائد : يثبت شرب الخمر باقراره مرة كقذف ، أو بشهادة رجلين ، ولا يحجب وجود رافضة الخمر منه ، ومتى رجع عن اقراره قبل رجوعه ، لأنه حد لله كسائر الحدود غير القذف .

(٢) فإن خبز العجين ، فأكل من خبزه لم يجد لأن النار أكلت أجزاء الخمر .

(٣) كل مسكر خمر ، يحرم شرب قليله وكثيره مطلقاً ولولعطش بخلاف ماء نجس . «شرح»

(٤) ولو لم يوجد منه غليان الا أن يفلّي قبل الثلاثة فيحرم . والنبيذ مباح ما لم تأت عليه ثلاثة أيام أو يغفل قبل ذلك ، وهو ماء يلقي فيه تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا به الماء وتذهب ملوخته .

(٥) فان طبخ قبل التحريم حل ان ذهب ثلثاه ، لأن العصير اذا طبخ لم يغفل ، واذا لم يغفل لم تحصل فيه الشدة .

(٦) هو لغة المنع ، واصطلاحاً التأديب .

لا يحتاج في إقامته إلى مطالبة ، إلا إذا شتم الولد والده . فلا يعزر إلا بمطالبة والده ، ولا يعزر الوالد بحقوق ولده ، ولا يزداد في جلد التعزير على عشرة أسواط إلا إذا وطئ أمة له فيها شرك . فيعزر بمائة سوط إلا سوطاً ^(١) وإذا شرب مسكراً نهار رمضان ، فيعزر بعشرين مع الحد . ولا بأس بتسويد وجهه من يستحق التعزير ، والمناداة عليه بذنبه . ويحرم حلق لحيته ، وأخذ ماله ^(٢) .

فصل : ومن الألفاظ الموجبة للتعزير قوله لغيره : يا كافر . يا فاسق . يا فاجر . يا كلب ، يا شقي ، يا حمار . يا تيس ، يا رافضي . يا خبيث . يا كذاب . يا خائن ، يا قرنان ، يا قواد ، يا ديوث ، يا علق . ويعزر من قال لزمي : يا حاج ، أو لعنه بغير موجب ^(٣) .

باب القطع في السرقة

ويجب بثمانية شروط : أحدها : السرقة ، وهي أخذ مال الغير من مالك أو

(١) ومن وطئ جارية له فيها شرك عزر بمائة الأسواط ، لا روى الأثر عن سعيد ابن المسيب : أن عمر قال في أمة بين رجلين وطئها أحدهما بجلد الحد الأسواط ، واحتج به أحمد . « شرح » ق

فوائد من « الاقناع » : ومن وطئ أمة أمرأته فعليه الحد ، إلا أن تكون أحلتها له ، فيجوز ولا يرجم ولا يغرب ، وإن أولدها لم يلحقه نسبه ، ولا يسقط الحد بالإباحة في غير هذا الموضع . (٢) ومن عرف بأذى الناس وأذى ما لهم حتى بعينه ، ولم يكف عن ذلك ، حبس حتى يموت أو يتوب ، ومن مات من التعزير لم يضمن لأنه مأذون فيه شرعاً كالحد .

(٣) وكذا يعزر من ينقص مسلماً بأنه مسلماني مع حسن إسلامه لا ارتكابه معصية بإذائه . « اقناع » .

نائبه على وجه الاختفاء ، فلا قطع على منتهب ، ومختطف ^(١) ، وخائن في وديعة لكن يقطع جاحد العارية ^(٢) . الثاني : كون السارق مكلفاً ، مختاراً ، عالماً بأن ماسرقة يساوي نصاباً ^(٣) . الثالث : كون المسروق مالاً ، لكن لا قطع بسرقة الماء ، ولا بإناء فيه خمر أو ماء ، ولا بسرقة مصحف ^(٤) ، ولا بما عليه من حلي ، ولا بكتب بدع وتصاوير ، ولا بألة لهم ، ولا بصليب أو صنم . الرابع : كون المسروق نصاباً ، وهو ثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ^(٥) ، أو ما يساوي أحدهما ، وتعتبر

(١) لقوله عليه السلام : « ليس على المختلس والخائن قطع » . رواه أبو داود والترمذي . وعن جابر : « ليس على المنتهب قطع » . رواه أبو داود . رفوعاً .

(٢) قوله : لكن يقطع جاحد العارية ، هذا المذهب ، لما روت عائشة أن امرأة كانت تستعير المتاع فتجده ، فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها . رواه مسلم . وعنه : لا قطع على جاحد العارية ، وبه قال أكثر العلماء .

(٣) فائدة : وإذا ذبح السارق المسروق ، حل على الصحيح من المذهب ، قاله في حاشية المقنع . والنبى ﷺ امتنع من أكل لحم الشاة التي ذبحت بغير إذن صاحبها . راجع المسألة في باب الغصب من « نيل الأوطار » للشوكاني .

(٤) قوله : ولا بسرقة مصحف ، اختاره القاضي وابنه وابن هبيرة . وبه قال أبو حنيفة لأن المقصود ما فيه من كلام الله وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه ، وعند أبي الخطاب : يقطع . وبه قال مالك والشافعي .

(٥) كان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار اثنا عشر درهماً ، والدينار مثقال . وإن لم يضرب .

القيمة حال الإخراج^(١). الخامس : إخراج من حرز ، فلو سرق من غير حرز فلا قطع . وحرز كل مال ما حفظ فيه عادة ، فنعل برجل ، وعمامة على رأس حرز . ويختلف الحرز بالبلدان وبالسلاطين . ولو اشترك جماعة في هتك الحرز وإخراج النصاب ، قطعوا جميعاً . وإن هتك الحرز أحدهما ، ودخل الآخر فأخرج المال ، فلا قطع عليهما ولو تواطأ . السادس انتفاء الشبهة ، فلا قطع بسرقة من مال فروعه ، وأصوله^(٢) . وزوجه ، ولا بسرقة من مال له فيه شرك ، أو لأحد ممن ذكر . السابع : ثبوتها إما بشهادة عدلين ، ويصفانها ، ولا تسمع قبل الدعوى ، أو بإقرار مرتين . ولا يرجع حتى يقطع^(٣) . الثامنة : مطالبة المسروق^(٤) منه بماله . ولا قطع عام بجماعة غلاء . فمتى توفرت الشروط قطعت

(١) أي من الحرز ، لأنه وقت السرقة التي وجب بها القطع ، فلو ذبح في الحرز كبشاً فنقصت قيمته ثم أخرجه من الحرز بعد أن نقصت قيمته عن النصاب فلا قطع ، لأنه لم يخرج من الحرز نداباً .

(٢) ويقطع الاخ بسرقة مال أخيه ، ويقطع كل قريب . بسرقة مال قريبه ، لأن القرابة هنا لا تمنع قبول الشهادة من أحدهما للآخر ، فلم تمنع القطع .

(٣) فإن رجع قبل ولا قطع ، بخلاف ما لو ثبت بيمينه فإن انكاره لا يقبل ، والحر والعبد والذكر والأنثى سواء ، وكل من لا يقطع الإنسان بسرقة ماله ، لا يقطع عبده بسرقة ماله كأبائه وأولاده وزوجاته .

(٤) أو يطالب به وكيله ، لأن المال يباح بالبذل والاباحة ، فيحتمل أن يكون مالكة أباحه إياه . أو وقفه على جماعة المسلمين أو على طائفة منهم السارق ، أو اذن له في دخول حرزه ، فاعتبرت المطالبة لتزول الشبهة .

يده اليمنى من مفصل كفه ، وغمست وجوباً في زيت مغلي . وسن تعليقها في عنقه ثلاثة أيام إن رآه الامام ، فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل كعبه بترك عقبه ، فإن عاد لم يقطع وحبس حتى يموت أو يتوب . ويجتمع القطع والضممان ، فيرد ما أخذ لما لكه ، ويعيد ما خرب من الحرز ، وعليه أجرة القطع ، وثمن الزيت .

باب حد قطاع الطريق

وهم المكلفون الملتزمون الذين يخرجون على الناس فيأخذون أموالهم مجاهرة ، ويعتبر ثبوته بيينة . أو إقرار مرتين ، والحرز والنصاب . ولهم أربعة أحكام : إن قتلوا ولم يأخذوا مالاً تحتم قتلهم جميعاً . وإن قتلوا وأخذوا مالاً ، تحتم قتلهم وصلبهم حتى يشتهروا . وإن أخذوا مالاً ولم يقتلوا ، قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف حتماً في آن واحد . وإن أخافوا الناس ولم يأخذوا مالاً . نفوا من الأرض ، فلا يتركون يأوون إلى بلد حتى تظهر توبتهم . ومن تاب منهم قبل القدرة ^(١) عليه . سقطت عنه حقوق الله . وأخذ بحقوق الآدميين .

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : ومن تاب منهم قبل القدرة عليه لابعدها سقط عنه حق الله من الصلب والقطع والقتل . حتى حد زنا وسرقة وشرب خمر . قال : ومن وجب عليه حد الله سوى ذلك ، أي حد المحاربة ، فتاب قبل ثبوته سقط بمجرد التوبة قبل اصلاح العمل والا ، أي وان لم يكن الحد لله بل للآدمي ، كحد القذف . أو كان لله ولم يثبت قبل ثبوته بل بعده فلا يسقط .

فصل : ومن أريد بأذى في نفسه . أو ماله ، أو حريمه ، فله دفعه بالأسهل فالأسهل . فإن لم يدفع إلا بالقتل ، قتله ولا شيء عليه . ويجب أن يدفع عن حريمه وحريم غيره . وكذا في غير الفتنة عن نفسه ونفس غيره وماله ^(١) . لا مال نفسه ^(٢) . ولا يلزمه حفظه عن الضياع والهلاك .

باب قتال البغاة

وهم الخارجون على الإمام بتأويل سائغ ولهم شوكة ، فإن اختل بشرط

(١) في « الاقناع » : لا يجب الدفع عن مال الغير . وجزم في « المنتهى » بال لزوم مع ظن سلامتها .

(٢) قال في « الاقناع » وشرحه ■ : وإن كان الدفع عن نفسه في غير الفتنة فكذلك ، أي فالدفع لازم لقوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ■ » ، فإن كان في فتنة لم يلزمه الدفع لقوله عليه السلام في الفتنة : « اجلس في بيتك ■ فإن خفت أن ينهرك شعاع السيف فغط وجهك » . وفي لفظ : « فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل » . ولا يلزمه الدفع عن ماله ، ولا حفظه من الضياع والهلاك ، لأنه يجوز بذله كمال غيره ، أي لا يجب الدفع عن مال الغير . وجزم في « المنتهى » بال لزوم مع ظن سلامتها لكن له معونة غيره في الدفع عن ماله ونسائه في قافلة وغيره مع ظن السلامة لقوله عليه السلام : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . قال : وإن قتل رجلاً في منزله ، وادعى أنه هجم على منزله فلم يمكنه دفعه الا بالقتل ■ لم يقبل قوله الا ببينة ، وعليه القود سواء كان المقتول يعرف بسرقة أو عيارة أم لا . قال في « المنتهى » : باب في أن الدفع لا يلزم الموصول عليه ، ويلزم الغير مع القدرة . اهـ . من كتاب الغصب .

من ذلك ، فقطاع طريق . ونصب الامام فرض كفاية . ويعتبر كونه قرشياً .
 بالغاً عاقلاً . سميعاً ، بصيراً ، ناطقاً ، حراً ، ذكراً ، عدلاً ، عالماً ، ذابصيرة ، كافياً ابتداء
 ودواماً ، ولا ين عزل بفسقه ، وتلزمه مراسلة البغاة ، وإزالة شبههم ، وما يدعونهم من
 المظالم ، فإن رجعوا وإلا لزمه قتالهم . ويجب على رعيته معونته ، وإذا ترك البغاة
 القتال ، حرم قتلهم ، وقتل مدبرهم وجريحهم ، ولا يغنم مالهم . ولا تسبي
 ذراريهم . ويجب رد ذلك إليهم ^(١) . ولا يضمن البغاه ما أتلّفوه حال
 الحرب . وهم في شهادتهم وإمضاء حكمهم كأهل العدل .

باب حكم المرتد

وهو من كفر بعد إسلامه ، ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور : بالقول ،
 كسب الله تعالى ، ورسوله ، أو ملائكته ، أو ادعاء النبوة ، أو الشرك له تعالى .
 وبالفعل . كالسجود للصنم ونحوه . وكإلقاء المصحف في قاذورة . وبالاعتقاد ،
 كاعتقاده الشريك له تعالى ، أو أن الزنا أو الخمر حلال ، أو أن الخبز حرام ونحو
 ذلك مما أجمع عليه إجماعاً قطعياً . وبالشك في شيء من ذلك . فمن ارتدوهو

(١) وان اقتتلت طائفتان لعصبية أو طلب رئاسة فيها ظالمتان ، وتضمن كل واحدة
 ما أتلّفت على الأخرى « فلو قتل من دخل بينهم بصلح ، وجهل قاتله ضمنناه . » « اقناع » .

مكلف مختار . استتيب ثلاثة أيام وجوباً ، فإن تاب فلا شيء عليه . ولا يحبط عمله ، وإن أسر ، قتل بالسيف . ولا يقتله إلا الامام . أو نائبه ، فإن قتله غيرهما بلا إذن ، أساء وعزر ، ولا ضمان ولو كان قبل استتابته . ويصح إسلام المميز وردته ، لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد بلوغه ثلاثة أيام .

فصل : وتوبة المرتد وكل كافر ، إتيانه بالشهادتين . مع رجوعه عما كفر به . ولا يغني قوله : محمد رسول الله عن كلمة التوحيد . وقوله : أنا مسلم ، توبة . وإن كتب كافر الشهادتين . صار مسلماً . وإن قال : أسلمت ، أو : أنا مسلم . أو : أنا مؤمن ، صار مسلماً . ولا يقبل في الدنيا بحسب الظاهر توبة زنديق ، وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ، ويخفي الكفر ، ولا من تكررت رده ، أو سب الله تعالى ، أو رسوله ، أو ملكآله ، وكذا من قذف نبياً ، أو أمه ، ويقتل حتى ولو كان كافراً فأسلم^(١) .

كتاب الاطعمة

يباح كل طعام طاهر لا مضرة فيه ، حتى المسك ونحوه . ويحرم النجس ،

(٢) قال في «المنتهى» : والكفار وأطفالهم ومن بلغ منهم مجنوناً معهم في النار . ومن ولد أعمى أبكم أحم فمع أبيه كافرين أو مسلمين ، ولو أسلما بعد ما بلغ . ا . راجع . كلام ش في هذا الموضوع .

كالميتة . والدم ، ولحم الخنزير ، وكذا البول ، والروث ولو طاهرين . ويحرم من حيوان البر الحمر الأهلية ^(١) ، وما يفترس بنابه ، كأسد ، ونمر ، وذئب ، وفهد ، وكلب ، وقرد ، ودب ، ونمس ، وابن آوى . وابن عرس . وسنور ولو برياً . وثعلب ، وسنجاب ، وسمور . ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب . وباز ، وصقر ، وباشق ، وشاهين . وحدأة ، وبومة . وما يأكل الجيف ، كنسر ، ورخم . وقاق ، وغراب ، وخفاش . وفأر . وزنبور ، ونحل . وذباب . وهدهد ، وخطاف ، وقنفذ . ونيص ، وحية ، وحشرات . ويؤكل ما تولد من مأكول طاهر كذباب الباقلاء ، ودود الخل . والجبن ، تبعاً لافراداً .

فصل : ويباح ما عدا هذا كهيئة الأنعام ، والخيل وباقي الوحش كضبع . ونداقة . وأرنب ، ووبر ، ويربوع ، وبقر وحش . وحمرة ، وضب . وظباء . وباقي الطير ، كنعام . ودجاج . وطاووس ، وبيغاء ، وزاغ . وغراب زرع . ويحل كل ما في البحر غير ضفدع ، وحية ، وتمساح . وتحرم الجلالة وهي التي أكثر علفها النجاسة . ولبنها وبيضها حتى تحبس ثلاثاً ، وتطعم الطاهر . ويكره أكل تراب ، وفحم . وطنين . وأذن قلب . وبصل . وثوم ونحوهما ما لم ينضج بطبخ .

فصل : ومن اضطر جاز له أن يأكل من المحرم ما يسد رمقه فقط . ومن

(١) وحكم لبنها حكمها ، ورخص به عطاء وطاووس والزهري . «شرح» ق

لم يجد إلا آدمياً مباح الدم كحربي ، وزان محصن . فله قتله وأكله . ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه وجب على ربه بذله مجاناً . ومن مر بشجرة بستان لا حائط عليه ولا ناظر ، فله الأكل من غير أن يصعد على شجرة ، أو يرميه بحجر أن يأكل ولا يحمل ، وكذلك الباقلاء والحمص . وتجب ضيافة المسلم على المسلم في القرى دون الأمصار يوماً وليلة ، ويستحب ثلاثاً .

باب الزكاة

وهي ذبح أو نحر الحيوان المقدور عليه . وشروطها أربعة : أحدها : كون الفاعل عاقلاً مميزاً قاصداً للزكاة . فيحل ذبح الأتني ، والقن ، والجنب والكتابي^(١) لا المرتد . وانجوسي ، والوثني ، والدرزي ، والنصيري . الثاني : الآلة ، فيحل الذبح بكل محدد من حجر ، وقصب ، وخشب ، وعظم غير السن والظفر . الثالث : قطع الحلقوم والمريء^(٢) . ويكفي قطع البعض منهما^(٣) فلو قطع

(١) وفي المحرمات في النكاح قال الشيخ : يكره أكل ذبائهم بلا حاجة . «غاية» .

(٢) الحلقوم مجرى النفس ، والمريء بالمد مجرى الطعام والشراب . وهو تحت الحلقوم . ولا يشترط قطع الودجين ، وهما عرقان محيطان بالحلقوم ، والأولى قطعها خروجاً من الخلاف .
هـ . ا . «شرح»

(٣) ولا يشترط قطع الودجين ، وهما عرقان محيطان بالحلقوم . قال في «حاشية المقنع» :
وسئل - يعني شيخ الاسلام - عن ذبح شاة فقطع الحلقوم والودجين لكن فوق الجوزة ■
فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع . والصحيح أنها تحل .

رأسه حل . ويحل ذبح ما أصابه سبب الموت ، من منخنقة ، ومريضة ، وأكيلة سبع . وما صيد بشبكة أو فخ ، أو أنقذ من مهلكة إن ذكاه وفيه حياة مستقرة ، كتحريك يده ، أو رجله ، أو طرف عينه . وما قطع حلقومه أو أيسنت حشوته ^(١) ، فوجود حياته كعدمها ^(٢) . لكن لو قطع الذابح الحلقوم ، ثم رفع يده قبل قطع المريء ، لم يضر إن عاد فتمم الذكاة على الفور . وما عجز عن ذبحه . كواقع في بئر . أو متوحش ، فذكاته بجرحه في أي محل كان . الرابع : قول : بسم الله لا يجزىء غيرها عند حركة يده بالذبح ، وتجزىء بغير العريية ولو أحسنها . ويسن التكبير ، وتسقط التسمية سهواً أجهلاً ، ومن ذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره ، لم تحل ^(٣) .

فصل : وتحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه ، وإن خرج حياً حياة مستقرة ، لم يبيع إلا بذبحه . ويكره الذبح بآلة كآلة ، وسلخ الحيوان ، أو كسر عنقه قبل زهوق نفسه . ويسن توجيهه إلى القبلة على جنبه الأيسر ، والاسراع في الذبح . وما ذبح ففرق ، أو تردى من علو . أو وطئ عليه شيء يقتله مثله ، لم يحل .

(١) حشوة البطن - بكسر الحاء وضمة - امعاؤه . «مختار»

(٢) لأن هذا قد صار في حكم الميت ، ولهذا لو أبان حشوة إنسان وضرب آخر عنقه كان القاتل هو الأول .

(٣) وإن جهل تسمية ذابح ، أو هل ذكر مع اسم الله غيره ، فحلال . «غاية»

كتاب الصيد

يباح لقاصده ، ويكره لهواً ، وهو أفضل مأكول ^(١) ، فمن أدرك صيداً مجروحاً متحرراً فوق حركة مذبوح ، فأتسع الوقت لتذكيته ، لم يبح إلا بها . وإن لم يتسع بل مات في الحال حل بأربعة شروط : أحدها : كون الصائد أهلاً للذكاة حال إرسال الآلة . ومن رمى صيداً فأثبتته ، ثم رماه ثانياً فقتله ، لم يحل . الثاني : الآلة ، وهي نوعان : ماله حديد جرح به ، كسيف ، وسكين ، وسهم . الثاني : جارحة معلمة ، ككلب غير أسود ، وفهد ، وباز ، وصقر ، وعقاب ، وشاهين . فتعليم الكلب والفهد بثلاثة أمور : بأن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا زجر ، وإذا أمسك لم يأكل . وتعليم الطير بأمرين : بأن يسترسل إذا أرسل ، ويرجع إذا دعي . ويشترط أن يجرح الصيد ، فلو قتله بصدم ، أو خنق ، لم يبح . الثالث : قصد الفعل ، وهو أن يرسل الآلة لقصد الصيد ، فلو سمي وأرسلها لا لقصد الصيد ، أو لقصد غيره ، أو استرسل الجارح بنفسه فقتل صيداً ، لم يحل . الرابع : قول : بسم الله عند إرساله جارحة ، أو رمي سلاحه ، ولا تسقط هنا

(١) في أول كتاب الصيد من «شرح الاقناع» بحث مفصل طويل في أفضل المكاسب والمأكول ، والحث على التكسب ، الى غير ذلك من الفوائد المهمة .

سهواً . ومارمي من صيد فوقع في ماء أو تردي من علو ، أو وطىء عليه شيء ، وكل من ذلك يقتل مثله ، لم يحل . ومثله لو رماه بمحدد فيه سم ، وإن رماه بالهوى ، أو على شجرة أو حائط فسقط ميتاً ، حل .

كتاب الإيمان

لا تعتقد اليمين إلا بالله تعالى ، أو اسم من أسمائه ، أو صفة من صفاته ، كعزة الله ، وقدرته ، وأمانته ^(١) . وإن قال : يميناً بالله ، أو قسماً ، أو شهادة ، انعقدت . وتنعقد بالقرآن ، وبالمصحف ، وبالتوراة ونحوها من الكتب المنزلة . ومن حلف بمخلوق ، كالأولياء ، والأنبياء عليهم السلام ، أو بالكعبة ونحوها ، حرم ولا كفارة ^(٢) .

(١) قال في « الاقناع وشرحه » : وإن عقدها على زمن خاص ماض يظن صدق نفسه ، كأن حلف ما فعل كذا يظنه لم يفعله ، فبان بخلافه ، حنث في طلاق وعتاق فقط ، وتقدم آخر تعليق الطلاق بالشروط ، بخلاف الحلف بالله تعالى أو بنذر أوظهار ، لأنه من لغو الأيمان . قال في « الاقناع » : ولا يحلف بالطلاق ، وفاقاً للأئمة الأربعة ، قاله الشيخ ، قال الشارح ، وقال ابن عبد البر : اجماعاً . قلت : ولا بعتاق ، لحديث : « من كان حالفاً فليحلف بالله » . ١٠١ هـ . (٢) ولو كان الحالف برسول الله ﷺ ، خلافاً لكثير من الأصحاب ، قاله في « شرح الاقناع » ، ويكره بطلاق وعتاق ، قال في « المقنع » : قال أصحابنا : تجب الكفارة بالحلف بالنبي ﷺ خاصة . قال اللبدي : تحريم الحلف بغير الله أو صفاته يشمل نبينا ﷺ بالاتفاق ، لأنهم لم يستثنوا الاوجوب الكفارة فيه . ١٠١ هـ . قال : ويكره الحلف بالأمانة ، لحديث : « من حلف بالأمانة فليس منا » . وفي « الاقناع » : كراهة تحريم . ١٠١ هـ .

فصل : وشرط وجوب الكفارة خمسة أشياء : أحدها : كون الحالف مكلفاً . الثاني : كونه مختاراً . الثالث : كونه قاصداً لليمين ، فلا تنعقد من سبق على لسانه بلا قصد ، كقوله : لا والله . وبلى والله في عرض حديثه ^(١) .

الرابع : كونها على أمر مستقبل ، فلا كفارة على ماض ، بل إن تعمد الكذب فحرام ، وإلا فلا شيء عليه . الخامس : الحنث بفعل ما حلف على تركه ، أو ترك ما حلف على فعله ، فإن كان عين وقتاً تعين ، وإلا لم يحنث حتى يئأس من فعله بتلف المحلوف عليه ، أو موت الحالف . ومن حلف بالله لا يفعل كذا ، أو ليفعلن كذا إن شاء الله ، أو أراد الله ، أو إلا أن يشاء الله ، واتصل لفظاً أو حكماً به ، لم يحنث فعل أو ترك ، بشرط أن يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه .

فصل : ومن قال : طعامي علي حرام . أو إن إكلت كذا فحرام . أو إن فعلت كذا فحرام ، لم يحرم . وعليه إن فعل كفارة يمين . ومن قال : هو يهودي ، أو نصراني ، أو يعبد الصليب ، أو الشرق إن فعل كذا ، أو هو بريء من الاسلام ، أو من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو هو كافر بالله تعالى إن لم يفعل كذا ، فقد

(١) قوله في عرض حديثه - بضم العين - أي جانبه ، وأما بالفتح ، فهو خلاف الطول . وتصح ارادته هنا مجازاً ، وظاهره ولو على أمر مستقبل ، ومثله لو عقد ما يظن صدق نفسه فبان بخلافه ، لكن يحنث في طلاق وعتاق فقط على المذهب . وعنه : لا يحنث فيها أيضاً ، واختاره الشيخ وغيره ١٠ هـ لبدي .

ارتكب محرماً ، وعليه كفارة يمين ^(١) إن فعل مانفاه ، أو ترك ما أثبتته . ومن أخبر عن نفسه بأنه حلف بالله ولم يكن حلف . فكذبة لا كفارة فيها .

فصل : وكفارة اليمين على التخيير ^(٢) إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابة وجوباً إن لم يكن عذر . ولا يصح أن يكفر الرقيق بغير الصوم ^(٣) وعكسه الكافر ، وإخراج الكفارة قبل الحنث وبعده سواء . ومن حنث ولو في ألف يمين بالله تعالى ولم يكفر ، فكفارة واحدة .

باب جامع الأيمان

يرجع في الأيمان إلى نية الحالف . فمن دعي لغداء ، فحلف لا يتغدى . لم يحنث بغداء غيره إن قصده . أو حلف لا يدخل دار فلان وقال : نويت اليوم ،

(١) قوله : وعليه كفارة يمين ، وفاقاً لأبي حنيفة ، وخلافاً لما لك والشافعي .

قال في « غاية المطلب » : واختار أبو العباس فيمن حلف على غيره ليفعلنه فخالف ، لم يحنث إن قصد إكرامه لا التزامه . اختار الموفق والشارح : لا كفارة عليه ، لأن الحلف لا يكون إلا بالله ، أو صفة من صفاته .

(٢) أي بين الإطعام والكسوة والعتق فقط ، والافهي تجمع تخييراً وترتيباً .

(٣) قال في « الاقتناع وشرحه » : وليس لرقيق أن يكفر بغير صوم ولو أذن له سيده في العتق والإطعام ، فلا يصحان لأنه لا يملك ، ولو ملك غير المكاتب وليس لسيده منعه من الصوم ولو أضربه .

قبل حكماً ، فلا يحنث بالدخول في غيره . ولا عدت رأيتك تدخلين دار فلان ينوي منعها ، فدخلتها ، حنث ولو لم يرها .

فصل : فإن لم ينو شيئاً ، رجع إلى سبب اليمين وما هيجهها . فمن حلف ليقضين زيداً حقه غداً فقضاه قبله ، أو لا يبيع كذا إلا بمائة ، فباعه بأكثر ، أو لا يدخل بلد كذا لظلم فيها فزال ودخلها . أو لا يكلم زيداً لشربه الخمر ، فكلمه وقد تركه ، لم يحنث في الجميع .

فصل : فإن عدم النية والسبب . رجع إلى التعيين . فمن حلف لا يدخل دار فلان هذه ^(١) فدخلها وقد باعها ، أو وهي فضاء ، أو لا كلمت هذا الصبي فصار شيخاً وكلمه ، أو لا أكلت هذا الرطب فصار تمرأ ثم أكله ، حنث في الجميع ^(٢) .

فصل : فإن عدم النية والسبب والتعيين ، رجع إلى ما تناوله الاسم ، وهو ثلاثة : شرعي ، فعرفي ، فلغوي . فاليمين المطلقة تنصرف إلى الشرعي ، وتتناول الصحيح منه ، فمن حلف لا ينكح ، أو لا يبيع ، أو لا يشتري ، فعقد

(١) قال في «الافتناع وشرحه» : ولو حلف لا يدخل داراً ونوى اليوم ، لم يحنث بالدخول في غيره لعدم مخالفته لما حلف عليه ، ويقبل قوله في الحكم «لأن مانواه محتمل ، وإن كانت اليمين بطلاق أو عتاق ، لم يقبل قوله في الحكم لتعلق حق الآدمي . قال الشارح : لم يذكر هذا التفصيل في «الانصاف» ولا «الفروع» ولا «المبدع» ولا «المنتهى» بل ظاهر كلامهم لا فرق . وتقدم نظيره في الطلاق في مواضع أنه يقبل قوله لعدم مخالفته للظاهر .

(٢) إلا أن ينوي مادام على تلك الصفة . «زاد» .

عقداً فاسداً لم يحنث ، لكن لو قيد يمينه بممتنع الصحة ، كحلفه لا يبيع الخمر ، ثم باعه حنث بصورة ذلك .

فصل : فإن عدم الشرعي ، فالأيمان مبناها العرف فمن حلف لا يطأ امرأته ، حنث بجماعها ، أو لا يطأ أو لا يضع قدمه في دار فلان ، حنث بدخولها راكباً وماشياً ، حافياً أو منتعلاً . ولا يدخل بيتاً ، حنث بدخول المسجد ، والحمام ، وبيت الشعر . ولا يضرب فلانة ، فخنقها أو ، تنف شعرها ، أو عضها ، حنث .

فصل : فإن عدم العرف ، رجع إلى اللغة . فمن حلف لا يأكل لحماً حنث بكل لحم حتى بالحرم ، كالميتة ، والخنزير ، لا بما لا يسمى لحماً ، كالشحم ونحوه . ولا يأكل لبناً ، فأكل ولو من لبن آدمية ، حنث ، ولا يأكل رأساً ولا ييضاً ، حنث بكل رأس وييض حتى برأس الجراد وييضه . ولا يأكل فاكهة حنث بكل ما يتفكه به ، حتى بالبطيخ ، لا القثاء ، والخيار ، والزيتون ، والزعرور الأحمر . ولا يتغدى فأكل بعد الزوال . أو لا يتعشى فأكل بعد نصف الليل ، أو لا يتسحر فأكل قبله لم يحنث . ولا يأكل من هذه الشجرة حنث بأكل ثمرتها فقط . ولا يأكل من هذه البقرة ، حنث بأكل كل شيء منها ، لا من لبنها وولدها . ولا يشرب من هذا النهر أو البئر ، فاغترف بإناء وشرب ، حنث ، لا إن حلف : لا يشرب من هذا الإناء فاغترف منه وشرب .

فصل : ومن حلف لا يدخل دار فلان ، أو لا يركب دابته ، حنث بما جعله لعبده ، أو أجره أو استأجره ، لا بما استعاره . ولا يكلم إنساناً ، حنث بكلام كل إنسان حتى بقوله : اسكت . ولا كلمت فلاناً ، فكاتبه أو راسله . حنث ^(١) . ولا بدأت فلاناً بكلام ، فتكلمامعاً ، لم يحنث ، ولا ملك له لم يحنث بدين ^(٢) . ولا مال له ، أو لا يملك مالا حنث بالدين ^(٣) ، وليضربن فلاناً بمائة ، فجمعها وضربه بها ضربة واحدة ، بر . لا إن حلف ليضربنه مائة . ومن حلف لا يسكن هذه الدار ، أو ليخرجن ، أو ليرحلن منها ، لزمه الخروج بنفسه وأهله ومتاعه المقصود ، فإن أقام فوق زمن يمكنه الخروج فيه عادة ولم يخرج ، حنث ، فإن لم يجد مسكناً ، أو أبت زوجته الخروج معه ولا يمكنه إجبارها ، فخرج وحده ، لم يحنث ، وكذا البلد ، إلا أنه يبر بخروجه وحده إذا حلف ليخرجن منه ، ولا يحنث في الجميع بالعودة ما لم تكن نية أو سبب . والسفر القصير سفر يبر به من حلف ليسافرن ، ويحنث به من حلف لا يسافر ، وكذا النوم اليسير .

(١) قال في « الشرح » و « المبدع » : والصحيح أن هذا ليس بتكليم ، لكن ان نوى ترك مراسلته ، أو سبب يمينه يقتضي هجرانه ، فانه يحنث . « شرح الاقناع »

(٢) لأن الملك يختص بالأعيان من الأموال ، فلا يعم الدين ، لأن الدين إنما يتعين للملك بقبضه .

(٣) لأن المال ما تناوله الناس عادة لطلب الربح ، مأخوذ من الميل من يد الى يد ، ومن جانب الى جانب . والدين مال ينقذ عليه الحول ، ويصح تصرفه بالابراء والحوالة أشبه المودع .

ومن حلف لا يستخدم فلاناً ، فخدمه وهو ساكت ^(١) حنث . ولا يات ، أو لا يأكل بيلد كذا ، فبات ، أو أكل خارج بنيانه ، لم يحنث . وفعل الوكيل كالموكل فمن حلف لا يفعل كذا ، فوكل ^(٢) فيه من يفعله حنث ^(٣) .

باب النذر

وهو مكروه . لا يأت بخير ، ولا يرد قضاء ، ولا يصح إلا بالقول من مكلف مختار . وأنواعه المنعقدة ستة ، أحكامها مختلفة ، أحدها : النذر المطلق ، كقوله : الله تعالى عليّ نذر فيلزمه كفارة يمين ، وكذا إن قال : عليّ نذر إن فعلت كذا ثم يفعله . الثاني : نذر لجأج وغضب كإن كلمتك ، أو إن لم أعطك ، أو إن كان هذا كذا فعليّ الحج أو العتق أو صوم سنة . أو مالي صدقة ، فيخير بين الفعل أو

(١) قوله : فخدمه وهو ساكت ، أي لم ينهه . ومفهومه أنه إذا نهاه فلم ينته ، لا يحنث ا.هـ

(٢) قوله : فوكل فيه من يفعله حنث . وفي « المستوعب » أنه إذا قصد يمينه أنه لا يتولى هو فعله ، فلا يحنث إذا أمر غيره بفعله ففعله . ذكره ابن أبي موسى ، ولعله مراد من أطلق ا.هـ وهو كما قال ، والله أعلم ا.هـ لبدي . تحرير أبي ٢٤ رمضان سنة ١٣٧١ هـ بالطائف . قال اللبدي : وكذا لو حلف لا يبيع فتوكل عن غيره في بيع فباع لا يحنث لا إضافة فعله لموكله . قال م ص : قلت إلا أن يكون نيته أو سبب اليمين الامتناع من فعل ذلك لنفسه وغيره ، فيحنث اذن بذلك ا.هـ

(٣) أي إذا فعله الوكيل . قال في « الاقتناع وشرحه » : إلا أن ينوي المباشرة بنفسه .

كفارة يمين. الثالث: نذر مباح، ك: الله عليّ أن ألبس ثوبي أو أركب دابتي، فيخير أيضاً. الرابع: نذر مكروه كطلاق ونحوه، فيسن أن يكفر ولا يفعل به. الخامس: نذر معصية كشرب الخمر، وصوم يوم العيد ونحوه، فيحرم الوفاء به، ويكفر ويقضي الصوم. السادس: نذر تبرر^(١) كصلاه وصيام ولو واجبين^(٢) وأعتكاف وصدقة وحج وعمرة بقصد التقرب، أو يعلق ذلك بشرط حصول نعمة أو دفع نقمة، ك: إن شفى الله مريضاً أو سلم مالي فعليّ كذا. فهذا يجب الوفاء به.

فصل: ومن نذر صوم شهر معين لزمه صومه متتابعاً، فإن أفطر لغير عذر حرم، ولزمه استئناف الصوم مع، كفارة يمين لفوات المحل، ولعذر

(١) فائدة: ومن نذر التبرر، لو حلف بقصد التقرب فقال: والله إن سلم مالي لأصدقن بكذا، فوجد الشرط لزمه. ومن نذر الصدقة بكل مال نذر قربة لا لحاج وغضب، أجزأه ثلثه ولا كفارة. ثلث المال معتبر يوم نذره. وإن نذر بعضاً مسمى من ماله كنصفه أو ألف وهو بعض ماله، لزمه. أقول: وظاهر هذا لو نذر الصدقة بتسعة أعشار ماله، أو بتسعة وتسعين جزءاً من مائة جزء من ماله، أنه يلزمه ذلك، ولا يجزئه الثلث كنذر الصدقة بجميع ماله، والله أعلم. قلت: لم يفرق في متن «الزاد» بين النذر بصدقة جميع ماله أو بمسمى منه يزيد على الثلث فيجزئه في الجميع الثلث، فراجع شرحه ففيه تفصيل.

(٢) قوله: ولو واجبين، هذا على القول بانعقاد النذر في الواجب، ك: الله عليّ صوم رمضان ونحوه، فيكفر إن لم يصمه، كحلفه عليه، وهو الذي قدمه في «المنتهى» و«الاقناع» ثم قالوا: وعند الأكثر لا، أي لا ينعقد النذر في الواجب، والله أعلم. إنه لبيدي. وقال في «المقنع»: ولا يصح في محال ولا واجب، فلو قال: الله عليّ صوم أمس أو صوم رمضان لم ينعقد. قال في «المقنع»: وإن نذر الصدقة بألف لزمه جميعه، وعنه يجزئه بثلثه.

بنى ويكفر لفوات التتابع، ولو نذر شهر أمطلقاً^(١) أو صوماً متتابعاً غير مقيد بزمن
لزمه التتابع، فإن أفطر لغير عذر لزمه إستئنافه بلا كفارة، ولعذر خير بين
استئنافه ولا شيء عليه، وبين البناء ويكفر. ولمن نذر صلاة جالساً أن
يصلها قائماً.

كتاب القضاء

وهو فرض كفاية، فيجب على الامام أن ينصب بكل إقليم قاضياً، ويختار
لذلك أفضل منه يجد علماً وورعاً، ويأمره بالتقوى وتحري العدل^(٢). وتصح
ولاية القضاء والامارة منجزة ومعلقة. وشرط لصحة التولية كونها من إمام^(٣)

(١) أي ليس بمعين، لزمه التتابع، لأن اطلاق الشهر يقتضي ذلك، سواء صام شهراً
بالهلال، أو ثلاثين يوماً بالعدد.

(٢) فائدة: قال في «شرح الاقناع» قبل كتاب القاضي الى القاضي: أفتى النقي
الفتوحى بنقض حكم الحنبلي بأن طلاق الثلاث بكلمة واحدة طلاقاً لمخالفته نص امامه. وذكر
الشيخ يوسف المرداوي في «الرد الجلي»: انه ينقض حكم المقلد بما يخالف مذهب امامه.
راجع اذا طلقها ثلاثاً ثم وطئها. وتفصيل الحكم فيما في باب الشك في الطلاق من «الاقناع».
(٣) قوله: كونها من امام، فلو خلي البلد من قاض، فاجتمع أهل البلد وقلدوا قاضياً
عليهم. فان كان الامام مفقوداً صح ونفذت أحكامه عليهم، وان كان موجوداً لم يصح،
فان لم يكن فتجدد بعد ذلك لم يستند هذا القاضي النظر الا بعد اذنه ولا ينقض ما تقدم من
حكمه. ويستثنى من اشتراط تولية الامام أو نائبه تولية المحكمة، فانها تصح من غير
توليها ج. ف لبدي

أو نائبه ^(١) فيه، وأن يعين له ما يوليه فيه الحكم من عمل ^(٢) وبلد . وألفاظ التولية الصريحة سبعة : وليتك الحكم، أو قلدتك وفوضت ، أو رددت ، أو جعلت إليك الحكم ، واستخلفتك ، واستنتبتك في الحكم . والكناية نحو : اعتمدت ، أو عولت عليك . ووكلت ، أو استندت إليك ، لا تنعقد بها إلا بقريئة نحو : فاحكم أو فتول ما عولت عليك فيه .

فصل : تنفيذ ولاية الحكم العامة ^(٣) فصل الخصومات ، وأخذ الحق ، ودفعه للمستحق ، والنظر في مال اليتيم والمجنون والسفيه والغائب ، والحجر لسفيهه وفلس والنظر في الأوقاف لتجري على شرطها ، وتزويج من لا ولي لها . ولا يفيد الاحتساب على الباعة ، ولا إلزامهم بالشرع ، ولا ينفذ حكمه في غير محل عمله ^(٤) .

فصل : ويشترط في القاضي عشر خصال : كونه بالغاً عاقلاً

(١) قوله : أو نائبه فيه ، أي القضاء بان يفوض الامام الى انسان تولية القضاء ، فيكون نائباً عن الامام في تولية القضاء . لأن الامام له تولي ذلك ، فجاز له التوكيل فيه كالبيع ، فافوض له اختيار قاض جاز . وليس له أن يختار نفسه أو ولده أو والده . هـ . ج . ف . بتصرف . لبدي (٢) وهو ما يجمع بلداناً وقرى متفرقة كالعراق ونواحيه .

(٣) وهي التي لم تختص بمجال دون حال .

(٤) فإذا أذنت له امرأة في تزويجها وهو في عمله فلم يزوجه — حتى خرجت من عمله

لم يصح .

ذكر أحرأ مسلماً عدلاً سميعاً بصيراً متكلماً مجتهداً ولو في مذهب إمامه للضرورة. فلو حكم اثنان فأكثر بينهما شخصاً صالحاً^(٢) للقضاء نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه الامام أو نائبه، ويرفع الخلاف فلا يحل لأحد نقضه حيث أصاب الحق.

فصل: ويسن كون الحاكم قوياً بلا عنف، ليناً بلا ضعف، حليماً متأنياً متفطناً عفيفاً بصيراً بأحكام الأحكام قبله. ويجب عليه العدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه والدخول عليه، إلا المسلم مع الكافر فيقدم دخولاً ويرفع جلوساً. ويحرم عليه أخذ الرشوة^(٣)، وأن يسار أحد الخصمين أو يضيفه، أو يقوم له دون الآخر. ويحرم عليه الحكم وهو غضبان كثيراً، أو حاقن أو في شدة جوع أو عطش، أو هم أو ملل، أو كسل أو نعاس، أو برد مؤلم، أو

(١) قال في «الفروع»: اجماعاً، ذكره ابن حزم، وأنهم أجمعوا على أنه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل لا يحكم ولا يفتي الا بقوله.

(٢) يعني متصفاً بصلاحيته للقضاء. قال الشيخ: ولا تشترط العشر صفات فيمن حكمه الحصان.

(٣) قال في «الفروع» قال الشاعر:

إذا أتت الهدية دار قوم

تطارت الأمانة من كواها

وقال منصور الفقيه:

إذا رشوة من باب بيت تقحمت

سعت هرباً منه ووات كأنها

لتدخل فيه والأمانة فيه

حلیم تنحى عن جوار سفيه

حر مزعج فإن خالف وحكم، صح إن أصاب الحق. ويحرم عليه أن يحكم بالجهل أو وهو متردد، فإن خالف وحكم لم يصح ولو أصاب الحق. ويوصي الوكلاء والأعوان بيباه بالرفق بالخصوم. وقلة الطمع. ويجتهد أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً من أهل الدين والعفة والصيانة. ويباح له أن يتخذ كاتباً يكتب الوقائع. ويشترط كونه مسلماً. مكلفاً. عدلاً. ويسن كونه حافظاً عالماً.

باب طريق الحكم وصفته

إذا حضر إلى الحاكم خصمان، فله أن يسكت حتى يبتدئا، وله أن يقول: أيكما المدعي؟ فإذا ادعى أحدهما، اشترط كون الدعوى معلومة^(١)، وكونها منفكة عما يكذبها. ثم إن كانت بدين، اشترط كونه حالاً. وإن كان بعين، اشترط حضورها لمجلس الحكم، لتعين بالإشارة. فإن كانت غائبة عن البلد، وصفها كصفات السلم، فإذا أتم المدعي دعواه، فإن أقر خصمه بما ادعاه، أو اعترف بسبب الحق، ثم ادعى البراءة لم يلتفت لقوله، بل يحلف المدعي على

(١) قال بعض العلماء :

ولا تسمع الدعوى لدى نجل حنبل	بما هو مجهول بنص مؤكد
ويستثنى من هذا طلاق وصية	وخلع وإقرار بغير تردد
كذا الجهل من مال المحارب فاعتمد	عليه فهذا نص مذهب أحمد
وزيد عليها المهر صلح وسرقة	وغضب واتلاف وقتل تعمد

نفي ما ادعاه ويلزمه ^(١) بالحق ، إلا أن يقيم بينة ببراءته . وإن أنكر الخصم ابتداء بأن قال لمدع قرضاً أو ثمناً ، ما أقرضني ، أو ما باعني ، أو لا يستحق ^(٢) علي شيئاً مما ادعاه ، أو لا حق له عليّ ، صح الجواب : فيقول الحاكم للمدعي : هل لك بينة ؟ فإن قال نعم ، قال له : إن شئت فأحضرها ، فإذا أحضرها وشهدت ، سمعها ، وحرّم ترديدها .

فصل : ويعتبر في البينة العدالة ظاهراً وباطناً ^(٣) ، وللحاكم أن يعمل بعلمه فيما أقر به في مجلس حكمه ، وفي عدالة البينة وفسقها ، فإن ارتاب منها فلا بد من المزكين لها ، فإن طلب المدعي من الحاكم أن يجبس غريمه ^(٤) حتى يأتي

(١) قوله : ويلزمه بالحق ، أي بعد أن يسأله المدعي الحكم ، وليس له أن يحكم عليه بمجرد اقراره ، أو ثبوت الحق عليه ببينة حتى يسأله المدعي ، لأن الحق له فلا يستوفيه إلا بمسألته ، وكذا تحليفه كما يأتي . اهـ لبدي .

(٢) قوله : أو قال : لا يستحق علي شيئاً مما ادعاه ، أي وهذا بخلاف ما لو قال : لا يستحق عليّ ما ادعاه فلا يصح هذا الجواب حتى يقول : ولا شيئاً منه ، أو لا بعضه ، وهذا ما لم يعترف بسبب الحق . فلو ادعت امرأة مهرها على معترف بزواجيتها ، فقال : لا تستحق عليّ شيئاً ، لم يصح الجواب ، ولزمه المهران لم يقم بينة باسقاطه أو أدائه ، وكذا لو ادعت عليه نفقة وكسوة . وكذا لو ادعى عليه قرضاً فاعترف به وقال : لا يستحق عليّ شيئاً ، فلا يكفي لثبوت سبب الحق . اهـ لبدي حرر في ٢٨ رمضان ١٢٧١ هـ بمدينة الطائف .

(٣) وتعديل الخصم وحده أو تصديقه للشاهد تعديل له . « شرح الزاد » .

(٤) قال في « مختار الصحاح » : والغريم : الذي عليه الدين . يقال : خذ من غريم السوء ما سئح ، وقد يكون الغريم : الذي له الدين . قال كثير :

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

بمن يزكي بينته ، أجابه لما سأل ، وانتظره ثلاثة أيام . فإن أتى بالمزكين ، اعتبر معرفتهم لمن يزكوه بالصحبة والمعاملة . فإن ادعى الغريم فسق المزكين ، أوفسق البينة المزكاة وأقام بذلك بينة ، سمعت وبطلت الشهادة . ولا يقبل من النساء تعديل ولا تجريح ^(١) . وحيث ظهر فسق بينة المدعي ، أو قال ابتداء : ليس لي بينة ، قال له الحاكم : ليس لك على غريمك إلا اليمين ، فيحلف الغريم على صفة جوابه في الدعوى ، ويخلى سبيله ، ويحرم تحليفه بعد ذلك . وإن كان للمدعي بينة ، فله أن يقيمها بعد ذلك . وإن لم يحلف الغريم ^(٢) قال له الحاكم : إن لم تحلف ، وإلا حكمت عليك بالنكول . ويسن تكراره ثلاثاً ، فإن لم يحلف حكم عليه بالنكول ^(٣) ، ولزمه الحق .

فصل : وحكم الحاكم يرفع الخلاف ، لكن لا يزيل الشيء عن صفته باطناً ^(٤) . فمتى حكم له ببينة زور بزوجة امرأة ووطئ مع العلم . فكالزنا .

(١) قال في «الاختيارات» : ويقبل في الترجمة والجرح والتعديل والتعريف والرسالة قول عدل واحد ، وهو رواية عن أحمد . ويقبل الجرح والتعريف باستفاضة .

(٢) فائدة : قال في «الاقناع» : ولا يلزم المدعي أن يحلف مع بينته التامة أن حقه باق ، والاحتياط تحليفه ، خصوصاً في هذه الأزمنة .

(٣) قال في «الاقناع وشرحه» : وإن بان خطؤه - أي الحاكم - في اتلاف ، كقطع وقتل الخافعة دليل قاطع ، أو بان خطأ مفت ليس أهلاً للفتيا ضمناً - أي الحاكم والمفتي - لأنه اتلاف حصل بفعلها ، أشبه مالهو بأمره ، وعلم منه أنه لو أخطأ فيها ليس بقاطع مما يقبل الاجتهاد لاضمان .

(٤) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم سلمة : « فن قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذه » فانما أقطع له قطعة من النار « متفق عليه .

وإن باع حنبلي متروك التسمية ، فحكم بصحته شافعي ، نفذ . ومن قلد في صحة نكاح صح ، ولم يفارق بتغير اجتهاده كالحكم بذلك ^(١) .

فصل : وتصح الدعوى بحقوق الأدميين على الميت ، وعلى غير المكلف ، وعلى الغائب مسافة قصر . وكذا دونها إذا كان مستتراً ، بشرط البينة في الكل . ويصح أن يكتب القاضي الذي ثبت عنده الحق إلى قاض آخر معين أو غير معين بصورة الدعوى الواقعة على الغائب ، بشرط أن يقرأ ذلك على عدلين ، ثم يدفعه لهما ويقول فيه : وإن ذلك قد ثبت عندي . وإنك تأخذ الحق للمستحق ، فيلزم القاضي الواصل إليه ذلك العمل به .

باب القسمة ^(٢)

وهي نوعان : قسمة تراض ^(٣) ، وقسمة إجبار . فلا قسمة في مشترك إلا

(١) أي كما لو حكم به مجتهد يرى حال الحكم الصحة . ثم تغير اجتهاده ، بخلاف مجتهد نكح نكاحاً أداه اجتهاده إلى صحته ثم رأى بطلانه . فإنه يلزمه أن يفارق . لاعتقاده بطلانه . وحرمة الوطء .

(٢) هي تمييز بعض الأنصاء عن بعض وأفرازها عنها .

(٣) لا تجوز إلا برضى الشركاء كلهم ، وهي ما فيها ضرر ، أو رد عوض من أحدهم على الآخر . وحكمها كبيع ، لأنها إذا كان فيها رد عوض تجري عليها أحكامه ، لأن صاحب الزائد بذل المال عوضاً عما حصل له من حق شريكه ، وهذا هو البيع .

برضاء الشركاء كلهم حيث كان في القسمة ضرر ينقص ^(١) القيمة ، كحمام ، ودور صغار ، وشجر مفرد ^(٢) ، وحيوان . وحيث تراضيا صحت وكانت بيعاً ، وثبت فيها ما ثبت فيه من الأحكام ، وإن لم يتراضيا فدعا أحدهما شريكه إلى البيع في ذلك ، أو إلى بيع عبد ، أو بهيمة ، أو سيف ونحوه مما هو شركة بينهما ، أجب إن امتنع ، فإن أبى بيع عليهما وقسم الثمن . ولا إجبار في قسمة المنافع . فإن اقتسماها بالزمن ، كهذا شهراً ، والآخر مثله ، أو بالمكان ، كهذا في بيت ، والآخر في بيت ، صح جائزاً . ولكل الرجوع .

فصل : النوع الثاني : قسمة إجبار . وهي ما لا ضرر فيها ولا ردعوض . وتتأتى في كل مكيل . وموزون ، وفي دار كبيرة ، وأرض واسعة ، ويدخل الشجر تبعاً ، وهذا النوع ليس بيعاً ^(٣) ، فيجبر الحاكم أحد الشريكين إذا امتنع ،

(١) قال في «الاقناع» : والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص قيمة المقسوم بها بكونها لا يلتفعان به مقسوماً .

(٢) قال في «المنتهى وشرحه» : ومن دعاه شريكه في بستان الى قسم شجر فقط أي دون أرضه ، لم يجبر شريكه عليه ، لأن الشجر المغروس تابع لأرضه غير مستقل بنفسه . ولهذا لا تثبت فيه شفعة اذا بيع بدون أرضه ، وإن دعا شريكه في بستان الى أرض ، أجب ودخل الشجر تبعاً .

(٣) قال : وهذا النوع ، أي قسمة الاجبار ، افراز حق أحد الشريكين من حق الآخر ، وليست بيعاً لمخالفتها له في الأحكام والأسباب ، كسائر العقود . ولو كانت بيعاً لم تصح بغير رضا الشريك . ولوجب فيها الشفعة ، ولما لزم بالقرعة . ولا يحنث بها من حلف لا يبيع ، لأنها افراز لا بيع . ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت ، ولا شفعة في نوعها . أي قسمة التراضي والاجبار ، لأنها لو ثبتت لأحدهما على الآخر لثبتت للآخر عليه ، فيتنافيان ويتفاسخان بعيب ظهر في نصيب أحدهما .

ويصح أن يتقاسما بأنفسهما ، وأن ينصبا قاسماً^(١) بينهما ، ويشترط إسلامه^(٢) وعدالته ، وتكليفه ، ومعرفته بالقسمة ، وأجرته^(٣) بينهما على قدر أملاكهما . وإن تقاسما بالقرعة ، جاز ولزمت القسمة بمجرد خروج القرعة^(٤) ولو فيما فيه رد ، أو ضرر . وإن خير أحدهما الآخر بلا قرعة وتراضيا ، لزمت بالتفرق . وإن خرج في نصيب أحدهما عيب جهله ، خير بين فسخ أو إمساك . ويأخذ الأرش . وإن غبن غبناً فاحشاً ، بطلت^(٥) . وإن ادعى كل أن هذا من سهمه . تحالفاً ونقضت . وإن حصلت الطريق في حصة أحدهما ولا منفذلاً آخر بطلت^(٦) .

باب الدعاوي والبيّنات

لا تصح الدعوى إلا من جائز التصرف . وإذا تداعيا عيناً لم تخل من

(١) قال في «المنتهى وشرحه»: ويكفي قاسم واحد حيث لم يكن في القسمة تقويم لأنه كالحاكم ، ولا يكفي واحد مع تقويم ، بل لابد من اثنين ، لأنها شهادة بالقيمة ، فاعتبر النصاب كباقي الشهادات .

(٢) أي القاسم إذا نصبه الحاكم

(٣) وتسمى : القسامة بضم القاف .

(٤) لأن القاسم كحاكم ، وقرعته حكم نص عليه . قال في «الاقناع»: وإن تنازعا الساحة التي يتطرق منها إلى البيوت فهي بينهما نصفين .

(٥) لتبين فساد الافراز .

(٦) أي القسمة ، لعدم تمكن الداخل من الانتفاع بما حصل له بالقسمة ، فلا تكون السهام معدلة لوجوب التعديل في جميع الحقوق .

أربعة أحوال : أحدها : أن لا تكون بيد أحد ، ولا ثم ظاهر ، ولا بينة ، فيتحالفان ويتناصفانها ، وأن وجد ظاهر لأحدهما عمل به . الثاني : أن تكون بيد أحدهما ، فهي له يمينه ، فإن لم يحلف قضى عليه بالنكول ولو أقام بينة ^(١) . الثالث : أن تكون يديهما كشيء ، كل ممسك لبعضه ، فيتحالفان ويتناصفانه . فإن قويت يد أحدهما كحيوان واحد سائقه ، وآخر راكبه . أو قميص ، واحد أخذ بكمه ، والآخر لابسه ، فللثاني يمينه . وإن تنازع صانعان في آلة دكانهما ، فآلة كل صنعة لصانعهما . ومتى كان لأحدهما بينة ، فالعين ^(٢) له ، فإن كان لكل منهما بينة وتساويا من كل وجه . تعارضتا وتساقطتا ، فيتحالفان ويتناصفان مابأيديهما ، ويقترعان فيما عداه . فمن خرجت له القرعة ، فهو له يمينه . وإن كانت العين

(١) قوله : ولو أقام بينة « أي لأنه داخل ، ولا تسمع بينة داخل مع عدم بينة خارج ، كما صرح به في « المنتهى » ولأنه مدعى عليه . وقد قال في « الانتصار » : لا تسمع إلا بينة مدع باقنا . فقله : ولو أقام بينة « غاية لقوله : فإن لم يحلف قضى عليه بالنكول » وحينئذ فقول الشارح : قال في « المنتهى » . الخ غير مصادم لعبارة المصنف ، لأن عبارة المنتهى : الثاني : أن تكون بيد أحدهما فهي له ، ويحلف أن لم تكن بينة . أي أن لم تكن لمن العين بغير يده ، وهو المدعي ، فإن كان له بينة ، حكم له بها ، وعبرة « الاقناع » بمعناها ، فعبارة الشارح تشعر بالاعتراض على عبارة المصنف ، وقد علمت ما فيه . لبيدي . قال في « المنتهى » و« الأقناع » : إذا لم تكن بينة .

(٢) ولم يحلف في الأصح « لأن البينة أحد حجتي الدعوى ، فيكتفى بها كاليمين ، وهذا قول أهل الفتيا من الأمصار . « مشرح » .

يد أحدهما ، فهو داخل والآخر خارج . وبينه الخارج مقدمة على بينة الداخل .
لكن لو أقام الخارج بينة أنها ملكه ، والداخل بينة أنه اشتراها منه . قدمت بينته
هنا ، لما معها من زيادة العلم . أو أقام أحدهما بينة أنه اشتراها من فلان ، وأقام
الآخر بينة كذلك . عمل بأسبقهما تاريخاً . الرابع : أن تكون يد ثالث . فإن
ادعاهما لنفسه ، حلف لكل واحد يميناً وأخذها ، فإن نكل أخذاهما منه مع بدلها ،
واقترعا عليها . وإن أقربها لهما ، اقتسماها وحلف لكل واحد يميناً ، وحلف
كل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له به . وإن قال : هي لأحدهما وأجهله .
فصدقه ، لم يحلف ، وإلا حلف يميناً واحدة ، ويقرع بينهما ، فمن قرع حلف
وأخذها .

كتاب الشهادات

تحمل الشهادة في حقوق الأدميين فرض كفاية ، وأداؤها فرض عين .
ومتى تحملها وجبت كتابتها . ويحرم أخذ أجره وجعل عليها ، لكن إن عجز عن
المشي أو تأذى به ، فله أخذ أجره مركوب . ويحرم كتم الشهادة ، ولا ضمان .
ويجب الاشهاد في عقد النكاح خاصة ، ويسن في كل عقد سواه . ويحرم أن
يشهد إلا بما يعلم ، برؤيه أو سماع . ومن رأى شيئاً بيد إنسان يتصرف فيه

مدة طويلة كتصرف الملاك من نقض ، وبناء ، وإجارة ، وإعارة ، فله أن يشهد له بالملك . والورع أن يشهد باليد والتصرف .

فصل: وإن شهدا أنه طلق واحدة ، ونسيا عينها ، لم تقبل . ولو شهد أحدهما أنه أقر له بألف . والآخر أنه أقر له بألفين . كملت بألف ، وله أن يحلف على الألف الآخر مع شاهده ويستحقه . وإن شهدا أن عليه ألفاً وقال أحدهما : قضاء بعضه ، بطلت شهادته . وإن شهدا أنه أقرضه ألفاً ثم قال أحدهما : قضاء نصفه ، صحت شهادتهما . ولا يحل لمن أخبره عدل باقتضاء الحق أن يشهد به . ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد منهم أنه طلق ، أو اعتق ، أو شهدا على خطيب أنه قال أو فعل على المنبر في الخطبة شيئاً ولم يشهد به أحد غيرهما قبلت شهادتهما .

باب شروط من تقبل شهادته

وهي ستة . أحدها : البلوغ . فلا شهادة لصغير ولو اتصف بالعدالة . الثاني : العقل ، فلا شهادة لمعتوه ومجنون . الثالث : النطق ، فلا شهادة لأخرس ، إلا إذا أداها بخطه . الرابع : الحفظ ، فلا شهادة لمغفل ومعروف بكثرة غلط وسهو . الخامس : الاسلام . فلا شهادة لكافر ولو على مثله . السادس : العدالة ، ويعتبر لها شيان : الصلاح في الدين ، وهو أداء الفرائض برواتبها . واجتناب المحرم .

بأن لا يأتي كبيرة ولا يدمن على صغيرة . الثاني : استعمال المروءة بفعل ما يجمله ويزينه ، وترك ما يدينه ويشينه ، فلا شهادة لمتسخر ، ورقاص ، ومشعبد ، ولا عب بشطرنج ، ونحوه . ولا لمن يمدرجليه بحضرة الناس ، أو يكشف من بدنه ما جرت العادة بتغطيته . ولا لمن يحكي المضحكات ، ولا لمن يأكل بالسوق . ويغتفر اليسير كاللقمة والتفاحة .

فصل : ومتى وجد الشرط ، بأن بلغ الصغير ، وعقل المجنون ، وأسلم الكافر ، وتاب الفاسق ، قبلت الشهادة بمجرد ذلك . ولا تشترط الحرية فتقبل شهادة العبد ، والأمة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحررة . ولا يشترط كون الصناعة غير دنيئة ، ولا كونه بصيراً فتقبل شهادة الأعمى بما يسمعه حيث ييقن الصوت ، وبما رآه قبل عماه .

باب موانع الشهادة

وهي ستة ^(١) : أحدها : كون الشاهد أو بعضه ملكاً لمن شهد له . وكذا لو كان زوجاً له ، ولو في الماضي ، أو كان من فروعه . وإن سفلوا من ولد البنين

(١) السابع : أن ترد لفسقه ثم يتوب ويعيدها ■ فلا تقبل للتهمة ، ولو لم يؤدها حتى تاب ■ قبلت ١٥٠ « منتهى » . قال في « أعلام الموقعين » : ولم يأمر الله برد شهادة صادق أبداً ، وإنما أمر بالتثبت في شهادة الفاسق .

والبنات . أو من أصوله وإن علوا . وتقبل لباقي أقاربه كأخيه ، وكل من لا تقبل له فإنها تقبل عليه . الثاني : كونه يجربها نفعاً لنفسه ، فلا تقبل شهادته لرقيقه . ومكاتبه ، ولا لمورثه بجرح قبل اندماله . ولا لشريكه فيما هو شريك فيه ، ولا لمستأجرة فيما استأجره فيه . الثالث : أن يدفع بها ضرراً عن نفسه ، فلا تقبل شهادة العاقلة بجرح شهود قتل الخطأ ، ولا شهادة الغرماء بجرح شهود دين على مفلس ، ولا شهادة الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق أو الإبراء منه . وكل من لا تقبل شهادته له ، لا تقبل شهادته بجرح شاهد عليه . الرابع : العداوة لغير الله تعالى ، كفرحه بمساءته ، أو غمه لفرحه ، وطلبه له الشر ، فلا تقبل شهادته على عدوه إلا في عقد النكاح . الخامس : العصبية ، فلا شهادة لمن عرف بها ، كتعصب جماعة على جماعة وإن لم تبلغ رتبة العداوة . السادس : أن ترد شهادته لنفسه ، ثم يتوب ويعيدها ، أو يشهد لمورثه بجرح قبل برئه ثم يبرأ ويعيدها ، أو ترد لدفع ضرر . أو جلب نفع ، أو عداوة ، أو ملك ، أو زوجية ثم يزول ذلك ^(١) وتعاد ، فلا تقبل في الجميع ، بخلاف ما لو شهد وهو كافر . أو غير مكلف ، أو أخرس . ثم زال ذلك وأعادوها .

(١) ان زالت الزوجية ولم تكن ردت الشهادة حين النكاح ، قبلت كما في «الاقناع» .

باب أقسام المشهود به

وهو ستة : أحدها : الزنا ، فلا بد من أربعة رجال يشهدون به ، وأنهم رأوا ذكره في فرجها ، أو يشهدون أنه أقر أربعاً . الثاني : إذا ادعى من عرف بغنى أنه فقير ليأخذ من الزكاة ، فلا بد من ثلاثة رجال ^(١) . الثالث : القود والاعسار ، وما يوجب الحد والتعزير . فلا بد من رجلين . ومثله النكاح ، والرجعة ، والخلع ^(٢) والطلاق ^(٣) والنسب ، والولاء ، والتوكيل ^(٤) في غير المال . الرابع : المال ، وما يقصد به المال كالقرض ، والرهن ، والوصية ، والعق ، والتدبير ، والوقف ، والبيع ، وجناية الخطأ فيكفي فيه رجلان ، أو رجل وامرأتان . أو رجل ويمين . لا امرأتان ويمين . ولو كان الجماعة حق بشاهد فأقاموه ، فمن حلف أخذ نصيبه . ولا يشاركه من لم يحلف . الخامس : داء دابة ، وموضحة ونحوهما ، فيقبل قول طبيب ويطار واحد لعدم غيره في معرفته . وإن اختلف اثنان ، قدم قول المثبت . السادس : ما لا يطلع عليه الرجال غالباً ، كعيوب النساء تحت

(١) بخلافه إذا ادعى الاعسار لدفع غريمه ، فيقبل فيه رجلان .

(٢) قوله : والخلع . أي إذا ادعته الزوجة ، وأما إن ادعاه الزوج فكالمل كما صرحوا به .

(٣) قوله : والطلاق ، أي بلا مال ، وكذا به إذا ادعته الزوجة .

(٤) قوله : والتوكيل في غير المال ، أي في النكاح والطلاق ونحوه .

الثياب ، والرضاع . والبكارة ، والثبوبة ، والحيض . وكذا جراحة وغيرها في حمام . وعرس ونحوهما مما لا يحضره الرجال ، فيكفي فيه امرأة عدل ، والأحوط اثنتان .

فصل : فلو شهد بقتل العمد رجل وامرأتان ، لم يثبت شيء . وإن شهدوا بسرقة . ثبت المال دون القطع . ومن حلف بالطلاق أنه ماسرق ، أو ماغصب ونحوه . فثبت فعله برجل وامرأتين ، أو رجل ويمين ، ثبت المال ولم تطلق .

باب الشهادة على الشهادة وصفة أدائها

الشهادة على الشهادة أن يقول : اشهد يا فلان على شهادتي أني أشهد أن فلان ابن فلان أشهدني على نفسه . أو شهدت عليه ، أو أقر عندي بكذا . ويصح أن يشهد على شهادة الرجلين رجل وامرأتان ، ورجل وامرأتان على مثلهم . وامرأة على امرأة فيما تقبل فيه المرأة . وشروطها أربعة : أحدها : أن تكون في حقوق الأدميين . الثاني تعذر شهود الأصل بموت ، أو مرض ، أو غيبة مسافة قصر . ويدوم تعذرهم الى صدور الحكم ، فمتى أمكنت شهادة الأصل ، وقف الحكم على سماعها . الثالث : دوام عدالة الأصل والفرع الى صدور الحكم ، فمتى حدث من أحدهم قبله ما يمنعه ، وقف . الرابع : ثبوت عدالة الجميع . ويصح من الفرع

أن يعدل الأصل . لاتعديل شاهد لرفيقه . وإن قال شهود الأصل بعد الحكم بشهادة الفرع . ما أشهدناهم بشيء ، لم يضمن الفريقان شيئاً .

فصل : ولا تقبل الشهادة إلا بأشهاد ، أو شهدت ، فلا يكفي : أنا شاهد ، ولا أعلم ، أو أحق . أو أشهد بما وضعت به خطي ، لكن لو قال من تقدمه غيره بالشهادة . بذلك أشهد أو كذلك صح . وإذا رجع شهود المال أو العتق بعد حكم الحاكم ، لم ينقض . ويضمنون . وإذا علم الحاكم بشاهد زور بإقراره . أو تبين كذبه يقيناً عزّره ولو تاب بما يراه ، مالم يخالف نصاً ، وطيف به في المواضع التي يشتهر فيها ، فيقال : إنا وجدناه شاهد زور فاجتنبوه .

باب اليمين في الدعاوى

البينة على المدعي . واليمين على من أنكر . ولا يمين على منكر ادعي عليه بحق الله ^(١) كالحد ولو قذفاً ، والتعزير ، والعبادة ، وإخراج الصدقة ، والكفارة ، والنذر ، ولا على شاهد أنكر شهادته . وحاكم أنكر حكمه ^(٢) . ويحلف المنكر في

(١) قوله : بحق الله ، وكذا الآدمي ان لم يقصد منه المال ، كنكاح ، وطلاق ورجعة ، وإيلاء ، ونسب ، وقصاص في غير قسامة ، ونحو ذلك كقذف ، فقوله : ولو قذفاً ، يوهّم أنه حق لله ، وليس كذلك . ا. لبيدي .

(٢) ولا وصي على نفي دين على موص « شرح الزاد » :

كل حق آدمي يقصد منه المال ، كالديون ، والجنايات ، والاتلافات . فإن نكل عن اليمين ، قضى عليه بالحق . وإذا حلف على نفي فعل نفسه ، أو نفي دين عليه ، حلف على البت . وإن حلف على نفي دعوى على غيره ، كمورثه ، ورقيقه ، وموليه ^(١) حلف على نفي العلم . ومن أقام شاهداً بما ادعاه ، حلف معه على البت . ومن توجه عليه حلف الجماعة ، حلف لكل واحد ميمناً ، ما لم يرضوا بواحدة .

فصل : وللمحاكم تغليظ اليمين فيما له خطر ، كجناية لا توجب قوداً ، وعتق . ومال كثير قدر نصاب الزكاة . فتغليظ يمين المسلم أن يقول : والله الذي لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة ، الرحمن الرحيم ، الطالب الغالب ، الضار النافع ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور . ويقول اليهودي : والله الذي أنزل التوراة على موسى ، وفلق له البحر ، وأنجاه من فرعون وملائته . ويقول النصراني : والله الذي أنزل الأنجيل على عيسى . وجعله يحيي الموتى ، ويبرئ الأكمه والأبرص . ومن أبى التغليظ . لم يكن ناكلاً ، وإن رأى الحاكم ترك التغليظ فتركه كان مصيباً .

كتاب الاقرار

لا يصح الاقرار إلا من مكلف ، مختار ولو هازلاً بلفظ أو كتابة ،

(١) قوله : وموليه ، فيه نظر ، فانه لا يحلف عن موليه إن كان غير مكلف . بل يوقف الأمر الى أن يكلف ، كما صرحوا به ١٠٥ لبيدي .

لا بإشارة ، إلا من أخرس . لكن لو أقر صغير ^(١) أو قن أذن لهما في تجارة في قدر ما أذن لهما فيه ، صح . ومن أكره ليقرب درهم . فأقر بدينار ، أو ليقر لزيد ، فأقد لعمره ، صح ولزمه ^(٢) . وليس الاقرار بانشاء تمليك ، فيصح حتى مع إضافة الملك لنفسه ، كقوله : كتابي هذا لزيد . ويصح إقرار المريض بمال لغير وارث ، ويكون من رأس المال ، وبأخذ دين من غير وارث ، لا إن أقر لوارث إلا بينة . والاعتبار بكون من أقر له وارثاً أولاً حالة الاقرار . لا الموت ، عكس الوصية . وإن كذب المقر له المقر ، بطل الاقرار ، وكان للمقر أن يتصرف فيما أقر به بما شاء .

فصل : والاقرار لقن غيره إقرار لسيده . ولمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه . يصح ولو أطلق . ولدار وبهيمة لا ، إلا إن عين السبب . ولحمل ، فإن ولد ميتاً أو لم يكن حمل ، بطل . وحيأ فأكثر ، فله بالسوية . وإن أقر رجل أو امرأة بزوجة الآخر ، فسكت أو جحد ، ثم صدقه ، صح وورثه . لا إن بقي على تكذيبه حتى مات .

(١) ويصح إقرار الصبي أنه بلغ باحتلام إذا بلغ عشراً . ق ، ولا يقبل بسن الا بينة .
(٢) ويصح قول جائر التصرف : ديني الذي على زيد لعمره ، كقوله : من مالي ، أو فيه أو في ميراثي من أبي ألف ، أوله فيه نصفه ■ أوله داري هذه ■ أو نصفها ، أو منها نصفها ■ أوله فيها نصفها ■ فيصح كله اقراراً . « شرح منتهى ■

باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره

من ادعي عليه بألف ، فقال : نعم ، أو صدقت ، أو أنا مقر ، أو خذها ، أو اتزنها ، أو اقبضها ، فقد أقر ، لا إن قال : أنا أقر ، أو لا أنكر ، أو خذ ، أو اتزن ، أو افتح كملك . وبلى في جواب : أليس لي عليك كذا ؟ إقرار ، لانعم ، إلا من عامي ^(١) . وإن قال : اقض ديني عليك ألفاً ، أو هل لي ، أو لي عليك ألف ؟ فقال : نعم . أو قال : أمهلني يوماً . أو حتى أفتح الصندوق . أو قال له : علي ألف إن شاء الله ، أو إلا أن يشاء الله ، أو زيد ، فقد أقر ، وإن علق بشرط ، لم يصح ، سواء قدم الشرط . ك : إن شاء زيد . فله علي دينار . أو آخره ك : له علي دينار إن شاء زيد ، أو قدم الحاج . إلا إذا قال : إذا جاء وقت كذا ، فله علي دينار . فيلزمه في

(١) جزم به في «المنتهى» ، وقال في «شرح» في الأصح . قال في «الانصاف» : هذا عين الصواب الذي لاشك فيه . قال في شرح «المنتهى» وفي «مختصر ابن رزين» : إذا قال : لي عليك كذا ، فقال نعم أو بلى ، فمقر . وفي اسلام عمرو بن عبسة : فقد تمت المدينة ، فدخلت عليه ، فقلت يا رسول الله ! أتعرفني ؟ فقال : نعم ، أنت الذي لقيتني بمكة ؟ فقلت بلى . قال في «شرح مسلم» : فيه صحة الجواب ببلى ، وإن لم يكن قبلها نفي ، وصحة الاقرار بها ، قال : وهو الصحيح من مذهبنا أي مذهب الشافعية .

نعم جواب للذي قبله	اثباتاً أو نفيّاً كذا قرروا
بلى جواب للنفي لكنه	يصير اثباتاً كذا حرروا

الحال . فإن فسرهُ بأجل ، أو وصية . قبل يمينه ، ومن ادعى عليه دينار ، فقال :
إن شهد به زيد ، فهو صادق ، لم يكن مقراً .

فصل فيما إذا وصل بالاقرار ما يغيره : إذا قال : له عليّ من
ثمن خمر ألف ، لم يلزمه شيء . وإن قال : ألف من ثمن خمر ، لزمه .
ويصح استثناء النصف فأقل . فيلزمه عشرة في : له عليّ عشرة إلا ستة . وخمسة
في : ليس لك عليّ عشرة إلا خمسة ^(١) ، بشرط أن لا يسكت ما يمكنه الكلام فيه ،
وأن يكون من الجنس والنوع ، فله عليّ هؤلاء البعيد العشرة إلا واحداً ، صح ،
ويلزمه تسعة . وله عليّ مائة درهم إلا ديناراً . تلزمه المائة . وله هذه الدار إلا
هذا البيت ، قبل ولو كان أكثرها ، إلا إن قال : إلا ثلثيها ونحوه . وله الدار ثلثاها
أو عارية ، أو هبة . عمل بالثاني ^(٢) .

فصل : ومن باع . أو وهب ، أو أعتق عبداً . ثم أقر به لغيره . لم يقبل ،
ويغرمه للمقر له . وإن قال : غصبت هذا العبد من زيد ، لا بل من عمرو ، أو
ملكه لعمرو . وغصبته من زيد . فهو لزيد . ويغرم قيمته لعمرو . وغصبته من
زيد وملكه لعمرو ، فهو لزيد ، ولا يغرم لعمرو شيئاً . ومن خلف ^(٣) ابنين ومائتين ،

(١) لأنه استثنى النصف ، والاستثناء من النفي اثبات .

(٢) وهو ثلثاها ، أو عارية ، أو هبة ، الذي هو بدل من الذي قبله ، ولا يكون اقراراً
بالدار . لأنه رفع بآخر كلامه ما دخل في أوله .

(٣) قوله : ومن خلف . الخ هكذا عبارة « المنتهى » فمن : اسم شرط مبتدأ لا بد له
من رابط ، وهو مفقود هنا . وعبرة « الاقناع » : وان خلف . الخ وهي أولى . اهـ لبيد .

فادعى شخص مائة دينار على الميت ، فصدقه أحدهما وأنكر الآخر ، لزم المقر نصفها ، إلا أن يكون عدلاً ، ويشهد ، ويحلف معه المدعي فأخذها . وتكون الباقية بين الابنين .

باب الاقرار بالمجمل^(١)

إذا قال : له على شيء وشيء . أو كذا وكذا ، قيل له : فسر^(٢) . فإن أبى حبس^(٣) حتى يفسر . ويقبل تفسيره بأقل متمول . فإن مات قبل التفسير ، لم يؤخذ وارثه بشيء^(٤) . وله على مال عظيم ، أو خطير ، أو كثير ، أو جليل ، أو نفيس ، قبل تفسيره بأقل متمول^(٥) . وله دراهم كثيرة ، قبل بثلاثة . وله على

(١) المجمل : ما احتمل أمرين فأكثر على السواء .

(٢) ويقبل منه تفسيره بحد قذف عليه للمقر له ، وبحق شفعة ، وبأقل متمول .

(٣) قوله : فلأن أبى حبس . الخ : وقال القاضي : يجعل ناكلاً ، ويؤمر المقر له بالبيان . فإن بين شيئاً ، فاما أن يصدقه المقر أو يكذبه ، فإن صدقه بما بينه ، ثبت . وإن كذبه قيل له : بين ، والا جعلناك ناكلاً . اهـ . وهو وجيه . اهلبدي .

(٤) أي لاحتمال أن المقر به حد قذف . وقوله : لم يؤخذ وارثه بشيء : قال الشارح : ولو خلف تركة ، قاله في «المنتهى» وفي «الفروع» : إن مات ولم يفسره ، فوارثه كهو إن ترك تركة . وجزم به في «الاقناع» . انتهى

(٥) قوله : قبل تفسيره بأقل متمول ، لأن هذه الكلمات لاحد لها في الشرع ، ولا في اللغة . ولا في العرف . وتختلف الناس فيها ، فمنهم من يعظم القليل ، ومنهم من يقلل الكثير ، فيقبل التفسير بأقل متمول لذلك .

كذا كذا درهم بالرفع أو بالنصب ، لزمه درهم ، وإن قال بالجر . أو وقف عليه
لزمه بعض درهم ^(١) ويفسره . وله علي ألف ودرهم . أو ألف ودينار أو ألف
وثوب ، أو ألف إلا ديناراً ، كان المبهم من جنس المعين .

فصل : إذا قال : له علي ما بين درهم وعشرة ، لزمه ثمانية . ومن درهم
إلى عشرة ، أو ما بين درهم إلى عشرة ، لزمه تسعة ^(٢) . وله درهم قبله درهم ، وبعده
درهم . أو درهم ودرهم ودرهم . لزمه ثلاثة . وكذا درهم درهم ، فإن أراد
التأكيد ، فعلى ما أراد . وله درهم بل دينار لزمه . وله درهم في دينار ، لزمه
درهم . فإن قال : أردت العطف . أو معنى مع ، لزمه . وله درهم في عشرة ،
لزمه درهم . مالم يخالفه عرف ، فيلزمه مقتضاه أو يرد الحساب ولو جاهلاً به .
فيلزمه عشرة . أو يرد الجميع ، فيلزمه أحد عشر . وله تمر في جراب . أو سيف

(١) أما مع الرفع ، فلأن تقديره مع عدم التكرير ، شيء هو درهم ، فيجعل الدرهم
بدلاً من كذا ، والتكرير للتأكيد . وأما مع النصب فلأنه تمييز لما قبله . وأما مع الجر ،
فلأن الدرهم مخفوض بالاضافة ، فيكون المعنى : علي بعض درهم ويدينه .

(٢) قوله : لزمه تسعة ، لأن من لا ابتداء الغاية ، وأول الغاية ، منها ، وإلى لانتهاء الغاية ، ولا
يدخل فيها ، كآتموا الصيام إلى الليل . وإن قال : أردت بقولي : من درهم إلى عشرة ، مجموع
الأعداد كلها . أي أن الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة والخمسة ، والستة ، والسبعة والثمانية ،
والتسعة والعشرة . لزمه خمسة وخمسون ، لأن مجموعها كذلك .

في قراب ، أو ثوب في منديل ، ليس إقرار بالثاني ^(١) . وله خاتم فيه فص ^(٢) أو سيف بقراب ، إقرار بهما . وإقراره بشجرة ليس إقرار بأرضها ^(٣) ، فلا يملك ^(٤) غرس مكانها لو ذهبت ، ولا أجرة ^(٥) ما بقيت . وله علي درهم ، أو دينار ، يلزمه أحدهما ويعينه .

خاتمة

إذا اتفقا على عقد ، وادعى أحدهما فساد ، والآخر صحته ، فقول مدعي الصحة يمينه ، وإن ادعى شيئاً بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية ، فأقر لأحدهما

(١) وكذا كل مقر بشيء جعله ظرفاً أو مظروفاً لأنها شيئان متغايران ، لا يتناول الأول منهما الثاني . ولا يلزم أن يكون الظرف والمظروف لواحد ، والقرار إنما يثبت مع التحقيق ، لا مع الاحتمال . « شرح المنتهى » .

(٢) لأن الفص جزء من الخاتم ، أشبه مالهو قال : له عندي ثوب فيه علم . والباء في قوله : بقراب ، باء المصاحبة . فكأنه قال : سيف مع قراب ، بخلاف تمر في جراب ونحوه ، فإن الظرف غير المظروف . وإن أقر له بخاتم وأطلق ، ثم جاء بخاتم فيه فص ، وقال : ما أردت الفص ، لم يقبل قوله .

(٣) لأن الأصل لا يتبع الفرع ، بخلاف إقراره بالأرض ، فيشمل غرسها وبنائها .

(٤) أي مقر له

(٥) أي لا أجرة على مقر له بشجر أو شجرة ما بقيت . وليس لرب الأرض قلعها ، وثمرتها للمقر له .

بنصفه ، فالمقر به بينهما ، ومن قال بمرض موته : هذا الألف لقطة ، فتصدقوا به ،
 ولا مال له غيره ، لزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كذبوه . ويحكم بإسلام من
 أقر ولو مميزاً ، أو قبيل موته ، بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .
 اللهم اجعلني ممن أقر بها مخلصاً في حياته . وعند مماته . وبعد وفاته ، واجعل اللهم
 هذا مخلصاً لوجهك الكريم ، وسبباً للفوز لديك بجنت النعيم ، وصل على أشرف
 العالم وسيد بني آدم وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين ، وآل كل وصحبه
 أجمعين . وعلى أهل طاعتك أجمعين من أهل السموات والأرضين والحمد لله الذي هدانا
 لهذا . وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . نجز الكتاب بعون الملك الوهاب نهار
 الجمعة المبارك قبيل الغروب لعشر ليال خلت من شهر جمادى الثاني الذي هو من
 شهور سنة ١٢٤٦ ، الستة والأربعين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية على
 مهاجرها الف صلاة والف تحية ، على يد العبد الفقير إلى عفومولاه
 الدائم قاسم بن محمد بن سالم الحنبلي مذهباً ، والسلفي اعتقاداً ، والنجدي أصلاً ،
 والبغدادى مولداً ومسكناً . غفر الله له ولوالديه ، ولاخوانه . ولمشايقه آمين .
 علقتة لنفسي ، ولمن شاء الله تعالى من بعدي . وهو الكتاب المسمى : « دليل
 الطالب أنيل المطالب » تصنيف الشيخ الامام العلامة مرعي بن يوسف المقدسي
 الكرمي الحنبلي رحمه الله تعالى ، ونفعنا بركات علومه آمين . ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم آمين .

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥	باب ازالة النجاسة	٣	مقدمة الناشر
٢٥	فصل في النجاسات		ترجمة المؤلف
٢٦	باب الحيض		الاهداء
٢٧	فصل في المستحاضة ودائم الحدث	٥	مقدمة المؤلف
٢٨	باب الأذان والاقامة	٩	كتاب الطهارة
٢٩	باب شروط الصلاة		باب الآنية
٣٣	كتاب الصلاة	١٠	باب الاستنجاء وآداب التخلي
٣٥	فصل في واجبات الصلاة	١١	فصل فيما يسن لداخل الحلاء
٣٧	فصل فيما يكره في الصلاة	١٢	باب السواك
٣٨	فصل فيما يبطل الصلاة	١٢	فصل في سنن الفطرة
٤٠	باب سجود السهو	١٣	باب الوضوء
٤١	باب صلاة التطوع	١٣	فصل في النية
٤٣	فصل في صلاة الليل والضحى	١٤	فصل في صفة الوضوء
٤٤	فصل في سجود التلاوة والشكر	١٥	فصل في سنن الوضوء
٤٥	فصل في أوقات النهي	١٦	باب مسح الخفين
٤٦	باب صلاة الجماعة	١٧	فصل في المسح على الجبيرة
٤٧	فصل من أحرم مع امامه أو	١٧	باب نواقض الوضوء
	قبل اتمامه لتكبيرة الاحرام	١٨	فصل فيمن تيقن الطهارة وشك
٤٨	فصل في الامامة		في الحدث
٤٩	فصل في مكان وقوف الامام	١٩	باب ما يوجب الغسل
	والمأموم	٢٠	فصل في شروط الغسل
٥٠	فصل فيمن يعذر بترك الجمعة	٢١	فصل في الأغسال المستحبة
	والجماعة	٢٢	باب التيمم
٥١	باب صلاة أهل الأعذار	٢٣	فصل في واجب التيمم وفروضه
			ومبطلاته

الموضوع	الصفحة
باب زكاة الفطر	٧٠
فصل في اخراج زكاة الفطر	٧٠
باب اخراج الزكاة	٧١
فصل في شروط اخراج الزكاة	٧٢
باب أهل الزكاة	٧٢
فصل فيمن لا تدفع لهم الزكاة	٧٣
فصل في صدقة التطوع	٧٤
كتاب الصيام	٧٤
فصل في شروط وجوب الصوم	٧٥
فصل يحرم على من لا عذر له	٧٦
الفطر بومضان	
فصل في المفطرات	٧٧
فصل فيمن جاء في نهار رمضان	٧٨
فصل في القضاء	٧٨
كتاب الاعتكاف	٧٩
كتاب الحج	٨٠
باب الاحرام	٨٢
باب محظورات الاحرام	٨٣
باب القدية	٨٤
فصل والصيد الذي له مثل من النعم	٨٥
فصل في صيد الحرم ونباته	٨٠
باب أركان الحج وواجباته	٨٦
فصل في شروط الطواف وسننه	٨٨
فصل في شروط السعي وسننه	٨٨
باب الفوات والاحصار	٨٩
باب الأضحية	٩٠

الموضوع	الصفحة
فصل في صلاة المسافر	٥١
فصل في الجمع	٥٢
فصل في صلاة الخوف	٥٣
باب صلاة الجمعة	٥٣
فصل يحرم الكلام والامام	■
يخطب	
باب صلاة العيدين	٥٦
فصل ويسن التكبير المطلق	٥٧
باب صلاة الكسوف	٥٧
باب صلاة الاستسقاء	٥٨
كتاب الجنائز	٥٩
فصل في غسل الميت	٥٩
فصل في تكفين الميت	٦٠
فصل في الصلاة على الميت	٦١
فصل في حمل الميت ودفنه	٦٢
فصل في التعزية وزيارة القبور	٦٣
كتاب الزكاة	٦٤
باب زكاة السائمة	٦٥
فصل في زكاة البقر	٦٦
فصل في زكاة الخلطة	٦٦
باب زكاة الخارج من الأرض	٦٧
فصل فيما يسقى بكلفة أو	٦٧
بدونها	
باب زكاة الأثمان	٦٨
فصل في التحلي بالذهب والفضة	٦٩
باب زكاة العروض	٦٩

الموضوع	الصفحة
باب السلم	١٠٩
باب القرض	١١٠
باب الرهن	١١١
فصل للرهن الرجوع ...	١١٢
فصل في الانتفاع بالرهن	١١٢
فصل من قبض العين لحظ	١١٣
نفسه .. النخ	
باب الضمان والكفالة	١١٣
فصل والكفالة هي أن يلتزم	١١٤
باحضار بدن .. النخ	
باب الحوالة	١١٥
باب الصلح	١١٦
فصل اذا أنكر دعوى المدعي	١١٦
فصل في تصرف الشخص	١١٧
في ملك غيره	
كتاب الحجر	١١٨
فصل في فائدة الحجر	٢٠
فصل فيمن دفع ماله الى صغير	١٢١
أو مجنون أو سفيه	
فصل في ولاية المملوك	١٢١
للمالكه .. النخ	
فصل للولي الأكل مع الحاجة	١٢٢
باب الوكالة	١٢٢
فصل والوكالة والشركة	١٢٣
عقود جائزة	
فصل في تصرف الوكيل	١٢٣

الموضوع	الصفحة
فصل ويسن نحر الابل	٩١
قائمة .. النخ	
فصل في العقيقة	٩٣
كتاب الجهاد	٩٣
فصل في أحكام الأسارى	٩٤
فصل في الغنيمة	٩٥
فصل في أحكام الغنيء	٩٥
باب عقد الذمة	٩٦
فصل في أحكام الذمة	٩٦
فصل فيمن ينقض عهده من	٩٧
أهل الذمة	
كتاب البيع	٩٨
شروط البيع السبعة	٩٨
فصل ما يحرم وما لا يحرم بيعه	٩٩
باب الشروط في البيع	١٠٠
فصل في الفاسد المبطل	١٠٠
باب الخيار	١٠١
فصل في تملك المشتري للمبيع	١٠٤
فصل في قبض المبيع	١٠٤
باب الربا	١٠٥
فصل في بيع المكيل بمجنسه	١٠٦
باب بيع الأصول والثمار	١٠٧
فصل اذا بيع شجر النخل .. النخ	١٠٨
فصل لا يصح بيع الثمرة	١٠٨
قبل بدو صلاحها	

الموضوع	الصفحة
باب احياء الموات	١٤٣
فصل ويحصل احياء الأرض	١٤٤
الموات .. النخ	
باب الجعالة	١٤٥
باب اللقطة	١٤٦
فصل :القسم الأخير من	١٤٧
أقسام اللقطة ثلاثة أنواع	
فصل في التصرف باللقطة	١٤٨
باب اللقيط	١٤٩
فصل في ميراث اللقيط وديته	١٥٠
كتاب الوقف	١٥٠
فصل في شروط الوقف	١٥١
فصل ويلزم الوقف بمجرد	١٥٣
ويملكه الموقوف عليه .. النخ	
فصل ويرجع في مصرف	١٥٤
الوقف الى شرط الواقف	
فصل فيما يشترط في الناظر	١٥٥
فصل ومن وقف على ولده ..	١٥٦
فصل والوقف عقد لازم	١٥٨
باب الهبة	١٥٩
فصل وتملك الهبة بالعقد	١٥٩
فصل في الرجوع بالهبة	١٦٠
فصل فيمن يقسم ماله على	١٦١
ورثته	
فصل والمرض غير المخوف .. النخ	١٦١
كتاب الوصية	١٦٢

الموضوع	الصفحة
كتاب الشركة	١٢٤
فصل في المضاربة	١٢٦
فصل في شركة الوجوه	١٢٧
باب المساقاة	١٢٨
باب الاجارة	١٢٩
فصل في اجارة العين والمنفعة	١٣٠
فصل للمستأجر استيفاء النفع	١٣٠
فصل والاجارة عقد لازم	١٣١
فصل في الاجير الخاص	١٣٢
والمشترك	
فصل في استقرار الأجرة	١٣٣
باب المسابقة	١٣٤
كتاب العارية	١٣٥
فصل والمستعير في استيفاء	١٣٥
النفع كالمستأجر	
كتاب الغصب	٣٦
فصل وعلى الغاصب نقص	١٣٧
أرش المغصوب	
فصل ومن أتلف مالا لغيره	١٣٨
ضمنه	
فصل في ضمان تلف الدابة	١٣٩
باب الشفعة	١٤٠
باب الوديعة	١٤١
فصل في رد الوديعة	١٤٢
فصل والمودع أمين لا يضمن	١٤٢

الموضوع	الصفحة
باب ميراث المطلقة	١٨٤
باب الاقرار بمشارك في الميراث	١٨٥
باب ميراث القاتل	١٨٦
باب ميراث المعتق بعضه	١٨٧
باب الولاء	١٨٧
فصل ولا يرث صاحب الولاء	١٨٨
الا عند عدم عصبات النسب	
كتاب العتق	١٨٨
فصل ويحصل بالفعل... النخ	١٨٩
فصل في تعليق العتق بالصفة	١٩٠
فصل وان قال لصديقه أنت	١٩١
حر... النخ	
باب التدبير	١٩٢
باب الكتابة	١٩٢
فصل ويملك الم كاتب كسبه	١٩٤
فصل والكتابة عقد لازم	١٩٤
من الطرفين	
فصل وان اختلفا في الكتابة... النخ	١٩٥
باب أحكام أم الولد	١٩٦
كتاب النكاح	١٩٨
فصل ويحرم النظر لشهوة	١٩٩
باب ركني النكاح وشروطه	٢٠٠
فصل ووكيل الولي يقوم مقامه	٢٠٢
باب المحرمات في النكاح	٢٠٤
فصل ويحرم الجمع بين	٢٠٥
الأختين... النخ	

الموضوع	الصفحة
باب الموصى له	١٦٤
فصل واذا أوصى لأهل	١٦٥
سكتة... النخ	
باب الموصى به	١٦٦
باب الموصى اليه	١٦٧
فصل ولا تصح الوصية الا في	١٦٨
شيء معلوم	
كتاب الفرائض	١٧٠
فصل في أسباب الارث	١٧٠
فصل والوارث ثلاثة	١٧١
فصل والثلاثان فرض أربعة	١٧١
فصل والجدة مع الاخوة	١٧٢
الاشقاء... النخ	
باب الحجب	١٧٥
باب العصبات	١٧٦
فصل واذا اجتمع كل	١٧٧
الرجال ورث منهم ثلاثة	
باب الرد وذوي الأرحام	١٧٨
فصل في ذوي الأرحام	١٧٩
باب أصول المسائل	١٧٩
باب ميراث الحمل	١٨٠
باب ميراث المفقود	١٨١
باب ميراث الخنثى	١٨٢
باب ميراث الفرقى ونحوهم	١٨٣
باب ميراث أهل الملل	١٨٣

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٦	فصل وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب	٢٢١	فصل فيما يسن عند الفراغ من الطعام
٢٠٧	باب الشروط في النكاح	٢٢٢	باب عشرة النساء
٢٠٨	فصل وان شرطها مسلمة فبانت كتابية.. الخ	٢٢٢	فصل وللزوج أن يستمتع بزوجه كل وقت
٢٠٩	باب حكم العيوب في النكاح	٢٢٣	فصل في حقوق الزوج والزوجة
٢١٠	فصل ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد العقد	٢٢٤	فصل في التسوية بين الزوجات
٢١١	باب نكاح الكفار	٢٢٤	فصل واذا تزوج بكراً أقام عندها سبعة.. الخ
٢١٢	فصل فيمن أسلم وزوجاته أكثر من أربعة..	٢٢٥	كتاب الخلع
٢١٢	كتاب الصداق	٢٢٦	كتاب الطلاق
٢١٤	ولالأب تزويج ابنته مطلقاً	٢٢٦	فصل ومن صح طلاقه صح أن يوكل غيره فيه
٢١٥	فصل وتملك الزوجة بالعقد جميع المسمى	٢٢٦	باب سنة الطلاق وبدعته
٢١٦	فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره	٢٢٧	باب صريح الطلاق وكنايته
٢١٧	فصل واذا اختلفا في قدر الصداق أو جنسه.. الخ	٨٢٢	فصل وكنايته لا بد فيها من نية الطلاق
٢١٧	فصل ولئن زوجت بلامهر أو بمهر فاسد..	٢٢٩	باب ما يختلف به عدد الطلاق
٢١٨	فصل ولا مهر في النكاح الفاسد	٢٢٩	فصل والطلاق لا يبعض
٢١٩	باب الوليمة وآداب الأكل	٢٢٩	فصل واذا قال أنت طالق لابل أنت طالق
٢٢٠	فصل ويستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده	٢٣٠	فصل ويصح الاستثناء في النصف
		٢٣٠	فصل في طلاق الزمن
		٢٣١	باب تعليق الطلاق

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الرضاع	٢٤٥	فصل ويصح التعليق مع	٢٣٢
كتاب النفقات	٢٤٧	تقدم الشرط وتأخره	
فصل والواجب عليه دفع	٢٤٨	فصل في مسائل متفرقة	٢٣٢
الطعام في أول كل يوم		فصل ولا يقع الطلاق	٢٣٣
فصل والرجعية مطلقاً	٢٤٨	بالشك فيه	
باب نفقة الأقارب والمالهيك	٢٤٩	باب الرجعة	٢٣٣
فصل وعلى السيد نفقة	٢٥٠	فصل وإذا طلق الحر ثلاثاً	٢٣٤
مملوكه وكسوته ومسكنه		كتاب الإيلاء	٢٣٥
فصل وعلى مالك البهيمة	٢٥٠	كتاب الظهار	٢٣٦
اطعامها وسقيها		فصل يصح الظهار ومن	٢٣٧
باب الحضانة	٢٥١	كل من يصح طلاقه	
فصل وإذا بلغ الصبي سبع	٢٥٢	فصل والكفارة على الترتيب	٢٣٧
سنين		عق رقبة مؤمنة	
كتاب الجنائيات	٢٥٢	كتاب اللعان	٢٣٨
باب شروط القصاص في	٢٥٤	فصل وشروط اللعان ثلاثة	٢٣٨
النفس		فصل فيما يلحق من النسب	٢٣٩
باب شروط استيفاء القصاص	٢٥٥	فصل ومن ثبت أو أقر أنه	٢٤٠
فصل ويحرم استيفاء	٢٥٧	وطيء .. الخ	
القصاص بلا حاضرة السلطان		كتاب العدة	٢٤١
باب شروط القصاص فيما	٢٥٧	فصل وإن وطيء الأجنبية	٢٤٢
دون النفس		بشبهة أو نكاح فاسد	
فصل ويشترط لجواز	٢٥٨	فصل ويجب الإحداد على	٢٤٣
القصاص في الجروح		المتوفى عنها زوجها	
كتاب الديات	٢٥٨	باب استبراء الاماء	٢٤٤
فصل وإن تلف واقع على نائم	٢٦٠	فصل واستبراء الحامل بوضع	٢٤٥
		الحمل	

الموضوع	الصفحة
كتاب الأطعمة	٢١٧
فصل ويباح ما عدا هذا	٢٧٨
كبهيمة الأنعام	
فصل ومن اضطر بجاز له	٢٧٨
أن يأكل من المحرم	
باب الذكاة	٢٨٩
فصل وتحصل ذكاة الجنين	٢٨٠
بذكاة أمه	
كتاب الصيد	٢٨١
كتاب الأيمان	٢٨٢
فصل ومشرط وجوب	٢٨٣
الكفارة خمسة أشياء	
فصل ومن قال طعامي علي	٢٨٣
حرام	
فصل وكفارة اليمين على	٢٨٤
التخيير	
باب جامع الايمان	٢٨٤
فصل فإن لم ينوشين أرجع	٢٨٥
الى سبب اليمين	
فصل فإن عدم النية والسبب	٢٨٥
رجع الى التعمين	
فصل فإن عدم النية والسبب	٢٨٥
والتعمين ..	
فصل فإن عدم الشرعي	٢٨٦
فالأيمان منهاها العرف	

الموضوع	الصفحة
فصل في مقادير ديات النفس	٢٦١
فصل ومن جنى على حامل	٢٦٢
فألقت جنيناً	
فصل في دية الاعضاء	٢٦٢
فصل في دية المنافع	٢٦٣
فصل في دية الشجة والجائفة	٢٦٣
فصل وفي الجائفة ثلث الدية	٢٦٤
باب العاقلة	٢٦٤
باب كفارة القتل	٢٦٥
كتاب الحدود	٢٦٦
باب حد الزنا	٢٦٦
باب حد القذف	٢٦٨
فصل ويسقط حد القذف	٢٦٩
بأربعة	
فصل وصريح القذف ..	٢٦٩
باب حد المسكر	٢٧٠
كتاب التعزير	٢٧٠
فصل ومن الألفاظ الموجبة	٢٧١
للتعزير	
باب القطع في السرقة	٢٧١
باب حد قطاع الطريق	٢٧٤
فصل ومن أريد بأذى في	٢٧٥
نفسه	
باب قتال البغاة	٢٧٥
باب حكم المرتد	٢٧٦
فصل وتوبة المرتد وكل	٢٧٧
كافر اتبانه بالشهادتين	

الموضوع	الصفحة
فصل ومتى وجد الشرط	٣٠٣
باب موانع الشهادة	٣٠٣
باب أقسام المشهود به	٣٠٥
فصل فلو شهد بقتل العمد	٣٠٦
رجل وامرأتان	
باب الشهادة على الشهادة	٣٠٦
وصفة أدائها	
فصل ولا تقبل الشهادة الا	٣٠٧
بأشهد	
باب اليمين في الدعاوى	٣٠٧
فصل وللاحاكم تغليظ	٣٠٨
اليمين فيما له خطر	
كتاب الاقرار	٣٠٨
فصل والاقرار لقن غيره	٣٠٩
اقرار لسيده	
باب ما يحصل به الاقرار	٣١٠
وما يغيره	
فصل فيما اذا وصل بالاقرار	٣١١
وما يغيره	
فصل ومن باع أو وهب أو	٣١١
أعتق عبداً	
باب الاقرار بالمحمل	٣١٢
فصل اذا قال له: علي ما بين	٣١٣
درهم وعشرة	
خاتمة	٣١٤
الفهرس	٣١٦
تصويبات	٣٢٥

الموضوع	الصفحة
فصل فان عدم العرف رجع	٢٨٦
الى اللغة	
فصل ومن حلف لا يدخل	٢٨٧
دار فلان	
باب النذر	٢٨٨
فصل ومن نذر صوم	٢٨٩
شهر معين لزمه صومه متتابعاً	
كتاب القضاء	٢٩١
فصل وتقيد ولاية الحكم	٢٩٢
العامة فصل الخصومات	
فصل ويشترط في القاضي	٢٩٢
عشر خصال	
فصل في آداب القاضي	٢٩٣
باب طريق الحكم وصفته	٢٩٤
فصل ويعتبر في البينة	٢٩٥
العدالة ظاهراً وباطناً	
فصل وحكم الحاكم يرفع	٢٩٦
الخلاف	
فصل وتصح الدعوى بحقوق	٢٩٧
الآدميين على الميت	
باب القسمة	٢٩٧
فصل النوع الثاني قسمة اجبار	٢٩٨
باب الدعاوى والبيّنات	٢٩٩
كتاب الشهادات	٣٠١
وان شهد أنه طلق واحدة	٣٠٢
باب شروط من تقبل شهادته	٣٠٢

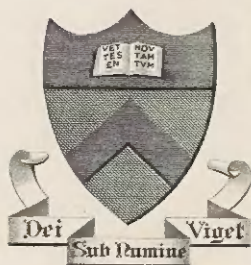
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٩	الفت	بالفت
٨	٥	لم يتمحر	به الطهارة لم يتمحر
١٧	١٢	ظفرة	ظفره
١٨	١٣	يتقن	تيقن
٢٠	١	خروج	خروج
٢٠	٧	بديه	بدنه
٢٦		الحاشية رقم (١) هي للصفحة ٢٧	
٢٣	٣	السبع	لسبع
٢٩	٢	هوأ ولو	ولو سهوأ
٤٣	١٦	من ثنتي	ثنتي
٤٧	٢١	وغيرهما	وغيرها
٤٨	١٢	منفرد	منفرداً
٦٦	١٥	شيئاً	شيئاً
٦٩	١٠	أصباباً	نصاباً
٦٩	١١	نذيه	آنية
٧٦	١٤	ومع ضر	ومرضع
٧٧	١٧	المال	الماء
٨٢	١٢	خليفة	حليفة
٨٢	١٥	خاذي	حاذي
١١٢	٩	بين	بيع
١٣٠	٦	زمنه	زمنة
١٣٢	٨	وبانقطاع	وبانقطاع
١٢٧	١٥	قليلاً	مكياً

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٩	٩	يت	بيت
١٤٩	٩	قترض	افترض
١٧١	١١	والأخين	والأختين
١٧٤	■	.	٥
١٧٥	١	وشقيقه	وشقيقة
١٨٧	١٠	ويكتسبه	ويكتسب
١٩٨	١	باب	كتاب
٢٠٥	١٢	ولد	ولو
٢٠٥	١٥	فسخها	فسخها
٢١٨	١	أفان	فإن
٢١٨	٨	جنبيه	أجنبية
٢١٨	١٨	ماتوافر	ماتوفرا
٢٢٤	١٨	تكرن	تكون

تذنيه : الصفحة ٢٢٦ تكررت سهواً واستمر ذلك الى الصفحة ٢٨٩ حيث استدر كنا ذلك فجعلنا الرقم بعدها ٢٩١ وهكذا الى آخر الكتاب .

٢٣٨	١٤	شداء	شهداء
٢٣٨	١٥	حدهم	أحدهم
٣٣٩	٨	تلاعنها	تلاعنها
٢٤١	١٢	ولد فولد	فولد
٢٦٠	٣	منه من	من
٢٦١	٩	أربعة	رابعة
٢٦١	١٧	الغرة	الغرة دراهم
٢٧٥	٦	بشرط	شرط
٢٩١	٧	منه	من
٢٩٨	١٥	أرض	قسم الأرض

Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 074067529